

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية



قضايا الهوية وإشكالية المواطنة في الدول الإفريقية (دراسة حالة كينيا)

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إفريقية

إشراف أ. د:

مصطفى خواص

إعداد الطالب:

عبد العزيز خليلي

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذ التعليم العالي	مسيح الدين تسعديت
مشرفا ومقررا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذ التعليم العالي	مصطفى خواص
عضوا مناقشا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذ التعليم العالي	سيد أحمد كبير
عضوا مناقشا	جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -	أستاذ محاضر - أ -	بومدين عربي
عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 03	أستاذ محاضر - أ -	سعيدة سلامة

السنة الجامعية : 2024/2023

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أستمد منهم روح الأمل
وشغف الإطلاع والمعرفة، أمي العزيزة، أبي العزيز
إلى زوجتي سدي وقرة عيني

شكر وعرفان

الحمد لله أولا أن وفقني لإتمام هذا البحث

الشكر الجزيل للأستاذ الدكتور خواص مصطفى مشرفا وموجها وناصحا سديدا لي في كل الجوانب
المنهجية والمعرفية والقيمية واللغوية لهذا البحث.

كما لا يفوتني أن أشكر كل أعضاء لجنة المناقشة في توجيهاتهم وإرشاداتهم القيمة

ملخص:

تعالج الأطروحة أثر الهويات والولاءات ما قبل الدولاتية في تعثر بناء دولة المواطنة في إفريقيا عامة وكنيا خاصة، والتي تعني تمتع الفرد بحقوقه وتأديته لواجباته وفق إطار دستوري قانوني، كذلك الشعور بالانتماء والولاء للدولة والهوية الوطنية الجامعة في كنف ديمقراطي، بما يضمن الحرية والمساواة والمشاركة السياسية الفعالة من خلال الوعاء الثقافي السياسي للمجتمع، وهو ما يستهدف إرساء دعائم التعايش والتسامح ما بين مختلف أطراف المجتمع التعددي في سبيل الانتماء للهوية الوطنية.

تستهدف الأطروحة البحث حول تأثير الهويات الفرعية على المواطنة في دولة كينيا، بالموازاة مع استقرار موقع الاحتلال البريطاني من هذه المعادلة؛ ورثت النخب الكينية الحاكمة في مرحلة ما بعد الاستقلال تلك الممارسات في خضم استفحال موجات الفساد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والأقليات، والتنافس الاثني الحزبي على الموارد والسلطة ما بين كل من جماعة الكيكويو والكالانجين والليو، مع تنامي حدة الضغوط الدولية التي فرضت على البلاد، وذلك في إطار المشروعية وسياسات التكيف الهيكلي والتدفق الإعلامي في عالم معولم.

توصلت الأطروحة لجملة من النتائج تتمثل في تأثير عامل تسييس الهويات وعرقته لبناء دولة المواطنة في كينيا، كسيطرة جماعة الكيكويو الاثنية القبلية على السلطة منذ الاستقلال عن الاستعمار البريطاني دون غيرها من الجماعات الأخرى؛ لكن بالرغم ما تعانيه البلاد من أزمت التنمية السياسية المختلفة وقضايا اللاجئين، فقد أثبت نظامها السياسي مدى قدرته على الصمود في ظل تراكمية القضايا الجزرية التي أثرت على هوية ومواطنة الفرد الكيني كقضايا الأراضي وانعكاسات العولمة وتحديات جائحة كورونا.

Abstract:

The thesis addresses the impact of pre-state identities and loyalties on the failure to build a citizenship-based state in Africa. In addition to enjoying rights and performing duties, citizenship includes a sense of belonging and loyalty to a common national identity within a democratic framework that guarantees freedom, equality, and effective political participation. The cultural-political context of society aims to establish coexistence and tolerance Between the various spectrums of the pluralistic society in order to belong to the national identity.

The thesis aims to research the impact of sub-identities on citizenship in Kenya, while also examining the role of British colonialism. After independence, Kenya's ruling elites were influenced by corruption, human rights violations against minorities, and ethnic-partisan competition over resources and power between the Kikuyu, Kalenjin, and Luo groups. This occurred alongside international pressures linked to conditionalities and structural adjustment programs.

The thesis reached a set of results, most notably the impact of the politicization of identities and its obstruction of building a state of citizenship in Kenya. The Kikuyu group's power since independence came at the expense of other ethnicities. However, despite various crises, Its political system has proven its ability to withstand in light of the accumulation of root issues that have affected the identity and citizenship of the Kenyan individual, such as land issues, the repercussions of globalization, and the challenges of the COVID-19.

قائمة المحتويات

11	مقدمة
24	الفصل الأول: الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير
26	المبحث الأول: مفهوم الهوية
26	المطلب الأول: تعريف الهوية:
30	المطلب الثالث: مستويات الهوية:
37	المبحث الثاني: واقع مفهوم المواطنة
37	المطلب الأول: تطور مفهوم للمواطنة:
43	-المطلب الثاني: المواطنة والمفاهيم المتداخلة
56	المطلب الثالث: أبعاد وأسس المواطنة
59	المبحث الثالث: الدولة الوطنية واستراتيجيات إدارة التعدد الاثني
60	المطلب الأول: مفهوم التعددية الاثنية
67	المطلب الثاني: مطالب الجماعة الاثنية وتصنيفاتها
72	المطلب الثالث: سياسات إدارة التعددية الاثنية
79	الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على واقع المواطنة
81	المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية
81	المطلب الأول: الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية
83	المطلب الثاني: المناخ والثروات الطبيعية في القارة الإفريقية
84	المطلب الثالث: التركيبة البشرية للقارة الإفريقية
89	المبحث الثاني: الهوية الإفريقية
90	المطلب الأول: جهود الهوية الإفريقية
93	المطلب الثاني: المفاهيم المتعلقة بالهوية الإفريقية: مفاهيم عديدة تتداخل مع الهوية الإفريقية أهمها:
98	المطلب الثالث: الحركات الثقافية الهوياتية الإفريقية
101	المبحث الثالث: القبيلة، الدولة، وقضايا المواطنة في إفريقيا

المطلب الأول: العامل القبلي في إفريقيا	101
المطلب الثاني: بناء الدولة في إفريقيا	103
المطلب الثالث: المواطنة في إفريقيا	114
الفصل الثالث: تحديات الهوية في كينيا وارتداداتها على المواطنة	120
المبحث الأول: المسار التاريخي لكينيا وانعكاساته على الهوية والمواطنة	122
المطلب الأول: التاريخ الكيني ما قبل الاستعمار البريطاني	122
المطلب الثاني: كينيا إبان الفترة الاستعمارية (1895-1963):	125
المطلب الثالث: التركيبة السكانية القبلية في كينيا	130
المبحث الثاني: مكونات عناصر الهوية الاثنية- العرقية في كينيا	134
المطلب الأول: التركيبة الاثنية والعرقية لكينيا	135
المطلب الثاني: الهوية اللغوية في كينيا	144
المطلب الثالث: الهوية الدينية في كينيا	146
المبحث الثالث: كينيا والتطورات السياسية	156
المطلب الأول: الثقافة السياسية في كينيا	156
المطلب الثاني: النظام السياسي الكيني	163
المطلب الثالث: التنظيم الحزبي السياسي في كينيا	170
الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية و الخارجية على الهوية والمواطنة في كينيا ..	173
المبحث الأول: النظام الاجتماعي لكينيا	175
المطلب الأول: التعددية الاجتماعية في كينيا	175
المطلب الثاني: المجتمع المدني الكيني	182
المطلب الثالث: دور جماعات الضغط والمصالح في كينيا	185
المبحث الثاني: التنظيم الهيكلي للنظام السياسي	185
المطلب الأول: الدستور الكيني	186
المطلب الثاني: المشاركة السياسية	197
المطلب الثالث: إنعكاس وضع اللاجئين على الهوية والمواطنة في كينيا	211
المبحث الثالث: العولمة وتأثيراتها على كينيا	216
المطلب الأول: التأثيرات السياسية	216

226.....	المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية
234.....	المطلب الثالث: التأثيرات الاجتماعية
238.....	خاتمة
251.....	ملاحق الدراسة
289.....	قائمة المصادر والمراجع

أ-الجداول:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
الجدول 01	الديمقراطية في 34 دولة إفريقية (2016-2018)	50
الجدول 02	أنواع الأنظمة الديمقراطية من عدمها وفق وحدة (إيكونوميست إنتلجنس Economist Intelligence Unit	55
الجدول 03	سكان كينيا وفق أهم المقاطعات إحصاء 2009م "	134
الجدول 04	النسب المئوية للجماعات الاثنية في كينيا	137
الجدول 05	النزاعات الانفصالية للأقليات سنة 2020م	142
الجدول 06	النظم الانتخابية التشريعية في عدة دول ومناطق	152
الجدول 07	أهم الصراعات في إفريقيا	169
الجدول 08	الكتل الانتخابية الاثنية الاقليمية في كينيا	195-196
الجدول 09	أسس الحركات الاثنية	208
الجدول 10	الميزانية الإرشادية في كينيا	215
الجدول 11	الأحزاب السياسية في كينيا عام 1992	219-220
الجدول 12	بالمليون دولار الهيكل السلعي لأهم صادرات كينيا الفترة (2011-2016) القيمة	228

ب- الأشكال:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
الشكل 01	نظرية تورنر حول نشأة المواطنة (Turner)	42

ج- الخرائط :

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	الخريطة السياسية لقارة إفريقيا	82
02	الخريطة السياسية لكينيا	125

د- المخططات:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	مخطط دائري يوضح التوزيع العرقي للسكان في كينيا (النسب المئوية)	140
02	مخطط دائري يوضح التقرير السنوي لمؤشر الدولة الفاشلة 2013 (The Fund for) (peace	235

مقدمة

مقدمة

يقوم بناء الدولة الوطنية على الهوية الوطنية المرتكزة أسسها على احترام خصوصيات التركيبة الفسيفسائية للمجتمع، وسط التنوع والتعدد الاثني والعنقي في كنف نظام سياسي يعمل على إرساء الوحدة والمصير المشترك في كنف دولة المواطنة، تجسيدا للوحدة والوطنية أو الاندماج الوطني، أين يعتز كل إنسان بهويته ووطنيته. فكل مجتمعات وشعوب العالم لها ما يميزها عن الآخرين على غرار شعوب ودول إفريقيا التي تعرف على أنها قارة التعدد والتنوع السيسولوجي، كانت لها أنماط خاصة في التعايش وإحلال السلام، قبل أن تتكالب عليها القوى الاستعمارية الأوروبية التي رسمت مخططات تقسيم حدودها في مؤتمر برلين 1884-1885، إلى جانب الصورة النمطية التي روج لها على أنها قارة تعاني كل أشكال التخلف وتكريس الدونية بنظرة عنصرية لونية، كانت محركا أساسيا لخوض معارك الكفاح الفكري من طرف مفكري الدياسبورا إلى جانب العسكري صونا ودفاعا عن الهوية الإفريقية والاعتزاز بها، صوب إيجاد أطر إفريقية جامعة للتخلص من تلك الأفكار الواهية فأسست الوحدة الإفريقية عام 1963.

لا يزال الإنشغال العالمي واضحا حول المسائل الهوياتية و الأسئلة المركزية التي تدور حولها من قبيل من هو ؟ وما هو ؟ بالإشارة إلى مختلف المكونات المركبة والمعقدة ذات البعد التاريخي للذاكرة الجماعية المشتركة، وعلاقتها بقيام الدولة ورسم معالم حدودها الإقليمية وطبيعة النظام السياسي الحاكم، وكيفية معالجته لمسائل التفاوت الإقتصادي و الإجتماعي.

تعاني الدول الإفريقية من مخلفات التحديث الناجم عن فشل النخب السياسية الحاكمة في بنائها للدولة- الأمة القائمة على أساس مؤسساتي دستوري قوي، واستغلالها التعدد القبلي والعشائري، من خلال التوظيف السياسي للمسائل الهوياتية، مما كرس النزعة الانفصالية عن الدولة التي عمل الاستعمار الأوروبي على إذكائها وتهجينه المجتمعات الإفريقية، دونما أي اعتبار لخصوصيات شعوبها. لم تستوعب النخب الكينية الحاكمة ذات الطابع التنافسي الاثني غداة الاستقلال عام 1963م أسس بناء الدولة الوطنية، إلا أن التجربة الكينية تعد من الدول التي خطت خطوات متقدمة حول آليات تداول السلطة متمثلة في الانتخابات، على الرغم مما شابها من انتهاكات وأعمال عنف دامية خلفت ضحايا، على إثر انتخابات 2007 خصوصا ما بين قبيلتي الكيكويو ذات التعداد القبلي الأكبر في البلاد وقبيلة لولو المعارضة مكرسة بذلك الولاء للهويات الفرعية.

شهدت كينيا أزمات هوياتية مختلفة امتدت إلى يومنا ورثتها عن السياسات الاستعمارية البريطانية بعيدا عن تكريس مبادئ المواطنة الكاملة مجسدة السبيل نحو تصنيف المواطنين لدرجات، في ظل انعكاسات العولمة على تراجع وظائف الدولة وتكريس الطبقية، وسط ما خلفته جائحة كورونا من آثار جسيمة على مختلف الأصعدة وفسح فرص عدة لاستغلال مساحات الفضاء الافتراضي الرقمي للتعبير عن مختلف حقوق ومطالب المواطن الكيني، في الوقت الذي تم الانتقال فيه من من الفضاء العمومي الواقعي إلى

مقدمة

الفضاء الشبكي وأثر ذلك على هوية ومواطنة الفرد الكيني، أين أضحت المواطنة الرقمية تشكل عبئا على الدولة، من خلال إتاحتها نوافذ متعددة الولاءات لجهات مختلفة الداخلية منها والخارجية.

أهمية وأهداف الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة لاعتبارات علمية وعملية كالتالي :

تطرق لموضوع الهوية و المواطنة العديد من الكتاب المتخصصين في هذا الشأن خصوصا الجانب النظري منه في حقول علمية مختلفة، فمعالجة الموضوع تثرى الجانب العلمي والعملية. تعد قضايا الهوية و انعكاساتها على المواطنة في إفريقيا جد هامة ذات الامتداد السيسو- تاريخي، حاولت تيارات عدة تقديم تفسيراتها المختلفة حول الهوية، في خضم العلاقة ما بين الاستعمار الغربي الذي عمل على تقسيم القارة من خلال مؤتمر برلين 1884-1885، إذ كان معول هدم لخصوصيات القارة وطبيعة حدودها، على غرار كينيا التي عانت الولايات جراء ممارسات الاستعمار البريطاني من خلال عميلتي الفك و إعادة التركيب الإثني، القبلي، العرقي وفق تصورات إيديولوجية إستعمارية إستيطانية إستعلائية فوقية، منحت الحق للرجل الأوربي ومكنته من أراضي السكان الأصليين (الكيكيو، الماساي وغيرها من القبائل) وإجهاضها لمختلف مشاريع الوحدة و التماسك الإجتماعي، سارت على نهجها النخب الحاكمة ما بعد موجات الإستقلال ستينيات القرن العشرين.

تسعى هذه الدراسة لجملة من الأهداف أهمها توضيح العلاقة ما بين قضايا الهوية وانعكاساتها على المواطنة في إفريقيا عامة، كينيا خاصة، وانعكاسات السياسات الكولونيالية على النخب الكينية الحاكمة التي ورثت تلك الممارسات، من خلال السعي الحثيث للإستئثار بالموارد والسلطة و إشهار ورقة الأراضي في خضم الفساد المستشري، باحتكار السلطة والثروة خصوصا من طرف قبيلة الكيكيو، التي يعود انتماء الرئيس الراحل جومو كينيا تا إليها، في مقابل الصراع المحموم ما بينه و المعارضة.

تهدف الدراسة إلى تقييم النخب الكينية الحاكمة حول معالجتها قضايا التنوع والتعدد الهوياتي منذ الإستقلال عام 1963 إلى يومنا، وكذا خلفية موجات العنف إبان مرحلة الاستحقاقات الإنتخابية على غرار انتخابات 2007م، وسط استغلال الفضاء الشبكي المفتوح تعبيراً عن آراء وحقوق المواطنين.

الدراسات السابقة :

تجدر الإشارة إلى جملة من الدراسات السابقة التي تناولت قضايا الهوية والمواطنة من زوايا عدة سياسية وفلسفية واجتماعية كالتالي:

1. إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي، إطار نظري ومفاهيمي (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017) عالج هذا الكتاب المتكون من أزيد من 62 صفحة الإطار النظري

للعلاقة ما بين كلا من الدولة والمجتمع المدني من جهة و التحول الديمقراطي من جهة أخرى، وإسهاماته في المضي قدما نحو التحول الديمقراطي الحقيقي من خلال تكريس ثقافة المشاركة في اتخاذ القرار. إلى جانب دور الثقافة السياسية في إرساءها لدعائم قيام دولة المواطنة تحت راية الهوية الوطنية الجامعة ومن ثم ترسيخ المواطنة العضوية. تناول في مبحثه الأول الجانب المفاهيمي لمصطلحات الدراسة انتقل في المبحث الثاني لتوضيح العلاقة ما بين الدولة و المجتمع المدني ما بين أنماط ثلاثة تساعد على فهم متغيرات العلاقة ما بين الهيمنة أو التشارك أو اختراق الدولة لمنظمات المجتمع المدني وهو ما يساعد على إدراك مجريات ما يحدث في القارة الإفريقية من سيطرة الأنظمة الحاكمة وضغطها على نشاطات المجتمع المدني على غرار دولة كينيا، خصوصا أن له أبعاد عالمية تركيزه وتموله في طروحاته بشأن مختلف الانتهاكات بشأن الهويات الفرعية أو حقوق المواطن و الأقليات. ثم إن المؤلف لم يغفل مسألة التحول الديمقراطي في المبحث الثالث من الكتاب.

2. دراسة لـد. عبد الرحمان حمدي حسن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007). فسر خلفيات الهيمنة و الهجمات الإستعمارية الغربية ضد القارة الإفريقية وضرب هويتها ، مستدلا بالتنافس الدولي سواء الغربي منه طمعا في ثروات وموارد أو خيرات القارة كالشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية دونما أي اعتبار لشعوب القارة، إلى جانب القوى الآسيوية كالصين ونشاطاتها في السودان ما قبل التقسيم في يناير 2011م. موضحا المؤلف أهم الأسباب التي أودت لتخلف القارة الإفريقية وفشل نخبها المأزومة في بناء دولة المواطنة العضوية، إلى جانب الشروحات المفصلة حول فهم السياسة الإفريقية المعاصرة، في خضم برامج التكيف والمشروطية الهيكلية، مما أعاق بناء دولة الحق والعدل والقانون أو دولة المواطنة ذات أسس قائمة على الهوية الوطنية الجامعة.

3. Study for. Yash pal Ghai & Jill Cottrell Ghai, Ethnicity, Nationhood and pluralism : Kenya perspectives (Nairobi : Katiba Institute, 2013).

عالجت الدراسة التركيبية الهوياتية الاثنية في كينيا وآليات تعامل النخب الكينية الحاكمة مع مسائل التنوع أو التعدد العرقي و الإثني في البلاد، وانعكاسات التركيبة الاستعمارية البريطانية والمتمثلة أساسا في التناقض داخل أروقة النظام السياسي الكيني القائم أساسا على الجانب العرقي والقبلي والاثني، رغم مخرجات النصوص الدستورية الصريحة المؤكدة على احترام التنوع وحقوق المواطن كاملة. إن إملاءات الحزب الحاكم (كانو) واضحة وقيادته للدولة منذ فترة جومو كينيا تا 1963-1978، و انتماؤه لجماعة الكيكويو، قبل أن ينتقل الحكم لنائبه آنذاك دانيال آراب موي ذو الأصول الكالينجية منذ 1978 إلى غاية 2002م.

نتج عن ذلك تجذر العرق في الحياة السياسية، هنالك مسألة هامة ذات علاقة وطيدة مع قضايا الهوية الوطنية و كذا الهويات الفرعية في كينيا، وهي مسألة الأراضي التي أجبر سكانها على التهجير منها تارة وعلى انتزاع حقوقهم الوطنية تارة أخرى جراء ممارسات النظام السياسي الحاكم في كينيا، على غرار مسألة إقليم أنفدي المحاذي للصومال و الذي يعرف عن سكانه أنهم مسلمين تعرضوا لمختلف صنوف وأنواع التهميش والإستبعاد، إلى جانب التوظيف السياسي للهويات الفرعية لصالح النخب الحاكمة من أجل التعبئة الجماهيرية مقابل حصولهم على بعض من الحقوق الطبيعية، كان للإستعمار البريطاني اليد الطولى في تمكينه للنظام السياسي الحاكم من منع أي إستفتاء لسكان منطقة أنفدي يفضي للإنفصال عنها لصالح الأرض الأم الصومال، و هو ما أضحى على مرئ ومسمع العالم أجمع في خضم الدور البارز لوسائل التواصل الإجتماعي.

4. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، من إعداد د. خديجة بوريب، أزمة الدولة في إفريقيا: دراسة في تأثير العامل الإثني الهوياتي من منظور المقاربة البنائية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2019-2020). تعد هذه الأطروحة من ضمن أهم الرسائل التي عالجت الأزمات العلائقية الناتجة عن تأثير العوامل الاثنية - الهوياتية المختلفة على أمن واستقرار القارة الإفريقية من منظور المقاربة البحثية للمدرسة البنائية. إين جاء الفصل الأول بعنوان: تحليل المقاربة البنائية لأثر العامل الاثني-الهوياتي في أزمة الدولة في إفريقيا بعد الحرب الباردة. إن أهم مقارنة لتحليل الوضع في القارة الإفريقية هي البنائية، لما للاتنيات والهويات الفرعية من دور بارز في أزمة بناء الدولة الوطنية، فكل اثنية تدافع عن مصالحها الشخصية للاستئثار بالحكم في غياب الإجماع الوطني تحت بند حماية الهويات ومن ثم التوظيف السياسي للأخيرة، هو ما يتضح جليا في القارة الإفريقية، على غرار كينيا إذ أن الأحزاب السياسية بها مبنية على أساس عرقي، اثني تعمل النخب الحاكمة لذود عن انتمائها الهوياتي الفرعي. أما الفصل الثاني فلقد وضح العلاقة ما بين العامل الاثني-الهوياتي و أزمة الدولة في إفريقيا المرتبط بأزمة البناء الهوياتي والسياسي إلى جانب الدور البارز للنظام السياسي في خضم الانقسام الاثني-هوياتي وضعف بناء الدولة خصوصا في خضم انعكاسات العولمة وأثرها على وظائف الدولة خاصة في إفريقيا. أما الفصل الثالث عالج الباحث فيه انعكاس قضايا الهوية على الجانب الأمني الذي أضحى مركبا.

5. Study for . Anna Nabuyaya , (May 2010) **Mukhongo Citizenship Education in kenya : A Content Analysis of State- Sponsored Social Studies Instructional Materials**, (https://tigerprints.clemson.edu/all_dissertations)

تعد هذه الدراسة ثرية لفهم دور المدرسة في تثبيت الهوية الوطنية وتعزيز المواطنة العضوية ما بين مختلف شرائح المجتمع من خلال البرامج أو المناهج التعليمية لجميع الأطوار التعليمية في كينيا، وتقييمها من حيث إدراج برامج تحت على الديمقراطية التشاركية والهوية الوطنية والمواطنة وحقوق الإنسان، والإرث الإستعماري وانعكاساته على الواقع الكيني، لكن رغم الإشارة إلى تلك المواضيع الهامة إلا أن قضايا أهمية التنوع العرقي واحترامه لم ينل نصيبه بعد من تلك المناهج، بعيدا عن التعليم الهادف للتعريف بالتنوع الثقافي.

6. Study for. URAIA Trust • International Republican Institute, **The Citizen Handbook**, NAIROBI : International Republican Institute 2012.

تطرقت هذه الدراسة إلى أهم المحطات التاريخية التي مرت بها دولة كينيا، انطلاقا من المرحلة الاستعمارية إلى ما بعد الاستقلال في تدرج هيكلي للدراسة، إلى غاية دستور 2010 وإعادة ترتيب تقسيم المقاطعات الكينية من 08 مقاطعات إلى 47 مقاطعة. لكنها لم تشر بالشكل الكافي لقضايا التوظيف السياسي وفق ما يخدم المصالح الخاصة للنخب الحاكمة في كينيا، خصوصا منها الأراضي المتنازع عليها ما بين مختلف الأقليات الكينية إلى يومنا هذا.

7. Study for. Steve Ouma Akoth, **Challenges of Nationhood : Identities, Citizenship and belonging Under Kenya new constitution** (Nairobi : Society for International Development (SID), Regional Office for East & Southern Africa, 2011).

عالجت الدراسة أهم الأزمات المترتبة عن قضايا الهوية والمواطنة في كينيا، عكس النصوص الدستورية المعلنة، ما جعلها شكلية على غرار شعارات الانتخابات والتحول الديمقراطي مطلع تسعينيات القرن العشرين، في سبيل الوصول للسلطة والتنافس على الموارد، وسط غياب ما يعرف بدوران النخب كما عالجها الباحث الإيطالي فيلريدو باريتو (1848- 1923) Vilfrido Parito، تعد كينيا واحدة من الدول التي استعانت

مقدمة

بالمستعمر البريطاني في خضم نقص الإمكانيات وخبرات تسيير الحكم، إلى جانب ضعف المجتمع المدني في أداء مهامه المنوطة به.

جاءت دراستنا هذه توضيحا لمختلف العلل التي تقف حائلا دون بناء الدولة- الأمة، أسسها الهوية المشتركة والبناء المأسستي، وهو ما لا تزال مختلف الدول الإفريقية تعاني منه على غرار كينيا، على الرغم من الترسنة القانونية والنصوص الدستورية. إن كينيا كغيرها من الدول الإفريقية تحكمها نخب تؤمن بمصالحها الخاصة و مصالح عرقيتها أو قبيلتها بتمكينها من تولي المناصب العليا في الدولة وإقصاء واستبعاد الأقليات الأخرى، كقبيلة الماساي و تهميش و إبادة منطقة إقليم أنفدي في الشمال الشرقي لكينيا المحاذية للصومال، بل وحرمانهم من الحق في التعليم لتنتشر الأمية في أوساط أهالي الإقليم، في خضم الإستعانة التاريخية بالخبرات الإستعمارية وتكريس الدولة النيو-بتريمونيالية بعيدا عن بناء دولة المواطنة العضوية.

بناء على هذا نحاول صياغة التساؤل المركزي التالي :

- كيف تؤدي الصراعات حول الهويات الفرعية في القارة الإفريقية عامة، وفي كينيا خاصة إلى عرقلة ترسيخ مفهوم المواطنة النشطة والمشاركة الكاملة لجميع المواطنين في الحياة السياسية والإقتصادية والاجتماعية ؟

نحاول صياغة الأسئلة التوضيحية التالية:

- ما هي الهوية ؟ وما محدداتها وأسسها ؟

- أين تكمن المواطنة ؟ وما ركائزها ؟

- ما العوامل التي أدت لفشل غالبية الوحدات السياسية بإفريقيا في معالجتها قضايا الهوية والوحدة الوطنية ؟

- كيف عالج النظام السياسي الكيني قضايا الهوية الوطنية و تحقيق الاندماج الوطني و ترسيخ المواطنة النشطة ؟

الإطار المكاني للدراسة: دراستنا هذه حول القارة الإفريقية في ما يخص الهوية والمواطنة، متخذة من كينيا دراسة حالة.

مقدمة

نحاول صياغة الفرضيات التالية للدراسة :

فرضيات الدراسة :

- كلما أُرست الدول الإفريقية قيم ثقافة المواطنة الفعلية واعترفت بمختلف الهويات الفرعية كلما شعر مواطنوها بالانتماء والولاء للهوية الوطنية.
- كلما عملت النخب الحاكمة على توظيف الهويات المضطهدة للتعبئة السياسية كلما فشلت في تجسيد مشروع المواطنة الكاملة وتفكيك أوامر التماسك الاجتماعي.

مناهج ومقاربات الدراسة :

للإجابة عن طرح المشكلة البحثية نتبع المنهج والمقاربات التالية :

أ - منهج دراسة حالة:

يعتبر منهج دراسة حالة من أهم مناهج البحث العلمي في دراستنا، فمن مزاياه الهامة التعمق حول موضوع الدراسة ومتغيراتها بطريقة تفصيلية، من خلال أدوات جمع البيانات والمعلومات، للتوصل إلى نتائج هامة. هذا ما نحاول التركيز عليه في دراستنا هذه لقضايا الهوية وانعكاساتها على المواطنة في إفريقيا، دراسة حالة كينيا من خلال دراسة الوضع الحالي للهوية والمواطنة دون إغفال الوضع السابق كونها ذات بعد تاريخي، أين لعب الإستعمار الأوربي دورا حاسما في عمليتي الفك وإعادة التركيب الهوياتي، وقولبتة لمنطية التعايش أو خصوصيات الشعوب الإفريقية، في دول يغلب عليها الطابع الباتريمونيالي باستغلال موارد خاصة لإبقاء العميل خاضعا للراعي وفق الطرح الفيري، و النيو-باتريمونيالي أي توظيف الموارد العامة من الراعي لأغراض خاصة. إن كينيا لوحدها تضم حوالي 42 إثنية تتصارع كلا منها حول أحقيتها في السلطة والموارد، تستحوذ عليها العرقيات والإثنيات على غرار الكيكويو ذات النفوذ القوي في البلاد من جومو كينيا تا إلى موي كيباكي ثم أوهورو كينيا تا، إين حكموا البلاد لعقود من الزمن. لذا يتاح من خلال منهج دراسة حالة معرفة خلفية الأحداث المترتبة عن الوضع الهوياتي وإنعكاساته على المواطنة الكاملة، وكذا التماسك والإندماج الوطني بطريقة تفصيلية تحليلية تستكشف عن العوامل الحقيقية للواقع المدروس، وبالتالي التعرف عن العلاقات السببية التي تربط ما بين متغيرات الموضوع.

المقاربات المعتمدة في الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على مقاربات عدة، تساهم في فهم وتحليل وتفسير قضايا الهوية والمواطنة في إفريقيا عامة وكينيا خاصة، وهو ما سنوضحه كالتالي:

أ- إقتراب التبعية :

قدمت مدرسة التبعية **Dependency School** تفسيرات هامة بخصوص استغلال البلدان المتقدمة لثروات وخيرات بلدان العالم الثالث منها القارة الإفريقية. فبعد الأمال التي علقت بعد رحيل الاستعمار شكليا، كشف عن العلاقة ما بين المركز الإمبريالي الصناعي والأطراف ذات النمط الزراعي والصناعات الإستخراجية في جو تسوده التبعية لدول المركز، إذ كان لفترة الإستعمارية وما نتج عنها من دمار اقتصادي وفساد سياسي لحكومات القارة الإفريقية، إذ لعبت دورا حاسما في تبعية تلك الدول الاستعمارية، والتي بدورها عملت على توريثها الجماعات الموالية لها السلطة والثروة مقابل الحفاظ على الوضع غير المتكافئ، إلى جانب الإملاءات المجحفة من طرف القوى الدولية تجاه دول القارة الإفريقية وأثر ذلك على هوية ومواطنة شعوبها بصفة عامة¹.

ب- إقتراب ما بعد الكولونيالية :

لقد هدفت الدولة الكولونيالية من خلال سياساتها الإستعمارية في إفريقيا لتحطيم و تمزيق هويات وخصوصيات المجتمعات الإفريقية، إذ أستبدلتها بالبراديغم الغربي وعسكرة دولها المصطنعة، لقد قطعت النخب الإفريقية الكومبرادورية الحاكمة الوظيفية على عاتقها حماية ورعاية مختلف المؤسسات الموروثة عن العهد الإستعماري، وتكريس السلطوية الأبوية من خلال التستر خلف خطابات التنمية والوحدة الوطنية، متبوعا ذلك بالصور النمطية الإستصغارية الذي لطالما عانت منها الشعوب الإفريقية على يد الاستعمار الغربي.

أستدعي بعضا من الأفارقة إبان العهد الإستعماري للمشاركة سياسيا من خلال البرلمانات، لكن بشروط الغالبية البيضاء وبالتالي التحكم في المسار العرقي وفق الإملاءات الفوقية والتي احتضنتها النخب الإفريقية الحاكمة، كما أن بعض الثوريين قد عملوا على إستغلال نشاطاتهم في الحركات الوطنية التحررية لإستصاغة حكمهم ما بعد الإستقلال كشخصيات كاريزمية أو زعامية على غرار **جومو كينيا** الزعيم الثوري لكينيا من قبيلة الكيكويو منذ 1963-1978م، مما أفسح المجال لغياب الأمن والإستقرار الهوياتي في إفريقيا على غرار دولة كينيا، التي اصطنعت حدودها بالقطع أو الفك وإعادة التركيب إستعماريًا.

1 مجدي محمد محمود آدم، "آلية الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع آلة الاستعمار في إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 54 (أكتوبر 2022)، ص ص 55-56.

ج- اقتراب النخب Elites Approaching :

تعرف النخب بأنها تلك الأقلية القيادية التي تحكم الأغلبية لتمييزها، فوفقا للقاموس الفرنسي: "النخبة أشخاص وجماعات يمارسون تأثيرا في جماعة ما عن طريق اتخاذ القرارات أو الأفكار والمشاعر لما يمتلكونه من قوة"¹.

يعد كلا من رجل الاقتصاد وعالم الاجتماع الإيطالي فيلبريدو باريتو (Vilfredo Parito 1848-1923)، و كذا غايتانو موسكا (Gaetano Mosca 1858-1941) عالم ومنظر سياسي إيطالي من أهم رواد ومفكري اقتراب النخبة.

- 1/ فيلبريدو باريتو (Vilfredo Parito 1848-1923): لقد فسر النخبة في مؤلفه العقل والمجتمع The Mind and Society على أنها تلك القلة التي تصل الحكم لتمارس السلطة، وأما الجزء المتبقي من النخبة فهم خارج تلك الممارسة رغم مؤهلاتهم. أهم ما يميز الدول الديمقراطية الحقيقية ما يعرف بدوران النخب لتحل محل النخب الحاكمة فيما بعد، والتي بدورها قد تكون من الطبقات الدنيا بعدما تكون النخب الحاكمة قد فقدت مصداقيتها لعوامل سيكولوجية أو انتشار الفساد في أوساطها.
- 2/ غايتانو موسكا (Gaetano Mosca 1858-1941): فسر مقترب النخبة على أساس أن المجتمع ينقسم لقسمين طبقة أقلية حاكمة لقوة تنظيمها فهي من تقوم بمختلف الوظائف السياسية وتحتكر السلطة والنفوذ وسط الرضى الجماهيري الواسع عنها، وأخرى طبقة محكومة ذات أغلبية غير منظمة تحتاج للأولى لتحكمها إما شرعيا أو تعسفيا².

- 3/ روبرتو ميشيلز Roberto Michaels عالم اجتماع إيطالي (1876-1936): فسر مقترب النخبة على أساس أن الجماهير قابلة لتحكمها أوليغارشية فهي غير مبالية بالشأن السياسي وهمها مصالحها الخاصة فتتجنب بذلك المسؤولية. لتقوم تلك الأقلية بالقيادة الحزبية عنها كونها منظمة إداريا، فعلاقة القمة بالقاعدة توجيه وإشراف وإخضاع، فالقيادة متحركة في الموارد المادية والمعنوية³.

¹ فائق محمد رزاق، "دور النخب في الاعتدال السياسي (النخب العراقية أنموذجا)"، المجلة السياسية والدولية، (د.س.ن)، ص ص 832-833.
² Olivier GALLAND, *Théories des élites, Sociologie des inégalités* (Armond colin, 2018), p 01.

³ محمد بن صنيطان، النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص 25-26.

مقدمة

انقسمت النخب في إفريقيا على غرار مختلف دول العالم إلى نخب سياسية وهي تلك النخب المتميزة بقدراتها ومهاراتها العالية على القيادة، لها دور فعال في تمكين مختلف شرائح المجتمع من الحصول على حقوق المواطنة والقيام بالواجبات مع العمل على احترام الخصوصية، وتقاسم الثروة والسلطة بمنح الثقة للمحليين وإشراكهم في عمليات البناء¹. كما يناط بها دور تدبير شؤون العامة واتخاذ وصنع القرار وحشدوا للرأي العام، إلا أنها في كينيا لا زالت تخضع للعرق والقبيلة ذات العلاقة التكاملية ما بينها والأنظمة الحاكمة التي تستند للقبيلة في الإبقاء مدة أطول في الحكم بمباركة قبلية عشائرية، خصوصا وأن الأخيرة تتشكل من نخب تعد من أهم الكيانات السيسولوجية في القارة الإفريقية والسياسية، أين تحكمها أعيان القبائل، تخضع للعلاقات الزبونية أو ما يعرف بالدولة الباتريمونالية و النيو-باتريمونالية في خضم ما يعرف بسياسة ملئ البطون. كما أن هنالك نوع آخر من النخب تعرف بالنخب الدينية ذات المرجع العقدي، تتكون من وجهاء رجال الدين على غرار دور الكاثوليك وتأثيرهم القوي في صنع القرار في كينيا ذات الغالبية المسيحية المعتقدة للمذهب الكاثوليكي. كما تلعب النخب الاقتصادية دورا هاما بسيطرتها على الشركات والتجارة والمصانع أي ذات نفوذ مالي قوي، فهي ذات علاقات تكاملية ما بينها والنظام السياسي الحاكم في كينيا، كإستحواذ قبيلة الكيكويو على أهم الموارد ومواد الإنتاج في البلاد لصالحها، مما يمدّها بامتيازات كبرى لإدارة شؤون البلاد والإستحواذ على السلطة.

د-الاقتراب البنائي Constructivist Approach:

حسب الطرح البنائي العلاقات الدولية هي عبارة عن بناء اجتماعي عكس النظريات الوضعية كمفهوم المصلحة القومية والأمن والهوية والاهتمام بالقوى الفاعلة غير الدول كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية في خضم التفاعلات². أهم ما ركزت عليه البنائية دور الأفكار والمعتقدات والقيم في التأثير على العمل الاجتماعي والسياسي. من أهم روادها نيكولاس أونوف (1941) Nicolas onuf ، أكاديمي، أستاذ العلاقات الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية، إذ فسر أن الدول والمجتمعات هي صنع من الناس وذلك وفقا لتفاعلاتهم أو تبادلاتهم. كذلك من رواد البنائية :

ألكسندر ويندت Alexander Wendt (1958) عالم سياسة، أشهر مقال له 1992 بعنوان:

¹ محمد خليفة جودة محمد، مرجع سابق، ص 25.

² أحمد قاسم حسين، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، مجلة سياسات عربية، العدد 20 (مايو 2016)، ص 130.

مقدمة

Anarchy is What States Make of It **الفوضى هي ما تصنعه الدول**. منتقدا في أطروحاته المدارس الوضعية الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في تفسيرات العلاقات الدولية التي ركزت على العلاقات التنافسية ما بين الدول لكسب المصالح الخاصة، في حين ركز ويندت على الجانب الهوياتي أي الجانب المعياري¹. وفقا للطرح البنائي فإن الهوية ليست بالمعطى الثابت، فهي تساعد على تحديد المصلحة الوطنية للفاعل مع صناعة السياسة العامة للدولة، كما أنها تحدد دور الفاعل في العلاقات الدولية وأهمية الآخر.

إنطلقت البنائية من أسس علم النفس الاجتماعي والتفريق ما بين المجموعات، كالهوية الأوروبية في مواجهة الهوية التركية. في ظل تأثير الأفكار والمصالح عبر التفاعلات الاجتماعية التاريخية.

- تعامل البنائيون مع الفاعلين باعتبارهم اجتماعيين، فالهويات تتشكل نتيجة معايير وأفكار من البيئة الاجتماعية من خلال العمليات التواصلية والتبادلية والخبرانية، ومنه التأكيد على أهمية المحددات الاجتماعية للفاعل².

- تركز البنائية على البعد الاجتماعي والدور البارز لأهمية هوية الدولة ورؤيتها لذاتها مع الدول الأخرى، إذ تبني مصالحها الوطنية بناء على هويتها المتنوعة وفقا لمصالحها. إن المؤسسات عبارة عن مجموعات هيكلية مكونة من هويات ومصالح ممثلة في قواعد التفاعل الدولي لتصوغ عمل الدولة وضبطها، إذ تتغير هويات الدول ومصالحها في ظل تفاعلات قوانين المجتمع الدولي وأنظمتها بما يفضي لعالم اجتماعي مشترك³. وبالتالي يفيدنا هذا المقترح البنائي في فهم مدى أهمية العامل الإثني-الهوياتي في إفريقيا التي تعد قارة التنوع والتعدد الفسيفسائي في بلوغ المواطنة الكاملة من عدمها. إلى جانب الاندماج الوطني أو الوحدة الوطنية لدولة كينيا، أين يلعب الجانب الهوياتي دورا بارزا يسعى النظام السياسي في إزكاء العرقيات والنعرات القبلية خدمة للمصالح الخاصة.

هيكلية خطة الدراسة: لدراسة الموضوع اعتمدت الخطة التالية:

الفصل الأول: تناول الإطار المفاهيمي والنظري حول الهوية والمواطنة، إذ جاء مفصلا في ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرق إلى الهوية من حيث التعريف. أما المبحث الثاني مدخل مفاهيمي للمواطنة. عالج المبحث الثالث الدولة الوطنية واستراتيجيات إدارة التعدد الاثني.

¹ أحمد قاسم حسين، مرجع سابق، ص 131.

² سكوت بورتشيل وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة محمد صفار، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص ص 19-20.

³ مارتن غريفيش، تيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص 108-109.

مقدمة

الفصل الثاني: جاء موسوم ب: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على واقع المواطنة، تطرق المبحث الأول منه للأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية. أما المبحث الثاني تحت عنوان الهوية الإفريقية. تناول المبحث الثالث القبيلة، الدولة وقضايا المواطنة في إفريقيا.

الفصل الثالث: تحت عنوان تحديات الهوية في كينيا وإرتداداتها على المواطنة، جاء في المبحث الأول من هذا الفصل المسار التاريخي لكينيا وانعكاساته على الهوية والمواطنة. أما المبحث الثاني فعالج مكونات عناصر الهوية، الاثنية، العرقية في كينيا. تناول المبحث الثالث كينيا والتطورات السياسية.

الفصل الرابع: الموسوم بعنوان أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية والمواطنة في كينيا، تناول المبحث الأول النظام الاجتماعي لكينيا، جاء المبحث الثاني بعنوان التنظيم الهيكلي للنظام السياسي، أما المبحث الثالث فعالج العولمة وتداعياتها على كينيا.

خاتمة.

الفصل الأول:

الهوية والمواطنة
المفهوم والتفسير

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

تمهيد :

تعتبر الهوية ضمن القضايا الهامة على المستوى الفردي والمجتمعي والدولاتي، تناولتها دراسات عدة خصوصا منها الدراسات الأنثروبولوجية والسياسيولوجية والفلسفية والسياسية. تنوعت التفسيرات والمقاربات النظرية حول الموضوع حسب الإيديولوجيات المختلفة. الهوية مصدر رئيسي للقوة لطالما سعت مختلف شعوب العالم للحفاظ عليها وخصوصياتها في إطار الدولة الوطنية أو الوحدة الوطنية، وما ينجم عن المطالب الحقوقية للأقليات والإثنيات وتصعيدها حال تهميشها أو إقصائها من المشاركة السياسية من لدن النظام السياسي أو النخب الحاكمة وهو ما يعرف بحقوقها في المواطنة.

برزت قضايا الهويات والإثنيات خاصة بعد فترة نهاية الحرب الباردة أوائل تسعينيات القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا، بظهور قوميات وأقليات عدة تطالب بحقوقها المختلفة في خضم حفاظها على هويتها من الاندثار أو الذوبان في عالم معولم على غرار دول العالم الثالث عامة والقارة الإفريقية خاصة للتركيبة المجتمعية الفسيفسائية المعقدة، لما تعانيه من مشكلة بناء الدولة، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

المبحث الأول: مفهوم الهوية

تعد الهوية من القضايا المعقدة ينظر لها عدة مفكرين وفلاسفة وسياسيولوجيين وانثربولوجيين وسياسيين من وجهات مختلفة. من ضمن أهم عناصرها ما يولد مع الإنسان ومنها ما هو مكتسب من خلال تجارب الحياة، أين يحتاج الفرد لحمايتها والحفاظ عليها بناء على الدور المنوط بالدولة وفق ما ينص عليه دستورها الذي يضمن حماية حقوق وحرّيات وواجبات الفرد المواطن وهويته الوطنية، ومن ثم حقوق المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في صنع ورسم السياسات العامة. إن كل فرد في مجتمعه داخل وطنه المنتمي إليه يعتز بأصوله التاريخية والحضارية، ضمن وعاء ونسيج مجتمعي متماسك هوياتيا.

المطلب الأول: تعريف الهوية:

تعددت المفاهيم حول الهوية لاختلاف الإيديولوجيات والمنطلقات الفكرية فقبل التطرق للمفهوم الإجرائي تتناول الدراسة المفهوم اللغوي ثم الاصطلاحي كما يلي:

أ/ الهوية لغة:

الهوية في اللغة العربية دلالتها تعود لضمير الغائب المفرد "هو" أي تلك السمات الجوهرية التي يتميز بها الفرد عن غيره، كجواز السفر أو بطاقة الهوية الوطنية، وما تتضمنه من تحديد جنسيته وموطن ميلاده الأصلي. أما في اللغة اللاتينية «den» Id بمعنى ضمير الإشارة للغائب بمعنى هو ذاته في اللغة العربية كذلك ذات المصدر الصناعي المركب من "هو" للفرد الغائب

1.

¹ عبد الفتاح عبد الكافي إسماعيل، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي - إنجليزي) (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب)، 2005، ص 656.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

ب/ الهوية اصطلاحاً:

وردت مفاهيم عدة حول مصطلح الهوية، فميزتها التعدد والتشابهك تتناولها مختلف التخصصات العلمية والأكاديمية.

الهوية فلسفياً: هي حقيقة الشيء وما يميزه عن الآخرين فإنّ هي وحدة الذات.

الهوية في علم الاجتماع: هي عملية تميز عن الآخر من حيث الحالة الشخصية.

حسب تفسير عالم النفس إريك إريكسون Erik Erikson (1902 – 1994) للهوية فإنها تعد نتاجاً لعمليات التفاعل ما بين فواعل سيكولوجية وسيسولوجية¹.

عرفها نديم البيطار (1924-2014) مفكر لبناني، من وجهة نظر تاريخية بأن : "الهوية تاريخية والتاريخ هو من يشكلها" أي لا وجود لهوية خارج الإطار التاريخي. فلا يمكن للإنسان أن يتفرد بهويته الذاتية لوحده فهو يعيش مع أفراد مجتمعه على أرض الوطن فهي تعد مشاعاً للجميع. إن الولاء للوطن إذن يتأتى أولاً من خلال الولاء للهوية والذي أساسه الاعتزاز بالتاريخ والحضارة².

يتضمن مفهوم الهوية ذواتاً ثلاث تمثلت في ما يلي: الذات التنويرية، الذات الاجتماعية، الذات ما بعد الحداثية.

أولاً: الذات التنويرية: هي تلك التي تعنى بالذات الإنسانية ونزعتها المركزية، وما يتمتع به الفرد من قدرات عقلية واعية.

ثانياً: الذات الاجتماعية: تتمثل في التفاعل العلائقي شديد التعقيد مع الآخرين لنقل مختلف القيم والرموز لذات الفرد، أي التفاعل ما بين الذات والمجتمع رغم اللب الداخلي للآنا الحقيقية، إلا أنها تتأثر بالعوامل الثقافية الخارجية في خضم العلاقات التفاعلية المختلفة.

ثالثاً: الذات ما بعد حداثية: هي ذات غير ثابتة، أي أن الهوية تتحول وتتغير حسب ما نتمثل له في مختلف النظم الثقافية المحيطة بنا، إذ يحمل الفرد بداخله هويات متناقضة كلا وتوجهاتها المختلفة في أعماقنا³.

¹ حسن حنفي، الهوية (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2012)، ص 20.

² أحمد بعلبكي وآخرون، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 24.

³ ستيفارت هول، "حول الهوية الثقافية"، ترجمة بول طبر، مجلة إضافات، العدد الثاني (ربيع 2008)، ص ص 139-140.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

تمتاز المجتمعات الحديثة أنها حركية ذات تغيير دائم للإنتاج المتواصل، وهو ما يميزها عن المجتمعات التقليدية فهي وفقا لرؤية عالم الاجتماع المعاصر أنتوني غيدنز (1938 Anthony Giddens) مجتمعات تعمل على تبجيل أو تقديس الماضي وما يحمله من رموز ومعاني.

مرت الهوية بمراحل تاريخية هامة تمتد أصولها للمنطق الأرسطي إذ عالجها من مبدأ الشيء " هو هو " أي هو نفسه ثابتا وجامدا. كما ساهم عالم النفس إريك إريكسون بتوسيعه لمصطلح مفهوم الهوية في مجال العلوم الإنسانية، إذ أضحى المفهوم أكثر اتساعا في الولايات المتحدة الأمريكية ستينيات القرن العشرين في ميدان علم الاجتماع حين برزت مسألة الأقليات، وعلى رأسها قضايا السود الأفارقة. إضافة لإسهامات عديد مفكري ما بعد الكولونيالية أمثال المفكر إدوارد سعيد والهندي هوي بهابها حول مسألة الهويات الهجينة تلك التي خلفتها السياسات الاستعمارية، إلى جانب إسهامات النخب الأفارقة دفاعا عن الهوية والوحدة الإفريقية ضد الممارسات الاستعمارية العنصرية¹.

الهوية هي ما يمتاز به الفرد عن الآخرين، تطورت تفسيراتها عبر مسار تاريخي هام من العهد الإغريقي وتوسعت لمختلف الميادين. إن الهويات الحديثة تتغير وفق التغيير البنوي، أين تحولت على إثرها المجتمعات الحديثة أواخر القرن العشرين، مما أفضى لتفتيت المشاهدة الثقافية المختلفة وبروز مطالب الجندرة والإثنية والعرقية والقومية بحددة. إذ يتغير ما كان ثابتا في مكانه بفعل الشك وعدم اليقين وهذا ما أكدته المقاربة البنائية.

المطلب الثاني: محددات الهوية

تتحد الهوية بناء على مجموعة سمات أو ميزات كغيرها من المواضيع العلمية الأخرى في ظل التعقيد الذي يشوبها، إذ تنقسم محددات الهوية إلى عناصر مادية وأخرى تاريخية وعناصر ثقافية - نفسية - اجتماعية، من خلالها يدرك أي فرد ذاته وانتماءه للجماعة وهو ما سنوضحه كالتالي:

أ-عناصر مادية وفيزيائية: هي مجموعة المحددات التي تتميز من خلالها هوية الجماعة ذات الأصل المشترك عن الجماعات الأخرى من أهمها: السمات الفيزيائية أو المعيار الفيزيولوجي يقصد به لون البشرة

¹ إلياس بلكا ومحمد حراز، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، المغرب نموذجا (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، ص ص 20-25.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

وملاح الوجه، تضم بدورها: سمات سطحية ظاهرة متمثلة في مجموعة السمات التي ترى وتترك بالعين المجردة مثل لون البشرة والشعر والعين¹.

-الحيازات: تتمثل في مختلف المعلومات الشخصية عن المواطن، إلى جانب عنوان شخصيته تعريفاً بموطن انتمائه أو دولته، أي ما يميزه عن الآخرين من ميزات عدة².

-القدرات الاقتصادية والمالية.

-التنظيمات المادية: كنظام السكن والاتصالات الإنسانية³.

ب-المعيار التاريخي: يشمل هذا الجانب عدة مكونات منها: اللغة، التاريخ، العادات والتقاليد.

1/ الأصول التاريخية: هي التي تمتد لتاريخ الأسلاف وكذا منشأ الولادة.

2/ الأحداث التاريخية تلك المراحل الهامة ذات الصلة بالتربية والتنشئة الاجتماعية والثقافية.

3/ الآثار التاريخية: تتضمن العادات والتقاليد والتداعيات الناجمة عن القوانين المنصوص عليها في المراحل السابقة⁴.

ج-النظام الثقافي: يشمل مجموع العقائد والأديان والرموز الثقافية والإيديولوجية والقيم الثقافية إلى جانب النظام المعرفي الذي يتضمن السمات النفسية والنظم القيمية. فالثقافة متغير جد هام في تشكيل الهوية والحفاظ على الذات القومية في زمن العولمة وتحدياتها الثقافية والحضارية⁵. فلكل مجتمع خصوصية عقائدية وفكرية ولغوية⁶. فالهوية الفعلية ضمانا للحفاظ على ذاتها من الذوبان مهما أستجد عليها، إذن فالهوية هي

1 مريم شوحة، حسينة زعرور، الدولة القومية بين إدارة التعددية الاثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي- دراسة حالة أثيوبيا (برلين: المركز العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، 2018)، ص 22-35.

2 DAVID LYON, National ID Cards : Crime-Control, Citizenship and Social Sorting, (On the folling Website: <http://www.researchgate.net/239543744>, 2007), P 113.

3 إليكس ميكشيللي، الهوية. ترجمة علي وطفة، ط1 (دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعة، 1993)، ص 46 - 50.

4 M. O. Bonchuk, The media and the search for Credible Conflict prevention and resolution strategies in cross-Border conflicts in west Africa, *Bassey Andah journal*, VOL.14 (2021), P15.

5 عادل بن الحاج رحومة، "تنشئة الهويات الفردية عند الشباب عبر الفضاءات الاتصالية والمعلوماتية"، مجلة إضافات، العدد التاسع، (شتاء 2010)، ص 136.

6 سليمان حسن زيدان، الثقافة والهوية الأبعاد والحصاد (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2017)، ص 07.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

مجموعة ملامح ثقافية تخص مجموعة سياسية تميزها عن الجماعات الأخرى. فالثقافة تشكل الهوية وتمنحها الاسم والمعنى والصورة¹.

د-العناصر الاجتماعية: تتضمن السمات التالية:

1/ الأسس الاجتماعية: كالاسم، المركز، العمر، الجنس، المهنة. فالهوية الفردية ليست معطى ثقافي ومجتمعي شبه طبيعي فقط، بل هي محصلة بناء اجتماعي واع وإرادي.

2/ القيم الاجتماعية: النوعية، الكفاءة².

المطلب الثالث: مستويات الهوية:

الهوية من القضايا الأساسية التي تهتم جميع الوحدات السياسية ترتبط بنشأة المجتمعات واستمراريتها، تعالجها الخطط والسياسات العامة، المنتهجة من قبل الدولة والنخب ومختلف القوى السياسية تكريسا للولاء الوطني. حينما تتجسد هوية الدولة الوطنية دونما أي إقصاء أو استبعاد حينها يتحقق الاندماج الوطني أو الهوية الوطنية الفعلية³.

للحوية مستويات عدة منها : اعتمادا على ما جاء في دراسة محمد عابد الجابري فهي تتمثل في المستويات التالية:

1-الهوية الفردية: أول من أهتم بها Erik Erikson إريك إريكسون أخصائي نفسي عام 1950، هي دلالة على الهوية الشخصية للفرد، إذ يشعر بوجوده المختلف عن الآخرين ضمن ثقافته الكلية والفرعية. تتشكل هوية الأنا من مجموع الذكريات والتجارب التاريخية وتأثر الفرد بالهوية الاجتماعية أي حسب ما يراه الآخرون. فالهوية هي مجموع الملامح والخصائص المميزة للفرد والجماعة وكيفية إدراك الذات لها. تتشكل عبر الزمان على إثر التفاعلات مع الآخرين، وهو ما حثت عليه دراسات كولي حول نشأة نظريات الذات وتقييم الآخرين وتأثيراتهم على الشخص.

¹ Tri Windari, National Identity Attachment and Its Variables, **Journal of International Women Studies**, Vol. 22, No. 3/9 (2021), P 83.

² Research & Advocacy Unit, Aright or aprivilege : Access to Identity and Citizenship, **Research & Advocacy Unit**, Dacember 2008, P 2.

³ رشيد الحاج صالح، لماذا عادت الهويات لتتصدر عالم اليوم؟، نقد تايلر للحداثة و علمانيتها، مجلة تبين، العدد الحادي والأربعون – المجلد الحادي عشر (صيف 2022)، ص 78.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

2-الهوية الجماعية: هي نتاج وعي الفرد بذاته وانتمائه للوسط الجمعي في خضم الوحدة الثقافية والاجتماعية للجماعة والمواجهة مع الآخر¹. لقد جاء في كتاب عالم الاجتماع الألماني **فرديناند تونيز (Ferdinand Tonnies)** تحت عنوان الجماعة والمجتمع (**Community and Society**) ميز في دراسته ما بين كل من المصطلحين فالأول يخص الإرادة الطبيعية للجماعة والعلاقات الحميمية والخصوصية كونها جماعات ذات علاقات أولية طبيعية تولد مع الفرد وبصفته عضوا في الجماعة إذ تقوم على أساس الولاء والانتماء للنسب والقربى والدين، مفضية بذلك نحو إدراك الوعي بالهوية كما هو الشأن في الأوساط المجتمعية القبلية الريفية. بينما الثاني فهو يخص الإرادة العقلية للمجتمع بتطور المجتمعات الحديثة فعلاقاته تعاقدية برغماتية، تفرض من الخارج كما هو مجتمع المدينة هو ما نوه له ماكس فيبر (1864-1960) إذ العلاقات الجماعية تعتمد أساسا العلاقات الاجتماعية القائمة على الشعور الذاتي التقليدي، ينتج منها بدورها نوعان من الروابط الاجتماعية أساسها أولا العادات والتقاليد الموروثة، أما النوع الثاني فينتج من خلال التماهي الجماعي مع الزعيم الذي يتحلى بالصفات الكاريزمية². تتفاعل إذن الذات الفردية مع الآخر (مرآة الآنا) أي معرفة الذات من خلال الآخر وهو ما فسره مافيسولي (M. Maffesoli) إذ أن الهوية الفردية تتحرك وفق براديجم جمالي يدرك الفرد ذاته حسب الآخرين³. فهوية الشخص تتمثل في فهمه لذاته كفرد إلى جانب الملامح الاجتماعية للهوية أي العلاقة مع الآخرين في خضم التفاعلية، هناك ثلاثة أجزاء مركزية هامة للهوية: عنصر فردي شخصي، عنصر جماعي، التجسيد المادي للهوية، تتشكل الهوية إذن من مصادر وطبقات عدة من هويات أولية كالنوع، الأثنية، وأخرى ثانوية أي الأدوار المختلفة في النشاطات الحركية مثل الحركة البيئية (حركة السلام الأخضر)، حركة الأرض⁴ (Earth First). لقد حدد رينو سانسوليو نماذج هامة للهويات ترتبط بالشعوب منها:

أ/ **هوية الانصهار:** تضم من لا يشعرون بروح المسؤولية، ويحفزهم شغل الطبقات الشعبية.

ب/ **هوية الانسحاب:** تتمثل في مجموع ورشات عمل تقليدية، يندرج ضمنها العمال المهمشين والمهاجرين، الذين لا يجيدون في محيطهم فرص النجاح وحوافزه.

1 يوسف نصر، زينب مايدي، الهوية المهنية: الانتقال من الهويات الفردية إلى الهويات الجماعية (جامعة قسنطينة: قسم علم الاجتماع)، ص 416 – 417.

2 عبد الغاني عماد، سيولوجيا الهوية جذليات الوعي والتفكك وإعادة البناء (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 47.

رحومة، مرجع سابق، ص 139.

4 أنتوني غيدنز-فيليب صاتن، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة محمود الدواوي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، 232.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

ج/ **هوية التفاوض:** تعني كفاءات وقدرات الخبراء الإداريين والتقنيين ودورهم في المشاركات التفاعلية الجماعية الحديثة، وهي تواكب التغيرات العصرية وتحافظ على هويتها في إطار مهني احترافي¹.

3-الهوية القومية: إن الهوية ليست معطى ثابت بل معطى متغير وفق مسار تاريخي في إطار ديناميكي حسب التفسير البنائي، إذ تتفق الشعوب على مسلك تاريخي معين تحكمه قواعد التعايش والتسامح مع الآخر نحو تكريس مبادئ المواطنة الفعلية². إن أهم ما يميز القومية هو المكان أو الارتباط بالأرض أو الوطن إلى جانب فعل الحركة الهادفة نحو قيام كيان سياسي ما أو دولة ما، فما يميزها أنها هوية نسبية وتاريخية يحققها أبناء القومية من خلال تفاعلاتهم مع الواقع والتاريخ³.

كثير من شعوب العالم من قاموا على أسس قومية فهناك من تعرضوا لعنصر التفكك في خضم التعدد والتنوع القومي، وهذا يعد جزءا هاما من الهوية الوطنية، تشكلها مجموعة سمات ثقافية واجتماعية حضارية مهيمنة على أفراد المجتمع، يربط فيما بينها مسار تاريخي مشترك طويل في خضم تفاعل عوامل عدة منها اللغة، الثقافة إلى جانب عوامل مادية كالعوامل الجغرافية والعوامل الاقتصادية بما يفضي لصهر مجموعات بشرية في رقعة جغرافية محددة وسط كيائها القومي الموحد.

4-الهوية الدينية: قد يلعب الدين دورا إيجابيا في لملمة أبناء الوطن وبناء الهوية الوطنية، لكن غالبا ما تؤثر الانتماءات الفرعية المذهبية على الولاء الوطني، وهو ما يبرز خاصة في الدول المتعددة الديانات والعشائر القبلية التي تسود مختلف المجتمعات ونظمها السياسية لفشل نظمها السياسية حول تشكيل وصياغة هوية وطنية شاملة⁴.

5-الهوية الوطنية: لا يقصد من الأخيرة تخلي الناس عن خصوصياتهم المختلفة بل إشراكهم في الممارسات الفعلية للمواطنة وحصولهم على حقوقهم كاملة داخل دولتهم، يجمعهم حس الانتماء والولاء للوطن الواحد، ضمن هوية وطنية جامعة رغم التنوع والاختلاف حثا على بناء الوطن وتنميته وتصديا لكافة الأخطار التي قد تحيط به من الجانبين الداخلي أو الخارجي⁵. انتماء الفرد يقصد منه العلاقة ما بينه والجماعة الاجتماعية

1 جيل فيريول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الأسعد (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2011)، ص 102-103.

2 محمد جاسم، "مفهوم الهوية الوطنية: محاولة في التعريف الوظيفي"، الحوار المتمدن، ع 44/15، 2006)، ص 05.

3 محمد عاشور مهدي، التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص 42-41.

4 أحمد عبد الله الناهي وصدام عبد الستار رشيد، إشكالية الهوية في المجتمعات العربية، قراءة في مسألة الانتماءات الفرعية، د.س.ن، ص 63-60.

5 أحمد عبد الله الناهي وصدام عبد الستار رشيد، مرجع سابق، ص 114.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

داخل المجتمع وفقا لمجموعة القيم والأفكار والأعراف والتقاليد التي تجمع، مع الشعور باندماجه بالجماعة انتسابا للوطن، دفاعا وتضحية من أجله مع الشعور بالمسؤولية تجاهه في ظل توفر كل المقومات الأساسية للمجتمع، وولاءه الذاتي لوطنه تعبيرا عن المشاركة الوجدانية الفعلية وهذا دليلا عن الانتماء¹، على عكس الاستبعاد الذي يترتب عنه تحويل المواطنين لدرجة ثانية أو ما يطلق عليه بالوجه المظلم للهوية الذي يؤدي للصراع والتفتت ما بين مختلف الجماعات الفرعية المنضوية تحت لواء الجماعة السياسية قسرا. خصوصا مع بروز هويات عدة تنتمي لأرضية سياسية جديدة كالحركة النسائية ودفاع السود عن حقوقهم وحركات الدفاع عن البيئة.

حسب (Tajfel 1978م) الهوية الوطنية هي فهم الفرد لكيونته ووعيه أو إدراكه بعضويته داخل الجماعة في ظل الاعتبارات القيمية والمعارية والانفعالية. إذ تتحدد مجالات مقياس الهوية الوطنية حسبها وفقا للمجالات التالية:

أ-الإحساس بالذات: أي ذات الفرد الخاصة به، كالتفكير وردود أفعاله تجاه العالم الخارجي.

ب-الانتماء: أي هو ذلك الإحساس والشعور بالاندماج مع الآخرين²، والتفاعل معهم داخل جغرافية الوطن الواحد، أي احترام التنوعات المختلفة الأولية منها أو الثانوية وهذا بالترحيب واحترام الآخر في تنوعه دونما أي استبعاد اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي.

ج-المجال الانفعالي: يقصد به ردود الأفعال الخاصة لذود أو الدفاع عن الوطن ضد مختلف المخاطر الداخلية منها والخارجية.

د-الجانب القيمي: أي جملة المعايير والقيم التي يحملها الإنسان تجاه مجتمعه ووطنه³.

5/ هوية النشاطات: هي الهوية الممارسة من خلال نشاط الفرد وتمركزه الجغرافي وما يحمله من خبرات ومعارف.

1 علي سلامة الخضور، الانتماء والمواطنة (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 28-29.

2 Andreouli Eleni and Howard Caroline, "National Identity, Citizenship and immigration: putting identity in context", **Journal for the theory of Social Behaviour**, vol. 3, no. 43(2013), p 5.

3 طالب محمود ياسين الخفاجي وآخرون، "المواطنة والهوية والأمن الوطني"، جامعة زيان عاشور الجلفة: المؤتمر الدولي الخامس لكلية العلوم الاجتماعية، مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة، مجلة التراث، ع10، (ديسمبر 2013)، ص 15.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

6/ **الهوية العمرية:** تصنف هذه الهوية حسب الفئات العمرية أو متغير السن كفئة الأطفال، الشباب، الشيخوخ.

7/ **الهوية الطبقية:** كالطبقة البرجوازية أو المثقفة، فالطالما كان التقسيم الطبقي محل صراع حول اكتساب الثروة وتقسيمها.

8/ **الهوية الاثنية:** تسببت هذه الهوية في تناحر وصراع الجماعات، فمن خلالها تقاس مدى درجة انتماء الجماعة الاثنية.

9/ **الهوية العرقية:** لطالما أدت التصنيفات البشرية القائمة على أساس لون البشرة إلى صدامات حادة على مر التاريخ كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب إفريقيا إذ طالب السود بحقوقهم في العيش الكريم والاحترام المتبادل على أساس انساني، فلقد صيغت العديد من القوانين الدولية الهادفة لتحقيق المساواة ما بين مختلف الجماعات البشرية¹. تنقسم العرقية لنوعين هما: العرقية الباردة أي تلك التي تدافع عن الذات، أما العرقية الحارة فتقصي الآخر وتعمل على تصفيته. هنالك فرقا ما بين العرقية والعنصرية فالأولى إيجابية قائمة على خصائص النحن، أما العنصرية فهي سلبية لأنها تنفي الآخر المختلف². ورغم الترسانة الهائلة من القوانين الدولية إلا أن صور الواقع لا تزال قائمة بفعل الممارسات العنصرية القائمة في خضم عودة انبعاث الهويات وهو ما سنوضحه كالتالي:

أولاً: التفسير السيكولوجي: لقد شمل هذا التفسير جانبان أساسيان أحدهما اقتصادي وآخر اجتماعي:

أ/ **الجانب الاقتصادي:** إن من أهم رواده إيتيان باليبار (Etienne Balibar) وإيزايا برلين (Isaiah Berlin) وإيرك هوبسباوم (Erek Hobsbawm). يرجع هذا الإتجاه قضايا انبعاث الهويات لمدى قدرة الدولة في ادارتها الداخلية وضمانها الأمن والاستقرار الاجتماعي، لكن حال فشلها قد يفضي للاستناد على المعتقدات المتشددة الاثنية والدينية والقومية وهو ما نلاحظه في دول العالم الثالث عامة.

يرى باليبار أن مسألة اختفاء الممارسات المركزية التقليدية للدولة على الأطراف، تقود مباشرة نحو الشعور بالخوف المتزايد على الهوية خصوصا فئة المحرومين والمهمشين من طرف السلطة. فالخوف من زوال

¹ بدر الدين بن بلعباس، مقاربات اجتماعية للإعلام الرقمي الجديد الشبكات الاجتماعية ومسألة الهوية (تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2018)، ص ص 196-197.

² عبد الله الغدامي، القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة، ط2 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009)، ص 40.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

الدولة كذلك أوجد حالات هلع كبرى، لذلك نلاحظ الانزواء والتشدد أكثر نحو الحفاظ على الخصوصيات الثقافية. بينما فسر برلين حالة الإذلال والجور الجماعي الممارس داخل الدولة-الأمة على يد الأكثرية كمعاناة الزوج في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لعقلانية القرن التاسع عشر. فجميع الأقليات مسعاها إثبات فاعليتها أو مشاركتها السياسية ومن ثم الحصول على حقوقها الوطنية، كما أن لرهاب الأجانب دورا فعالا في ذلك بفعل الهجرات الجماعية نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أواخر ثمانينات القرن العشرين، إذ يتوجس السكان الأصليون هناك من الخوف على اللغة الرسمية لدولتهم ومن ثم هويتهم الثقافية.

ب/ الاتجاه الاجتماعي: قاد هذا الاتجاه تشارلز تايلور (Charles Taylor) وإيمانويل رينو (Emmanuel Renault)، إين تلعب سياسة الاعتراف دورا حاسما لانبعث الهويات، فوفقا لتايلور هي تعني الإقرار فعليا بمختلف التباينات الاجتماعية والثقافية رسميا من قبل الدولة-الأمة، بعيدا عن التركيز على الهوية المهيمنة للأكثرية فقط (Majority Identity)، مما يفضي بالأقلية نحو العمل الدؤوب صوب الاعتراف بحقوقها مثال حالة السود في الولايات المتحدة الأمريكية، فهم ضحايا للامبريالية الثقافية (Cultural Imperialism) واضطهاداتها في اطار عملية التنميط. فتتكون الهوية بفعل الحوار والتفاعل مع الآخر أو الجماعات الأخرى لإدراك الخصوصيات الثقافية، ومن ثم الاعتراف بالهوية بعيدا عن النكران أو الإقصاء.

ثانيا/ التفسير السلطوي: من بين أهم رواد هذا التفسير الفرنسي جورج بورديو (Georges Burdeau) مركزا على دور السلطة وما يترتب عنها من امتيازات تعمق التنوع والتباين داخل المجتمع الواحد.

ج/ التفسير العولمي: يرى هذا الإتجاه أن عامل الهجرة الدولية وتقنيات الاتصال المتطورة لهما دورا هاما ومؤثرا في نفس الوقت على الهويات وتحديات الإحتفاظ بالخصوصيات الثقافية، من رواد هذا الاتجاه أغنر فوغ (Agner Fog) ونظريته حول الانتخاب الثقافي، والتي يقصد بها الهجرة الدولية الجماعية أي تلك الهجرات من العالم الثالث باتجاه الدول الغربية بحثا عن حياة أفضل، في خضم الهوة ما بين العالمين وما تشهده الأوساط الغربية من انخفاض ديمغرافي ملحوظ مقارنة بدول العالم الثالث. إن حالة ظاهرة تدفق المهاجرين بأعداد كبيرة وفي جماعة منسجمة ثقافيا قد ينجر عنها تشكيل تجمعات سكانية خاصة ترمي للحفاظ على الخصوصية الثقافية، مما يؤدي للمواجهة ما بين المواطنين الأصليين والأجانب أو ما يعرف بالصيغة الريغالية، ومن ثم يتم اللجوء لإشهار ورقة سن قوانين جد صارمة ومقيدة على المهاجرين، فنسبة المهاجرين القادمين من العالم الثالث ستزداد نسبتهم عام 2025 لحوالي 25% إلى 50%، وتوزعهم ما بين

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وهذا لعوامل عدة أهمها فشل دول العالم الثالث في التنمية وانعدام الامن والاستقرار السياسي فيها، إلى جانب دور عالم التقنية، الذي أتاح للمهاجر سهولة التواصل مع أبناء موطنه الأصلي رغم بعد المسافات الجغرافية، ومن ثم يسر التمسك بالخصوصيات الثقافية. وعليه فالعولمة تعد عنصرا مساعدا على انبعاث الهويات والعيش في عالم قرية عالمية، إين يستخدم الأفراد والجماعات اللغة والرموز والتقنيات المعولمة¹.

أما عن تفسير ويل كيمليكا Will Kymlicka (1962) حول قضية إعادة انبعاث الهويات في الغرب فهي ناتجة عن أزمة الدولة-الأمة والتناقضات الداخلية في خضم الاختلاف ما بين النزعة القومية للدولة من جهة والنزعة القومية للأقلية، فالأولى تسلك سبيل مبادئ حقوق الانسان في سياستها لتجريد الأقليات من قوتها بشكل منظم دونما انتهاك للحقوق المدنية والسياسية بموجب دستور ديمقراطي ليبرالي². أما النزعة القومية للأقليات فهي لا تختلف عن النزعة القومية للثورة الفرنسية والأمريكية لكونها أيضا حركات هادفة لخلق مجتمع مواطنين أحرار متساوون في الحقوق والواجبات ومجتمع ديمقراطي موحد من حيث اللغة والتاريخ والمصير المشترك ومن ثم أضحت الأقليات تنظر لذاتها على أنها أمما داخل الأمة، إن سياسات بناء الأخيرة تعرض الأقليات لخطر التهميش والحرمان من مؤسسات الدولة، ففي خضم هذا يترتب ما يلي:

1- إمكانية قبول هذه الأقليات الاندماج في ثقافة الأكثرية لكن دون إغفال إمكانية التفاوض حول شروط ذلك كوضعية المهاجرين. فسياسات بناء الأمة قائم على إكراه الأقليات لاندماجها في ثقافة الأكثرية السائدة ناتجة من خوف الأخيرة من خطر تشطي الدولة حفاظا عن الوحدة والتماسك. فمطالب الأقليات الحقوقية ليست بالضرورة عدوانية ومتطرفة (Assertive) بل أنها مطالب ذات ردود دفاعية ضد الضيم.

2- إمكانية سعي الأقليات لإيجاد سبل الاستقلال الذاتي حفاظا على خصوصياتها من خلال إقامة المؤسسات التعليمية والاقتصادية والسياسية، مما يجعلها في حالة تنافس مستمر مع الأكثرية المهيمنة كوضعية الأقليات القومية بمقاطعة كيبيك الكندية.

¹ شاكر عبد الكريم فاضل، التعددية الثقافية ونقادها: مقاربات في إدارة التنوع، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، المجلد التاسع (2020)، ص ص 76-77.

² ويل كيملكا، أوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ج 02، ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام (الكويت: دار المعرفة، 2010)، ص 16.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

3- إمكانية رضوخ الأقليات الدائم للتمييز والحرمان كوضعية الطوائف الدينية. إذ قيام الدولة كان على أساس الدمج بالقسر والإكراه للأمم متباينة عبر الغزو المجتمعي الثقافي أو الهيمنة والتنازل لقوى استعمارية لصالح أخرى وحالة تجاوز تعداد المستوطنين لأعداد السكان الأصليين عبر نجاح سياسة الاستيطان لذلك تطالب مختلف الأقليات القومية بالاعتراف رسمياً بلغتها وثقافتها¹. قد ينعكس هذا الوضع في المطالب الانفصالية أو الحكم الذاتي المحلي أو النظام الفدرالي.

المبحث الثاني: واقع مفهوم المواطنة

تعد المواطنة من بين أهم القضايا الهامة التي تتبناها الشعوب والحكومات والمنظمات الحكومية والحقوقية، إلى جانب النخب لما تلعبه من دور بارز تجاه ترقية الفرد والمجتمع وتماسك النسيج المجتمعي وتقوية الحس المدني للحصول على الواجبات والقيام بالالتزامات، وفق أطر قانونية ودستورية للدولة وهو ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور مفهوم للمواطنة:

مرت المواطنة بمراحل تاريخية عدة كما يلي:

1/ مواطنة دولة المدينة: المواطنة مفهوم قديم مرده للحضارة الإغريقية إذ، تجلت بدايتها الأولى في أثينا في ظل الممارسات الديمقراطية التي نظر إليها فلاسفة الفكر السياسي القديم أفلاطون وأرسطو²، فآنذاك كان يقصد بها حق المشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات مع مراقبتها، لكنها اقتصرت على المواطنين الأحرار المولودين بالمدينة حتى أواخر القرن السابع قبل الميلاد، واستثناء النساء والعبيد والأجانب والأطفال ومنه قصور الديمقراطية الاثينية. لقد وصف أرسطو في كتابه "السياسة" المواطن الصالح الحر هو الذي يصلح لمهمة القاضي والحاكم، لكنه اقتصر الأمر على الصفوة من الطبقات العليا لقدرتهم على العمل السياسي³.

2/ المواطنة في عهد الإمبراطورية الرومانية: هي الصورة المعدلة لمواطنة دولة المدينة، فلقد أكد الرومان على الشق القانوني لتنظيم حياة الناس داخل روما في خضم التوسع. فأهم قانون شهدته هذه المرحلة قانون

¹ حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص 25-27.

² بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص 16-18.

³ - حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي دراسة تحليلية نقدية (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012)، ص 15.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

الألواح الاثني عشر 450 ق.م، أين توسعت المواطنة آنذاك لتشمل مختلف أقاليم الإمبراطورية الرومانية بإصدار مرسوم امبراطوري استثنى العبيد واقتصر على الذكور. لكن المواطنة قد تراجعت بفعل سقوط الإمبراطورية في العصور الوسطى، أين كانت حكرا على ملاك الأراضي في أوروبا. حدث تغيير في مفهوم المواطنة إذ مرت بالمرحل التالية:

-**المرحلة الأولى:** فكرة الانتماء للوطن روما، كل روماني يعتبر مواطنا بينما السكان الخاضعين لسيطرة الإمبراطورية هم رعايا.

-**المرحلة الثانية:** الولاء أساس المواطنة أي تمت توسعة المفهوم ليشمل حتى الشعوب الخاضعة لروما وفق مبادئ الحرية والمساواة والديمقراطية.

-**المرحلة الثالثة:** تراجع المفهوم إبان العصور الوسطى 300 ب.م-1300 ب.م لاندثار التجارب اليونانية والرومانية وطغيان الملكية المطلقة 476م - 1453م¹. إلى عصر النهضة 1215م إذ نال الشعب الانجليزي حقه في إبلاغ صوته من خلال الأطر البرلمانية وفق ما جاء به الميثاق الأعظم للحريات المكون من 63 مادة أهم ما جاء فيها العدالة والقضاء المستقل².

-**المرحلة الرابعة:** المواطنة في العصر الحديث والمعاصر: بدءا بمرحلة بروز الدولة القومية إثر معاهدة واستقاليا 1648، فبموجبها قامت الدولة الحديثة في أوروبا على أسس مدنية. فمن بين أهم ما جسد المواطنة الفكر السياسي العقلاني التجريبي، وحركة النهضة والتنوير، وبزوغ أفكار مفكرو العقد الاجتماعي منهم توماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو. إن أحد أهم المعالم الأوروبية هي نهضتها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر وأوائل القرن السابع عشر أين كانت تعرف بالرينساس (Renaissance) أي الانبعاث أو الإحياء التي أضفت مسحة للاعتراف بكرامة الانسان واحترام شخصه نحو تحرر الفرد والمجتمع من القيود المترتبة عن سيطرة الكنيسة والحكم الإمبراطوري³.

رافق ذلك فيما بعد الثورة الصناعية وازدهار حركة التجارة وازدهار النظام الإقطاعي ونمو الطبقة الوسطى، التي رفعت وتبنت شعارات الديمقراطية وما يحيط بها من مفاهيم حقوقية للإنسان نهاية القرن

¹ ناهدة محمد زبون، مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر دراسة في المفهوم والأبعاد (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، حولية المنتدى)، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.iasj.net>

² فوزي سامح، المواطنة (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 14.

³ Fatima H. Eid, "Citizenship community and national identity young people perceptions in a bahrini Context ", *Journal of Case Studies in Education*, Vol 7,(January 2015), P 4.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

السابع عشر ويزوغ مؤلفات عدة في العلوم السياسية والاجتماعية منها أبحاث جون لوك (1632-1704) ومننتيسكيو (1689-1755)¹. فأضحت المواطنة مكتسبة سياسيا داخل حدود الدولة-الأمة وليست دينيا أو طبقيا كما كان سائدا إبان العصور الوسطى².

هناك أحداث تاريخية بارزة كانت منطلقا بارزا في المفهوم المواطنتي الحديث والمعاصر كرست مبادئ المواطنة منها استقلال الولايات المتحدة الأمريكية 1776م المستعمرة انجلترا، إذ صدر إعلان استقلالها في مؤتمر عام (كونغرس الولايات) في 04 يوليو 1776م، وأهم ما نص عليه المساواة ما بين مختلف الناس وحققهم في الحياة والحرية، وأن مصدر الحكم هم المحكومين. إضافة لمبادئ الثورة الفرنسية 1789م التي نصت على حق المساواة، وأن الشعب مصدر السلطة والسيادة وهو ما تضمنه إعلان حقوق الانسان والمواطن 1789 في اطار الجمعية التأسيسية بتاريخ 26 أوت 1789 فإن اذلال الشعب والفساد الحكومي سببا للمحن والأزمات، مؤكدا الإعلان في بنده الـ 17 على الحقوق والحريات العامة والخاصة للمواطنين جميعا من أهمها " الأمة هي مصدر كل سلطة " الحرية تقوم على حق ممارسة كل عمل لا يضر بالآخرين ". كما جاء دستور سنة 1793 ليضفي على تلك الحقوق السالفة حول حقوق الانسان المجالين الاقتصادي والاجتماعي كحق العمل والمساعدة الاجتماعية والثقافية³. حسب المفكر خليفة الكواري لبلوغ المواطنة الفعلية فالأبد من استيفاء شرطان أساسيان هما: زوال حكم الفردنة، وتساوي جميع سكان الدولة.

توسعت حقوق المشاركة للنساء كذلك في القرن الـ 20 ففي بريطانيا كان هذا في 1928، أما في فرنسا فإلى غاية 1945، بالإضافة للإعلان عن منظمة حقوق الإنسان 1948، تطورت إذن المواطنة وأصبحت مرتبطة بانتماء المواطن للدولة وحمله للجنسية الوطنية والمشاركة الايجابية في اتخاذ القرارات العامة وفق أطر قانونية متساوية دونما أي تمييز في الحقوق، وأداء الواجبات أو المسؤوليات تجاه الدولة مما يفضي للشعور بالأمن في خضم العلاقات التفاعلية ما بين الفرد ودولته المنتمي لها⁴.

-**المواطنة التقليدية:** تعني الخصوصية الثقافية المتعارضة مع الثقافة العالمية المهيمنة على النظام العالمي. فمحاولات تنميط تلك الثقافات الخصوصية أدى لعودة الهويات القومية أو العرقية أو الدينية خوفا من هاجس

حسين جميل، حقوق الانسان في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 35.

² زبون، مرجع سابق، ص 36.

حسين جميل، مرجع سابق، ص 17-20.

⁴ شروق بنت عبد العزيز الخليف و محمد بن خليفة إسماعيل، المواطنة وتعزيز العمل التطوعي (الرياض: مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2013)، ص 20.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

الذويان، لكن على حساب الدولة القومية التي كان لها الأثر البالغ في تكريس المواطنة في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

-**المواطنة الدستورية:** هي تلك المواطنة المتعلقة بجواز السفر وما يترتب على إثرها من حقوق وواجبات، فالمواطنة مرتبطة قانونيا بالجنسية وفق المواثيق الدولية.

-**المواطنة المدنية:** هي نتاج القرن الثامن عشر، شملت جملة من الحقوق كالتعبير والفكر والمعتقد والمساواة أمام القانون. كما أنها ظهرت تزامنا ونظام الملكية الحديثة، إين أقرت واجبات احترام المواطنين بعضهم لبعض داخل الدولة والحفاظ على النظام الاجتماعي.

-**المواطنة السياسية:** هي نتاج القرن التاسع عشر والتي تعني حق التصويت وتقلد المناصب العامة، لتمتد تدريجيا تلك الحقوق نحو حق الاقتراع الانتخابي للمجموعات الطبقية العاملة والنساء وهو ما شهدته بريطانيا 1928 بالتساوي ما بين الرجال، ومن ثم ظهور حرية التعبير. لكن ليس كل شخص ذو هوية بالضرورة هو مواطن تشاركي فقد يحدث العكس وهذا ما شهدته الجيل الأول للمهاجرين الباكستانيين لبريطانيا مثلا، فهم أحسوا بداية أنهم في بلد أجنبي عكس إحساس وشعور الجيل الثاني المولودين في بريطانيا، أين شعروا أنهم مواطنون أصليين لهم حقوقهم المترتبة عن هويتهم البريطانية، لكن الخطر يبقى قائما نظرا لإيديولوجية الحزب البريطاني اليميني المتطرف¹ (The British National Party).

-**المواطنة الاجتماعية والاقتصادية:** هي نتاج القرن العشرين تمثلت في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تحقيقا لرفاه المواطن. وفقا لسايسكي ساسن المواطنة الاقتصادية Economic Citizenship تمنح هذه المواطنة لمختلف الشركات والأسواق المالية العالمية أي لمجمل الفاعلين الاقتصاديين العالميين².

-**المواطنة الثقافية:** نتاج القرن العشرين، أي هي حق المجموعات الاجتماعية المختلفة في مشاركتها الثقافية وسط مجتمعها، وحق كل مواطن في الحفاظ على هويته الفرعية، والاعتراف بمختلف الجماعات داخل الدولة. فإذا كانت المواطنة السياسية يخضع لها مختلف أفراد المجتمع، فالمواطنة الثقافية الفرعية تميز الجماعات تلك عن الثقافة العامة الرسمية أي قبول الآخر واحترام ثقافته³.

¹ أنتوني غيدنز - فيليب صاتن، مرجع سابق، ص 322.

² - سعيد الصديقي، الدولة في عالم متغير، الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 107.

³ مسعود موسى الرضوي، "أثر العولمة في المواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 (2009)، ص 126.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

-**المواطنة البيئية:** هي نتاج للقرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، شملت حقوق وواجبات المواطن تجاه وطنه، كما أن من جملة حقوقه تلك العدالة في تقسم الثروة المائية والهواء.

-**المواطنة العالمية الكوزموبوليتانية:** هي الانفتاح على مختلف ثقافات شعوب العالم في خضم تسارع تدفق الصور¹. فلم يعد يدرك الفرد إي فضاء ينتمي إليه هل للمواطنة العالمية ؟ أم المواطنة المحلية ؟ في ظل تطورات تقنية الأجهزة السمعية البصرية والهواتف النقالة الذكية والفضائيات التلفزيونية والفاكس والبريد الإلكتروني في زمن لحظي آني. إذ أثر ذلك على خصوصيات المجتمعات التقليدية التضامنية العضوية وتواصلها، وفق تحليل ياسمين سويزال للتحوّل المواطناتي للمواطنة التقليدية المكتسبة بالولادة القائمة على هوية جماعية، أين كان يربط مختلف أعضاء الجماعة مصيرهم المشترك في إطار سيادة الوحدة الترابية، على أساس ذلك يتمتع الفرد المواطن بحقوقه وواجباته، إلى أن توسعت المواطنة وأضحت تعرف بالمواطنة الكونية العالمية Global Citizenship أي هي مجموع المفاهيم المتمثلة في الحقوق العالمية للإنسان. لم تعد الحقوق مقتصرة على أبناء الوطن الواحد بل تعدى ذلك حتى الأجانب أي المواطنة ما بعد الوطنية أساسها النظام الدولي لحقوق الإنسان في عالم معولم.

ما تشهده مختلف دول العالم خاصة العالم الثالث من أزمات اندماج وطني وارتفاع أصوات المطالبة بالاعتراف بالتعدد والتنوع الاثني والعرقي خاصة بعد سقوط جدار برلين 1989 وانهيار الكتلة الاشتراكية². أين سببت تلك الأوضاع قلقاً لدى القادة السياسيين في المجتمعات التي تعاني من أزمات هوياتية، يتطلب منها إعادة النظر في النظم والقوانين والأعراف والتقاليد. فمرد فشل وغياب دولة المواطنة بها وفقاً لتفسير (النظرية الألمانية لتشكيل الوعي القومي المشترك) هو عدم الاكتراث لدور العرق أو الدم واللغة والتاريخ المشترك على حساب الحقوق والواجبات ذات (تنظيرات فرنسية)، في خضم الاعتبارات الجديدة المعقدة التي تجابه المواطنة المعاصرة³.

1 - منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص 88-89.

2 - سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص ص 106-107.

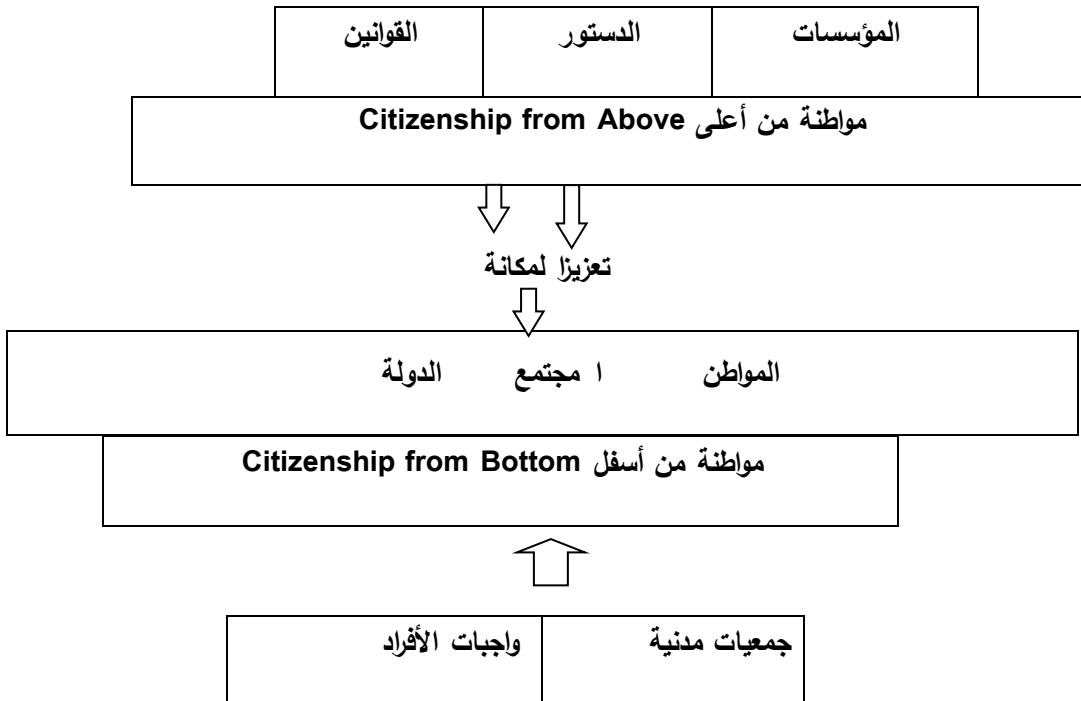
3 Nelly P. Stromquist, Theorizing Global Citizenship : Discourses, Challenges and Implications for Education, RIED IJED International Journal of Education for Democracy, Vol 2, No. 1 (June 2009), P 11.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

مرت المواطنة إذن بمراحل تاريخية هامة وصولاً للأطر الما فوق وطنية التي انعكست بدورها على الانتماءات الوطنية¹.

لطالما ركزت مواطنة العديد من المجتمعات المعاصرة على الهوية الوطنية المشتركة في اندماج الجماعات الإثنية والعرقية داخل الدولة الوطنية، تجنباً لعمليات إحياء الهويات والولاءات الفرعية الضيقة التي تقوض عمل الدولة القومية وبروز الإصطراعات أو الاحتراب الهوياتي داخل الوحدة السياسية التي تؤدي للتفكك بدل الاندماج، بل أضحي الحديث عن مواطنة عالمية إنسانية في ظل العولمة وتداعياتها على مختلف الميادين منها الهوية خاصة الشق الثقافي منها².

الشكل رقم (1): نظرية تورنر (Turner) حول نشأة المواطنة



مخطط يوضح نظرية نشوء المواطنة عند تورنر (Turner)

-المواطنة الناشئة من أعلى: يقصد بها منح الدولة مجموعة من الحقوق لمواطنيها وتنظيمها للواجبات تجاههم، وفقاً لأطرها القانونية والدستورية.

¹ علي خليفة، المواطنة في زمن علم النفس الاجتماعي، إضافات، العددان 29-30 (شتاء-ربيع 2015)، ص ص 211-212.

² أحمد عوض الرحمون، الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج أو التفكك (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 13.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

-المواطنة الناشئة من أسفل: أي مجموعة النشاطات المنظمة من جمعيات أهلية للمجتمع المدني من داخل المجتمع ومؤسساته، بما يحافظ على تماسك الهوية الوطنية، ويكرس للمواطنة الفعالة والمسؤولة Responsible Citizenship، أي أن يكون المواطن مسؤولاً على المستوى الشخصي باحترامه للقوانين، وعلى المستوى السياسي بالمشاركة في العملية السياسية والنشاط في مختلف الجمعيات المدنية¹.

عرفت المواطنة مسارات تاريخية هامة وصولاً إلى المواطنة العالمية، انطلاقاً من المرحلة الإغريقية أو دولة المدينة إلى المرحلة الرومانية التي أضفت عليها الجانب القانوني وتوسعت إلى مختلف أرجاء الإمبراطورية ثم المرحلة الحديثة التي صاحبت بناء الدولة الوطنية بعدما كان الولاء للكنيسة. جاءت مرحلة معاهدة واستغاليا 1648 التي أرست قواعد المواطنة الفعلية في إطار سيادي ووفق عقد اجتماعي، وما تمخض عن استقلال الولايات المتحدة الأمريكية 1786 ودستورها الذي أكد على أهمية حقوق المواطنة ثم الثورة الفرنسية 1789 التي أعلنت كذلك عن أهمية حقوق المواطن ودور الدولة في توفير الأمن ورفاهية المواطن حفاظاً على حقوقه والقيام بواجباته التي يكفلها له القانون والدستور، تطورت مراحل المواطنة خاصة بعد المواثيق الدولية الهامة حول حقوق الإنسان 1948 ومسألة حقوق الأقليات وتقرير المصير، وصولاً إلى المواطنة المعاصرة العالمية في قالب معولم أين باتت جامعة لمختلف الشعوب الإنسانية والمصير المشترك وهذا ما أكده يورغن هابرماس.

-المطلب الثاني: المواطنة والمفاهيم المتداخلة

المواطنة مفهوم معقد مرن فهو متعدد المداخل، أهم المفاهيم المتداخلة مع المصطلح سنوضحها في هذا المطلب التالي:

1/ المواطنة (Citizenship)

أ/ المواطنة لغة: عرف المصطلح في اللغة العربية مع بدايات القرن الـ 20م من الفعل واطن، أي وطن مشترك العيش فيه. فلا يوجد في مختلف المعاجم العربية التقليدية أي تعبير صريح لمصطلح "المواطنة"، لكن هنالك كلمات ذات إشارة دلالية "وطن - توطن - واطن - الوطن - موطن ...". الوطن في اللغة العربية

¹ - سيف ناصر بن علي المعمرى، المواطنة : مقارنة حديثة للمفهوم وأبعاده (كلية التربية، جامعة السلطان قابوس: كلية التربية، د.س.ن)، ص 14-16.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

بمعنى المنزل موطن الإنسان ومحلّه. وطن مكانا وأوطن أقام. يقال: أوطن فلان أرضا أي جعلها محلّه ومسكنه، وفي القرآن الكريم قال الله تعالى (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة)¹.

ب/ اصطلاحاً: وردت عدة مفاهيم حول المصطلح أهمها:

محمد عثمان الخشت (مفكر مصري) : المواطنة هي انتماء لوطن يتمتع في كنفه الفرد المواطن بمواطنته الكاملة مساواة مع الآخرين داخل وطنه في الحقوق والالتزامات أو المسؤوليات أمام القانون، ووفق أطر دستورية دونما أي تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة أي العيش في ظل الاختلاف والتنوع الهوياتي، بحكم الانتماء والولاء الأكبر للهوية الوطنية أو الدولة الوطنية. للمواطنة دلالات عاطفية كالشعور بالانتماء للوطن حبا ودفاعا عنه أي ما يعرف بالوطنية. تأخذ المواطنة شكل العلاقة الأفقية ما بين مواطني الدولة الواحدة وشكل العلاقة العمودية أي التفاعل ما بين المواطنين ودولتهم وفق أسس القيم والمساواة وإتاحة فرص المشاركة للجميع².

المواطنة هي تلك العلاقة ما بين الفرد والدولة حسب المقصد القانوني لكل دولة، وما تتضمنه من حقوق وواجبات، هذا ما وضحته دائرة المعارف البريطانية. كما أن هنالك من يعرفها على أنها ذلك الشعور بالانتماء لرقعة جغرافية، وما يجمع بين مواطنيها من عوامل وروابط مشتركة كالدين، اللغة، التراث، الثقافة. تحت أطر قانونية ودستورية تحدد الواجبات والالتزامات، مما يدل أن للفرد انتماءات مختلفة بما لا يتعارض مع الانتماء الأوسع للوطن الأم، في خضم احترام كل الانتماءات الهوياتية الفرعية في سياق مواطناتي. فأهم ما يتضمنه مصطلح المواطنة من متغيرات هامة هي كالتالي:

- ✓ المساواة التامة ما بين مختلف الفئات المجتمعية دونما أي اعتبار للجنس أو اللون أو المذهب³.
- ✓ المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفعلية لجميع المواطنين.
- ✓ الاعتراف بالتنوع والتعدد والتسامح واحترام الآخر⁴.

¹ وجدان فالح حسن، "المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق"، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العدد السادس، السنة الثالثة، (2012)، ص 526.

² مباركية، مرجع سابق، ص ص 120-125.

³ Jim Sidanius and John R. petrocik, Ethnicity and National Identity : A Comparison of three perspectives, **Thinking Democracy in the New Millenium**, (February 16-19, 2000), P 5.

⁴ فالح حسن، مرجع سابق، ص 527.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

هناك من ينظر للمواطنة من منظار الحد الأدنى (Minimal Interpretations) والذي يقصد منه ذلك التركيز على الجانب القانوني والمدني أي الحقوق والواجبات والحس الوطني والمشاركة السياسية. أما الجانب الآخر فهو الحد الأقصى للمواطنة أي الثقافة الديمقراطية المشتركة ما بين الجميع دونما أي أقصاء أو تهميش أي طرف على حساب الآخر. وفي دراسة لفولكس (Faulks) الذي حدد فيها أهم مفاهيم المواطنة من خلال المحددات التالية:

أولاً: التعريف القانوني: أي التركيز على الجنسية والإقامة والواجبات، ذات الاهتمام بالمدخل القانوني للمواطنة وما يعنى به من مسائل المساواة بين الجميع أمام قوة القانون دونما أي تمييز.

ثانياً: التعريف الفلسفي: أي الربط ما بين دور الدولة ووظائفها من أجل رفاهية وإشباع حاجيات المواطن وقيامه بواجباته وفق إطار تعاقدية ما بين الدولة والمواطن.

ثالثاً: التعريف السياسي والاجتماعي: مجموعة الممارسات الفعلية القانونية والسياسية والاقتصادية والسياسية-ثقافية التي ترمي للمواطنة النشطة، أي دور المواطن من خلال حقوقه وواجباته كالتصويت الانتخابي والترشح والانضمام للأحزاب السياسية والتنظيم والتعبير وتكافؤ الفرص¹.

تعني المواطنة تلك الحركية والتفاعلية ما بين الأفراد في إطار جماعي منظم، يتجاوز الانتماءات أو الولاءات الضيقة إلى الانتماء الأوسع وهو الوطن أو الدولة - الأمة².

-المواطنة مجموعة القيم والمعايير الحقوقية والقانونية المدنية منها والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية داخل وطن تعيش فيه مجموعات بشرية مختلفة السلالات أو العرقيات والقوميات والاثنيات المتعددة الهويات الدينية واللغوية بما يسمح بالمشاركة السياسية الفعالة والتفاعل الإيجابي في إدارة الشؤون العامة للبلاد، أي ما يعرف بالمواطنة العضوية³.

لقد عملت مختلف المنظمات الحكومية الدولية وغير الدولية على الاهتمام بملف قضية المواطنة وحقوق الإنسان وهو ما نصت عليه أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها كالتالي:

¹ عدلي هويدا، "قيمة المواطنة لدى الجامعات العربية"، مجلة إضافات، العددان 36-37، (خريف 2016، شتاء 2017)، ص ص 20-21.

² عمار رضوان، التعليم والمواطنة والانتماء الوطني (القاهرة: مركز العقد الاجتماعي 2014)، ص 07.

³ شعبان عبد الحسين، الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحادثة المتعثرة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 29.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948.

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966.

الإعلان العالمي حول حق مسؤولية الأفراد والجماعات حول تعزيز وحماية الإنسان والحريات الهامة المعترف بها عالميا 1998.

إن أهم ما ركزت عليه الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية هو نشرها لفكرة الحرية، فالناس ولدوا أحرارا متساوون في الحقوق والواجبات، والكرامة واحترام خصوصيات الآخر، صدا لكل أشكال التمييز أو التفرقة مهما كان نوعها على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين وغيرها¹.

2/ المفاهيم المتداخلة مع مصطلح المواطنة: يتداخل مصطلح مفهوم المواطنة مع العديد من المفاهيم ومنها:

أ/ المواطنة وحقوق الإنسان: إن حق الإنسان في العيش الكريم منصوص عليه في دساتير الدول والمنظمات الدولية، ذاك ما تقوم عليه ركائز الدولة الوطنية، أي التأكيد على قيم المواطنة أين يحصل المواطن على حقوقه كاملة ويقوم بواجباته لانتماءاته الوطنية. بدأ التمييز ما بين المواطن والإنسان انطلاقا من الثورة الفرنسية 1789.

المواطنة هي تجسيد فعلي وقيمي تضمنها وتكفلها نصوص قانونية ودستورية تحترم حقوق الإنسان وتعترف به، فلقد نصت المواثيق والمعاهدات الدولية على احترام حقوق الإنسان وهو ما جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 نص على حقوق الإنسان في الحرية والكرامة والمساواة وحرية التنقل والتعليم وغيرها من الحقوق والحريات، إلى جانب حق الفرد في المشاركة الثقافية وحق الجماعة في الحفاظ على ما لها من خصوصيات ضمانا لتحقيق المسار الديمقراطي السليم². وهو ما أكدته الطريق الثالث (The third way) على يد الكاتب السويدي أركوس شايلد Arquis Child والذي يقصد منه الجمع ما بين كل من مزايا النظام الرأسمالي والاهتمام بالجوانب الاجتماعية المختلفة من خلال الدفاع عن قيم المساواة في الفرص

¹ أحمد لكل، " دور الجامعة في تطوير قيم المواطنة"، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس المدينة، مجلة الفكر، ع12 (د.س.ن)، ص ص 229-133.

² بطرس بطرس غالي، " الفرانكفونية والحوار بين الثقافات"، مجلة السياسة الدولية، السنة 37، العدد 136، أكتوبر 2001، ص 09.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

وتكافؤها، والحرية الشخصية والسياسية إلى جانب الحقوق والحريات الفردية والمجتمعية نحو الطريق لتحقيق العدالة والديمقراطية¹.

ركزت منشورات اليونسكو حول قضايا تعليم المواطنة في القرن الحادي والعشرين وعلاقتها الوطيدة مع حقوق الإنسان، إذ تهدف من خلالها لتكريس ثقافة احترام الآخر والمساواة والتسامح والعيش المشترك ونبذ كل أشكال التمييز العنصري سواء تلك التي تترتب عن النوع أو اللون أو الدين أو المذهب، وتعزيز الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية.

ب/ **المواطنة والوطنية:** لا يمكن الحديث عن المواطنة دون الحديث عن دولة فاعلة أو وطن يشعر فيه المواطن بالانتماء له من خلال تمتعه بحقوقه². فإذا كانت المواطنة هي حمولة حقوقية فإن الوطنية عاطفة وجدانية. فالمعنى الحقيقي قائم بالأساس على انتماء الفرد وولائه لوطنه على أساس عنصرين هامين وهما: المشاركة في الحكم والمساواة أمام الجميع في تكافؤ الفرص مثلما أوضحه سليم قلادة³.

ج/ **المواطنة والهوية:** الهوية هي مجموعة قواسم وعناصر مشتركة ما بين مجموعة من الناس تجمعهم روابط مختلفة لغوية أو دينية أو تاريخية أي هي ذلك الانتساب الثقافي والتاريخي، أما المواطنة فهي تتعلق بالجغرافيا وفق عقد اجتماعي وسياسي ما بين الأفراد والدولة. حسب همفري توماس مارشال " **المواطنة هي الهوية المشتركة** "، أي مجموع القواسم المشتركة الجامعة ما بين مختلف أبناء الوطن الواحد رغم الاختلافات المتنوعة⁴. أي الهوية الوطنية التي تعزز الإحساس أو الشعور بالانتماء والاندماج الوطني، ومنه المواطنة التي تعلق على الهويات والانتماءات الفرعية⁵. فالمواطنة العضوية **Membership** تعني ممارسة المواطن عضويته من خلال الحصول على جميع حقوقه كاملة داخل وطنه وإدلاءه بجميع التزاماته، وفق أطر قانونية داخل جماعة لها هويتها الوطنية القائمة أساسا على الولاء للوطن أساسها روابط وسلوكيات اجتماعية مختلفة تضبطها الدولة⁶.

تعد قضية غياب الهوية الوطنية والوعي بالمواطنة ضمن إحدى إفرازات النظام التسلسلي، إذ ترتبط المواطنة حسب برهان غليون بالإجماع الثقافي والمشاركة السياسية أما عزمي بشارة فلقد ميز ما بين

¹ حازم محمد مطر، السياسة والديمقراطية الاجتماعية (عمان: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، 2018)، ص 27-32.

² DENIS SINIDIC, "Psychological Citizenship and national Identity", **Journal of Community & Applied Social Psychology, App. Soc. Psychol.**, vol. 21 (2011). P 203.

³ عبد الواحد الجاسور ناظم، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية (بيروت: دار النهضة العربية، 2008)، ص 607-609.

⁴ Varun Uberoi, National Identity- A Multiculturalist Approach, **Routledge Taylor & Francis Group**, 15 Nov 2017, P 49.

⁵ - نعيم درغال، تمثيلات المواطنة لدى الشباب الجزائري (جامعة محمد لمين دباغين، سطيف: مذكرة مقدمة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لنيل الماجستير، 2016-2017)، ص 65-69.

⁶ - مهران حمدي، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، دراسة تحليلية (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012)، ص 284.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

الاعتراف بالتعددية الثقافية والطائفية على أساس المساواة المواطنة، وتحول الجماعات محل الأحزاب والمصلحة العامة، فالجماعات ذات الطابع الطائفي والعائلي والعشائري هي من تلغي دور المواطن ورأيه المستقل لصالح الجماعات الضيقة على حساب المصالح العليا للوطن.¹

تتجسد المواطنة في جملة العلاقات ما بين الفرد والدولة لكل حقوق وعليه واجبات يقوم بها في أطر قانونية، ليشعر المواطن بالعدالة والمساواة الفعلية ويعتز بهويته الوطنية. لكن كثيرا ما تستغل الهوية لأغراض شخصية معينة لفئة ما، في ظل تداخل المفاهيم المتعددة، ومن بين أهم القضايا التي تتجم عن تفاعل أفراد المجتمع مع الهوية:

- طغيان النزعة الفردانية Individualism هذا ما نظرت له النظريات الاقتصادية الحديثة بأن الفرد ذو طابع مستقل ضمن نسق التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية وهذا بواسطة الاختيار العقلاني الحر للأفراد على أساس مادي أناني.

- الوجهة الاختزالية للهوية في نمط واحد لا متعدد الجوانب، أي حصر الفرد في انتماء واحد محدد كالدين أو اللغة أو العرق أو الطبقة الاجتماعية.

- نفي حرية الاختيار للهوية كونها ذات كينونة مستقلة عن الانسان، رغم أن عناصرها العديدة موروثه كاللغة والعرق أو الدين والتقاليد، تلقن للطفل بواسطة برامج للتربية والتعليم. لكن بإمكان الإنسان أن يغير هذا الموروث الهوياتي رغم القيود المجتمعية، مثل حرية الانسان في اعتناق أي الديانات يشاء أو اللغة وحتى الجنسية والوطن.²

لا تزال غالبية الدول الافريقية تعاني أزمت الاندماج الوطني وعدم الاستقرار السياسي. يصنف العالم لجماعات مختلفة، يتقاسم أفرادها الشعور بالحس الانتمائي والهوية المشتركة أي ما يعرف بجماعة "النحن"³. كما تصنف الهوية لأصناف كبرى عدة نذكر منها: الانتماء الثقافي، التضامن المدني، القيم الاخلاقية والسياسية، في خضم تفاعلات عديدة وهذا ما فسرتة النظرية البنائية إذ ركزت على متغير الهوية أو الجانب القيمي المعياري العقائدي في تحليل السياسات. وهي من أهم النزاعات التي شهدتها افريقيا بعد الحرب الباردة، أجبتها بشكل أساسي تلك الصراعات حول الهوية، في خضم ما يعرف بالهيمنة الثقافية الغربية التي احتضنتها العديد من النخب والجماهير وانعكاساتها على التنمية. لقد وضعت معاهدة واستقاليا عام 1648 حدا لقضايا الحروب الطائفية ما بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا مؤسسة بذلك للدولة القومية

¹ مهندي، مرجع سبق ذكره، ص 339.

² محمد الكوخي، سؤال الهوية في شمال إفريقيا التعدد والانصهار في واقع الإنسان واللغة والثقافة والتاريخ (المغرب: إفريقيا الشرق، 2014)، ص 16.

³ هاني الجزار، أزمة الهوية والتعصب دراسة في سيكولوجية الشباب (الجيزة: هلا للنشر والتوزيع، 2010)، ص 123.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

بغض النظر عن الانتماءات الفرعية، وتجريد السلطة السياسية من طابع الشخصية ومن ثم نقلها من النمط التقليدي إلى العقلاني- القانوني، وهذا ما شهدته أوروبا بانتقالها من الإقطاعية والملكيات المطلقة والحكم المقدس لمرحلة بناء الدولة- الأمة (State- Building) في طابعها الديمقراطي. فصار بذلك ولاء الفرد لوطنه تدريجيا في حدود دولة المواطنة المحددة لجملة من الحقوق والواجبات وفق ما ينص عليه الجانب الدستوري، والذي يقصد به تلك الوثيقة الأسمى أو الأعلى في الدولة يبين نظام الحكم وطبيعته وعمل السلطات وحقوق وواجبات الأفراد والجماعات وتطلعات الشعب، وهو عملية صوغ ترسانة قانونية إذ يعد القانون الأعلى للدولة تخضع له جميع التشريعات بصفة إلزامية للقواعد والمبادئ التي ينص عليها الدستور. غالبية الوحدات السياسية أنشأت مجالس ومحاكم دستورية لغرض مراقبة ومتابعة سائر القوانين خدمة للمصالح العامة¹.

لا يمكن العيش خارج حدود دولة المواطنة وفقا للانتماء السياسي، فإن المواطن هو مواطن الدولة والدولة بحد ذاتها هي دولة المواطن فيستلزم أحدهما الآخر، يعترف ويتقبل المواطن معنى الدولة والإقليم والأمة وإبداء التضحيات لأجل دولته². تحقيقا لعنصر رابطة المواطنة الجامعة بعيدا عن الانتماءات الدينية أو المذهبية أي وحدة السلطة السياسية والتعامل بالتساوي في الحقوق والواجبات، وفق لما نصت عليه مختلف القوانين الأمرة دوليا (حقوق الإنسان)، وعملت على إحقاقه مختلف الأنظمة الأوروبية المنفتحة سنوات عدة، وهو ما لم يحصل في أفريقيا رغم الدولة الحديثة المستقلة لا من جانب الولاء الوطني ولا سيادة القانون.

فسر مؤثر إبراهيم للحكم الأفريقي التقدم الديمقراطي في القارة على أنه لا يزال بعيدا جدا عن تطلعات المواطن، في ظل ضعف الشعور بالهوية الوطنية الأفريقية في خضم المرحلة الاستعمارية وانعكاساتها ما بعد الاستقلال، لذلك جاء ركزت حركة الوحدة الأفريقية على الشعور والاعتزاز بالهوية الأفريقية على يد مجموعة من دياسبورا القارة لاسترجاع الكرامة والذات الأفريقية³.

¹ يوسف باسيل بك وأخرون، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 13.

² وائل حلاق، الدولة المستحيلة الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 178.

³ حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص 36.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

جدول رقم (01): يوضح الديمقراطية في 34 دولة إفريقية (2016-2018)

النسبة المئوية	مؤشرات الديمقراطية
55	نادرا ما يتجاهل الرئيس القوانين والمحاكم
61	الرئيس نادرا ما يتجاهل البرلمان
67	حرية القول بما يعتقد الشخص ظلت ثابتة أو ازدادت
33	ظلت حرية الانضمام إلى المنظمات السياسية ثابتة أو ازدادت
51	ظلت حرية الجماعات المستقلة في العمل ثابتة أو ازدادت
66	ظلت حرية المعارضة في العمل ثابتة أو ازدادت
75	حرية الصحافة في التحقق والنقد ظلت ثابتة أو ازدادت
63	يمكن للمرء أن يتحدث بما يفكر فيه إلى حد ما
60	الانتخابات الوطنية الأخيرة كانت حرة ونزيهة (بالكامل أو مع مشاكل بسيطة)

SOURCE : Afrobarometer, Round 7, available at www.afrobarometer.org.

Afroarometer.org.

أحد المحددات الهامة للإصلاح والتحول الديمقراطي في القارة يتجسد في مدى احترام حكم القانون خاصة عند انتهاء فترة ولاية حكم الرئيس، لكن هنالك بعض المحاولات لتمديد فترة الحكم أي الانقلابات الدستورية وهو ما لجأ إليه حوالي 30 رئيسا منذ 2000 بما يضعف عامل الثقة في الدولة والعملية الديمقراطية وسيادة القانون. تعد الديمقراطية الغربية مختلفة تماما عما هي عليه في الدول النامية التي لا تعبر فيها عن الإرادة السياسية على عكس الغرب، بينما الديمقراطية فهي إرادة نخبوية سياسية قسرية تمارسها النخبة، فهي الوريث المباشر للاستعمار الذي أذكى الصراعات العصبية والعرقية والقبلية. فغالبية النخب الأفريقية خاصة فترة ستينيات وسبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الـ20م استمدت مرجعيتها من الغرب لتدرسها في المعاهد والجامعات الغربية إبان فترة الاستعمار وبعد الاستقلال على غرار ليوبولد سنغور (السنغال) ودراسته بالمعاهد الفرنسية، وكوامي نكروما (غانا) على خطى التنظيم الأمريكي والبريطاني وتقديمها في ثوب أفريقي. وشعارات الزنوجة والجماعة (UJAMA) الذي استعمله جيوليوس نيريري،

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

والاشتراكية الإفريقية والانسانية الزامية، كلها كانت بمثابة خلفية ديمقراطية قسرية والتكرار للهوية الإفريقية والجهل بالممارسة الديمقراطية الحقيقية¹.

لا تزال الديمقراطية في أفريقيا مجرد شعارات ديمقراطية من خلال خطابات العدالة، المساواة، الحرية، المواطنة، التنمية، المشاركة. فغياب المواطنة ومنطق سيادة القانون يؤدي دوماً للإخفاقات المتكررة للمجتمع والدولة معاً، من ولاءات قاتلة طاغية عشائرية وإقليمية جهوية وقومية وعرقية، فلا تزال مؤسسات الدولة ضعيفة في إطار شخصنة الحكم، أثناء انتقال البلدان الإفريقية من الحكم الاستعماري إلى بناء المؤسسات الوطنية مرحلة ما بعد الاستقلال، إلا أن ذلك لم يترجم حقيقة التحرر على أرض الواقع لمكاسب ديمقراطية التي من أسسها الحكم الرشيد، بل كانت هيمنة النظم العسكرية هي الغالبة مثل غانا وليبيريا، ودول أخرى أين هيمن الحزب الواحد على مقاليد السلطة مما أدى لضعف المشاركة الشعبية، بل تميزت دول أخرى بالحكم الشخصي الأوتوقراطي مثل زيمبابوي وأنغولا، ميزته القمع والعنف المفرط والفساد والمحسوبية وسوء الإدارة.

لقد كانت النخب الإفريقية الحاكمة كومبرادورية عبارة عن عملاء ووكلاء لصالح القوى الرأسمالية العالمية². إن القوانين التي يضعها النظام السياسي هي بمثابة البوصلة التي تقضي للتعايش والتسامح المجتمعي من عدمه، إضافة للقيم الاخلاقية والسياسية غير المكتوبة لكنها تجد لها قبولاً معتبراً لدى الجميع. صنف **جويل ميغال (1945) Goel S. Migdal** مستوى قوة الدولة وضعفها وفقاً لمعايير محددة وعلاقتها بالمجتمع، فقوة الدولة تقاس بمدى تغلغلها مجتمعيًا وقيمها السياسية والاقتصادية التي تكون خدمة للمجتمع، وإعلاء قيم المواطنة والتضامن وإزكاء الثقة ما بين مكونات المجتمع وفقاً للقواسم المشتركة المؤطرة من طرف الأحزاب السياسية ومجمل النقابات والمجتمع المدني وهو ما تجسده فعلياً الدول الديمقراطية. أما عن الدول الضعيفة فهي التي يميزها العجز عن تلبية حاجيات المجتمع ومواقفها العدائية منه وانعدام الثقة بالدولة وتكريسها للروابط العمودية القبلية والعشيرة والدين والانتماءات الفرعية الأخرى بما ينعكس على اخفاقات الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة واستفحال ظاهرة الفساد والمحسوبية والنخب القائمة الداعمة لذلك³. علينا التمييز ما بين الحزمات القانونية التي تحدد على اثرها حقوق وواجبات المواطن (المواطنة) ودورها الواسع في استتباب الأمن الهوياتي (الهوية الوطنية)، ومجمل الخصائص الثقافية المتنوعة للأفراد داخل الدولة الواحدة⁴.

¹ مفتاح الحراشي، مرجع سابق، ص 71-72.

² حمدي عبد الرحمن حسن، معضلة الإصلاح السياسي و"القوم الثالث" لإفريقيا، قراءات إفريقية، السنة 16، العدد 44 (إبريل 2020)، ص 34.

³ باقر سلمان النجار، الدولة العربية: بين اخفاقات البناء وتعطل الاندماج (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 54.

⁴ تزييفان تودوروف، الخوف من البرابرة ما وراء صدام الحضارات، ترجمة جان ماجد جبور (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2009)، ص 16.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

د/ المواطنة والانتماء:

الوطن هو الكيان الجغرافي المشترك يتمتع فيه المواطنون بكامل حقوقهم ويقومون بواجباتهم المدنية والسياسية والاجتماعية دونما أي تمييز داخل الدولة الواحدة. تجمعهم مشاعر العدل والتسامح والولاء واحترام الآخر، أو عاطفة الإخلاص للوطن بما يدفع بقوة الانتماء تجسيدا ودفاعا عن مصلحة الوطن.

برزت فكرة الوطنية التي تعني فضل الوطن على الإنسان وواجباته تجاهه من خلال الشعور الذاتي بالانتماء إليه بحكم الميلاد والروابط المختلفة لجانب المصالح المشتركة في إطار اجتماعي ووظائف الدولة تجاه المواطنين¹.

هـ/ المواطنة والديمقراطية: لا ديمقراطية دون مواطنة ولا مواطنة من دون ديمقراطية فهما وجهان لعملة واحدة، إذ يحصل المواطن على حقوقه سواء من ذوي جنسية الدولة الأصلية أو المكتسبة. إن من أهم أهداف قيام الدولة الوطنية تحقيق الحرية والحياة الكريمة والعدل والمساواة ما بين جميع المواطنين، وهي من أولويات دولة المواطنة. لقد برزت الديمقراطية في كنف الدولة الوطنية على امتداد قرنين من الزمن في خضم ترسخ القيم الليبرالية الممثلة في الاستقلالية الفردية إضافة لحرية التفكير والتعبير والمساواة والسيادة على تنظيم انتخابات حرة نزيهة. حدد أندرياس شذر (Andreas Schesler) مختلف التجاوزات التي تطرأ على مجمل الانتخابات الديمقراطية في قوله: " لكي تكون الانتخابات ديمقراطية، عليها أن تقدم خيارات فعالة للسلطات السياسية في إطار مجتمع يتكون من مواطنين أحرار ومتساوين. وسيرا على نهج روبرت دال، يتطلب المثل الديمقراطي الأعلى هذا بأن يتمتع جميع المواطنين بفرص غير منقوصة وأن يصوغوا خياراتهم السياسية وأن يعبروا عنها بوضوح فيما بينهم"².

تعد الدولة الديمقراطية ملك للمواطنين جميعا لتمكينهم من ممارسة المواطنة الفعلية. المواطنة تزيل الفوارق الثقافية والعرقية ما بين أفراد المجتمع الواحد إذ تضمن المساواة أمام القانون³. فالديمقراطية تبعث الحياة من جديد في مواطنة مشلولة ليكون المواطن كامل العضوية والسيادة داخل التراب الوطني وتحقيق التوازن ما بين الفرد والسلطة وفق أسس المصلحة العامة للمجتمع. لكن رغم ذلك فالديمقراطية تعاني من

¹ حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي دراسة تحليلية نقدية (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012)، ص 69.

² غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيروورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطانية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 93.

³ مهران، مرجع سابق، ص 73.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

إشكالات حتى في الدول الغربية التي ترسخت فيها الديمقراطية، فشعوبها تدعو لتجديدها وتغيير مؤسساتها لتكون أكثر حيوية. هذا ما أدلى به الأمريكي **دون إيبرلي Don Eberle** في تسعينيات القرن الماضي من خلال دعوته للرجال والنساء ليستعيدوا ما فقدوه في المؤسسات السياسية والحكومية التي أضحت ههنا جمع الثروة، في خضم هذا كانت دعوة النخبة الأمريكية لإعادة بناء الحياة العامة من خلال ابتكار سبل مواطنة قائمة على عقد اجتماعي جديد، هذا بالعمل بجهد للمشاركة السياسية وبناء مجتمع مدني جديد وترسيخ البنى الوسيطية لسد الهوة ما بين الفرد والدولة، ليصبح الفرد مواطنا عضوا لا مجرد زبون في يد النخب السياسية الحاكمة¹. فالدولة السياسية بمثابة ثقل المجتمع وركيزته الاساسية بوصفها عمومية، جمهورية **Republic** مستمدة من شرعيتها الدستورية أي دولة المواطنة للجميع دونما أي تمييز رغم أن السلطة هي في يد الأكثرية الغالبة، في إطار التداول السلمي على السلطة وقوة حكم القانون ومأسسة وعقلانية النظام السياسي، لا إعلاء حكم القبيلة أو العشيرة أو العائلة الذي ينعكس على اغتراب الفرد ونشئته.

إذا كانت الدول التسلطية ذات الأنظمة المستبدة ترى أفرادها رعايا دونما أي اعتبار لمقوماتهم وخصوصياتهم الإنسانية، فإن مرد ذلك لغياب العقد الاجتماعي والسياسي ما بين الحكام والمحكومين. فالمواطنة تجسيد فعلي تام للعقد الاجتماعي المبني على أساس إرادة عامة كما أشار إليه مفكرو العقد الاجتماعي **توماس هوبز** و**جون جاك روسو**. في كنف الحوار وتقبل العيش مع الآخر رغم اختلاف الانتماءات العرقية والعرقية واللغوية والأثنية. إن الفوضى وعدم الاستقرار نتاج تراجع سلم الديمقراطية كما هو وقع الحال في دول العالم الثالث التي عانت ردحا من الزمن تحت نير الاستعمار منها الدولة الحديثة في أفريقيا، التي قامت دونما وضع دعائم وركائز الدولة الوطنية وهو ما أشار إليه **Georges Burdeau** إذ تتخبط القارة في دوامة مشاكل عدة على رأسها قضايا الهوية والمواطنة. فإذا كانت الدول الأوروبية قامت على أسس فكرة الأمة لاعتبارات مسارات تاريخية أفضت للتعاون والتجانس نحو بناء الدولة - الأمة، فإن الدول الإفريقية قد قدمت العربية على الحصان، إذ انطلقت من الدولة المفروضة في إطار عمليات الغربنة أو التحديث والتنمية، مصطنعة كيان أمة قائمة على انتماءات قبلية في خضم مساعي الزعماء الثوريين أو النخب ذات الثقافة الغربية لتقلد الدولة الاستعمارية في البناء المؤسساتي والهيكل الموروث عن الاستعمار، مما يولد شعور بغياب المواطن بالانتماء والولاء للدولة في خضم فشل النخب وفسادها². ففي الدول

¹ عصام فاهم العامري، المأزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 35.
² عبد الرحمن بن شريط، الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 16-18.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

الديمقراطية يتمتع فيها كل من يحمل جنسيتها بكامل حقوق المواطنة على عكس الدول غير الديمقراطية إذ الجنسية فيها تعتبر تابعة لا غير، فليس بالضرورة أن يتمتع حاملها بحقوق المواطنة الكاملة¹.

ترتكز الأسس الدستورية الديمقراطية حول المبادئ التالية للمواطنة: الشعب مصدر السلطات، سيادة القانون والمساواة، فصل السلطات، ضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقضائيا من خلال تفعيل دور المجتمع المدني، التداول على السلطة سلميا. من خلال هذه الركائز يتعين زوال حكم الأقلية أو الفردانية².

قامت منظمة فريدم هاوس Freedom House غير الحكومية والتي مقرها واشنطن بدراسة تصنيف الدول وفقا لحريتها: فهناك دول حرة، دول غير حرة، دول حرة جزئيا، بناء على المعايير الحقوقية الأساسية من حقوق سياسية وحريات مدنية مستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. قامت دراسة مسحية للمنظمة أواخر 2013 بدراسة 195 بلدا و14 منطقة متنازع عليها وفقا للفئات الفرعية للحقوق السياسية: العملية الانتخابية، التعددية السياسية، المشاركة السياسية، والأداء الحكومي. أما الحريات المدنية فاستند فيها على المعايير التالي: حرية التعبير والمعتقد والحق في التجمع والحقوق الشخصية مع الاستقلالية الفردية. إعطاء العملية درجات تتراوح من 1-7، ف 1 دلالة على الدول الحرة، أما 7 فتدل على الدول غير الحرة. فالدول الحرة من 1 إلى 2.5، الدول الحرة جزئيا من 3-5، الدول غير الحرة من 5.5 إلى 7³.

اعتمدت دراسة لوحدة (إيكونوميست إنتلجنس) على خمسة عناصر أساسية في دراسة الديمقراطية وهي: العملية الانتخابية والتعددية، الحرية المدنية الأداء الحكومي، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية. لقد قسمت درجة الوضع الديمقراطي للدول وفقا لأربع أنواع من الأنظمة كما يلي:

- الديمقراطية الكاملة: مؤشرها من 8 إلى 10 درجات
- الديمقراطية المعيبة: مؤشرها من 6 إلى 7.9 درجات
- الأنظمة الهجينة: مؤشرها من 4 إلى 5.9 درجات
- الأنظمة الاستبدادية: مؤشرها أقل من 4 درجات⁴.

¹ Percy B. Lehning, European Citizenship : Towards a European Identity ?, Working Paper Series In European Studies, Vol. 2, No. 3 (2019), P 15.

² علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، ملخص ورقة المواطنة يوم: 2000/08/12، ورقة معدة للاجتماع السنوي العاشر لمشروع دراسات الديمقراطية المقرر، اكسفورد، إنجلترا. على الموقع الالكتروني التالي: www.arabsfor democracy.org

³ كارل بوبر، في الحرية والديمقراطية، ترجمة عقيل يوسف عيدان (الكويت: مركز الحوار للثقافة، 2009)، ص 15.

⁴ فاهم العامري، مرجع سابق، ص 54.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

جدول رقم (02): أنواع الأنظمة الديمقراطية من عدمها وفق وحدة إيكونوميست إنتلجنس

Economist Intelligence Unit

نوع النظام	مؤشرات
الديمقراطية الكاملة (Complete Democracy)	هي دول كاملة الحرية كحرية الصحافة، احترام الحريات السياسية والمدنية، الارتكاز على الثقافة السياسية، الأداء الحكومي الجيد.
الديمقراطية المعيبة (Flawed Democracy)	يلحظ في هذه الديمقراطية مواطن ضعف عدة، منها ما يتعلق بالحكم والثقافة السياسية المتخلفة وتدهور المشاركة السياسية.
الأنظمة الهجينة (Hybrid)	تمتاز هذه الأنظمة بمخالفات كبيرة حول الانتخابات، الضغط الحكومي ضد الأحزاب المعارضة والمرشحين، انتشار الفساد وضعف سيادة القانون والمجتمع المدني، مضايقات ضد الصحافة ووسائل الإعلام، عدم استقلالية القضاء.
الأنظمة الاستبدادية (Authoritarian)	تتميز بغياب التعددية السياسية، دكتاتورية الحكم، الإحتكار المطلق من طرف الدولة لوسائل الإعلام أو سيطرة جماعات الضغط عليها.

المصدر: (من إعداد الباحث).

نستنتج أن الديمقراطيات الكاملة تترسخ في دول حرة، بينما الديمقراطيات الناقصة والهجينة تعمل على أن تكون حرة أو حرة جزئياً، أما الأنظمة التسلطية الاستبدادية فتتميل إلى أن تكون غير حرة، وهذا ما اتضح جلياً في معظم دول القارة الإفريقية، ومعاناة شعوبها من جراء تداعيات الممارسات الكولونيالية ونخبها الكومبرادورية الحاكمة.

و/ المواطنة والجنسية **Nationality**: في أبسط معانيها الجنسية هي رابطة قانونية وسياسية توضح علاقة الفرد بدولته، يترتب عليها التمتع بالحقوق كاملة والالتزام بالمسؤوليات أو الواجبات تجاه الدولة المنتمي

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

إليها¹، تختلف قوانينها من دولة لأخرى حسب كل دولة². فهي أداة للتمييز ما بين الوطني والأجنبي، يرجعها البعض تاريخياً لبداية القرن التاسع عشر، أين كانت الرابطة أذاك قائمة ما بين الفرد والجماعة على اعتبارات دينية أو تاريخية أو جغرافية، إلى أن تطورت مع الدولة الحديثة في إطار فكرة المواطنة، بعدما كانت الأسرة هي الخلية الأساس يجتمع حولها الأفراد فتنشأ العشيرة أو القبيلة³. فحق التمتع بالجنسية دلالة على حق العيش بسلام داخل الوطن الواحد وفق هوية وطنية ذات مصير مشترك. فإذا كانت الدول الديمقراطية تمنح كل من يحمل جنسيتها كامل الحقوق وتتيح له سبل القيام بالواجبات، أي المواطن كامل العضوية داخل الجماعة السياسية، فإنها في الدول غير الديمقراطية تعد تابعة، فلا تعني التمكين من الحقوق المواطنة، رغم أن المواطنة تعني احترام الآخر والتسامح معه رغم الاختلاف أو التنوع داخل المجتمع وفق أطر قانونية دونما أي تمييز، فأساس المواطنة المشاركة السياسية والمساواة ما بين الجميع، إذ المشاركة السياسية دليل حقيقي على المواطنة الفعلية، فهي أساس فكرة الديمقراطية داخل حيز الجماعة السياسية **Community** بناء على الروابط القائمة على المساواة والقدرة على التعايش في ظل الاختلافات المتعددة الاثنية منها والعرقية⁴.

المواطنة هي علاقة الفرد والدولة يتمتع فيها الأول بكامل حقوقه مقابل القيام بواجباته وفق ما يكفله له القانون والدستور، دونما أي تمييز كان سواء على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين وغيره ضماناً للمشاركة الفعالة في عملية البناء.

يتداخل إذن مصطلح المواطنة مع مفاهيم عدة، لها علاقة به كالانتماء والولاء الوطني، والهوية والجنسية والديمقراطية فهي كلا مترابط ومكملا لبعضه البعض.

المطلب الثالث: أبعاد وأسس المواطنة

أ- أبعاد المواطنة: تتماز المواطنة بأبعاد رئيسية مختلفة تقوم عليها أهمها:

1/ البعد السياسي: أي المشاركة في عمليات صنع القرار وممارسة السلطة السياسية.

¹ FATIMA H.EID, "Citizenship, Community and national: young people perceptions in a Bahraini context", *Journal of Case Studies in Education*, Vol. (7 January, 2015), P 4.

² علي عبد الرزاق جليبي، الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة مصر بعد ثورة 25 يناير نموذجاً (المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية يومي 30 و 31 مارس 2013)، ص 04.

³ عيد الحسين، مرجع سابق، ص 30.

⁴ مهران، مرجع سابق، ص 284.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

2/ **البعد القانوني:** أي ممارسة كافة جموع المواطنين لحقوقهم والإدلاء بواجباتهم تجاه وطنهم. فللمواطنة بعد قانوني يتمثل في التمتع بكافة الحقوق والممارسة الفعلية الجادة بالإدلاء بالواجبات وفق أطر قانونية منظمة¹، تلبية للاحتياجات الأساسية للمواطن من خلال العدالة والمساواة في توزيع الموارد مع توعية وتنشئة الأجيال على ثقافة المواطنة أو التربية على سلوك المواطنة (**Citizenship Education**)²، لكن هنالك من الدول التي ما زالت تعيش أزمة اندماج وطني، لغياب المشاركة الفعلية لمواطنيها حول عملية اتخاذ القرار وصنعه على ضوء افتقاد الأسس القويمة للديمقراطية.

3/ **البعد العالمي:** باحترام التنوع الثقافي والعيش الكريم المشترك³.

4/ **البعد الفلسفي:** تعد المواطنة إنتاجاً ثقافياً فلسفياً مرجعته ودلالته الأساسية الحرية والهوية والعدل.

ب- **مبادئ المواطنة:** تقوم المواطنة على مبادئ هامة أساسية أهمها:

1/ **الانتماء:** هو شعور داخلي لدى الفرد يشعر فيه بحبه لوطنه ويعمل جاهداً لخدمته والذود عنه.

2/ **المساواة:** من خلال المثل أمام القانون بالتوازي مع الآخرين دونما أي تمييز على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين. وضع **توماس مارشال Thomas Marshall** عالم الاجتماع البريطاني في محاضرتين بجامعة كامبردج 1949 وفي كتابه المواطنة والطبقة الاجتماعية 1950 قضايا المواطنة وتأثيراتها على اللامساواة والمساواة الاجتماعية والتي أساسها تكافؤ الفرص مثلما وضعه تيار الديمقراطية الليبرالية، قسم المفكر **توماس مارشال** اللامساواة **Inequality** لقسمين الاقتصادي والكيفي، يخفي الثاني عند منح كافة الحقوق بالتساوي مع الجميع ومنه العضوية الكاملة داخل الجماعة السياسية، إن هذا لا ينفي حالات التناقض داخل المجتمع الرأسمالي الليبرالي ذاته، في الوقت الذي ينادي فيه على التركيز على قيم المساواة داخل المجتمع يلاحظ حالات اللامساواة والتفاوت الكبير في نفس الوقت في مجالات عدة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية⁴.

1 محمد شخمان، **المواطنة** (الكويت: مكتب التوجيه المجتمعي، 2010)، ص 01.

2 فوزية قاسي، "المواطنة الديمقراطية في الدول العربية (الواقع والتحديات)"، **مجلة القانون، المجتمع والسلطة**، ع. 05 (2016)، ص ص 131-133.

3 عيسى الشماس، **المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية)** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008)، ص. 46.

4 الصديقي، مرجع سابق، ص 116.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

3/ الحقوق والواجبات: يندرج تحت هذا حقوق عدة منها الحق في التعليم والرعاية الصحية دون أي تعد على حريات الآخرين. في مقابل هذا هناك مجموعة واجبات على المواطن أن يؤديها تجاه وطنه منها: احترام القانون والنظام العام والدفاع عن وطنه والنهوض به سواء بأوقات السلم أو الحرب¹. إن الحق والقانون في الدولة الشمولية ليس كمثله في الدولة الديمقراطية، إذ استندت الأولى على فلسفة الحق البرجوازي لحق الملكية المطلقة، كما أنها تركز السلطة والحكم الأبوي الجديد والوجاهة والفساد والاستغلال فهي دولة توتاليتارية. بينما اعتمدت الدولة الديمقراطية على فكرة الحق الطبيعي المبنية على فلسفة الأنوار في أوروبا بالقرنين الـ 17 و 18م، وصولاً إلى إعلان حقوق الإنسان الأمريكي والفرنسي إبان الثورة الفرنسية 1789م، أين نصت دساتيرها على حقوق وواجبات المواطن دونما أية قيود، إذ الدولة الوطنية عقد ما بين الشعب للقيام بالوظائف المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والدفاعية². منذ النصف الأول من القرن العشرين أضحت الحقوق أكثر اتساعاً في الفكر السياسي الغربي، تعمل الدولة الوطنية على توفير رفاهية المواطن من كل الجوانب وهو ما أوضحه عالم الاجتماع البريطاني **توماس همفري توماس Thomas Humphrey thomas** حول فكرة المواطنة والحقوق منذ القرن الـ 18 أي منظومة الحقوق إلى أن وصلت لذروتها خلال القرن الـ 20 متمثلة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما أوضحه عالم الاجتماع توماس مارشال 1950 ومنظومة الحقوق المدنية كاحتفاظ بالملكية إلى جانب الحقوق السياسية كالحق في التصويت للجميع رجالاً ونساءً، إضافة لمجموع الحقوق الاجتماعية كالتعليم والرعاية الاجتماعية ما يفضي للمواطنة الكاملة³، لكن يبقى التحدي الأكبر الحقوق الاجتماعية وما تعشيه مختلف المجتمعات حول قضايا التوزيع العادل للثروة والسلطة خصوصاً دول العالم الثالثية.

د/ ركائز المواطنة: من أهمها: الفردية، المساواة، المشاركة وهو ما سنبينه كالتالي:.

1/ الفردية Individualism: وهو ما ركزت عليه الايدولوجية الليبرالية حديثاً، فهي ركيزة أساسية للمواطنة، فالمواطن أساساً هو فرد قبل أن يكون مواطناً إذ يعد غاية وأعلى قيمة للدولة التي وجدت لأجل خدمته عموماً.

¹ ظاهر محسن هاني و نعيم حسين كزار، "الدولة والمواطنة" مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية العراقية، العدد 01، المجلد 24 (2016)، ص. 548.

² محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 133-139.

³ NICK HOPKINS and LEDA BLACKWOOD, "Everyday Citizenship : Identity and Recognition", *Journal of Community & Applied Social Psychology*, Published online in Wiley Library, Appl. Soc. Psychol, Vol. 21, (January 2011), P 216.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

2/ المساواة Equality: بمعنى أن يحصل المواطن على كافة حقوقه ويمارس واجباته¹.

3/ المشاركة Participance: لما أصبحت الدولة مباشرة في خدمة الشعب أضحي الأخير يطالب بالاعتراف بمجموعة حقوقه، إذ اتسعت قاعدة المشاركة السياسية في 1215م بتشكيل مجلس العموم البريطاني². فهناك نوعان من دوافع المشاركة وهما:

أ-الدوافع الأصلية: تعني المشاركة الإلزامية من الفرد لتأثيره الايجابي في السياسات العامة.

ب-الدوافع الخاصة: أي التأثير في سياسة عامة تخص الفرد الفاعل تحقيقا للمكانة أو الشهرة³.

تعتبر المشاركة السياسية عن الممارسات التي يقوم بها المواطن داخل وطنه في إطار النظام السياسي للتأثير على القرارات الحكومية⁴.

تتجسد المشاركة السياسية في مجموع الأنشطة الاختيارية والتطوعية من خلال مساهمة مختلف أفراد المجتمع حول اختيار من يمثلهم، إذ المشاركة الفعلية تبنى على أساس انتخابات حرة تعكس التداول السلمي على السلطة، وترسيخ قيم الثقافة السياسية أي جملة الاتجاهات والأيديولوجيات التي تخص الدولة والسلطة والمجتمع المدني، بناء على مجموعة قيم ومعتقدات ورموز، في خضم عملية دوران النخب كما أكد المفكر الإيطالي فلوريديو باريتو Flafredo Pareto في اقتراب النخب للتداول السلمي على السلطة.

المبحث الثالث: الدولة الوطنية واستراتيجيات إدارة التعدد الاثني

تمتاز مختلف دول العالم بالتعدد والتنوع الاثني والديني والثقافي والاقتصادي، إذ تعد الظاهرة من السنن الكونية. لكن بعد أن ساد خطاب الوحدة من خلال بوتقة الصهر خاصة بدول العالم النامي، طفت قضية الوحدة من خلال التنوع والاختلاف للسطح خصوصا مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين لما حدث من تغيرات وتطورات داخلية وإقليمية ودولية. فقضية التنوع والتعدد الهوياتي قد يأخذ جانبيين إيجابا أو سلبا، ففي حالة الإيجاب إذا ما أديرت القضية من النظام السياسي الحاكم بعقلانية تعلي الخيارات الديمقراطية

¹ MICHALINOS ZEMBYLAS, **Democracy & Education Exploring the Implications of Citizenship-as- Equality in Critical Citizenship Education**. 2015. P2, On the following website: <http://demcracyeducationjournal.org/hom/val23/iss1/2>. Browsing Day: 13/02/2019.

² Paivi Johanna Neuvonen, Transforming Membership ? Citizenship, Identity and the problem of belonging in regional Intelonging in regional integration Organizations, **The European Journal of International law**, Vol. 30, No. 1 (2019), P230.

³ إسماعيل سراج الدين، التجارب الناجحة للإصلاح العربي (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2006)، ص ص 222-230.

⁴ حمدي مهران، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012)، ص. 120.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

والاعتراف بمختلف أطياف التركيبة الإثنية-سياسولوجية دونما أي إقصاء، في إطار دولة مواطنة يكون حينها عامل التنوع إثراء ومكسبا للدولة الوطنية وعامل استقرار لا تهديد ولا مخافة عليها من الأغلبية أو الأقلية، لأن الكل له حقوق المشاركة السياسية إضافة لجميع الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. لكن الخطر يسود عند إقصاء وتهميش طرف على حساب طرف آخر لأي سبب كان دينيا طائفيا أو ثقافيا أو لغويا، وبالتالي تسييس وأدلجة الهويات مما يشكل عاملا لعدم الاستقرار والتهديد للدولة بل مطالب الانفصال عنها ومنه تفكيكها وانشطارها، لفشلها في الإدارة الاستراتيجية للتنوع والتعدد الإثني. هذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم التعددية الإثنية

تعد التعددية الإثنية من بين أعقد الدراسات والقضايا لما لها من جوانب مختلفة الأبعاد، فقبل التطرق لمعطيات التعددية الإثنية علينا بتفصيل وتوضيح مفهومي التعددية والإثنية والمصطلحات ذات الصلة كالتالي:

1/ التعددية (Pluralism)

أ. **التعددية لغويا:** من أصل عد، أي حسب وأحصى. يقال تعاد القوم أي أحصوا وعدوا بعضهم البعض. كما يفيد المصطلح عدم التفرد إذ العد والحصى يعني التعدد. يقابله في اللغة الانجليزية مصطلح Pluralism أي عدم الأحادية¹.

ب. **التعددية اصطلاحا:** حسب معجم المصطلحات السياسية من الناحية الاجتماعية هي وجود مؤسسات وجماعات داخل المجتمع ذات اهتمامات عدة ثقافية دينية اقتصادية وإثنية. إن أول من استعمل المصطلح رجل الاقتصاد **فيرنيفال Vernival** والذي اسقطه على المجتمع المتعدد في النصف الأول من القرن العشرين. فالتعددية تحل أينما يسود التنوع والاختلاف على مختلف الأصعدة الدينية والإثنية والطبقية والحزبية².

¹ شحرور و زعرور، مرجع سابق، ص 17.

² محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 22.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

الموسوعة البريطانية عرفت التعددية على أنها الاستقلالية التي تتمتع بها جماعة ما في إطار المجتمع كالأقليات العرقية. تستلزم العملية الاعتراف بحقوق الإنسان وكرامته داخل المجتمع والمواطنة العضوية الكاملة إذ تعد هذه العمليات شروطاً هامة للممارسة الديمقراطية الحقيقية.

جاء في قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية معنى التعددية بأنها تنظيم حياة المجتمع واحترام التنوع والاختلاف المجتمعي بما يحقق المشاركة السياسية والتوزيع العادل للمنافع¹.

للدولة صلاحية إدارة التعددية بطرق وآليات قانونية شرعية، لحماية حقوق المواطنين جميعاً دونما أي إقصاء في خضم التنوع الذي يعتبر معطى اجتماعي ليكون عامل إثراء بمشاركة الجميع في عمليات البناء إيجاباً لا سلباً بمحاولات تسييس أو تغليب جماعة على حساب جماعة أخرى.

2/ الإثنية (Ethnic)

تعتبر الإثنية إحدى القضايا الهامة سياسياً لتأثيرها بشكل مباشر على الوحدة الوطنية وسيادة الدولة الوطنية خاصة مع تصاعد المد القومي والهوياتي مطلع تسعينيات القرن الماضي.

أ. الإثنية لغة: **ETHNIC** مشتقة من الكلمة الإغريقية (EΘVIKOS) كانت تعني الوثني، الهمجي غير المتمدن. **ETHNOS** تقابل لفظ أمة Nation بمعنى جماعة بشرية المنحدرة من أصل واحد مشترك. استخدم المصطلح في القرن الرابع عشر في اللغة الانجليزية لأول مرة أين كان يرمز للمهمشين، أطلقت لفظة **ETHNO** على غير المسيحيين أو اليهود. كان مرادف المصطلح في اللغة العربية يشير للعرقية رغم أن الأخيرة تعني القرابة بالدم أو السلالة أما الهوية والثقافة فتعد جوهر الإثنية².

ب. الإثنية اصطلاحاً: استخدم مصطلح الجماعة الإثنية لأول مرة 1909 لوصف جماعة فرعية أو أقلية. حسب جون ستاك (**John Stack**) هي مجموعة أفراد تجمعهم خصائص مشتركة كالعرق، الدين، اللغة، العادات، الأرض. أما علماء الاجتماع الأمريكيون فعرفوا الإثنية على أنها جماعة لها مقومات ثقافية، حضارية مشتركة تجمع ما بين أفرادها هوية مشتركة داخل المجتمع الأكبر.

¹ شحرور و زعرور، مرجع سابق، ص 18.

عبد الغاني دندان، النزاعات الإثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري إبستمولوجي، (د.س.ن)، ص ص 06-08.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

ربط جورج قرم المصطلح بأهم نقطتين جامعتين وهما الدين واللغة لما لهما من تأثيرات قوية على الجماعة الاثنية¹. يتداخل المفهوم مع مصطلح القبيلة، العرق، الدين وهو ما سنوضحه لاحقاً، فوصف أي جماعة بشرية يتضح وفقاً لخصوصياتها المتنوعة، فهناك نماذج مختلفة للاثنية كالقارة الإفريقية قارة التعدد والتنوع والاختلاف الإثني-سياسي².

الموسوعة البريطانية encyclopedia britannica الجماعة الاثنية تشترك في روابط مختلفة منها اللغة، العرق، الثقافة.

الموسوعة الأمريكية: هي التي ربطت الاثنية بالعرق، القومية، الدين، اللغة، الأصل، الدولة القومية. إذن هي هوية اجتماعية أسسها الممارسات الثقافية والمعتقدات والتاريخ والشعور بالانتماء والولاء، في ظل التفاعل الداخلي لها لما يميزها عن الجماعات الاثنية الأخرى.

الاثنية المسيسية Politcized Ethnicity: هي التعبئة السياسية لفرض مطالب جماعة ما من أجل استجابة لها من طرف النظام الحاكم.

تميز الجماعات التعددية علاقات تفاعلية هي كالتالي:

-**التنافس**: هو تلك العلاقات التفاعلية، دون حد بلوغها الصراع على الموارد الاقتصادية خاصة، لكنها قد تتجه نحو الصراع الاقتصادي.

-**الصراع**: هو ذلك الذي يكون نتاج شعور الجماعة بمدى أهمية هويتها الخاصة، إذ يقوم النظام السياسي بخطوات عدة لصد أي تحركات احترازية من طرف تلك الجماعات.

-**الاستيعاب**: هو أن يرى الفرد ذاته من خلال الآخر، كما هو بأوساط الجماعات الاثنية. فهذا الأسلوب انتهجه الاستعمار الأوروبي في إفريقيا من خلال سياسات الدمج³.

¹ ناهض بوحمد، النزاعات الإثنية والعرقية في إفريقيا واستراتيجيات المواجهة، مجلة دراسات إفريقية، (العراق: مركز الدراسات الإفريقية، ع 02، نيسان 2017)، ص ص 23-24.

² عبد الوهاب بن خليف، "التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في إفريقيا (القرن الإفريقي أنموذجاً)", جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (د،س،ن)، ص ص 37.

³ ميلود حاج عامر و زهيرة مزارة، "النزاعات الإثنية وانعكاساتها على الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا أنموذجاً)", مجلة سر من رأي، المجلد 13، العدد 49 (12 حزيران 2017)، ص 335.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

3/ سمات ومحددات الجماعة الأثنية: لكل جماعة أثنية مجموعة مميزات مشتركة تحددها وترتبط فيما بينها كما يلي:

- التميز الثقافي (Cultural Distinctiveness): أي هو ذلك الشعور بالانتماء للجماعة من خلال الاشتراك في الرموز الثقافية، اللغوية، الدينية مثل الماساي في كينيا، أي دور عامل الثقافة في وعي وإدراك الذات والآخر.

- الماضي المشترك: يتمثل في دور الخبرة التاريخية الخاصة بالجماعة.

- تفرد الجماعات (Groups Apart): إن كل جماعة لها ما يميزها عن الآخرين من الجماعات، فقد تشعر بالدونية أو الرفعة، إذ من خلال تفاعلاتها تتجسد هويتها الجماعية. واجهت الجماعات الإفريقية المختلفة الاستعمار الأوروبي نظرا لشعورها بالدونية في مقابل استعلاء الرجل الأبيض الأوروبي وتسيدته¹.

تعود اختلافات الهوية الاثنية لعوامل عدة رئيسية منها: جهود النخب المثقفة المبذولة حول تلاعبها بالهويات الاثنية وفق مصالحها الخاصة لا وفقا لمصالح الشعب العامة. وفق إيليا حريق فإن تعزيز الهويات الاثنية يتم بفعل تداخل وتراكمية الشقاكات الاجتماعية والثقافية والدينية والهيمنة ودور الإيديولوجيات النخبوية إذ هي نتاج فكري. بينما الثقافة فهي إرث خبرات تاريخية للشعوب. فلأن المنقذين يستندون لأيديولوجياتهم ليستمدوا منها شرعيتهم لا من الشعب ما يؤدي لانعدام الصلة فيما بينها والجماهير ومنه شيوع أعمال العنف والإكراه في المجتمع. إن توازن المجموعات الاثنية يحدد وفقا للاستراتيجية المتبناة من طرف النخب الحاكمة، إذ تتحدد في خمس استراتيجيات هامة وهي: الإدماج المتعدد الأبعاد لدرجة الاستيعاب التام. الإدماج المجتمعي مع الاستقلال الذاتي الثقافي. الاستقلال الإقليمي الذاتي أو الفدرالية. الانفصال التام. السيطرة والإقصاء التام للمجموعات الأخرى².

4/ المفاهيم المتداخلة مع مصطلح الأثنية: تتداخل مفاهيم عديدة مع مصطلح الأثنية منها العرق والعرقية، الأمة، القومية.

¹ عاشور مهدي، مرجع سابق، ص ص 30-33.

² دانيال بروميرغ، التعدد وتحديات الاختلاف المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، (بيروت: دار الساقي، 1997)، ص ص 21-22.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

أ. العرق (Race):

تعد الظاهرة العرقية من بين أهم القضايا المتعلقة بالجانب الهوياتي. تختص بإدارتها النخب السياسية إذ تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج مجمل القيم والمعايير التي تخص المجموعات العرقية، وهذه المهام رئيسية تقوم بها الدولة، فإذا كانت الدولة-الأمة في أوروبا قد تأسست حسب جوزيف يعقوب " من خلال التجرد من الجماعات الأثنية (العرقية) وربط كل فرد كمواطن بجماعة مصيرية، ولكن هذا ما يشق على هذا التصور أن يقوم خارج الفلك الأوروبي لأن الانتماء الاثني يطغى على الانتماء المدني"، كما هو حال القارة الإفريقية¹.

حسب معجم المصطلحات السياسية العرق مجموعة بشرية تجمعها سمات فيزيقية أو جسمانية تعرف بالسلالة، إلى جانب اللغة والدين والثقافة داخل مجتمع سياسي أكبر². تميزها عن الجماعات العرقية الأخرى، إذ يوجد نوعين للسمات الفيزيكية:

-السمات الهيكلية (المستترة): أي تلك التي لا تراها العين المجردة.

-السمات السطحية (الظاهرة): تدرك بالعين المجردة مثل لون البشرة، الشعر، العينين³.

ب. العرقية العنصرية (Racism) هي تلك الصلة التي تربط الجانب الجسماني والثقافي والادعاء بتمايز الأجناس وتفوقها أي التفرقة العنصرية الاستعلائية⁴، الاستعلاء الاستعماري الأوروبي في إفريقيا ضد الرجل الإفريقي الزنجي الأسود، إذ تشكلت حركة الزنجية بداية القرن العشرين على يد الزنجي الجاميكي ماركوس جارفى المتعصب لجنسه الأسود، دافعا عن الهوية الأفريقية مطالباً بالتفوق على جميع الأجناس البشرية

¹ علي لاراي، المقاربات التفسيرية للظاهرة العرقية: جدلية الطبيعي والاجتماعي، الأقليات القومية والأثنية في العالم بين التوظيف والاضطهاد (سطيف: دار المجد للطباعة والنشر والتوزيع، 2021)، 48.

² Klaus Desmet , **Culture, Ethnicity, and Diversity**, American Economic Review 2017, 107(9): 2479–2513 <https://doi.org/10.1257/aer.20150243.2479>, p2479.

³ David Normando, **Race versus ethnicity: Differing for better application** Diego Junior da Silva Santos, (Dental Press J Orthod: 2010 May-June 2010), P 121.

⁴ Wsevolod W. Isajiw , **DEFINITION AND DIMENSIONS OF ETHNICITY: A THEORETICAL FRAMEWORK**, Paper presented at "Joint Canada-United States Conference on the Measurement of Ethnicity", Ottawa, Ontario, Canada, April 2, 1992. Published in Challenges of Measuring an Ethnic World: Science, politics and reality: Proceedings of the Joint Canada-United States Conference on the Measurement of Ethnicity April 1-3, 1992, (Statistics Canada and U.S. Bureau of the Census, eds. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office; pp. 407-27, 1993), pp4-5.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

بالقوة والسلطة، مرفقا ذلك بالكنسية الإفريقية الأرثوذكسية¹. إن الظاهرة العرقية تعد من بين أهم القضايا المتعلقة بالجانب الهوياتي، تختص بإدارتها النخب السياسية، فالأخيرة هي من تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج مجمل القيم والمعايير التي تخص المجموعات العرقية.

ج. الأمة (Nation): هي ذات الأصل اللاتيني Natio من Nascor أي أنا مولود. فحسب الموسوعة السياسية هي بمعنى الشعب الحامل لهويته الجامعة المتوافق عليها بناء على روابط لغوية وعقائدية وتاريخية حضارية مشتركة إلى جانب الأرض. فهي إذن ظاهرة اجتماعية تشترك فيها مجموعة بشرية في الأصل الواحد مع الصفات الموروثة².

د . القومية (Nationalism): هي شعور جماعة ما بالانتماء المشترك على أسس حضارية من أجل أهداف مشتركة. فهناك من يربطها بالجانب الاجتماعي على أساس اللغة والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة والتي تتشابه مع الأمة، أما الجانب السياسي فهي عقيدة سياسية قائمة على أساس الشعور القومي، وفقا لكتاب جون ستوسنجر، قوة الأمم Jhon Stoessinger, The Might of Nations هي وعي جماعي لمجموعة بشرية بوحدة المصير والماضي العريق والمستقبل المشترك³. ما يميز القومية عن المصطلحات الأخرى أنها تعني المكان فهي مرتبطة بعاطفة أو إيديولوجية الأرض، إذ هي حركة سياسية تهدف لقيام كيان سياسي مستقل أو دولة مستقلة⁴.

الأقليات: عرفت المؤسسة السياسية بأنها مجموعة بشرية تقطن إقليم أو دولة ما، مخالفة للأغلبية من حيث العرق أو اللغة أو الدين. كما عرفها آخرون بأنها جماعة أثنية أو قومية أو لغوية تتباين عن الجماعات الأخرى داخل الدولة الواحدة. تشمل أنواع عدة منها:

-الأقلية الدينية: مرجعيتها للأديان السماوية وحتى الوضعية منها. لم تكون الديانات تحجب بعضها فإذا كانت الأغلبية تدين بدين واحد فإن الأقلية قد تدين بأكثر من ديانة واحدة، ما أدى لظهور أقليات دينية

¹ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر (جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، دس، ن)، ص ص 124-128.
² عبد الوهاب بشير، الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفيدرالية 1930-2007 (جامعة إفريقيا العالمية: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2009)، ص 40.

³ Gerard Delanty, **Beyond the Nation-State : National Identity and Citizenship in a Multicultural Society-AResponse to Rex**, (Liverpool: Department of Sociology, 1996), P 3.

⁴ وهبان، مرجع سابق، ص 124.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

عدة، مثل الأقلية المصرية من الأقباط في مصر تصل لحوالي 6% من مجموع السكان، في سوريا العلويين 11% من مجموع 87%¹.

-**الأقلية القبلية:** فسرت عدة مداخل القبيلة فهناك الأنثروبولوجيين نظروا لها من مدخل السلالات، بينما فسرها السيسولوجيين بأنها تتشكل تحت تأثير العامل الاستعماري، الذي فكك التنظيمات الاجتماعية القبلية لتلك المناطق التي استعمرت مثل التوتسي في رواندا وبوروندي، فالقبيلة تنظيم اجتماعي معبر عن الهوية السياسية والثقافية وفق عناصرها التالية:

أ/ التماسك والوحدة الاجتماعية: هي تلك العناصر المساعدة على التماسك والوحدة كاللغة والنشاطات البشرية والاقتصادية.

ب/ الزعامة والوحدة السياسية: النظام الهرمي للتنظيم القبلي من أعلى الهرم.

ج/ العرق واللغة: رغم اللهجات المتعددة إلا أن هناك لغة واحدة جامعة للقبيلة كوضع الزوج في موريتانيا.

د/ الشراكة الاقتصادية: أي الانخراط ضمن نمط انتاجي موحد كالزراعة أو الرعي وهو ما اشتهرت به القبائل البدوية الصحراوية.

هـ/ الأرض: أي الإقليم المشترك الجامع للقبيلة².

-**الأقلية الوافدة:** هي تلك الأقلية المنتمية جغرافيا - إثنيا لجماعة أو دولة غير المقيمة بها، على ألا تكون مدة إقامتها قد تجاوزت جيل أو أجيال معدودة، بفعل الهجرة المستقرة أو المؤقتة، يتمتع أفرادها بالجنسية ومنه أي صفة المواطنة بتلك الدولة وفقا لقوانينها الخاصة بها حول منح الجنسية مثل الأسويون الوافدون للقارة الإفريقية خاصة الهنود والصينيون منهم³.

الأثنية هي ظاهرة تاريخية معبرة عن هوية تاريخية وفق ممارسات ثقافية أو معتقدات الجماعة التي تميزها. إذن هي عملية تاريخية واجتماعية وثقافية جد معقدة، تتداخل ما بين القبائل والقوميات والعرقيات والأقليات المختلفة.

¹ أحمد علي جاسم، أثر التنوع الإثني في العراق بعد عام 2003 على الخارطة السياسية العراقية، (العراق: جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 206)، ص 08.

² عبد الوهاب الطيب بشير، مرجع سابق، ص 41.

³ جاسم، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

المطلب الثاني: مطالب الجماعة الاثنية وتصنيفاتها

تتعدد الاثنيات وتتنوع داخل الدولة، التي لطالما سعت للحفاظ على خصوصياتها أو هويتها، فقد نشعر جماعة أثنية أنها منقوصة المواطنة مقارنة بالجماعات الأخرى، لتبلور ذلك في مطالب عدة وأهمها:

1. المطالب الاثنية ذات الصلة بالهوية:

قضية الهوية الجماعية الاثنية هي نتاج تفاعلات عبر سيرورة تاريخية وحضارية، فوضع الدولة يميزه هويتان هما: هوية على أساس الولاءات التحتية دون القطرية وهوية وطنية ذات الولاء للدولة القطرية في كلتا الحالتين هنالك نخب تدافع عن مطالب كلتا الهويتان. إن المطالب الاثنية تمر عبر مطالب ترفع صوب النظم السياسية خاصة فترات الاستقلال أو صياغة الدستور، إذ تسود الكثير من نظرات الريبة للجماعات الاثنية حرصا منها على تمثيلها أو الاعتراف بهويتها لئلا تستبعد من العمليات السياسية أو المشاركة السياسية، إلى جانب دورها في دعم مطالبها حول الاعتراف برموزها المختلفة الخاصة. إن النظم السياسية المنقسمة تشهد على مستواها أزمة هوياتية حادة بما يعكس فشلها حول معالجة سياسات الاندماج الاجتماعي، فكلما زاد اتساق قيم وهوية الجماعة الاثنية مع الهوية العامة في المجتمع والسلطة الحاكمة كلما زاد اندماجها والعكس صحيح. تتعد مطالب الجماعة الاثنية حول الموضوعات الرمزية الخاصة بالهوية منها اللغة والدين والعادات والتقاليد هو ما سنوضحه كالتالي:

-**اللغة:** هي وسيلة تواصل وتبادل الأفكار لذا غالبا ما تسعى الشعوب المستقلة نحو تحديد هويتها اللغوية الثقافية من خلال اجتماعات ومؤتمرات سياسية، لجانب دور السياسات اللغوية المنظمة من جهات رسمية في الدولة بالتدبير والتخطيط اللغوي، لكن قد يصطدم ذلك مع واقع التعدد والتنوع الثقافي والعرقى داخل الدولة خاصة العالم لثالث التي عانت الاستعمار منها دول القارة الإفريقية. من خلال اللغة يدرك الفرد جنسيته، ثقافته، دينه وانتماءه الجغرافي، لذا تعمل مختلف الجماعات على الاعتزاز والافتخار بلغتها. فالخطر الأكبر على الوحدة الوطنية والمصير المشترك في غياب التخطيط اللغوي حسب جان كالفين خصوصا أن اللغة ارتباطا وثيقا بالعرق أو الأثنية، ما يسهل عملية الاندماج الاجتماعي لذا يركز المختصين والقائمين على الشأن اللغوي حول رسم لغة وطنية جامعة لكل الأطياف ضمانا للاستقلالية وحفظا للهوية

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

الوطنية، لكن هذا لا ينفي تعدد اللغات في القطر الواحد حسب التعدد الاثني فهناك دول تعرف تعددا اثنيا مثل الهند وكندا رسمت مخططا لغويا يتماشى والتعدد الاثني¹.

- **الدين:** له دور جد هام في تعبئة وحشد الجماهير لصالح النظام السياسي كاللغة، إذ تطالب كل جماعة اثنية داخل الدولة أن يسود دينها التي تؤمن به. فيؤثر العامل الديني في الصراع الاثني عند استناد التمييز السياسي على الدين على إثر تورط المؤسسات الدينية في الصراع، أي إزكاء الطائفية مما يؤدي لاصطراع الهويات، جراء عمليات تسييس الدين لإضفاء الشرعية على مجمل المواقف السياسية. كما قد تطالب أطراف داخل الدولة بالعلمانية لإنصافها. إذ يعد من المطالب الأثنية تجاه النظام السياسي الحاكم العامل الديني، الذي قد يصاحبه أعمال عنف مثل نيجيريا منتصف ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين فمن جهة هنالك جماعات طالبت بعلمة الدولة وأخرى نحو الاحتكام للشرعية الإسلامية في الدستور من جهة أخرى².

-**العادات والتقاليد:** تعتر مختلف شعوب العالم وتفتخر بتاريخ أسلافها وبطولاتهم، إضافة لعاداتهم وتقاليدهم الموروثة التي تعد مرجعية هويتية، لذا تحرص على الحفاظ عليها، فخطاب الاعتراف بالهويات الثقافية والعرقية والدينية ظهر بأمريكا اللاتينية الشمالية 1960-1970 نتيجة كفاح الزوج من أجل حفظ وصون هويتهم الزنحية لجانب النساء والأقليات للحصول على حقوقهم، وسط إعلاء القيم الليبرالية منها الحرية والمساواة في الحقوق والاحتفاظ بالخصوصيات الهويتية اعترافا واحتراما لها في إطار جمعاتي **Communautarist**. إن من أولويات مسؤوليات الدولة حماية كل الهويات الفرعية والاعتراف بتنوعها وفق أطر قانونية ودستورية، ضمانا للمواطنة الكاملة للأغلبية أو الأقلية دونما أي إقصاء أو تهميش سواء على أساس لغوي أو ديني أو ثقافي³.

2/ مطالب متعلقة بشكل الدولة: أي مجموع المطالب الخاصة بالاستقلال أو الانفصال وهو ما نوضحه كالتالي:

¹ بشير خليفي، "التعدد اللغوي وسؤال الهوية في ظل صراع القيم والمرجعيات"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ع 18 (جوان 2017)، ص ص 72-74.

² نيفين عبد المنعم مسعد، تنوع الهويات وأثره على التنمية الانسانية في الوطن العربي (القاهرة: مركز التنوع للدراسات، 2008)، ص ص 16-17.

³ الزواوي بغورة، "الهوية وسياسات الاعتراف، شارل تابلور نموذجا"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 09 (ديسمبر 2014)، ص 197.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

-**المطالب الاستقلالية الانفصالية:** بمعنى الرغبة في قيام كيان مستقل خاص بالجماعة الاثنية رغم تبعات ذلك من مخاطر كمساعي جنوب السودان للانفصال، مطالب اللوزي في زامبيا، كما قد تسعى الجماعة الاثنية للانفصال نحو الانضمام لإقليم دولة ما مجاورة ذات علاقة بتركيباتها القبلية مثل إقليم أوغادين في إثيوبيا ومحاولات الانفصال عن الأخيرة للانضمام للصومال، الأيوبي في غانا ومطالبهم للانفصال التحاقا بأهاليهم في توغو.

-**المطالب الاستقلالية الإدارية:** تسعى من خلالها الجماعة الأثنية للظفر بالاعتراف بها إداريا، أي الاستقلالية الإدارية داخل إقليمها أو الحكم الذاتي في إطار فدرالي، لما يستتبع تلك الخطوات من وظائف وامتيازات، مثل الإصلاحات في دولة نيجيريا عهد الحاكم مرتضى الله محمد 07 أوت 1975 إذ أمر بقرار إنشاء مزيدا من الولايات¹.

-**مطالب خاصة بسياسات النظام السياسي:** يعد التعايش السلمي ما بين مختلف الجماعات الأثنية مصدر إثراء اجتماعي واقتصادي وسياسي داخل الوحدات السياسية من خلال الاعتراف والمساواة وعدم التمييز ما بين مختلف الهويات المتنوعة، إن القضية الأساسية في التعامل مع التعددية الأثنية تكمن في مدى التوزيع العادل للموارد عبر السياسات العامة، فعادة ما تتنافس كل جماعة لاعتلائها السلطة والهيمنة على الموارد والسعي للحفاظ على هويتها وميلها السياسي. إن نصيب الجماعة الأثنية بمعنى نصيبها من حصتها في الإنفاق العام، إذ هي أعقد عملية تواجه النظام السياسي خاصة عند الندرة مما يفضي لاستئثار جماعة على حساب أخرى ومنه الحرمان والتهميش والاضطهاد، مما يؤدي لعدم تلبية حاجيات الإنسان أو اكتفائه الذاتي ومنه العنف وعدم استقرار النظام السياسي².

-**مطالب متعلقة بالجغرافيا:** عانت العديد من الدول التي خضعت للاستعمار من تقسيمات جغرافية جائرة لم تراعي خصوصياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هذا ما انتهجه الاستعمار الأوربي بإفريقيا من خلال تقسيمه القارة حسب مصالحه في مؤتمر برلين 1884-1885، إذ خلق هياكل إدارية وبنى سياسية مصطنعة دونما أي اعتبار للنظم الاجتماعية القبلية للقارة، أي أنه أوجد دولة مصطنعة

¹ محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص ص 90-91.

² شحرور و زعرور، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

Artificial State، مما أنعكس سلباً على أمن القارة واستقرارها، بتناحر مختلف أثنيتها داخل الدولة الواحدة وبتحريض استعماري امتدت جذوره إلى ما بعد الاستقلال¹.

3/ تصنيفات الجماعات الأثنية: تصنف الجماعات الأثنية لتصنيفات عديدة أهمها:

أ. المجموعة السلالية: هي جماعة بشرية يرتبط أفرادها برابطة الأصل المشترك، إذ تنقسم المجموعات الأثنية وفق للمعطيات التالية:

-الجنسية: أي الشعور بالولاء للدولة، هي ذات صفة قانونية للفرد يعرف بها المواطن داخل وطنه.

-السلالة: مجموعة من البشر تجمعهم سمات وصفات هيكلية وسطحية.

تنقسم السلالات عبر العالم إلى ما يلي: السلالة القوقازية، السلالة المغولية، السلالة الزنجية.

كل مجموعة أثنية عبر العالم لها من الخصائص والهوية الخاصة ما يميزها عن الآخرين، والتي تسعى جاهدة للحفاظ عليها والدفاع عنها ضد مختلف المخاطر خاصة في إطار العولمة وثورة الاتصالات².

ب. المجموعة اللغوية: تعتبر اللغة من المتغيرات الأساسية في تصنيف الجماعات الأثنية، إذ هي وسيلة اتصال ووعاء للثقافة والفكر والتراث كما أسلفنا الذكر. فالجماعة التي تتحدث بلغة واحدة تدعى لغتها الأم Mother Tongue تميزها عن الجماعات الأخرى. تمتلك القارة الإفريقية حوالي 700-1000 لغة ولهجة، إذ تشكل بهذا تشابكاً قوياً حول قضايا توزيع اللغات وترسيمها للأسباب التالية: 1-الاستعمار وتغليب لغته وثقافته على شعوب القارة الإفريقية. 2-التركيبة المعقدة للقبائل الإفريقية. 3-تأخر التعليم في القارة.

ج. المجموعة الدينية: تعد الديانات سواء منها السماوية أو الوثنية عاملاً مهماً في التركيبة الشخصية الروحية للفرد بما يعكس هويته. إن علاقة المؤسسات الدينية بالدولة تعد جد هامة إذ يقع على عاتقها حماية مختلف الشعائر والطقوس لما لها من وقع على حياة كافة الشعوب في وجدانها وكيانيتها تاريخياً سواء أقلية أو أغلبية.

¹ عبد الرحمن حمدي، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)، ص 17.

² محمد عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 43.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

يؤدي اختلاف الديانات داخل الدولة لاصطراع الجماعات كالنزاع في سيريلانكا نظرا للفروقات الدينية ما بين الأكثرية السنهاليزية والأقلية التاميلية، بل قد يفضي الأمر للانفصال كما حدث بين الهند وباكستان بعد كانت شبه القارة الهندية، كما قد يكون الدين عامل تجانس ما بين الجماعات مثل الدول الإسكندنافية البروستانتية¹.

تحمي القوانين والمواثيق الدولية حقوق الأقليات والإثنيات في إقامتها لشعائرها وطقوسها بحرية، فهي ضمن أولى الحريات التي نادى بها الإنسان واعترف بها في العصور الحديثة.

شهدت أوروبا أنداك حركة الإصلاح الديني إلى أن جاء الإقرار بحرية الفرد في الاعتقاد، هو ما نص عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان كما جاء في المادة 18 من المواثيق والإعلانات الدولية الخاصة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 " لكل شخص حرية إظهار دينه أو معتقده بالتعب وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع الجماعة وأمام الملاء أو وحده"، إلى جانب ما جاءت به المادة 3/18 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية " لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده إلا للقيود التي يفرضها القانون لحماية السلامة والنظام العام". أما المادة 1/2 في 1992 من إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المنتمين للأقليات قومية أو إثنية أو لغوية جاء فيه ما يلي: " يكون الأشخاص المنتمين للأقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة وإعلان ممارسة دينهم الخاص"². لكن رغم كل تلك الترسانة القانونية الدولية إلا أنها اكتفت بتعدادها لبعض مظاهر أشكال التمييز العنصري على أساس الدين دون تعريفه الدقيق، كما وأننا نلاحظ عبر مختلف دول العالم تسييس للدين أو إنكاء حديث الطائفية مثل لبنان خدمة للمصالح السياسية أو لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم.

جاء في كتاب لتب روبرت جار "أقليات في خطر" أن من مطالب الجماعة الأقلية الأثنية ما يلي:

-الاستخدام الحر للغة الأم. إقامة المؤسسات والروابط والمنظمات التربوية والثقافية والدينية. الاعتراف بحق الممارسة الدينية³.

¹ شاهر إسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017)، ص ص 20-21.

² بختيار حسون، حقوق الأقليات وضماناتها في القوانين الوضعية (هاوار، دهلوك، 2018)، ص 115.

³ حسان بن نوي، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط (الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015)، ص ص 111-112.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

المطلب الثالث: سياسات إدارة التعددية الاثنية

تعتبر التعددية ظاهرة إنسانية تاريخية تشهدها مختلف المجتمعات الإنسانية لاختلاف طبائع البشر، لها وجهان إيجابي أين تكون التعددية مصدر قوة داعمة للتطور السياسي والاجتماعي، ووجه آخر سلبي أين تكون مصدر تهديد للدولة الوطنية والتماسك السيسولوجي، يزداد الانقسام الاثني خطورة داخل الجماعة الوطنية وفقا لجون فيرنفال لاهتمام كل جماعة اثنية بمصالحها الخاصة. الإدارة الناجحة للتعددية هي التي تسعى للتنسيق ما بين كلا من الثقافة الوطنية والفرعية للمجموعات الاثنية تحقيقا للانسجام الوطني. فالمسألة إذن تتعلق بكيفية إدارة التنوع وتجنب تسييس الإثنيات للمصالح الشخصية للنخب الحاكمة. شهد العالم ثلاث نماذج أساسية عبر العالم تخص إدارة التنوع على المستوى العالمي وهو ما سنوضحه كما يلي:

1/ النموذج الأول: الولايات المتحدة الأمريكية: هي مثال عن الدول المتقدمة، إذ تتكون من 50 ولاية وأكثر من 3000 اثنية، رغم هذا التنوع الكبير إلا أنها لا تعاني أزمات حول التنوع لتبنيها الفعلي للمواطنة والقانون.

2/ النموذج الثاني: الهند: مثال عن الدول الناشئة. تتربع على مساحة 3 ملايين كلم² وأكثر من مليار إنسان، و 400 اثنية. رغم هذا التنوع الهائل لكنها حققت نجاحا نسبيا لاحترام القانون والتعددية الاثنية تفعيلا لأسس الديمقراطية.

3/ النموذج الثالث: تنزانيا: هي مثال إفريقي، فهي لا تعاني مشكلة حقيقية على مستوى الوحدة الوطنية لحسن إدارتها للتنوع الاثني رغم التخلف والفقر. فهي تضم حوالي 120-135 اثنية، تعمل جاهدة على تكرس مبدأ المساواة والعدالة والمواطنة¹.

تعتمد الدولة في إدارتها للتعددية الاثنية آليات عدة منها :

1/ الاستراتيجية التساومية لإدارة التعددية الاثنية: يقصد بها تلك الأدوات السلمية لإدارة الاختلافات الاثنية، تعتمد الآليات التالية: الاستيعاب والدمج، اقتسام السلطة وهذا ما سنوضحه كالتالي:

أ. آليات استيعابية: Assimilation Mechanism

¹ عيد السلام إبراهيم بغدادي، البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص ص 119-120.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

أحد الأدوات الأساسية في يد الدولة لإلغاء الاختلافات عن طريق صهر الجماعات المختلفة في بوتقة واحدة بهدف تشكيل هوية وطنية ثقافية، لكنها تكون تحت سيطرة الجماعة المهيمنة داخل الدولة أي عبر السياسات الاستيعابية التالية:

-الاستيعاب الثقافي: أي بمعنى ذوبان الثقافات العديدة للجماعات المختلفة في ثقافة وهوية الجماعة المسيطرة، من خلال مجموع البرامج التعليمية والتربوية والتركيز على مواعيد الاحتفالات التاريخية، إلى جانب اعتماد لغتها الرسمية من خلال الترويج الإعلامي لها.

-الاستيعاب المادي: يتمثل في عملية صهر الهويات الاثنية في هوية واحدة للمجموعة المهيمنة، لتشكل بذلك هوية الدولة كما أسلفنا الذكر، كما فعل الاتحاد اليوغسلافي ومحاولاته الحثيثة لصهر مختلف الإثنيات المتعددة في بوتقة واحدة إبان فترة الحرب الباردة، كذلك الاتحاد السوفياتي نفس النموذج اليوغسلافي.

-الاستيعاب المؤسسي: أي هو تلك المؤسسات الاجتماعية والسياسية غير العرقية في أبعادها، تستهدف هوية مدنية جديدة. لكن كل هذه السياسات الاستيعابية تستهدف الدمج القسري للمجموعات الاثنية مقابل تمكين الجماعات المسيطرة في السلطة.

ب. آلية تقاسم السلطة Power Sharing:

هي آلية تقوم على قاعدة عريضة تتشكل من مختلف الجماعات الاثنية في المجتمع¹. أين يحظى كل طرف من الجماعة بحقه في اتخاذ القرار والمشاركة في الحكم، ما يزيل الريبة وهاجس الخوف عن الأقليات جراء سياسات الاستبعاد التي تمارسها الأغلبية، وخلق مؤسسات سياسية واجتماعية وفق مبدأي العدالة والمساواة من خلال المشاركة في السلطة حسب الأسس التالية التي جاءت بها دراسة نيفين مسعد:

-التوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية.

-نظام الانتخابات وتشكيل حكومة ائتلافية بما يضمن للجميع الحق في التمثيل في المقاعد الانتخابية. من الآليات المؤسسية التي يمكن لها أن تؤدي لفرض نجاح التحول الديمقراطي في البلدان التي تعاني من مشكلة الدولة وفقاً لخوان لينتزر وألفرد ستيبان السياقات الانتخابية، إذ يمكن أن تنشأ هويات متوازنة أو

¹ سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية: مقارنة (العراق وجنوب أفريقيا) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019)، ص ص 72-74.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

تذويها، مثل ما حدث سابقا لجمهوريات الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا إذ اعتمدت برامج انتخابية مؤيدة للانفصال ومنه التفكك لإرث الوشائجية المتمأسسة، إذ تدين داخلها للمجموعات الإثنية المختلفة لجمهوريات أخرى¹.

تستغل النخب الحاكمة الوضع التوعكي الاجتماعي خدمة لمصالحها الخاصة وترويجها لعمليات تعبويه اثنية بهدف تقوية سلطتها مثل ما جرى في إقليم ناكورنو كارباخ ما بين الأرمن والمسلمين الأتراك².

تقوم استراتيجية اقتسام السلطة على المتغيرات التالية: التقسيم الإقليمي للسلطة. عملية اتخاذ القرار. السياسة العامة حول توزيع الموارد، هذا ما يوضح العلاقات ما بين الدولة والجماعات الإثنية الأخرى. تشمل هذه الآلية المتغيرات التالية:

ج. الآلية اللامركزية السياسية (الفيدرالية) *Fédéralisme*: أهم آلية تتبعها الدول ذات الخصوصية التعددية الإثنية، لتنظيم مختلف الأعراق داخلها نحو هوية وطنية عن طريق تقسيم الأقاليم وإضفاء الحكم الذاتي عليها، بما يتيح للنخب المركزية والإقليمية الثقة المتبادلة. التوفيق ما بين مختلف التمايزات الهويةية الدينية منها واللغوية والثقافية.

تتكون الفيدرالية من نظام حكومة مركزي ونظام حكومات المقاطعات لكل نصيبه من الموارد المالية حسب المتطلبات المحددة. لطالما ارتبط نظام الحكم الفيدرالي بالدفاع عن الهوية والوحدة الوطنية في ظل التنوع والتعدد من خلال منح كل إقليم استقلاليته في إدارة شؤونه الداخلية بحرية وطوعية حسب النصوص الدستورية للدولة. لكن رغم كل تلك الامتيازات إلا أن الفيدرالية من خلال منحها الجماعات الاستقلالية واحترام كل مقوماتها قد تمكن الأخيرة من طريقها نحو الاستقلالية خاصة بالدول التي فشلت في إدارة التعدد الإثني مثل السودان، نيجيريا³.

د. آلية الديمقراطية التوافقية: *Consociational Democracy*: جاءت هذه الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية لحاجات المجتمعات غير المتجانسة لها قويا في أوروبا. تقوم هذه الديمقراطية على أساس القبول والاعتراف بالتعددية والتنوع الإثني وضمان حقوق الجماعات وواجباتها وحرياتهما، وكذا الاعتراف

¹ إسحاق عياش، الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي، (المعهد المصري للدراسات، 2018/09/28)، ص ص 16-17.

² دانيال بروميرغ، مرجع سابق، ص 12.

³ مربعي، مرجع سابق، ص ص 98-99.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

بهويتها من خلال إتاحة الفرص للجميع بما يعرف بدولة المواطنة، إدراكا من نخبها الحاكمة أن تجاهل حقوق جماعة ما يفضي لا محالة للعنف والصراعات، فلتبقى الدولة صمام أمان يكفل ويضمن حقوقها في أطر قانونية ودستورية. تقوم الديمقراطية التوافقية على الركائز والشروط التالية:

- حكومة ائتلافية تضم مختلف الأحزاب السياسية إلى جانب دور المجتمع المدني والانتخابات في عملية الاتصال وفقا للتعدد الاثني.

- حق الاعتراض المكفول دستوريا.

- حكم ذاتي وفق قواعد ومحددات معينة

- عدم تصارع أو تناحر القوميات المختلفة.

-فكر سياسي وقيادة لا يغلب عليها الطابع الاثني، إذ لا تدعو لفرض هيمنة الدولة بل تلتزم بتحقيق هدف الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي.

-ثقافة تفهم الآخر والتوفيق والمساواة.

لقد وجدت الديمقراطية التوافقية إذن كآلية لحل الخلافات داخل المجتمعات غير المتجانسة اثنيا أو دينيا أو قوميا. كانت الدول الحديثة العهد بالاستقلال تتبنى هذه الآلية للتركة الاستعمارية في ما يخص الانقسامات المجتمعية، إذ لا تتطابق حدودها الجغرافية مع تركيبها المجتمعية الاثنية كما حدث في القارة الإفريقية¹.

2/ **استراتيجية هيمنة الدولة:** هي الأكثر شيوعا في النظم السياسية في العالم النامي، تهدف لعدم تمكين الجماعات الاثنية من تفكيرها للاستحواذ على سلطة الجماعة المسيطرة. كما أنها مورست من طرف الأغلبية الاثنية الغالبة أو حتى الأقلية الحاكمة. في الدول الإفريقية رغم الادعاءات الديمقراطية وشعاراتها إلا أن جوهرها جماعات مسيطرة وعزل وإخضاع النخب المناوئة لها أي غياب عملية تدوير النخب².

إذن تعامل الدولة التنوع والاختلاف بالقسر والإكراه بفرضها لغة واحدة دونما قبولها التعدد في ظل هيمنتها المركزية وهو ما انتهجته النظم الشيوعية التي سحقت التنوع العرقي وصهرته في بوتقة هوية قومية فوقية،

¹ شحرور و زعرور، مرجع سابق، ص ص 57-58.

² عاشور مهدي، مرجع سابق، ص 50.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

بل قد نلاحظ هذا حتى في الدول ذات النظم الديمقراطية الليبرالية التي قد تسيطر فيها أقلية على الحكم، ومنه أي هيمنتها على باقي الجماعات الاثنية مثل ما حصل في جنوب إفريقيا من سيطرة الأقلية البيض واحتفاظهم بالديمقراطية التي احتكروها لصالحهم فقط. تلجأ الدولة إذن لآليات عدة للهيمنة منها:

- سياسة الإخضاع Subjection: هي مجموعة إجراءات هدفها فرض هيمنة الجماعة الحاكمة على الآخرين.

- سياسة عزل الجماعة المناضلة Isolation: أي فصل الجماعات الاثنية المكافحة من أجل نيل حقوقها على غرار ما حدث ل يونيتا في أنغولا ومطالبها بالحكم الذاتي.

- سياسة الاجتناب Avoidance: هي أسلوب الابتعاد عن المواجهات المباشرة ما بين الجماعات المتعددة بفرض نظام الحزب الواحد. لكن هذا الاحتقان يؤدي في الأخير لصراعات وأعمال عنف دموية، ومنه الانشطار والتشطي مثل ما حدث للأنظمة الشيوعية¹.

تقوم استراتيجيات التعامل مع التعدد الاثني على استراتيجيتين:

أ. إستراتيجية التسوية وإدارة التحكم وفق سبل التحكم في الجماعات الاثنية من خلال تقاسم السلطة، الفيدرالية أي تطابق الحدود الجغرافية مع حدود الإثنيات.

ب. إستراتيجية الإقصاء من خلال سياسات الدمج والاستيعاب.

مما سبق ذكره نستنتج أن قضايا الهوية والمواطنة من القضايا المعقدة، عالجتها إيديولوجيات ودراسات متشعبة فلسفية واجتماعية وسياسية. هي ليست معطى ثابت كما تطرقت له المقاربة البنائية، تتغير وفق الظروف والتفاعلات الاجتماعية ودور الأفكار وخطابات النخب الحاكمة لاستتباب الأمن، كما أن لها ثوابت تقوم عليها على أساس القرابة أو الولادة أي الهوية الشخصية الفردية. لها كذلك شق جماعي محكوم بالتفاعل داخل الجماعة التي ينتمي لها الفرد ويدين لها بالولاء، فقد يكون الأخير ولاءه الأساسي للهويات الفرعية الاثنية أو الدينية أو القبيلة أو الطائفة أو للهوية الأوسع وهي الهوية الوطنية، في حين تعبر الأخيرة عن كينونة الإنسان أو وجدانه مما يجعل مختلف شعوب العالم تدافع عن هويتها بشراسة ضد الدمج أو الذوبان

¹ إسحاق عياش، مرجع سابق، ص ص 13-14.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

في الآخر، وهي مجموع الممارسات الاستيعابية التي انتهجتها الإدارات الاستعمارية الأوروبية ضد الأفارقة ما نتج عنه أزمات الهوية.

تقوم مصالح الدول وتحدد وفق هويتها، للأخيرة علاقة بالمواطنة التي ترتكز على أسس وقيم المساواة والحرية مع ضمان المشاركة السياسية لجميع المواطنين وفق أطر دستورية وقانونية. تطورت المواطنة من دولة المدينة عند الإغريق والرومان إلى المواطنة الحديثة التي أرست أسسها الثورة الفرنسية ودستور الولايات المتحدة، إضافة لمخرجات القوانين والأعراف الدولية المتمثلة في قوانين وعهود موثيق منظمة حقوق الإنسان 1948 التي نصت على احترام الأقليات وتعايشها داخل بيئتها واحترامها والاعتراف بها من لدن النظام السياسي الحاكم، ثم المواطنة الإقليمية كالاتحاد الأوروبي وصولاً إلى المواطنة الكونية المعاصرة كما جاء في دراسات المفكر **يورغن هابرماس** أي المواطنة الكسموبوليتانية القائمة على أسس عالمية إنسانية في إطار العمليات التفاعلية التواصلية عبر الفضاء العام.

تضمن المواطنة أمن واستقرار مختلف الجماعات وتحترم تنوعها وخصوصياتها وإرثها وثقافتها أي هويتها الثقافية، تلقى المسؤولية على عاتق النخب الحاكمة التي تلعب دوراً رئيسياً، فقد تلجأ الأخيرة لعمليات تسييس الهويات وفق ما يخدم مصالحها الشخصية لا مصالح الجماهير، كما في معظم دول العالم الثالث، والفجوة ما بينها وتلك النخب الحاكمة التي تعمل على ضمان بقاءها في السلطة دون الارتكاز على عمليات تدوير النخب مثلما فسره المفكر الإيطالي باريتو.

تمتاز مختلف الوحدات السياسية عبر العالم بالتركيبة الإثنو-سياسية الفسيفسائية على غرار القارة الإفريقية فهي تضم أزيد من 2000 لهجة ولغة¹. إذ تعمل كل اثنية للحفاظ على هويتها وخصوصياتها من الذوبان خاصة في عالم العولمة، التي تحاول أن تنمط مختلف الهويات الثقافية في قالب واحد، ما أفضى لتأجيجها في خضم الترويج للخطابات العنصرية الموجهة ضد فئة أو فئات دون أخرى وغرس أفكار الكراهية سواء داخل بعض الوحدات السياسية أو عبر العالم في إطار ما يعرف بصدام الحضارات الذي روج له صاموئيل هنتنغتون، أي النزعة الاستعلائية والفوقية من لدن النخب الحاكمة، مما يسير نحو اضطرابات هوياتية للأقليات الاثنية التي ترفض الدمج القسري داخل الجماعة المهيمنة، هذا ما شهده العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، والتفكيك المجزأ لجمهوريات الاتحاد كما حدث في يوغسلافيا والانشطارات العديدة لها.

¹ فائزة والي، "إشكالية الاندماج الوطني في أفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 40 (أبريل 2019)، ص 26.

الفصل الأول : الهوية والمواطنة المفهوم والتفسير

تقوم مختلف الدول على انتهاج استراتيجيات عدة لإدارة التعدد الإثني، منها أساليب أو آليات الدمج الاستيعابية، أو تقاسم السلطة أو الفدرلة إلى جانب الأساليب القسرية في إطار هيمنة الجماعات، التي قد تكون أغلبية أو أقلية على مقاليد السلطة أو الحكم، فعلى عاتق النخب الحاكمة دورا مهما في أمن واستقرار المكونات المجتمعية وهويتها إرساء لدولة الحق والقانون، أي المواطنة والتعايش في إطار الوحدة

والتنوع والاحترام والاعتراف بحقوق الأقليات وخياراتها، تكريسا لما يعرف بالديمقراطية التوافقية والتشاركية التي تضمن مشاركة الجميع في العمليات الانتخابية والاقتراع العام والمشاركة في صنع القرار في السياسات العامة دونما أي استثناء، كما قد تقضي بها إلى الاحتراب أو الاقتتال عن طريق تسييس الإثنيات وتوظيفها وفق ما يخدم مصالحها الضيقة، التي ترمي لهاجس خوف وريبة الأقلية من جراء هيمنة الأغلبية عليها، ومحاولاتها لفرض ثقافتها المركبة، وبالتالي ذوبان خصوصيات الجماعات الاثنية الأخرى داخلها أو العكس هيمنة الأقلية على الأغلبية.

الفصل الثاني:

محددات الهوية الإفريقية

وانعكاساتها على واقع المواطننة

تمهيد

جاء في أحد الأمثال الشعبية الإفريقية لمجتمع الكيكويو الكيني " إذا تصارع فيلان كبيران فإن الحشائش من تحت أقدامهما هي التي يلحقها الضرر البالغ"، يعبر القول مباشرة عن الوضع الإفريقي، الذي تكالبت عليه القوى الأوروبية المتنافسة منذ القرن الخامس عشر ميلادي، أي منذ زمن الاسترقاق أو العبودية التي عانى منها الإنسان الإفريقي على يد الرجل الأبيض الأوربي إحقاقا للانطلاقة الصناعية الأوربية والنهوض الاقتصادي بالإضافة لزيادة انتاج المحاصيل الزراعية على أيادي العمالة الإفريقية المستعبدة، أو ما يعرف بأعمال السخرة في الأمريكيتين أي العالم الجديد آنذاك، ونهب ثروات وخيرات القارة ومن ثم سلب هويتها وطمس تقاليدها وأعرافها، هذا ما يعرف بعملية اقتلاع الإنسان من جذوره وإرفاق العملية بالحملات التبشيرية تمهيدا وتصويغا للتدخلات الاستعمارية الأوربية المباشرة صوب القارة الإفريقية. فكان انعكاس الوضع جد وخيم على افريقيا عامة من إفراغ الطاقات الشبانية، وتحطيم مجتمعاتها وكذا نمط أنظمتها السياسية في الحكم، هذا ما سنحاول توضيحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية

تتمتع القارة الإفريقية بمقومات وإمكانات عديدة منها الطبيعية كالموقع الجغرافي، المساحة، المناخ، الثروات الطبيعية النباتية منها والحيوانية والمعدنية. التركيبة البشرية، بسبب هذه المقومات عانت شعوب القارة ربحا من الزمن تحت نير الاستعمار الأوروبي والذي قلب موازين الأنماط الإفريقية التقليدية للقارة، فكانت تداعيات تلك الهجمات الأوروبية الاستعمارية واضحة على دول القارة المعقدة التركيبية الإثنو-سياسية، وهو ما سنعالجه فيما يلي:

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية

تحتل القارة الإفريقية موقعا استراتيجيا جدها، في مساحة تقدر ب حوالي 30 مليون كم² ، فهي بهذا تعد ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة، فعدد دولها بلغ 54 دولة، تتباين من حيث المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية التي تتمتع بها كل وحدة سياسية إفريقية. إذ تطل على المسطحات المائية وطرق ملاحية تربط ما بين مختلف مناطق العالم، وإشرافها على المضائق والممرات المائية كباب المندب وأخدود البحر الأحمر الرابط ما بينها والقارة الآسيوية، إضافة إلى إطلالها على البحر المتوسط ومضيق تونس صقلية ومضيق جبل طارق الرابط ما بينها والقارة الأوروبية، كما تشرف القارة الإفريقية على المحيط الأطلسي من ناحية الغرب الفاصل ما بينها والأمريكيتين. كذلك إطلالها على المحيط الهندي شرقا¹.

¹ الصادق محمود عبد الصادق، مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا دراسة جغرافية، مجلة الجامعة الأسمرية، العدد 21 (2011)، ص 367.

(1) الخريطة السياسية لقارة إفريقيا



Source : www.mapsofworld.com

تعد القارة الإفريقية شبه جزيرة كبيرة، إذ يمتد البحر الأحمر بلسان ضيق امتداده من المحيط الهندي بمتوسط عرضه حوالي 180 كلم وطرف جنوبي مطل على باب المندب بحوالي 28 كلم. أما البحر المتوسط فهو أكبر من البحر الأحمر. إن المسافة الفاصلة ما بين الجزائر ومرسيليا حوالي 750 كلم، امتداد مضيق

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

جبل طارق نحو أوروبا غربا بحوالي 14 كلم. ما يعكس مدى قرب تلامس القارتان الإفريقية والأوروبية وكذلك رأس أدار (بون) في تونس، والتي تبعد عن صقلية بحوالي 140 كلم فهي نقاط تلامس مع أوروبا. أما المسافة التي تبعد عن شرق إفريقيا وشواطئ آسيا فهي كما يلي:

ساحل ملبار	← 2500 كم	← رأس جورداڤوي
جزر سوندا	← 6800 كم	← جزيرة زنجبار
غرب استراليا	← 8100 كم	← ساحل ناتال

المسافة ما بين إفريقيا والأمريكتين عبر المحيط الأطلنطي:

سيراليون	← 2800 كم	← رأس سان روك
مصب الأورنج	← 6300 كم	← جنوب البرازيل

إن أكبر طول للقارة الإفريقية من الشمال للجنوب يبلغ حوالي 8000 كم وأقصر عرض 7600 كم. رغم كبر مساحات العديد من دول القارة لكن معظمها لا تتوفر على سواحل مطلة على المحيط فمثلا مساحة دولة مالي 1204000 كلم². تشاد 1284000 كلم². النيجر 1198000 كلم². زامبيا 746000 كلم². كما وأن هنالك حالات دول في القارة لها جبهات بحرية قصيرة ومساحتها شاسعة كالجزائر فمساحتها 2381000 كلم² أما طول ساحلها 1600 كم. نظرا لقلة التعرجات في القارة فإن أطول سواحلها مساحة يبلغ 304000 كلم بينما القارة الأوروبية 4.1 كلم¹.

المطلب الثاني: المناخ والثروات الطبيعية في القارة الإفريقية

يرتبط مناخ القارة الإفريقية بالفضاء النباتي من مساحات زراعية وغابات طبيعية وثروات معدنية نادرة، إذ لا فواصل طبيعية ما بين مناطق ودول القارة باستثناء الحدود المصطنعة التي رسمها الاستعمار الأوروبي وعلى إثر ذلك فقد عمل على قلب الموازين وفق ما يخدم مصالحه. إن معظم أراضي القارة الإفريقية تقع في مناطق حارة ما عدا المناطق الشمالية والجنوبية المعتدلة، ما سمح بتعدد الأقاليم المناخية أو الغطاء النباتي ابتداء من المنطقة الاستوائية وسط القارة إلى الأقاليم شبه الاستوائية والمدارية وشبه مدارية إلى الأقاليم الصحراوية وشبه الصحراوية. تطل القارة جنوبا على القطبية الجنوبية، تسودها غابات كثيفة

¹ محمد رياض وكوثر عبد الرسول، إفريقيا دراسة لمقومات القارة (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012)، ص 55.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

وصحاري جرداء قاحلة وجبال حادة وسهول وهضاب متنوعة¹. إن هذا التنوع المناخي هو عنصر ثراء للقارة ولكل شعوبها، على عكس ما كان الاستعمار الأوروبي يروج له. فإن كل جنس بشري في القارة على اختلافه وتنوعه يتأقلم مع الظروف المناخية لمنطقته مهما كانت متأثراً ومؤثراً فيها.

تتمتع القارة بثروات طبيعية جد وفيرة منها المكتشفة وغير المكتشفة. تتربع القارة على حوالي 97 % من مادة الكروم احتياطي عالمي، و 85 % احتياطي عالمي من مادة البلاتين، و 74 % من الاحتياطي العالمي من الذهب، و 50 % من المنغنيز، و 25 % من مادة اليورانيوم، و 14 % من احتياطي النحاس عالمياً، و 20 % طاقة كهربائية، و 20 % من الاحتياطي العالمي من النفط، و 70 % من مادة الكاكاو، ثلث الإنتاج العالمي من البن، 50 % من النخيل، بالإضافة إلى الطاقة الشمسية، إنه ورغم كل هذه الثروات التي كانت ولا زالت محل أطماع القوى الاستعمارية التقليدية والوافدون الجدد للقارة. هنالك ثروات لا زالت غير مكتشفة في إفريقيا فهي بذلك قارة بكر من حيث الثروات الطبيعية².

المطلب الثالث: التركيبة البشرية للقارة الإفريقية

تتميز القارة الإفريقية بتنوع تركيبها المجتمعية، فهي فسيفساء إثنو-سيولوجية جد معقدة ومتشابكة، إجمالي عدد سكانها بلغ حوالي 783.5 مليون نسمة (إحصائيات 2000) أما وفقاً لتقديرات 2018 فقد وصل عدد سكانها حوالي 1.3 مليار نسمة موزعين على 61 إقليمًا، يمثلون 16.8 % من إجمالي عدد سكان العالم، بلغت نسبة الكثافة السكانية للمساحة المأهولة في القارة الإفريقية 546 نسمة. بمعدل مواليد 35 مولود حي لكل 1000 نسمة، أما معدل الوفيات 09 وفيات لكل 1000 نسمة من سكان القارة، وفيما يخص معدل وفيات الأطفال الرضع فقد بلغ 50 وفاة لكل 1000 مولود حي³. كما تتفاوت دولها من حيث المساحة والخصائص المختلفة.

السلالات الإفريقية: قبل التطرق لفحوى السلالات الإفريقية نشير إلى مصطلحات جد هامة لدراسة موضوع الأجناس والسلالات المتمثلة فيما يلي: الإثنوغرافية أي الوصف الدقيق لثقافات المجتمعات الإنسانية. ودراسة إثنولوجية أي علم الأعراق البشرية أو علم الشعوب أو الأجناس. أما الأنثروبولوجيا فهي تعني النسق المعرفي المنهجي لدراسة الإنسان طبيعياً واجتماعياً وحضارياً، فهي تحتوي تخصصات ثلاثة هامة وهي:

محمد عبد الغاني سعودي، قضايا إفريقيا، (الكويت: عالم المعرفة، 1990)، ص ص 05-07.

الصادق محمود عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 371.

³ أسامة حمدي، الإحصاء يكشف عدد السكان في العالم وإفريقيا ومصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بوابة أخبار اليوم، تاريخ وتوقيت التصفح: الأحد 14 جويلية 2019 - 09:02. على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://m.akhbarelyom.com>

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

الأنثروبولوجيا الطبيعية، الاجتماعية، الثقافية. فيقصد بالأنثروبولوجيا الاجتماعية دراسة النظم الاجتماعية وعاداتها كالعائلة وتنظيمها السياسي في المجتمعات التاريخية أو المعاصرة، أما الأنثروبولوجيا الثقافية فهي دراسة العلاقة بالمجتمع من حيث الثقافة الشخصية من أساليب الإنسان وعاداته وتقاليد وقيمه. اعتمادا على مداخل موضوع الأجناس أو السلالات المتمثلة فيما يلي:

- ✓ نظرية التفوق العنصري: أي النظر للمداخل البيولوجية المعينة، إذ يعتقد الناس أنهم أعلى رفعة ومكانة من الآخر المختلف، اعتقادا منهم أنهم الأكثر تفوقا من حيث العقل والثقافة والبنية الجسمية.
- ✓ نظرية الخبرة المشتركة: تركز هذه النظرية على عامل الظروف التاريخية المشتركة أي التقاليد والعادات الواحدة وتأثيراتها الاجتماعية والتاريخية.
- ✓ نظرية الاعتراف بالاختلاف الوراثي سلاويا وثقافيا: هي لا تعني الفوقية على الآخر، وهذا ما ركز عليه الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سنغور بل نظرا للمعاناة والقهر الممارس ضد السود من جراء الممارسات التعسفية للرجل الأبيض الأوروبي الاستعماري ضد الأفارقة¹.

تمتلك القارة الإفريقية مقومات تاريخية حضارية ضاربة في العمق. إذ يعود تاريخ البشرية الأول بالقارة الإفريقية لحوالي 03 ملايين عام. وهو ما أكدته اكتشاف د. ليكي (Leaky) شرق إفريقيا حول عمر الإنسان الأول الذي يعود لحوالي مليون سنة.

تنقسم الأمم أفقيا وفقا للفروقات التالية: الدخل، الثروة، العرض وعموديا وفقا للعامل اللغوي، الثقافي، الديني، فمثلا تنزانيا تعد من أكبر الدول تشرذما فهي تضم حوالي 100 مجموعة قبلية بلغات ولهجات متباينة، إذ تعد اللغة السواحيلية هي الغالبة، فأكبر مجموعة بها تضم أقل من 10% من السكان².

ينقسم سكان القارة الإفريقية لمجموعات بشرية عديدة يتحدثون بحوالي أكثر من 700 لغة، هذا ما سنوضحه لاحقا. وفدت مجموعات بشرية كبيرة من الشمال الشرقي ومن الشرق القرن الإفريقي أين شهدت تدافعا قويا صوب الداخل مثلما حدث مع الجماعات الأصلية التي دفعتها الجماعات الأقوى من السافانا الجنوبي الرعوي نحو صحراء كلهاري شبه الجافة. فتنقسم أهم السلالات الإفريقية للجماعات التالية:

¹ سعودي، مرجع سابق، ص 180.

² غابرييل إيه. ألموند وبابيل بنكهام، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله (لبنان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص 43.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

1/ الأقزام (Pygmies): لقصر قاماتهم بمتوسط 140 سم طول الرجال، و 130 سم طول النساء. إن طول القزمي الأصل 130 سم، لقد اختلط الأقزام مع الزنوج فأصبح طولهم حوالي 152 سم. من أهم مميزاتهم العيون البارزة والأنوف المفلطحة وشعر مفلقل، بشرتهم صفراء داكنة اللون إلى بنية. امتزجوا واختلطوا مع البانتو الزنوج وأصبحوا يتحدثون لغاتهم في ظل عمليات تبادل وتواصل تجاري، معتمدين على جيرانهم الزنوج في الزراعة مقابل الصيد، إذ يتواجدون في أراض غير واضحة المعالم عادة ما يكونون تحت حكم زعيم زنجي سياسي. يشكلون حوالي 12 قبيلة في جماعات تضم حوالي 50 إلى 100 شخص. يتركزون في مجموعات عدة وهي مجموعة تتوقع شمال شرق الكونغو وجنوب غرب أوغندا تسمى هذه المجموعة بالبامبوتي، مجموعة تقطن الغابات الاستوائية بإفريقيا الوسطى ما بين نهر كساي ونهر الكونغو تسمى الباتوا، المجموعة الغربية بين جنوب الكمرون والغابون تسمى البانجا يتحدثون لغات الزنوج المجاورين لهم¹.

2/ الخويزان (البشمن والهوتنتوت): البشمن من أقدم شعوب القارة الإفريقية، مقرهم وسط صحراء كلهاري جنوب غرب إفريقيا وأنجولا، يعيشون في الأقاليم المدارية شمال خط الاستواء. من مميزاتهم طول القامة نحو 158 سم، شعر لولبي ولون بشرة تميل للصفرة. يعيشون في جماعات صغيرة، يشتهرون بالتنقل في المناطق الصحراوية دونما معرفتهم بفنون الزراعة وتربية المواشي. أما الهوتنتوت فهم مجموعة بشرية لطالما ارتبط اسمها بالبوشمن لنقاط التشابه في الكثير من السمات الثقافية والهيكلية، اندمجوا كذلك واختلطوا مع البانتو، حسب سليجمان اختلط الهوتنتوت في وطنهم الأصلي في البحيرات الكبرى بالشرق مع العناصر الحامية، إذ اتجهوا نحو الجنوب الغربي من جنوب القارة. واختلطهم مع البشمن وامتهانهم رعي الماشية والأغنام، لكنهم تناقصوا بفعل اندماجهم واحتكاكهم مع المهاجرين الأوروبيين جنوبا إذ ضيقوا عليهم سبل حياتهم، إضافة لعبيدهم القادمين من جزر الهند الغربية².

3/ السلالات الزنجية: يعد الزنوج من أكبر السلالات الإفريقية حوالي 70%. يتركزون جنوب الصحراء الكبرى والقرن الإفريقي، إذ يقطنون مناطق تمتد من الغابات الاستوائية إلى الجنوب الشرقي للقارة. ينقسم الزنوج لسلالات ولغات عدة عالجتها دراسات مختلفة أهمها دراسة سليجمان الذي قسم الزنوج إلى زنوج حقيقيون true negro غرب القارة وإقليم السودان وزنوج البانتو من خليج بياфра إلى شرق القارة، مناطق

¹ رياض وعبد الرسول، مرجع سابق، ص 180.

² فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية إفريقية دراسة إقليمية مع التطبيق على دول جنوب الصحراء، (بيروت: دار النهضة العربية 1983)، ص 131-132.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

تواجههم السنغال، مالي، غينيا، غينيا بيساو، سيراليون، ليبيريا، ساحل العاج، غانا، توجو، داهومي، نيجيريا، فولتا العليا، وهذا ما سنوضحه كالتالي:

أ- زنج الغابة القدماء (Palaéongride): يعتبرون من أنقى الأعراق الزنجية كونهم لم يختلطوا بالقوقازيين أو الآخر الأوروبي، يتمركزون وسط إفريقيا (حوض الكونغو) وشمال ووسط أنجولا، غانا السفلى (غابون وجنوب الكمرون) والإقليم الساحلي لغرب القارة إلى داكار، يقطنون المنطقة الاستوائية. مميزاتهم الطبيعية الرأس القصير والجسد الكبير، الأنف مفلطح وغلظة الشفاه. امتزجوا بالزنج السودانيين وأقزام الغابات.

ب/ زنج الجنوب أو الكافير (kafride): إن مركز تموقعهم في إفريقيا الجنوبية والشرقية بداء من بحيرة فيكتوريا وساحل كينيا حتى ساحل ناتال ومن جنوب الكونغو ووسط أنجولا حتى صحراء كلهاري إلى مدغشقر، تأثروا بالقوقازيين الإثيوبيين "الحاميين" في الشمال الشرقي هضبة البحيرات إلى أواسط تنجانيقا وكذا بالعرب الساميين على الساحل الشرقي.

ج/ زنج السودان (Sudanide): يقطنون إقليم السودان الطبيعي انطلاقا من السنغال حتى جمهورية السودان إلى الجنوب من الكمرون وإفريقيا الوسطى وشمال غرب الكونغو عند الأوينجي غرب القارة في السودان الأوسط والشرقي يقطنون السافانا. من مميزاتهم وسماتهم الطبيعية شفاه غليظة، عظمة الذقن صغيرة والأنف عريضة وشعر صوفي، هم متوسطي القامة حوالي 166 سم، لون البشرة أسود داكن. وفق الأستاذ أتوريخي يرجح أنهم هم أصل السلالات الزنجية الحقيقة لكنهم اختلطوا مع الهجرات القوقازية¹.

د/ زنج النيل (Nilotide): يتمركز هؤلاء في معظم السودان الجنوبي يمتدون غربا إلى السودان الأوسط يشملون جمهورية تشاد جنوبا يمتدون شرقا إلى أقدام الهضبة الحبشية جنوبا إلى شمال أوغندا وشرقها والساحل الشرقي لبحيرة فيكتوريا. فالزنج يحتلون قلب وغرب وجنوب القارة ما عدا الجنوب الغربي إذ يتمركز الخويزان والشمال و الشمال الشرقي للقارة إذ تقطنه مجموعات سلالية قوقازية. من سماتهم الهيكلية طول القامة بمتوسط 180 سم إلى 190 سم، عظام الكتف عالية وزواياها واضحة عكس كتف السودانيين مستدير الشكل. موطنهم السودان الجنوبي (الشك، الدنكا، النوير)².

¹ إيمان عبد العظيم سيد أحمد، الفرعونية في الفكر السياسي للشيخ أنت ديوب: دراسة في الهوية الإفريقية المصرية، (القاهرة: دار الاتحاد للطباعة، 2016)، ص ص 36-37

² عبد العظيم سيد أحمد، مرجع سابق، ص 45.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

أبرز الشعوب والقبائل الزنجية قبيلة الولوف المتاخمة لنهر السنغال والسرور Serer والتوكولور Tokolor، الماندي، الماندنغو المنتشرين ما بين المحيط الأطلسي غربا إلى النيجر شرقا ثم الصنغاي والمصي Mossi، اليوروبا والإيبو والهوسا أهم أنشطتهم التجارة الممتدة من قبائل الهوسا شمالي نيجيريا إلى اليوروبا جنوبا إذ احتكوا مع الأوروبيين في المراحل الأولى التجارية.

تعيش سلالات الزنوج في مجموعات قبلية كبيرة لها نظامها السياسي المتطور ممثلا في الزعامات السياسية والدينية في ظل نظام ملكي مقدس ونظم قانونية وأديان معقدة، مثلما ما شهدته منطقة السافانا وشرق القارة التي تأثرت بالامتداد الإسلامي للقارة.

تشكلت ممالك زنجية من قبائل عدة لتأثرها بالقوقازيين مثل مملكة غانا أو مملكة مالي الإسلامية، إذ تميزت فترة حكم ككن موسى ومنسا موسى (1312-1337) بقمّة الازدهار والرقى لسياسة العدل ونبذ الظلم على الآخر وهو ما أورده الرحالة ابن بطوطة¹، مملكة سنغاي الإسلامية، مملكة الباغندا في أوغندا، مملكة الباكوبا (حوض كساي أو مملكة الباكونجو حول مصب الكونغو إلى شمال أنجولا). ممالك وقبائل صغيرة نظامها ملكي (الشلك و الزاندي جنوب السودان)، الهوسا واليوروبا في نيجيريا، الأشانتي في غانا، الواتوتسي في بورندي. ومما ميز المجتمعات الإفريقية المحلية آليات العدالة التقليدية التي لا تزال فعاليتها قائمة إلى يومنا في مختلف الوحدات السياسية الإفريقية مثل كولو كورو، كايو كوك، توتوشي للمساءلة والمصالحة وقعت عليها حكومة أوغندا يونيو 2007 مع حركة المتمردين جيش الرب للمقاومة. غانتاشا هي أداة غير رسمية لتسوية النزاعات في رواندا، على إثرها حوكت أعداد كبيرة من النساء والرجال المشتبه فيهم في أحداث يونيو 1994. لجنة الحقيقة والمصالحة جنوب إفريقيا "العفو مقابل الحقيقة" فحسب قول ديز موند توتو رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة أن العدالة بناء على النمط الغربي لا تتوافق والفقه القضائي لجنوب إفريقيا، التي تأثرت بالهجمات الاستعمارية وعمليات التحديث والتنمية الغربي الذي كرس التبعية والحروب الأهلية الطاحنة².

4/ السلالات القوقازية (الحاميون والساميون): تتمركز في إفريقيا الشمالية إلى الصحراء الكبرى، تحتل الحبشة والقرن الإفريقي نحو التوغل تجاه شرق القارة.

¹ علي يعقوب، دولة مالي الإسلامية (628-834/1230م-1430م)، قراءات إفريقية، ع20، (أبريل 2014م)، ص 16.

² المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة: التعلم من التجارب الإفريقية، 2008، ص 06.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

أ-الحاميون: حسب سليجمان تنقسم هذه السلالات إلى مجموعتين هامتين وهما الحاميين الشرقيين، يمتدون من ساحل البحر الأحمر حتى سواحل المحيط الهندي في الصومال، النيل والحافة الغربية لهضبة الحبشة غربا أبرز جماعاتها: -المصريون القدماء والحديثون رغم الهجرة التي اجتاحت مصر حديثا. البجة، النوبيون، الجالا، الصوماليون، الدنكل، الإثيوبيون.

-الحاميون الشماليون: يتمركزون شمال القارة من الأطلسي شمالا إلى نهر النيجر جنوبا، ومن أهم جماعاتهم:

- ✓ البربر: برقة، طرابلس، تونس، الجزائر، المغرب.
- ✓ الفولا أو الفولاني: في أعالي نهر النيجر حتى السنغال، اختلطوا بالزنج غرب القارة إلى غاية الحافة الجنوبية للصحراء.

ب-الساميون أو العرب: هم آخر المهاجرين القوقاز الوافدين إلى القارة، أتوا لها مع فجر بزوغ الإسلام في القارة في القرن الـ 07 ميلادي، كما دخلوا القارة من شمالها الشرقي والشرق خاصة ما بين القرنين 11 و 14م. امتزجوا ثقافيا مع الحاميين الشرقيين والشماليين خصوصا حول المجال الديني الإسلامي واللغة العربية، فهناك جماعات عربية استقرت في الأوطان الصحراوية مثل الأباله وقبائل البقارة المختلطة مع الزنج السودانيون التي تقطن وسط السودان¹.

القارة الإفريقية غنية بأعراقها وثقافتها المتنوعة، لها نموذجها الخاص في التعايش ما بين مختلف الجماعات الاثنية والقبلية، قبل أن يغزوها الأوروبيون الذين رفعوا شعارات الحضارة والتمدن للشعوب الأخرى منها الإفريقية، فدمرت خصوصيات المجتمع الإفريقي وهوياته المتنوعة وطبيعة أو نمط التعايش الإفريقي.

المبحث الثاني: الهوية الإفريقية

لطالما روج الأوروبيون عن أنفسهم سمو أعراقهم بنظرة استعلائية وعنصرية للشعوب الأخرى منها الإفريقية، بل أصبح عليها طابع الإخراج العلمي أي الدراسات البيولوجية والأنثروبولوجية. طمسا ومحوا لهوية الانسان الإفريقي وبالتالي خصوصيات القارة وتاريخها الذي وصف بأنه خارج تصنيف سلم الحضارات على لسان أرنولد توينبي. فالأوروبيون نفوا الخصائص الإفريقية في الجانب السياسي وما عرفته من

¹ أبو عيانة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

ديمقراطيات خاصة بالمجتمعات الإفريقية بما يعكس عراقة الهوية الإفريقية أو الفكر السياسي الإفريقي على غرار النظام التعاوني الهارمبي في كينيا. لقد رد المفكرين الأفارقة عن هذه الهجمات خصوصا منهم الدياسبورا دفاعا عن الشخصية الإفريقية وهو ما سنوضحه في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: جهود الهوية الإفريقية

الهوية كما أسلفنا الإشارة إليها في الفصل الأول هي شعور الفرد بالانتماء للجماعة، كما أنها تعتبر أساسا للتمييز ما بين الأنا والآخر، وتحديد لها لشكل العلاقة المتفاعلة والمتبادلة ما بين الجماعات والشعوب. أو هي ذلك الإرث الثقافي المتراكم لمجموعة معينة من المجتمعات انطلاقا من تاريخها وأيديولوجياتها المرجعية المتعددة الجوانب سياسيا واقتصاديا ودينيا وعلميا بما يفضي لتشكيل الهوية الاجتماعية. والتي حددها أنتوني سميث حسب متغيرات هامة منها: الاسم وهو الدلالة على شخصية الفرد والجماعة، مستوى التنظيم، تاريخ الجماعة أو ذاكرتها أي الماضي المشترك، الثقافة وما تحمله من معنى الدين واللغة والعادات والتقاليد، موطن الجماعة أو إقليمها¹.

تتوفر لدى الأفارقة خبرات تاريخية جد هامة وعناصر لتشكل الثقافة، والتي تعني وفق مفهوم الأنثروبولوجي إدوارد تايلور "المجموع المركب الذي يشمل المعارف والمعتقدات والفنون والقوانين والأخلاق والعادات والتقاليد التي يكتسبها الإنسان لكونه عضوا في المجتمع". تتمتاز القارة الإفريقية بمجموعة قيم مادية وروحية تاريخية لا زالت حاضرة متجسدة قبل الحضور الأوروبي للقارة خاصة لدى المجتمعات الريفية، إذ تتمثل عناصر تشكل الثقافة الإفريقية من مجموع مميزات وسمات عدة منها:

-الحس المجتمعي، الوثام البشري، قداسة الحياة، الحس الديني، قداسة السلطة وكبار السن لحكمتهم وخبرتهم في الحياة وإضفاء الصبغة الروحية على الملك الذي يعد وسيطا ما بين أرواح الأجداد والمجتمع. لطالما نظر الاستعمار الأوروبي لشعوب القارة برؤية عنصرية بما يخدم ادعاءاته حول الصورة النمطية التي يسوقها حول دونية الإنسان الأسود، هذا ما دفع المفكرين الأفارقة الدياسبورا في العالم الجديد أن يعملوا على استرجاع كرامة الرجل الإفريقي المستلبة، أين تجسدت أهم أعمالهم لدحض ادعاءات الرجل الأبيض في إنشاء الجامعة الإفريقية التي جعلت من اللون أهم ركيزة ورابطة تجمع مختلف الأفارقة الذين عانوا من الممارسات الاستعمارية العنصرية مثلما شهدت جنوب إفريقيا سابقا. فحوالي 71% من السكان سود موزعين

¹ الخضر عبد الباقي محمد، المستعربون الأفارقة وتحديات الهوية (قراءة سيسو/ ثقافية نقدية)، قرارات إفريقية، ع32، (أبريل 2017، ص 98.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

على عشرة مجموعات قبلية متباينة اللغات فهم أغلبية مقارنة مع البيض الذين بدورهم انقسموا لفئتين مسيطرتين الإفريقياني AFRIKENER ومجموعة من الإنجليز الذين شكلوا حوالي 17%. أنذاك من مجموع السكان إلى جانب الملونين الذين بلغوا حوالي 09%، الآسيويون 03%. رغم ذلك إلا أن البيض هم من كانت لهم السيطرة على زمام الأمور ومنه فرض إملاءاتهم التشريعية والقانونية¹. لقد تأثرت هوية المجتمعات الإفريقية بالحمولات الاستعبادية، لا يزال المشهد يخيم عليها إلى يومنا هذا رغم ثورة حقوق الإنسان والمؤسسات الحكومية والأهلية والاتفاقات الدولية التي تعلن استنكارها للعملية. لقد مورس الاستعباد قديما على رقيق القارة الإفريقية السود منذ القرن ال 09م من طرف الممالك الإسلامية إلى غاية القرن 14م، إذ تراوح التعداد ما بين 10 ملايين إلى 14 مليون من الرق. لكن الهجمة الأوروبية الشرسة كانت أفضع بتوافد الأوروبيين على القارة في القرن ال 15م، فلقد مارسوا تجارة الرقيق أو سوق النخاسة انطلاقا من إسبانيا والبرتغال منذ العام 1494م، إذ أفرغت القارة من شبابها فحوالي 40-50 مليون من استرقوا.

كانت أوروبا انذاك بحاجة ماسة لليد العاملة، أين بلغت الظاهرة أوجها إبان القرن ال 18م في ظل عمليات الاستبدال مع السفن البرتغالية التي ترسو قبالة السواحل الإفريقية بنين وتوجو وساحل أوغامبيا (ساحل العبيد)، أين كانت تنطلق تلك السفن من أوروبا محملة بالبضائع والأسلحة نحو إفريقيا مقابل العبيد والمنتجات الاستوائية المختلفة. هنالك تضارب الآراء حول نسب العبيد إذ بلغت حوالي 150 مليون إفريقي، فدايبوا عالم الاجتماع الأمريكي صاحب مبدأ وحدة البلاد الإفريقية أقر بأن سوق النخاسة في القارة الإفريقية قد كلف حوالي 100 مليون شخص.

عانى السكان الأفارقة كثيرا من جراء الممارسات الفظيعة للاستعمار الأوروبي على غرار ما شهدته الكونغو زمن الاستعمار البلجيكي. إن من بين أهم الأسباب التاريخية التي أودت بتخلف الأفارقة تلك الاضطهادات العنيفة التي مست الروح والجسد متمثلة في سوق النخاسة في حق الرجل الأسود، أين كان من وراءها استمرار عمليات نهب الثروات الطبيعية واستلاب العقول². فخلال الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر سادت حينها تجارة العبيد على يد الأوروبيين الغزاة، فحوالي 12 مليون إفريقي نزلوا الأمريكيتين ومنهم من توفي قبل الوصول. انطلقت هذه التجارة من المناطق الساحلية السنغالية وأنغولا. قبل أن تشهد تراجعا أوائل القرن التاسع عشر.

¹ غابرييل إيه ألموندوجي بنكهام باويل، مرجع سابق، ص 44.

² كلود فونيه، إفريقيا للإفريقيين، ترجمة: أحمد كمال يونس (القاهرة: دار المعارف، د.س.ن)، ص 100.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

توغلت القوات الأوروبية نحو الداخل الإفريقي. فعن وضع الاستعباد حديثاً فإنه وإبان مطلع القرن الـ 19م بدأت تعتلي أصوات منددة ومناهضة للعبودية، لكن استمر الاستعمار في استعباده للإفريقي روحياً وفكرياً، رغم ما نص عليه اعلان ميثاق عصبة الأمم عام 1926 عن التخلص من العبودية بتوقيع 44 دولة لإلغاء الرق آخرها كانت موريتانيا عام 1972، لكن في ظل فشل الدولة الإفريقية وتنميتها عاد الرق بأوجه أخرى للقارة بعد موجات الاستقلال،

لا زالت القارة ترزح تحت الكثير من الأزمات منها الهوية والمواطنة (أنغولا. موزمبيق. السودان. الصومال. إريتريا. إثيوبيا. جيبوتي. بوراندي. رواندا. إفريقيا الوسطى. تشاد. مالي)¹. في خضم استفحال ظاهرة الفقر التي تعاني منها القارة، إذ انعكس الأمر على القيم التضامنية والعادات والتقاليد الإفريقية في خضم تداعيات الرأسمالية المستوحشة.

يتشبث الغرب بفكرة ستانلي الكينز والتي جاءت في كتابه المعنون بـ الرق عام 1959 في قوله "الأفارقة جنس بشري لهم ميول الاستعباد، مما جعلهم يندمجون في مزارع أسيادهم الأمريكيين والأوروبيين على أنهم بلا حضارة"².

شهدت القارة الإفريقية خصوصاً بداية التسعينيات من القرن العشرين إعادة ترتيب الهويات الإفريقية، فالهويات الجديدة كانت تنتظر الفرصة السانحة لها للظهور مثلما جرى في الصومال وساحل العاج، في ظل التيارات العدة التفسيرية للهويات الإفريقية كتيار الحداثة الموضوعي الذي ينظر لها من منظار الثبات النسبي للولاءات القومية من حيث اللغة والتاريخ والأرض، بينما التيار الآخر الذاتي فيرى أن هذه المقومات متغيرة من وقت لآخر في خضم الخوف والريبة من تأثيرات أو تداعيات العولمة الاقتصادية والثقافية فتتحرك الأنظمة الحاكمة لحماية هذه الموارد من الاندثار، أو نظراً لتأثير بيئة الحروب على الهويات مثل إريتريا أو جمهورية أرض الصومال التي لا تزال تسعى للاعتراف بها دولياً وإقليمياً³.

¹ Bronwen Manby, **Citizenship law in africa A Comparative Study**, (Johannesburg : South africa, 2010), P 48.

² خالد حنفي علي، "إعادة إنتاج الاستعباد في إفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، ع147، يناير (2002)، ص ص 148-149.

³ Mai Palmberg, **National Identity Democracy in Africa**, (Mayibuya center : The human Sciences Research Council of South Africa, 1999), P 6.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

المطلب الثاني: المفاهيم المتعلقة بالهوية الإفريقية: مفاهيم عديدة تتداخل مع الهوية الإفريقية أهمها:

1/ القومية الإفريقية: القومية عامة هي مجموعة ظواهر اجتماعية مختلفة، تحدد الهوية أو الانتماء لجماعة ما، تشترك في الوطن واللغة والتاريخ والحضارة والمصالح والتقاليد والثقافة. لقد انتقل الإنسان عبر الآف السنين من حياة الفرد للأسرة ثم القبيلة إلى الأمة. إن دور سمات القومية الإفريقية يعد عاملاً بارزاً في تحديد الهوية الإفريقية، فهناك تيار يعتبر الأفارقة شعباً وأمة واحدة في خضم التداخل القوي ما بين القومية الإفريقية والجامعة العربية التي تعد حركة فكرية ثقافية وسياسية هادفة لتحقيق التنمية والترابط والتضامن، للمقومات الإفريقية الجامعة من حيث الأصل المشترك، الخبرات التاريخية المشتركة، واللغة والجنس واللون الأسود أو الزنجي في مقابل الأبيض الأوروبي الغربي، إضافة للتقاليد والجغرافية والدين وهو ما سنوضحه لاحقاً. كما أن هنالك من نظر للقومية الإفريقية من منظور اثني اجتماعي لتحقيق الوحدة السياسية ومنه الدولة - الأمة Nation-State بعد التحرر من الاستعمار لحل مختلف المشكلات والقضايا الإفريقية، من روادها **كوامي نكروما** رئيس غانا سابقاً¹. قامت القوميات الإفريقية على أساس اثني وتوجهات متشابهة مع السياسات الاستعمارية والتنموية التي مارسها الاستعمار، في خضم التشابه مع النظم والسياسات الحزبية ومؤسسات الحكم الموروثة عن الاستعمار الأوروبي، أين عمل الأخير جاهدًا على نشر ثقافته ولغته وقتله لكل ما هو محلي إفريقي كاللغات الإفريقية القومية، وبالتالي طمس الهوية والموروث الإفريقي الثقافي².

2/ الشخصية الإفريقية: تتمثل في مجموع السمات والصفات والخصائص المشتركة ما بين مختلف الجماعات الإفريقية على اختلاف انتماءاتها الأثنية والثقافية والإقليمية واللغوية وطبيعة ثقافتها السياسية. فهي تشمل الحقوق الأساسية للإنسان وقيمه ومعتقداته وفقاً لإعلان **مكسيكو** في أوت عام 1982 التابع لمنظمة اليونسكو³. فلكل جماعة وطنية ثقافتها المشتركة متعددة المستويات، فهناك ثقافة فرعية وأخرى وطنية داخل الدولة تميزها لها عن الثقافات التحتية الدنيا التي عادة ما تكون ثقافة الأقلية داخل الكيان السياسي، إذ هي محصلة عوامل وعناصر غير مادية، حسب الواقع الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي ودور التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تعد من بين أهم وظائف النظام السياسي مثلما أكد—

¹ باسم رزق عدلي مرزوق، الهوية الإفريقية في الفكر السياسي الإفريقي (دراسة مقارنة)، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 41-42.

² رانية محمد طاهر عبد الوهاب، أزمة الهوية الثقافية في إفريقيا، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.researchgate.net/publication/325743748>, April 2015, p 08. تاريخ الإطلاع: 19:25.2019/07/19

³ عدلي مرزوق، مرجع سابق، ص 48.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

غابرييل آلموند. فإذن لأي جماعة اثنية خصائصها الفرعية الثانوية الخاصة بها تميزها عن الجماعات الأخرى داخل الدولة، والتي قد تتعارض مع الانتماءات والولاءات الوطنية. إن هذه الثقافات الفرعية داخل الدولة ليست بالعامل المؤثر إلا حين يتم توظيفها سلباً من طرف النظام السياسي الحاكم.

غالباً ما يميز الثقافة السياسية في الدول المتقدمة أنها جامعة لقيام دولة المؤسسات، إين تتعايش في كنفها جل الثقافات الفرعية إلى جانب الوطنية الشاملة في إطار التنوع، وفقاً قاعدة المساواة التشاركية مثلاً تشهد سويسرا. ألمانيا. إيطاليا، بينما في الدول المتخلفة فإنها تفتقد لعاملي الرضا وغياب الاتفاق، في خضم الانقسامات الأثنية والدينية والعرقية للظواهر المختلفة المعيقة للتعايش المجتمعي وأهمها: تباين وتقاطع ثقافات الأجيال، ثقافة النخبة ELITE ذات الطابع المعاصر المتأثرة بالثقافات الغربية الأوروبية، مقابل الثقافة الشعبية الجماهيرية التقليدية. التفاوت الطبقي الحاد اجتماعياً واقتصادياً، نجم عن هذا الوضع غياب التلاحم الوطني بل الانشطار والتشرد في ظل تفاقم حالات التخلف، وحداثة النظام السياسي¹. إن من بين أهم عوامل التأثير في الشخصية الإفريقية الدين والوثنيات المحلية، البيئة الطبيعية، إلى جانب الهجرات الواسعة والحملات الاستعمارية على القارة، ففي خضم هذا امتازت البيئة الشخصية الإفريقية بما يلي:

أ- فطرية الإنسان الإفريقي: نتاج الترويض الديني القيمي والفناعات الإيمانية التي تفضي للتكامل الإفريقي. إن من أهم الأديان التي أثرت وحددت الهوية الإفريقية:

- المسيحية: إذ كانت أداة تثقيف إمبريالي، فالمسيحية والإمبريالية هما وجهان لعملة واحدة، هذا ما أكده الروائي الكيني الأصل واثيونغو نفوجي واصفا الكنيسة ورجالها في قوله:

" ذهبنا إلى الكنيسة فوجدنا البابا مرتدياً جلباباً أبيضاً، فتح الكتاب المقدس قائلاً: دعنا نحثوا على ركبننا للصلاة، دعنا نغمض عيوننا لم يغمض هو عيونه لأنه يقرأ الكتاب، وحين فتحنا عيوننا كانت أراضينا قد ضاعت"². كما أن المسيحية روجت لأفكار دونية عن الإفريقي من قبيل الشيطانية والوثنية والشرية Heaten. Demonic. Paganism. وبالتالي فالمسيحية كانت عملية تثقيف قسري للأفارقة سرعان ما كشف الغطاء عنها، إذ هي عبارة عن مخطط محاربة الثقافات الإفريقية. فكانت ردة الفعل من طرف الكنائس المستحدثة على تلك الممارسات وخيبة المسيحيين من الكنائس الأصولية. والتي عرف عنها نظرتها

¹ عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة الوطنية، 1993)، ص 51.

² عبد العظيم سيد أحمد، مرجع سابق، ص 48.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

الفوقية ما أكده بابا يوحنا في زيارته لأوغندا عام 1993، في نصرته لتجارة العبيد وتشجيعه لهيمنة الرجل الأبيض تمكينا له أكثر في القارة¹.

-الإسلام: اتجه المهاجرين المسلمين تاريخيا نحو ملك الحبشة النجاشي أصحابه بن أبيجر في حدود عامي 610-626م، فهو حين وفاته صل عليه الرسول الكريم صلاة الغائب لعظمة كرمه. فقد بدأ بزوغ الإسلام للقارة انطلاقا من الجزيرة العربية نحو شرق القارة الإفريقية، إذ نشأت مدن وممالك وإمارات وحضارات إسلامية وانتشرت اللغة العربية في مختلف مناحي القارة منها إمارة شوا، لامو، مملكة مقديشو، سلطنة كلوة، سلطنات الطراز الإسلامي في القرن الإفريقي، لينتشر ويمتد نحو غرب القارة منذ 46 هـ. حيث قامت ممالك عدة منها مملكة غانا، مملكة مالي، سنغاي، كانم، الهوسا. استقبل الأفارقة الإسلام لبساطة تعاليمه الدعوية والتسامح إلى جانب حثه على قيم العدل والمساواة ونبذ الفرقة العنصرية فهي تعد عقدة الأفارقة. عمل الاستعمار الغربي على تغيير هوية وثقافة الأفارقة وعقيدتهم بواسطة دعم الحملات التبشيرية في القارة، على عكس الإسلام الذي حافظ واحترم خصوصيات ومقومات القارة².

لقد كان تأثير الإسلام جليا في القارة الإفريقية، لدرجة أن أضحي جزءا هاما من هوية القارة ونسيجها الثقافي، وسط تسالمة مع خصوصيات القارة. توصف إفريقيا أنها قارة الإسلام لانتشاره الواسع فمن جنوبها عن طريق دور الأقلية الآسيوية الوافدة إلى الشرق موزنبيق، تنزانيا، أوغندا، كينيا، الصومال، إريتريا، فلقد كان الإسلام حلقة وصل ما بين الشمال ذو الغالبية المسلمة لهويته العربية الإسلامية والغرب الإفريقي، من السودان ومصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب لينحدر صوب غرب القارة، فالغالبية مسلمة في موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد ونيجيريا والسنغال وغينيا كوناكري وسيراليون، فوفقا لإحصائيات عامي 2000 - 2003 فإن حوالي 90.9% هم مسلمين شمال القارة، أما مناطق التماس الغربية ف 62.07%، المنطقة الشرقية 49.07%، مقابل 15.04% بالوسط. لكن هنالك تحديات مختلفة تواجه الإسلام في القارة منها: العادات الدخيلة التي تصيب المناطق النائية أين يكثُر الجهل، ففي مالي مثلا لا يزال الاعتقاد قائما في أذهان القلة بالإيمان بالله المطر ورقصة التام تام لهطول المطر. إلى جانب تيار النخب المغربية ذات الثقافة الغربية ومحاولاتها علمنة شعوبها، وإبعادها عن هويتها خدمة لمصالح القوى الأوروبية الاستعمارية تحت تهديد وضغط الأخيرة، في ظل تهميش الفئات المسلمة في نطاق حكم مستبد مثل سيراليون، فرغم

¹ آدم بمبا، الثقافة الإفريقية مؤثرات واتجاهات، (مجلة قراءات إفريقية، ع32، س14، أبريل 2018)، ص105.

² يوسف الفاتح الشيخ، مظاهر الحضارة الإسلامية في الممالك الإفريقية، (مجلة قراءات إفريقية، ع14، أكتوبر، ديسمبر 2012)، ص ص 04-05.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

الغالبية مسلمة إلا أن حاكمها ستيفنز 1968-1985 أين قام باحتكاره السلطة ومنعه لحقوق المشاركة السياسية على أساس أنه أب الدولة **Father of state**، ما أدى لقيام تيار المعارضة تحت اسم البروليتارية المهشمة. إريتريا وتهميش تايلور لمسلمي الماندينجو وحرمانهم من حقوقهم السياسية¹. لقد كان السودان الغربي والأوسط من الحواضر الإسلامية في القارة وسط ازدهار اللغة العربية والثقافة والحضارة الإسلامية قبل القدوم الأوروبي للقارة، عاى غرار مملكة البرنو الإسلامية بداء من القرن 08م إلى 14م في منطقة بحيرة تشاد الممتدة شرقا من دول الهوسا، إذ كانت مركز تجمع تجاري محتضنة قبائل مختلفة منها: شو العربية، كانمبو KANIMBO، الكانوري KANORI، تبو TOUBO، بولا لا BOLALA، إذ ضمت الدول التالية التي قامت على أنقاضها جمهورية تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى، النيجر، نيجيريا، الكامرون².

ب- العقل الإفريقي: مارس الاستعمار الغربي كل أشكال الإرهاب على مختلف شعوب العالم، على أساس نزعه الفوقية الاستعلائية ثقافيا وعرقيا، على أن الأوروبيين متفوقون على الآخرين وأنهم مركز العالم وما يحيط بهم من ثقافات هي بدائية ومتخلفة اعتمادا على مقولات فلسفية وشرعنة الممارسات الإمبريالية الأوروبية منها الفلسفة الهيغلية ومختلف فلاسفة القرن الـ18م في ظل الجشع الرأسمالي والتوسع الإمبريالي تحت دعوى تمدن وتحضر الشعوب، وهذا ما أكدته جل دراسات مفكرو ما بعد الكولونيالية كفرانز فانون، إدوارد سعيد³. عانت القارة الإفريقية من تبعات الهجمة الإمبريالية الأوروبية التي سوقت لدونية وتخلف الإنسان الإفريقي ووصفه بأبشع الصور وتسويقها في إخراجات نصية سردية تنفي مختلف إسهاماته التاريخية، إذ الأخير له خصوصياته التاريخية الاجتماعية والثقافية، وما قدمته شعوب القارة من خصوصيات حول ديمقراطيات نظم حكمها تعد نماذج يحتذى بها مثل ديمقراطية الرأي التوافقي. لهي دلالة على الطاقات الإفريقية عكس ما يروج له الغرب إعلاميا⁴.

ج- اللغات والثقافات الإفريقية القديمة: تعد اللغة هوية يتفرد بها الإنسان إذ هي مصدر قوة ودلالة على الوعي الذاتي والتفكير والمعرفة ووعاء حفظ الذاكرة التاريخية. تعاني القارة الإفريقية أوضاعا مزرية في شتى الميادين لقلة الاهتمام والإهمال لحال اللغات المحلية لغياب التخطيط اللغوي. تحتوي القارة الإفريقية تعددا

¹ بدر حسن شافعي، الدعوة الإسلامية في إفريقيا نجاحات بالرغم من التحديات، (مجلة قراءات إفريقية، ع13، سبتمبر 2012)، ص ص 05-10.

² قراءات تاريخية، الثقافة الإسلامية في مملكة برنو الإسلامية، (مجلة قراءات إفريقية، ع05، يونيو 2011)، ص 22.

³ هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 91.

⁴ إيمان عبد العظيم سيد أحمد، مرجع سابق، ص 49.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

وتنوعا هائلا في لغاتها حسب التعدد الإثنو-سيولوجي، إذ بلغت حوالي 2000 لغة وفق التقسيم الأسري الآتي:

-أسرة نيجر- كونغو: والتي تتضمن 1436 لغة بما فيها حوالي 500 من عائلة البانتو. الأسرة الأفرو-آسيوية: 371 لغة. اللغات النيلية الصحراوية: 196 لغة. الخويسان جنوب القارة حوالي 35 لغة. لكن تعاني القارة في ظل هذا التعدد اللغوي من أزمت التوزيع اللغوي على غرار سوء التوزيع للموارد، لكن أغلبها بقيت شفوية غير مكتوبة ومحدودة التواصل والتخاطب إقليميا أو اثنيا- قبليا تقتصر على شؤون الحياة اليومية، فبعضها تأثر بالحرف العربي وأخرى بالحرف اللاتيني¹. احتكت بعض الشعوب الإفريقية بالثقافة العربية الإسلامية لقرون عدة، فلقد عرف العرب القارة قبل وصول الأوروبيين عن طريق التجارة انطلاقا من الجزيرة العربية خصوصا نحو سواحل شرق القارة، إذ أقاموا في المنطقة وتمازجوا مع ساكنتها ثقافيا واجتماعيا، وأضحت سلطنة عمان تدار لفترة من زنجبار. وبناء على الموسوعات اللغوية واللسانية التي درست الآثار اللغوية فإن اللغات السواحيلية والهوسا قد كتبت بالحرف العربي منذ القرن الـ18م، أما لغات شعوب الفولان والولوف والسوننكي والسنغاي فمنذ عهد الإمبراطوريات الإسلامية في إقليم الساحل منذ القرن الـ11م كما أن أقدم المخطوطات الإفريقية المكتوبة عثر عليها بالحرف العربي لغة السونغاي القرن الـ13م، إذ انتشر الحرف العربي ليمتد نحو غرب القارة في القرن الـ16م، مروراً بالقبائل المختلفة مثل الهوسا الأكثر انتشاراً أين كتبت حينها بالحرف العربي، وازدهرت عهد السلطان عثمان بن فودي مطلع القرن الـ19م، لكن مع قدوم الاستعمار الأوروبي قلبت كل الموازين فأضحت هذه اللغات المحلية تكتب بالحرف اللاتيني².

تأثرت شعوب القارة الإفريقية بالثقافة الغربية خاصة على يد المتقنين المغتربين، إذ الهوية تنقش باللغة والثقافة والتاريخ بواسطة التعليم، فالهوية الإفريقية تعاني من جراء انتهاكات القوى الاستعمارية لترسيخ إداراتها ونظامها التعليمي، فبعضاً من الدول الإفريقية لها قابلية للتغلغل الأوروبي في أعماقها إذ كانت سوقاً استهلاكية للإمبريالية الاستعمارية.

تعاني اللغات الإفريقية تحديات عدة منها: قضية الانتقال من اللغات الاستعمارية إلى الإفريقية نتيجة الغزو الفكري لتسبب النخب الحاكمة بالفكر والثقافة الغربية عكس غالبية شعوبها. التعدد اللغوي في القارة وصعوبة استعمال أو ترسيم لغة على حساب اللغات الأخرى في الدولة الواحدة في ظل الريبة من هيمنة

¹ إسماعيل زنگو برزي، المشهد اللغوي في إفريقيا مسار وعوائق، (مجلة قراءات إفريقية، ع19، يناير - مارس، 2014)، ص76.
² مصطفى أحمد علي، اللغات الإفريقية بالحرف البعد التاريخي والتطور التقني، (حولية الحرف العربي، ع01، أوت 2015)، ص09.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

جماعة على حساب أخرى. فالهيمنة الإمبريالية الاستعمارية لها دورا بارزا حول عرقلتها تطور اللغات الإفريقية، وفق ما يخدم المصالح الاستعمارية تحت شعار تمدين وتحضر الأفارقة لغويا وتضليلهم عن حضارتهم وثقافتهم، والتأكيد الغربي على أهم شروط الاستيعاب والدمج في الثقافة الغربية بإتقان اللغات الغربية¹. تتضح الأجندة الاستعمارية الأوروبية المحتقرة للإنسان الإفريقي منذ زمن الإغريق والرومان لتترك أثرها البالغ في شخصية الأجيال الإفريقية حين حطمت معنوياتها وحرمتها حق التعليم. لطالما عمد الاستعمار لمحو الذاكرة التاريخية للأفارقة وخلق نخب مصطنعة والعمل على نسيان أمجاد الممالك والإمبراطوريات الإسلامية مثل الصنغي وكانم وبرنو، وتشويه صورة العرب في وجه الأفارقة من حيث أنهم استرقوهم، وتكريس الولاء القبلي والدمج القسري للشخصية الإفريقية مثلما فعلته فرنسا بالجزائر وتغريب النخب والمؤسسات الرسمية المحلية. تعالت الأصوات الإفريقية ما بين دعاة العلمنة والتغريب والزنجوية أمثال ليوبولد سنغور الرئيس السنغالي السابق، ودعاة الحكم الإفريقي، ودعوة تأكيد الأصل الزنجي الفرعوني للشيخ أنتا ديوب².

المطلب الثالث: الحركات الثقافية الهوياتية الإفريقية

هي حركات قامت بفضل جهود المهاجرين عبر مختلف مناطق العالم لإسهاماتهم الثقافية الإفريقية، إذ تمتد الهجرات الإفريقية للقارات الأخرى لحوالي سبعين ألف عام أي ثراء الثقافة الإفريقية لامتزاجها مع الثقافات الأخرى في ظل سلمية التلاقي قبل تحول تلك الهجرات الإفريقية في العصور الوسطى ابتداء من القرن الـ16م أين ازدهرت تجارة الرقيق Slave Trade التي مارسها الأوروبيين، إذ حل مصطلح شتات Diaspora للتواجد الإفريقي في العالم الجديد الأمريكيتين. فتتمثل أهم تلك الحركات الثقافية الإفريقية فيما يلي:

أ- حركة بان أفريكانزم (Pan Africanism): هي حركة ثقافية فكرية سياسية من أهم روادها المفكر ديبوا (W.E.B. DUBOIS)، هدفها الربط ما بين مختلف الأفارقة بوطنهم الأم الأصل. شهدت أول تجمع إفريقي لها في إنجلترا عام 1900م، جاءت دفاعا عن الحرية ونشر الوعي والبحث عن الذات والهوية الإفريقية من أهم زعماءها (كوامي نكروما، جمال عبد الناصر، أحمد سيكوتوري) من أجل لملمة الصفوف الإفريقية وتوحيدها في الداخل والخارج، بناء على الركائز السبع لمولانا كارينغا (Moulana KARENGA)

¹ زنجو برزي، مرجع سابق، ص 78.

² محمد العقيد، الشخصية الإفريقية مكوناتها، وبرز سماتها وخصائصها وخطابها التنموي، (مجلة قراءات إفريقية، ع18، أكتوبر - ديسمبر 2013)، ص 49.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

وهي: الوحدة. العمل الجماعي. نظام جماعي. نظام اقتصادي. نظام اجتماعي. نية صادقة. إبداع. إيمان. عزم¹.

ب- حركة الزنوجة (Negritude): إن منبع الفكرة انطلق من جزر المارتينيك على يد الشاعر Aime CESAIRE وأخذ بها الشاعر السينغالي ليوبولد سنغور، مروجاً لها انطلاقاً من إفريقيا الغربية الفرنسية بدعم غربي أوروبي. هدفت لتشويه مكانة العرب والمسلمين في نظر الأفارقة وتفرقتهم عرقياً للإبقاء على آليات الاستغلال الأوروبي لثروات القارة، لم يجمع كل الزعماء الأفارقة على هذه الفكرة من أمثال موديبو كيتا، أحمد سيكوتوري، كوامي نكروما مدافعين عن الإرث والهوية الإفريقية. إذ اتضحت ما تبنت له فكرة الزنوجة من خلال انحيازها الإيديولوجي للغرب يلحظ هذا ضمن ادعاءات سنغور ودفاعه عن اللغة الفرنسية على أساس أن الأخيرة لغة حضارة وتواصل وتخابط، يجمع عليها الزوج كما ذهب إليه الناطقين باللغة الإنجليزية حول إعجابهم بالأخيرة على حساب لغاتهم المحلية². منذ أن وطأة أقدام الأوروبيين القارة أي زمن الحركات الكشفية الجغرافية أواخر القرن الـ15م فبحثهم كان صوب الموارد والمعادن الثمينة كالذهب ونشر التنصير والاستيطان تمهيداً للحصول على امتيازات كبيرة. مورست كل أشكال القمع والقهر ضد الشعوب الإفريقية من القرن الـ15م إلى القرن الـ18م خاصة استعباد الذات من خلال تجارة الرقيق أو سوق النخاسة إلى القرن الـ19م في ظل التنافس المحموم ما بين مختلف القوى الاستعمارية حول القارة. إذ حولت الإنسان الإفريقي لكائن فاقد لهويته ولوعيه، يباع ويشترى مسلوب الذات تحت شعار التحضر والتمدن وتغيير النظم الاقتصادية والاجتماعية. مستمدة تلك الصور النمطية حول دونية الإفريقي وفوقية الأوروبي من فكر شارل داروين التي نصت على التطور الطبيعي وفكرة سبنسر "البقاء للأصلح" التي أخذ بها الاستعمار، Degabineau في كتابه عدم المساواة بين الأجناس قائلاً "العاطفة زنجية والعقل إغريقي". إذ هدم الأوروبيين حضارات وممالك إفريقية عدة كمملكة غانا ومالي وسنغاي والهوسا وبرنو، أين ألصق الأوروبيين حالات الفوضى والدمار بغرب القارة الإفريقية في القرن الـ19م تحت ادعاءات نمطية تخلف الأفارقة. ملخصاً كوامي نكروما لهذا الوضع في يلي: "الأساطير الأساسية التي أحاطت بشعوب القارة الإفريقية هي رفض الاعتراف بماضيها الخاص، ويزعم الأوروبيون أن الشعوب الإفريقية ظلت خادمة خاضعة للركود في حين شعوب القارات الأخرى تصنع التاريخ، ويزعمون كذلك أن شعوب القارة لم تدخل مسرح التاريخ الأوروبي إلا بفضل التدخل الأوروبي أي امتداداً له وبالتالي فهذا القول مردود لأنه ليس

¹ بمبا، مرجع سابق، ص 102.

² أحمد إبراهيم دياب، إفريقيا بين المفاهيم الحضارية والممارسات العنصرية، (مجلة دراسات إفريقية، ع04، 1989)، ص47.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

له أساس علمي". فالجهل بتاريخ الزوج القديم من العوامل التي جعلت الأوروبيين ينظرون لهم بعين الاحتقار والدونية والتخلف، ومحدودية الفكر تبريرا للهجمات الاستعمارية الامبريالية مصحوبة بتبريرات البعثات التبشيرية¹. من إحدى أهم منابرها مجلة الطالب الأسود لترويج الفكر الزنجي مع الاحتكاك بالثقافة الغربية إثراء للصبغة العالمية للثقافة الإفريقية، لكنها كانت محل شك نظرا لقبول سنغور عضوية أكاديمية اللغة الفرنسية ومشاركته لتأييده المنظمة الفرانكفونية، فحسب الفيلسوف موديمبي فإن حركة الزنوجة صناعة فرنسية، والتي صدقت أكذوبة الرجل الأبيض للقارة واعترافهم لأوروبا بالعلم والتتوير والتقدم. بدورها رد عليها من طرف رواد المركزية الإفريقية، فمن أهم مجلات المثقفين الأفارقة "الوجود الإفريقي" للسنغالي ليون ديوب عام 1947. مجلة تام- تام للطلبة الأفارقة الكاثوليك والتي اهتمت بالنهضة الثقافية الإفريقية، إذ خلصت إلى أنه لا شعب دونما ثقافة، ولا ثقافة دونما أسلاف، ولا تحرر ثقافي دونما تحرر سياسي. إن أهم ما ميز النخب الإفريقية القائمة على هذه الحركات الثقافية أنها كانت موجهة لضمائر المتحررين في عواصم المستعمر الأوروبي أكثر من الجماهير الإفريقية، لكن ردة المثقف الإفريقي من أمثال الشيخ آنتا ديوب كانت بارزة ضد المستعمر الأوروبي، ودحضه للصورة النمطية بأن الأفارقة بدائيين ومتخلفين².

ج- حركة كاميت (Mouvement kamit): قام جدل كبير حول مصطلح كيميت في مؤتمر اليونسكو المنعقد في القاهرة عام 1974، فحسب المفكر السوداني عبد الله عبد القادر كلمة كم KM تعني أسود. أما الأستاذ الفرنسي سونيرون Sauneron الذي تعمق في البحث عن معنى المصطلح، توصل إلى أن لفظ كم KM مصدره مصري، مؤنث كيميت بمعنى أسود، وجمع المذكر لها Kmu، أما كمتيو KMTYW فهي سكان كمت البلد الأسود³، فجاءت مركزة على الدفاع عن حضارة مصر الفرعونية الزنجية الأصل الإفريقية وكشف التشوهات الغربية الجائرة لتاريخ إفريقي، هو ما تطرق له الشيخ آنتا ديوب، وإعلاء الشخصيات الأفريقية التاريخية مثل أحمد بابا التمبكتي 1627م. الأميرة والو السنغالية. الشيخ أحمد توري 1981.

د- حركة أفروبوليتان (Afropolitan): أكدت هذه الحركة على التعريف بالإفريقيين عبر العالم، تشجيعا للشباب الإفريقي المهاجر المتنوع اثنيا ولغويا ودينيا، وتأكيدا على الشعور بالهوية الإفريقية. من أهم روادها الكاميروني أميمبي⁴.

¹ سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

³ نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

⁴ بمبا، مرجع سبق ذكره، ص 56.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

للإنسان الإفريقي تاريخ عريق قدم الإنسانية، يحتاج الإمام به من الأفارقة أنفسهم وكتابته حفاظا عليه وصونا له من التأويلات العدة حسب الأهواء والمصالح، هذا ما استغله الإنسان الأوروبي الاستعماري منذ قدومه القارة لطمس الهوية والشخصية الإفريقية، وتروجه وترسيخه للمركزية الحضارية الأوروبية الغربية على أنها فوق الأجناس البشرية الأخرى، مما أثر على التماسك والتلاحم الاجتماعي في إفريقيا.

المبحث الثالث: القبيلة، الدولة، وقضايا المواطنة في إفريقيا

بعد قرابة قرن من الزمن قسمت القارة الإفريقية على إثر اجتماع برلين بأيادي غربية فوق مائدة مؤتمر برلين 1884/11/15 ومع مرور نصف قرن عن موجات الاستقلال السياسي لبلدان القارة منتصف الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، اتضحت بقوة مدى تأثيرات عملية استيراد الدولة القومية بحذافيرها وفق أنموذج استعماري أوروبي واعتمادها إطارا سياسيا وقانونيا، إذ خابت آمال الشعوب الإفريقية حول تحقيق الرفاه وعمليات البناء والتنمية وبناء دولة المواطنة، في ظل واقع الولاء الأكبر للقبيلة ولواحق التشوهات الاستعمارية من جراء عملية التحديث الغربي. لا زالت تمثل القبيلة العصب الأساسي في القارة في خضم تنازعها مع الدولة المستوردة أو المصطنعة كما أسلفنا الذكر، إذ تغيب عن معظم أقطارها فكرة الدولة القومية الفعلية المستندة على الهوية السياسية وما يميز أفرادها من روابط روحية وموضوعية، هو ما سنوضحه في مطالب هذا المبحث.

المطلب الأول: العامل القبلي في إفريقيا

تضاربت الآراء كثيرا حول أصول الأفارقة فمنهم من يرجعه لحركية هجرات من خارج القارة انطلاقا من باب المندب نظرا للتشابه الفيزيولوجي مع بعض من الخصائص الزنجية، في حين يرى آخرون أنه ونظرا للنسب العالية للزواج في القارة لهو دليل على أنها موطنهم الأصلي الثابت. انعكس تعدد وتنوع القبائل الأفريقية على الوضع القاري عامة. اتضح الأمر بشدة حين تنفذت قبائل متمكنة داخل الدولة بل وامتداد تأثيراتها للدول المجاورة كقبائل الهوسا الممتدة في النيجر ونيجيريا إلى مالي¹.

تمتاز القارة الإفريقية بالانتماءات الفرعية العرقية والقبلية، إذ تلعب دورا حاسما بدلا من الولاء للدولة الوطنية. وفقا لدراسة لويس هنري مورغان **Lewis Henry Morgan** حول الفكر التطوري للمجتمعات البشرية الذي أدرج قضايا التنظيم القبلي في المراحل التطورية بداء من المرحلة البربرية انطلاقا من العشيرة

¹ نجم الدين السنوسي، دور القبيلة في إفريقيا، "قراءات أفريقية"، العدد 08 (أبريل 2011)، ص 83.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

إلى الدولة في خضم التعارض بين القبيلة والدولة، وكذا إسهامات الأنثروبولوجي البريطاني إفانز بريتشارد **Evans PRITCHARD** في دراساته حول قبائل نوير السودانية فحسبه أن التنظيم القبلي يبنى على أساس القرابة، أي أحادية النسب أو القرابة الأبوية ارتكازا حول مرجعية الجد الجامع وفق هيراركية البطن، العشيرة، القبيلة في خضم علاقات تفاعلية تضامنية أو تنافسية. فطالما تميزت المجتمعات القبلية جوهريا بالخصوصيات العصبية، فهناك من ذهب إلى أن العصبية تعني التماسك الاجتماعي وروح التضامن والالتحام القبلي، وما يلزمها حسب التفسير الخلدوني من مصطلحات متداخلة كالرياسة وهي السلطة التي يمارسها شيخ القبيلة والدفع بأنصاره لغزو العصبيات الأخرى، مناصرة للملك واستعبادا للريعية قهرا وهو ما تمتاز به القبائل والعصبيات والممالك¹.

ما يميز الفضاء القبلي وطريقة إدارة الدولة أن الأخيرة تحتكر وسائل ممارسات الإكراه المادي، هذا ما وضعه ماكس فيبر **Max WEBER**، أما القبيلة فأكثر ما يميزها الصراع من أجل الحياة الترابية والتشبث القيمي الرمزي التاريخي ذو الشرعية التقليدية². لا زالت معظم المجتمعات الإفريقية عصبانية أي يذوب فيها الفرد داخل أطر جماعية، أين لا مكان للفردانية السياسية أو الاجتماعية داخلها، فهي تسير وفق تحركات وقرارات رئاسة القبيلة أو الحزب السياسي التقليدي ضمن سياق نموذجي ضيق، أي دونما أي حرية فردية حول حرية التعبير أو التفكير احتكاما للتقاليد المجتمعية الموروثة عن الأسلاف³. فالقبيلة إذن هي وحدة سياسية قديمة مستقلة، تشترك في الانتماء لجد واحد مشترك حقيقي ولها عاداتها وتقاليدها وأعرافها وقواعدها المنظمة لها. لطالما كان التنظيم القبلي في إفريقيا رئيسي ومحددا هاما جغرافيا وتاريخيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، لكن الاستعمار الأوروبي عبث بذلك التقسيم القاري القبلي فوق مائدة مؤتمر برلين 1984/11/15 كما أسلفنا الذكر، والذي جمع حوالي 14 دولة استعمارية وإقصاء تام للدول الإفريقية، إذ كان اجتماعا مصلحة إمبريالية محض، أنتج دولا مصطنعة معيبة ومعوجة سياسيا وجغرافيا واجتماعيا. ترتب على هذا الوضع أزمات عدة منها الحدود التي تعتلها القضايا القبلية – الاثنية مثل السودان، الكونغو الديمقراطية ودولا أخرى حبيسة جغرافيا كتشاد، النيجر، مالي، إثيوبيا، إفريقيا الوسطى، زامبيا، زيمبابوي، إضافة إلى أن معظم دول القارة هي وريثة نظام سياسي مشوه بعد موجات استقلالها موروثة عن الاستعمار

¹ مرموري حسن، التوارق بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين (الوادي: مطبعة مزوار، 2010)، ص ص 39-40.

² عبد الودود ولد الشيخ، القبيلة والدولة في إفريقيا (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011/09)، ص 02.

³ فريدريك معتوق، العصبية: أكلة الحريات السياسية، مجلة تبين، العدد 17، صيف (2016)، ص 63.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

الأوروبي، أي ورثت دول مشوهة عاجزة تماما عن تحقيق التنمية والرفاهية لمواطنيها والاندماج الوطني أو دولة المواطنة المدنية العضوية¹.

المطلب الثاني: بناء الدولة في إفريقيا

تبدو الدول الإفريقية شكلا قانونيا رسميا كالدولة الأوروبية لكنها مفرغة الفحوى، هي صنع قوى استعمارية وفق ما يتناسب ومصالحها. تعاني عدم الاستقرار السياسي وتسلطية نظمها جراء عمليات إثراء نخبها المهيمنة كنظام **موبوتو (Mobutu)** الكونغو (زائير سابقا)، والذي استأثرت رابطة أو عشيرته على أكبر نصيب من الموارد، إذ مثلت فيصلا متوغلا داخل مختلف مؤسسات أو أجهزة الدولة وكذا دعم الحزب الحاكم لمصالحها الخاصة، **فالفغيمه طوم العشيرة**. التي بدورها تضمن دعمها الكامل للزعيم الحاكم، فلقد تحصلت على حوالي 20% من الميزانية الوطنية إلى جانب الاستفادة من عوائد الذهب والماس والنحاس، كما كان **لموبوتو** يدا طولى في استباحة بلاده للشركات الأجنبية، مستحوذا هو وعائلته على حوالي 60% من الثروة. وهو ما حدث بدول إفريقية عدة كجمهورية أفريقيا الوسطى إبان فترة حكم **جان بيديل بوكاسا (Jen Bedel Bokassa)** على غرار **عدي أمين (Idi Amine)** إبان فترة حكمه². فحسب **GERARD CHALIAND** فإنه إذا كانت الدولة الأوروبية القومية قد قامت على أنقاض وحدة إثنية في إطار تعددي بانهييار الإمبراطورية النمساوية/ المجرية، العثمانية فإن بناء الأمة-الاثنية قد سبق بناء الدولة، على عكس دول القارة الإفريقية التي قامت عقب تصفية الاستعمار فلم تعر اهتماما بالواقع التعددي الأثني، مما ولد صعوبة في الاندماج الوطني، فإن شعارات القومية ما كانت إلا انعكاسا لمصالح البرجوازية الصغيرة المغربية الولاء، إذن فقد تشكلت في أذهان الوطنيين قبل وجود وطن موحد، فقيام الدولة الإفريقية كان سباقا للأمة.

-**التطور التاريخي لمسار الدولة في إفريقيا:** امتازت القارة الإفريقية بخصوصيات تنوعها البنائي المؤسساتي لأنظمة الحكم والسياسة قبل مجيء المستعمر الأوروبي، القائمة على أساس العائلة والقرى والتوريث الأبوي للسلطة الثيوقراطية، رغم ذلك فالجماعية كانت مصدر الحكم والسياسة في القارة. إن أهم دأري قضية الحكم والسياسة في القارة هما **فورتز و إفانز بريتشارد** من خلال معالم المركب المفاهيمي التاريخي للأنظمة السياسية الإفريقية المنقسمة مجتمعا كما هو موضح فيما يلي:

¹ علي أبو فرحة السيد، تشوهات الواقع الإفريقي ... تداعيات استيراد الدولة واستمرار القبيلة، **قراءات إفريقية**، ع20، (أبريل 2014)، ص 50.

² غيورغ سورنسن، مرجع سابق، ص 174-175.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

- ✓ المجتمعات المجزئة سياسيا دونما سلطة سياسية مركزية مقابل سلطة مركزية في يد حكم جماعات نسب وقربى من خلال منظمة حكم الفرقة the Band Organization بالاعتماد على الصيد منذ 30000 سنة، مكونة من جماعة تحتوي حوالي 10 أشخاص. وهو ما يعرف بحكم العلاقات العشائرية والقربى.
- ✓ الأنظمة المجزئة تقليديا: هي تلك التي تسودها ثقافة وطنية مثل عشائر أكورو، تونغافا، تنزانيا، الصومال، كينيا، لكن في ظل غياب سلطة مركزية أي تشتت السلطة السياسية.
- ✓ النظام المجزأ الشامل: The Universalistic Segmented system أي هو مجموعة عمليات التنشئة المشتركة لممارسة السلطة في نظام جماهيري عشائري مثل الماساي والميرو في كينيا والتنافسية القوية حول اعتلاء مركز رسول الحرب الذي قد يؤدي إلى حد الاقتتال مثل ما حدث في 1890/1889 ما بين عشائر وقبائل الماساي الكينية.
- ✓ النظام المجزئ التدرجي الروحي: هو ذلك الذي يبرز فيه دور الجانب الروحي الديني للقائد الروحي، لكن دونما التمتع بالسلطة السياسية مثل الملك الإله في زائير Divivng king.
- ✓ نظام القرية الذاتي المستقل Autonomous vilage system أي نظام دول المدينة مثل السواحيلي شرق إفريقيا وفقا للمبادلات والعلاقات التجارية واللغوية والثقافية الموحدة¹. فإذن ما ميز القارة الإفريقية نظم قري اجتماعية وفقا لتقاليد وموروثات ثقافية في هيكل إداري سياسي منظم، مستخدمة أسطورة الأصل المشترك والقرابة والتاريخ الشفهي تعزيزا للهوية الوطنية والولاء السياسي قبل أن تمزقها الأيدي الاستعمارية التي ضربت العمق الهوياتي في الصميم في خضم التعدد الاتني. خدم الزعماء التقليديون مصالح الاستعمار من جمع للضرائب وتجنيد للعمال، مما أفضى بالمواطن الإفريقي ليكون ولاءه لصالح البرجوازية الصغيرة الإفريقية، فلا تزال معظم الدول الإفريقية تعاني من قضايا بناء الهوية الوطنية الجامعة. فالاستعمار فرق تلك الإثنيات وأحدث الشرخ مولدا إحساسا وشعورا بالظلم والاضطهاد من جراء الممارسات التفاضلية للإثنية على حساب الأخرى ومنحها امتيازات عدة. أدت إلى بروز مقاومة وكفاح ضد الاستعمار على يد الأفارقة الشتات في أمريكا الشمالية والكاريبي كحركة الجامعة الإفريقية (سيلفستر، ويليامز، ويليام دييوا، ماركوس جارف) تأكيدا للشخصية الأفريقية واستعادة للكرامة الإفريقية المستلبة. فطفت الأحاديث حول الهويات الثلاث التالية في إفريقيا:

1 - ميلاد مفتاح الحراثي، دراسات في السياسة والتنمية والديمقراطية والحقوق في إفريقيا، (بيروت: دار الكتاب الجامعي، 2016)، ص 30.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

✓ الأمة- الأثنية: أي التاريخ المجيد الذي طوقه الاستعمار، الأمة الإقليمية، فهي صنعة استعمارية كذلك دونما مراعاة للتعددية الأثنية والثقافية. الأمة الإفريقية الجامعة فكرة إفريقيو الدياسبورا¹.

تحولت غالبية الدول الإفريقية لنظم تسلطية رغم تبنيها الخيار الدستوري المعتمد أساسا على النظام الرئاسي أو شبه الرئاسي، فلقد تأثرت الدول التي خضعت لسيطرة الاستعمار البريطاني بالتجربة البرلمانية البريطانية كدولة ناميبيا، دولة جنوب إفريقيا، نيجيريا. كغيرها من بقية دول العالم الثالث شهدت القارة الإفريقية موجة التحول الديمقراطي ارتفعت وتيرتها نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة². كثير من الوحدات السياسية من استوعبت واستخلصت من دروس ومآثر الماضي وتبعاته كالانقلابات العسكرية، وما استتبعها من حروب أهلية مدمرة كأثيوبيا وكينيا شرق القارة، ونيجيريا وكوت ديفوار وليبيريا غرب القارة، لوحظ عنها تحسنا نسبيا حول مؤشر مقياس الديمقراطية.

تشهد بعضا من الدول الإفريقية نجاحا ملموسا لحد ما في الانتقال الديمقراطي كتونس، إضافة إلى دولتين غرب القارة ووسطها وهما على التوالي السنغال وغانا. كما تمتاز بعضا من دول منطقة جنوب إفريقيا بنجاحها في الاستقرار والتحول الديمقراطي لاستقرار أنظمتها، القائمة أساسا على النظام البرلماني والديمقراطية التوافقية مثل جنوب إفريقيا، بوتسوانا، ناميبيا، لوزتو³.

تعاني الدولة في إفريقيا أزمت عدة من أهم مظاهرها:

1/ الباتريمونيالية والنيو-باتريمونيالية (Patrimonial and Neo Patrimonial): يقصد بالباتريمونيالية تقليديا تلك العلاقة غير الرسمية الممثلة في الزبونية (Clientelism). الفاعل الأساسي فيها الفرد الراعي (Patron) لثروته وموارده الخاصة من أجل مصالحه الشخصية، وهو الذي يقدم منافع للشخص العميل (Client). هي علاقات زبونية تسود مناحي عدة، تضمن للفرد الاستئثار بالموارد بما يكسبه شهرة ومكانة وقاعدة أتباع. فتخترق علاقاتها مختلف البنى المجتمعية التقليدية. عرفها ماكس فيبر على أنها ذلك النمط الفرعي للسلطة التقليدية.

1 إبراهيم أحمد نصر الدين، إشكالية بناء الدولة في إفريقيا (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، ملتقى الجامعات الإفريقية التداخل والتواصل في إفريقيا، يناير 2002)، ص 256.

2 Elliott D. Green, Ethnicity, National identity and the State : Evidence Fom Sub- Saharan Afria, (London : Department of International Development, 2017), P 5.

3 بوحنية قوي، جيوبوليتيكا القارة الإفريقية جدل السياسة- الجغرافيا والأمن (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2020)، ص 12.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

وفقا لدراسة الباحث الفرنسي ريمي لوفو فإنها تتمثل حول تلك الشبكات العلائقية الزبونية غير المتكافئة والديناميكية مع النخب المحلية للدولة المركزية التي تسعى جاهدة لاستدامتها في السلطة¹.

تعتمد شرعنة السلطة وممارستها وفق معايير لا عقلانية ولا رسمية قائمة على أسس عائلية تقليدية، القائمة. يختار المسؤولين ضمنها على أسس المقربين الأوفياء للحاكم الذي يفضي بالامتيازات والمنافع لصالح اتباعه مقابل ضمان ولائهم التام له. لقد انتقلت الباتريمونيالية إلى النيو-باتريمونيالية وهذا لاندماج المؤسسات الرسمية للدولة في شخص الحاكم، أي غياب الفصل ما بين المجالين العام والخاص. وفقا لدراسة براتون وفان دي وال النيو-باتريمونيالية هي نظام تتجمع فيه كلا من مؤسسات الدولة الحديثة والباتريمونيالية التي تتحدى بدورها تلك المؤسسات. يفرق إردمان وإنغل من خلال دراستهما حول إفريقيا ما بين الباتريمونيالية وشكلها الأساسي الزبونية والشكل النيوبريمونيالي، فجوهر الزبونية الجديدة قيام الراعي فيها باقتسام الثروات والمنافع العامة لصالح العميل، على عكس المفهمة الفيبيرية التي تعني استخدام الموارد الخاصة.

تمتاز القارة الإفريقية بتقاطع العلاقات الزبونية مع الجماعات الأثنية في مجتمعات متعددة اثنيا وثقافيا، يحدد في خضم ذلك هوية المستفيدين والمستبعدين. فمن ثم التغلغل داخل خبايا الدولة وتقلد المناصب، المحددة على أساس هوياتي اثني في توزيع السلطة والثروة².

2/ تأزم النخب السياسية:

تمأسست الدولة الإفريقية على أساس قيام طبقة مغرنة حاكمة تضمن مصالح الاستعمار. فأفرزت تلك العلاقة التسلطية للدولة ضد المجتمع، في خضم الفشل الذريع للنخب الحاكمة حول معالجتها لمختلف القضايا التي تهم المواطن الإفريقي الذي عول واسعا عليها، في حين أنها مارست ضده كل ألوان القهر والتعسف والاستبداد، في ظل جانب هشاشة الثقافة السياسية للنخب السياسية الإفريقية ذات التكوين الغربي

¹ عبد الغني شفيق، "النخب المحلية والعلاقات الزبونية: دراسة في بعض آليات إعادة إنتاج النفوذ بالمجال القروي المغربي"، مجلة إضافات، العدد 35، صيف (2012)، ص ص 142-144.

² عثمان أشرف، "الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنطق العصوي وإعادة إنتاج الطائفية"، مجلة عمران، العدد 11، شتاء (2015)، ص ص 46-48.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

في تكوينها ما انعكس على مرحلة ما بعد الاستعمار¹. إلى جانب الغياب شبه التام للطبقة الواعية، أين افترقت المجتمعات التقليدية لنظامها التقليدي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي².

تعد النخب الإفريقية أحد أهم أسباب التخلف وأزمات التنمية، واخفاق مشروع بناء الدولة الوطنية لاستغلالها الوظيفة العامة للثراء والتراكم المادي الخاص، كما أكد الرئيس موبوتو (كل شيء في الكونغو "زائير" هو للبيع)، فاستغلت النخب الإفريقية الحاكمة مناصبها تحقيقاً للأغراض التالية: مستوى معيشي مرتفع خاص بها، تحويل فائض الأموال للحسابات الخاصة إلى البنوك الأجنبية في وقت تتم فيه الاستدانة من الدول المانحة³. السيطرة المباشرة على العملية الديمقراطية، من خلال شخصنة السلطة في يد الزعيم الحاكم. (أنظر الجدول 2). جاء في دراسة لريتشارد ساندبروك (Richard Sandbrook) حول القارة الإفريقية وما يميزها من غياب للشرعية بعد الاستقلال، وعدم وجود قوى اجتماعية قوية لجزر القادة السياسيين وبالتالي تكريس حكم الشخصية⁴.

3/ أزمة الهوية والاندماج الوطني: استخدم مصطلح أزمة الهوية (Identity Crisis) أولاً في مجال علم النفس، إذ كان يعني مختلف الأبعاد النفسية والفكرية وعلاقاتها بشعور الفرد تجاه الدولة. إن أزمة الهوية تتشكل في سياق عملية بناء الأمة، حين لا تمت الجماعة أولاً بأي صلة بالشعور لانتمائها للدولة التي تعيش في كنفها. فوفقاً لـ لوسيان باي (I. Pye) و ليونارد بايندر (I. Binder) فإن هنالك أربعة أنواع لأزمة الهوية وهي: إقليم الدولة، البنية الاجتماعية، والتباينات الأثنية، الموروث الثقافي، هذا ما سنوضحه كالتالي:

✓ أزمة الهوية وعلاقتها بإقليم الدولة: أي دور الأحداث التاريخية في نشأة الدولة، فقد تكون عشوائية وتعسفية مما يفضي لأزمة الهوية، إلى جانب فشل التسيير في خضم التشوهات وواقع التنوع العرقي والاثني تحت حجة عدم ترسيم الحدود بدقة مع الدول المجاورة، ما ينعكس على الأقليات القاطنة بتلك الأقاليم، وهو ما تشهده معظم دول القارة الإفريقية.

¹ Nicolas Kayser-Bril, *Identity –Management and Citizen Scoring in ghana, Rwanda, Tunisia, Uganda, Zimbabwe and China*, (Berlin : AW AlgorithmWatch gGmbH Bergstr, 2019), P 5.

² مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص 45.

³ حمدي عبد الرحمن حسن، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 09.

⁴ غيورغ سورنسن، مرجع سابق، ص 113.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

✓ أزمة الهوية وعلاقتها بالبنية الاجتماعية: تؤثر الفوارق الطبقية وتعرقل الوحدة القومية في خضم التفاوتات الهوياتية الواسعة التي تدحض المصالح المشتركة، وبروز أزمتي المشاركة السياسية والتغلغل هذا ما كرسته مختلف الممارسات التعسفية الاستعمارية ضد مجتمعات القارة الإفريقية¹.

✓ أزمة الهوية وعلاقتها بالتباينات الأثنية: هي نتاج عدم قيام الدولة بوظائفها على أكمل وجه، وهذا ما أكده كلا من فيكي راندل (V. Randall) وروبين ثيوبولد (R. Thebold) أي بمعنى دور الدولة في تحويلها ولاء الناس من ولاءات فرعية إلى الهوية القومية.

✓ أزمة الهوية وعلاقتها بالموروث الثقافي: أي تأثير الأفكار الغربية التحديثية، من حيث حجم التقاليد ليصبح المجتمع داخل منظومة تغريبية محضة².

الاندماج الوطني: أي بمعنى انصهار مختلف الولاءات الفرعية في ولاء وطني شامل جامع أي هوية وطنية مشتركة. ترتبط غالبية الدول الإفريقية بمدى الدور الذي يلعبه الاندماج الوطني المتمثل في وظيفتين:

1/ سياسية: وفقا لمايرون وينز الممثلة في الغايات التالية:

- صهر الجماعات المختلفة عرقيا ودينيا ولغويا، دعما للولاء الوطني والسلطة المركزية التي تفرض سلطتها على الجماعات مع احترام خصوصياتها.
- قدرة السلطة المركزية على فرض سيطرتها على الدولة والجماعات الاثنية المتنوعة.

2/ الوظيفة الاجتماعية: حسب موريس ديفرجي فهي تتمثل في:

- الحد من العنف.
 - الصيغة التوفيقية القائمة على العدالة التوزيعية.
 - الاتفاق حول سبل التضامن الاجتماعي العضوي النشط³.
- يأخذ الاندماج وجوها عدة منها:

¹ Amanda Lea Robinson, National versus Ethnic Identity In africa : State, Group and Individual level Correlates of National Identification, **AFROBAROMETER**, No. 12 (September 2009), P 9.

² رعد عبد الجليل مصطفى الخليل وحسام الدين علي مجيد، " نموذج الدولة- الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 33، شتاء (2012)، ص ص 131-133.

³ والي، مرجع سابق، ص 29.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

-رفض الاندماج: أي هي الحرب الأهلية التصادمية ما بين طرفين خصمين بقوة السلاح، في وجه الآخر وسحقه، والإصرار على القطيعة التامة معه.

-الاندماج القسري: لا يصل هذا الشكل من الاندماج لإعلاء لغة السلاح، بل يهدف للسيطرة على أساس منطق الفوقية العددية. لتتحول بذلك الأطراف الضعيفة للمواطنين من الدرجة الثانية كالأقباط في مصر، إذ تحتويهم الأكثرية المسلمة قسرا، مما يجعل تلك الأطراف تفتقد للشعور بالانتماء للوطن والمواطنة الحقيقية.

-الاندماج السلمي: بهدف إيجاد صيغ توافقية ما بين جميع الأطراف.

-التكامل المواطني: يقوم على أساس أن الآخر متساويا في كافة الحقوق دون تمييز، تجليا للعيش المشترك في شتى معانيه وأبعاده كالبلدان الأوروبية الغربية فإنها استبدلت الولاءات الدينية والمذهبية والولاء للملك بالولاء للوطن والدستور في إطار تكاملي اجتماعي وسياسي، على عكس المجتمعات العصبانية التي لا تقبل الانفتاح على الآخر أو تقبله. فوفقا لوجيه كوثراني "غياب أو تغييب فكرة المواطنة على مستوى الانتماء إلى دولة ووطن، يؤدي إلى غياب الاندماج الوطني، وبالتالي غياب أو تغييب الثقافة المدنية واستحالة تكوين مجتمع مدني".

-التكامل الأممي: هو العمل على الانتقال من المواطنة المحلية إلى الإنسانية المرتكزة على أساس حقوق الإنسان، مثل الدول الاسكندنافية¹.

إن عملية الاندماج لها مسارين رئيسيين هما:

المسار الأول: هو عملية فكفكة الجماعات والكيانات الأولية في هوياتها وانتماءاتها، في سياق عملية تكوين الدولة (State Formation) لبناء دولة مؤسسات قوية ومجتمع سياسي فعال، من خلال استيعاب الدولة لكل أطراف التباينات الثقافية والاجتماعية.

المسار الثاني: حول مشروع بناء الدولة-الأمة إعادة تجميع كل الأفراد، في بوتقة هوية وطنية قومية جامعة مشتركة فوق سائر الهويات الفرعية الأخرى في عملية بناء الدولة. تتم هذه العملية بواسطة فعالية النخبة السياسية التي تحرص على تكوين الشعور بالانتماء للدولة-الأمة أي التوافق ما بين الكيان السياسي (الدولة) والكيان الثقافي (الأمة)². إن النظم السياسية في إفريقيا بدلا من العمل على ايجادها صيغ للاندماج

¹ فريدريك مونتوق، مرجع سابق، ص ص 67-70.

² حسام الدين علي مجيد، أزمة الدولة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 294.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

الاجتماعي لإدارة التنوع في إطار الوحدة، فقد سبست التنوعات الهويةتية لضمان المصالح الخاصة للنخب الحاكمة وإحكام سيطرتها، ما أدى للإبقاء على طابع الدولة التقليدية بقشرة حديثة تدعي المواطنة كشعار فقط.

الدولة الإفريقية هي صنيعة استعمارية. لم تكن هنالك أي هوية مشتركة جامعة عدا الإجماع عن إخراج المستعمر (بكسر الميم). بنيت الدولة-الأمة على أسس عدة لغوية، دينية، عرقية، ثقافية، إذ سبقت الأمة - القومية الالتفات للدولة. لأبد من خلق إحساس مشترك وطني واعي بالهوية الموحدة وطنيا وتوحيد الكيانات الاجتماعية والثقافية والسياسية، حسب المدرسة الانتشارية للتحدث تنطلق عملية التحديث حين تنشر الثقافات الخاصة هيمنتها وهيبتها، لتحل الولاءات الأوسع داخل الدولة مما يفضي لأزمة الاندماج الوطني، هذا ما عانتها الدول الإفريقية بعد استقلالها وانحرافها عن الوظيفة السياسية الأسمى للنظام السياسي، في ظل غياب عامل الاستقرار السياسي والفساد والمحسوبية، وعدم التوفيق ما بين أنماط السلوك التقليدية والحداثوية، ومنه الفشل في عملية دمج الأقاليم وتكريس الولاءات القبلية المحلية الضيقة عقبة كأود في وجه التنمية¹. إذن فإذا كانت أزمة الاندماج تتعلق بعملية الهيكلة المؤسسية للدولة فإن أزمة الهوية تنشأ عن عملية بناء الدولة المتعلقة بالمشاركات اللغوية والعادات والتقاليد، والتي قد تتعلق بهوية الأغلبية المهيمنة التي تقضي لتهميش الأقليات واضطهادها. عرفت القارة الإفريقية التعدد والتنوع والتعايش السلمي قبل مجيء الأوروبيين المستعمرين للقارة، الذين لم يقدروا حينها خصوصيات الطابع الإفريقي الهوياتي والقبلي، إذ كانت نيجيريا تعيش تحت نظام هيراركي قبلي شمالا الهوسا، وتقسيمات سييسولوجية شرقا كقبيلة الإيبو وملكيات اتحادية غربا كاليوروبا. إذن فإن أهم ما ميز الشعوب الإفريقية تلك الإثنيات والقبائل المتنافسة والمتصارعة حول السلطة والمكانة والموارد، ومنه الفشل الذريع في مختلف التجارب الإفريقية حول عمليات الديمقراطية².

تعني ديمقراطية الأغلبية أو الغلبة أن من يفوز أكثر بالأغلبية يحتكر لذاته السلطة والثروة والمكانة في معادلة صفرية ومنه خسارة فادحة للأقلية. وعليه فالديمقراطية الجماعية هي الأنسب إفريقيا لتغليبها المصلحة العامة، واحترام الرأي الغالب كإتباع أسلوب الشجرة، والتداول حول الطروحات الأنسب للوضع بروح مسؤولية جماعية تعاونية وهذا من تراث أهل القارة، كونها تعد كصمام أمان ضد انتهاكات حقوق

¹ بي. سي. سميث، ترجمة: خليل كلفت، كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)، ص 400.

² Francis B. Nyamnjoh, *Frica s Media : Between Professional Ethics and Cultural Belonging*, (Windhok : Fesmedia, 2009), P 18.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

الإنسان والاتجاه صوب بناء دولة مواطنة فعلية. لقد احتكرت البرجوازية الصغيرة السلطة والثروة، في وقت ارتكزت فيه النظم الحاكمة الإفريقية للقيام بدورها الاستخراجي لثروات أوطانها، دون الدور التوزيعي الهام لتلك الثروات في سياق إقصاءها البارز للعدالة الاجتماعية والسياسية وعمليات نهب بطرق منظمة ومنهجية وسط توظيفها واستغلالها للنظم الحزبية والبرامج التعليمية والقوات المسلحة والهيمنة الإعلامية، ونكران الآخر المختلف في عمليات دمج واستيعاب قسري أو فوقي، مما أدى للتمسك بالإثنية والقبيلة احتماء بها، بدلا من الولاء للدولة الوطنية في خضم اهمال أو تهيمش الريف، كما هو الشأن بالنسبة للسودان فحوالي 95% من الثروة استفادت منها القطاعات الحديثة في المدن في حين 05% فقط خصصت للريف في صورة تهيمشيه اقصائية واضحة¹. لقد تراجعت النخب الإفريقية الحاكمة عن التزاماتها بالديمقراطية، وحلت محلها النزعات الاستبدادية أو الديكتاتورية في خضم انخفاض الأهلية المدنية والوعي السياسي، وعدم التسامح، وانعدام الثقة وسوء استخدام السلطة لدى السياسيين المتنافسين، ومنه غلبة الفوضى والعنف وتغييب متعمد للقوانين². وانتشار صور الفساد السياسي بشتى أشكاله المتمثلة فيما يلي:

- ✓ **الاستبداد السياسي:** هو ركيزة لمختلف صنوف الفساد، إذ يعني الاستبداد لشوفينية المرء ودغمائيته، وتصرفه بحرية في أملاك الناس المحكومين تحت سطوته دونما أدنى محاسبة أو مساءلة، أي هو الحكم المطلق للفرد سواء كان بالوراثة أو القوة. يتاح هذا من خلال سياسة تجهيل الشعب دونما معرفته بالحقائق أو تقوية العسكر، مما يفضي للطاعة والخضوع التام للحاكم. يعد من أخطر صور الفساد المستشري في دول القارة جنوب الصحراء أين يغيب مبدأ التداول السلمي على السلطة لشخصنة الحكم.
- ✓ **حكم الكلبتوقراطية (Kleptocracy):** بمعنى السيطرة اللصوصية التامة على الدولة، تحقيقا للمصالح الشخصية للنخب الحاكمة خاصة في الدول ذات الثروات الطبيعية لشراء الذمم والسلم الاجتماعي. هذا ما تشهده أنظمة إفريقية عدة منها الكونغو الديمقراطية عهد حكم موبوتو سيسي سيكو.
- ✓ **الرشوة والابتزاز:** عرف جوزف ناي الرشوة بأنها هي "استعمال جائزة لإفساد حكم شخص في موقع ثقة". إذا كانت الرشوة عملية دفع للقيام بعمل غير شرعي، فإن البقشيش هو تلك المنح المودعة في جيوب الموظفين الصغار من أجل تسهيل خدمة إدارية ما رغم أنها تعد من ضمن حقوق المواطن.
- ✓ **الزبونية:** هي عبارة عن مجموعة شبكات اجتماعية وسياسية، ذات علاقة قائمة على أسس المصاهرة أو العرقية أو الجانب الديني أو اللغوي، امتدادا للعصبية التقليدية وحتى الحديثة منها.

1 حمد عمر حاوي، مقومات بناء الدولة في إفريقيا، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، يناير 2006)، ص ص 96-101.

2 فاهم العامري، مرجع سابق، ص 172.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

- ✓ سوء تسيير العملية الانتخابية: تتمثل في إتاحة الفرص لبلوغ الفاسدين السلطة، من شراء للأصوات أو دعم قيادات حزبية في بلدان تعاني من إدارات مهترئة.
- ✓ البحث عن الربح والاختلاس: بعد وضع دستور الدولة أو صياغته تتسابق مختلف جموع المواطنين ليكون لها نصيب في الثروة بحثا عن الربح، في شكل اصطفاف جماعة المصالح الخاصة الوطنية منها أو الأجنبية، قصد اخلاء السبيل للاختلاس الفاضح للأموال العامة والمعاملات التفضيلية والتمييزية.
- ✓ فشل تحقيق العدالة: من خلال المحاولات الحثيثة للضغط على مختلف القائمين على سلك العدالة الحساس، وإتلاف مختلف الأدلة التي تثبت إدانة رؤوس الفساد¹.

للفساد في القارة الإفريقية عوامل عدة هيئت لاستفحاله. تعثر على إثره مآلات التنمية السياسية والاقتصادية وأهم تلك العوامل تمثلت فيما يلي:

- الإرث الاستعماري وتداعياته على مرحلة ما بعد الاستقلال حول مسألة توزيع الموارد، مما أفضى لتوسيع الهوة ما بين المناطق الحضرية والريفية.
- النظم التسلطية وغياب الديمقراطية. تميزت السياسة الإفريقية ما بعد الاستقلال باحتكارها السلطة في يدي القلة دون المشاركة الجماهيرية، وهذا ما ولد بدوره أزمات عدة منها:
- أ/ أزمة القيادة السياسية: إن الأبناء المؤسسين الأوائل أضفوا على حكمهم الشخصي نوعا من القداسة. بدلا من الدور الوظيفي لعملية بناء الدولة القومية.
- ب/ أزمة الحرية السياسية والحقوق المدنية: إن الديمقراطية تعني ضمان واحترام كرامة الانسان وحرية الفكرية والاعتقادية، ما يترتب عنها مجمل الحريات السياسية المكفولة والمنصوص عليها في دستور الدولة.
- تدني الأوضاع الاقتصادية في القارة: وفقا لتقارير البنك الدولي فإن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي لغالبية دول القارة الإفريقية انخفض من 2,5 بالمئة سنويا فترة 1960-1973 إلى 1,4 سنويا فترة 1978-1980، بل انخفض لحدود 0,5 سنويا فترة 1982-1985. نظرا لقضية أزمة الديون الخارجية على القارة التي زادت من 167 مليار دولار عام 1981 إلى حوالي 257 مليار دولار عام 1987.

¹ مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء انعكاساته وأليات مكافحته، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2019)، ص ص 58-65.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

- الانقسامات الاجتماعية وعدم المساواة: هي أوضاع موروثية عن مجمل التناقضات الحادة للتركيبية السيسولوجية للقارة، وانعكاساتها على أولوية الانتماء القبلي على حساب الانتماء القومي، ذلك ما أفضى للمحابة القبلية للزعيم الحاكم وخدمته لجماعة على حساب الجماعات الأخرى¹.

ترتكز ظاهرة الفساد التي تميز معظم دول القارة الإفريقية لتدني الأوضاع الاقتصادية في الأوساط المجتمعية الإفريقية. إلى جانب قيام الدول المتقدمة المانحة بالتزاماتها أو مسؤولياتها المنوط القيام بها حول تقديمها المساعدات لأجل التنمية، لكنها ممنوحة على مضض بغرض حصولها أو استحواذها على أكبر عدد ممكن من الموارد النادرة أو الثروات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها القارة الإفريقية.

تتمثل الدولة في إفريقيا في ملامح أربعة هي كالتالي: مركزية الدولة، دولة رخوة، دولة وقف، دولة نخبة وهو ما سنبرزه فيما يلي:

- دولة مركزية: أي هي تلك الدولة التي تتحكم وتوجه أفرادها. مستهلكة الجانب الأكبر من الموارد الاقتصادية في شكل رواتب، تحدد وتؤطر مختلف أشكال التفاعلات في منحنى لعبة صفرية.
- دولة رخوة: أي افتقارها للعصب الهيكلي المؤسسي، كما أنها لا تتحكم في ميكانزمات المخالفة القانونية.
- دولة وقف: أي جمع السلطة في يد شخص حاكم أو ما يعرف بشخصنة السلطة، إذ لا تشهد تداولاً على السلطة في خضم عدم التفريق ما بين العام والخاص.
- دولة نخبة: تتركز السلطة بها بيد جماعة إثنوية مهيمنة دون الجماعات الأخرى المواجهة لها على المستوى النخبوي الفوقي مثل أثيوبيا صراع الأمهر/ التيغري. رواندا وبورندي الهوتو/ التوتسي. نيجيريا الإيبو/ الهوسا. في علاقات تنافسية إثنوية تصارعية حول الموارد والسلطة².

تعاني الدول الإفريقية ضعفاً في المجالات الأساسية التالية:

1/ الجانب الاقتصادي: يغلب على مجمل النظم الاقتصادية الإفريقية الطابع الريعي والانفتاح المحدود اقتصادياً، مع هيمنة النخب الأوليغارشية وتحالفها مع النخب العسكرية والسياسية. إن أهم مؤشرات لتقهقر الاقتصاديات هو الفساد النسقي الذي نخر جسد القارة من شتى النواحي. لم تشفع موارد القارة الطبيعية والطاوقية الهائلة التي لطالما كانت عرضة للأطماع وسبباً للهجمات الاستعمارية في إنماء القارة ورفاهية

¹ - خالد عبد العزيز الجوهري، " الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية، السنة 37، العدد 143، يناير (2001)، ص ص 232-235.

نصر الدين، مرجع سابق، ص ص 269-270.²

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

شعوبها، رغم أن سكانها يتصدرون نسبة عشر سكان العالم لكن اسهاماتهم الاقتصادية لا تمثل سوى 1.6% من الناتج العالمي الخام، فهي لا تزال ضعيفة الإنتاج وغياب ملحوظ في المشاريع الصناعية والخدماتية، مما جعل منها قارة طاردة لمختلف ساكنتها الأصليين¹. تفتقر للميكانيزمات الاقتصادية الوطنية القوية المتماسكة دعما لمستويات الرفاه الاجتماعي. ومن ثم فهي تعتمد على السوق العالمية كونها تقوم أساسا على تصدير منتج أو بعضا من المواد الأولية، إذ بلغت نسبة المنتجات الأولية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حوالي 80-90% من صادراتها، في مقابل أنه في المناطق الحضرية والريفية تعتمد على زراعة الكفاف المحلية المتدنية.

2/ الجانب السيسولوجي: العلاقات السيسولوجية الإفريقية ما بين الناس معظمها متشاطرة غير متألفة أو غير متماسكة. تفتقد للمجتمع المشترك والمتماسك ذو لغة مشتركة وهوية ثقافية وتاريخ مشترك. فيلاحظ طغيان الولاء للهويات العرقية الفرعية بدلا من الهوية الوطنية، هذا ما أذكاه الاستعمار الأوروبي في ممارساته وسياساته "فرق تسد" واتبعه قادة ما بعد الاستعمار مستعينين بالهويات العرقية دعما لمصالحهم الخاصة. إن غياب وفقدان المجتمع الوطني المتماسك يقف سدا منيعا في سبيل عملية التحول الديمقراطي.

3/ الجانب المؤسساتي: تفتقر الدول الإفريقية في غالبيتها لبناء مؤسسات قوية فعالة التي تميزها سرعة الاستجابة، إي مدى قدرتها على صياغة السياسات العامة وتنفيذها خدمة للمصالح الاجتماعية العامة². عندما تعجز الدولة عن أداءها لوظائفها المنوطة بها، حينها يحتمي الناس بجماعتهم العرقية تحقيقا لإشباع حاجياتهم المادية والمعنوية، وهو ما تشهده دول القارة في احتفاء الجماعات بشكل راسخ للقرى والعشيرة خصوصا منها مجالات التوظيف أو دفع تكاليف التمدرس في خضم جمود أواصر العلاقات ما بين الشعب ودولته، ما يزكي الولاءات الفرعية بدلا من الولاء الوطني.

المطلب الثالث: المواطنة في إفريقيا

المواطنة شعور لا يتشكل ضرورة من الدين أو العرق القيم الأساسية. أكد أرسطو على قيمتي الاعتدال والتسامح وتحرير الشعوب والحق والواجب في إطار قاعدة ثقافة سياسية في مناخ متحرر وعقلاني، وليس على أساس رعوي كما أكده كارليند وجيمس بيل حول تفسيرهما للشخصنة وتقريب الأوفياء من الزعيم في

¹ قوي، مرجع سابق، ص 13.

غيورغ سورنسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-105.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

علاقات زبائية أي باتريمونيالية السلطة والأبوية الجديدة، على غرار دول القارة الإفريقية بعيدا عن النسق القانوني والإرادة العامة للمجتمع التي تمتاز بها دولة المواطنة¹.

تعمل الدولة الوطنية في إفريقيا على خلقها مجتمعات للتمكن من السيطرة عليها ووأدها فيما يعرف بمجتمع السلطة، عكس المجتمعات الغربية صانعة لدولها من أجل محاسبتها ومساءلتها. تتشكل الساحة السياسية الإفريقية من مجتمع السلطة والمجتمع المدني (المنظمات الأهلية والمجتمع القبلي، العرقية، الأثنية) في ظل غياب ما يعرف بالعقد الاجتماعي ما بين الدولة والمجتمع. العصب الأساسي لبناء دولة المواطنة، واصفا الكاتب الإفريقي **Said Adegummobi** في فصلية حقوق الإنسان 2003 الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال بأنها لم تنظم مؤسسات الحكم فيها بالشكل المطلوب منها خاصة قضايا الهوية والأثنية والمواطنة، في ظل التقسيم الصارخ ما بين كل من المركزية والمحلية من حيث السلوك، إذ تحدد من يأخذ ومن لا يأخذ تنافيا والهوية الوطنية والمواطنة العضوية. استعانت تلك الحكومات على قوانين استيطانية عنصرية أو فئوية حسب الفروقات الجنسية والعرقية، في ظل تدني معدلات التعليم ما يضعف قيمة المشاركة السياسية وبرامج التنشئة السياسية والثقافية ومنه خلق مجتمع سلطة يكون مفرغا من قيم المواطنة الفعلية². تمتاز دول عالم الجنوب عامة بعدم حسمها قضايا الهوية والانتماء وضبابية مفهوم المواطنة. تهدف مختلف عمليات الفكفكة لضرب قضايا الهويات العرقية وتفتيتها مما يفضي لكيانات أثنية متعددة ومنه زوال الدولة القومية. فلم تقم هذه الدول ومنها إفريقيا على أسس تقليدية راسخة في ترابط وانسجام اجتماعي متزن، بل هي مصطنعة استعمارية³. وسط تأثير المتغيرات الدولية وما تفرضه العولمة التي أضعفت الدولة الوطنية في سيادتها ومستقبل وجودها سواء في مجال السيادة الاقتصادية من خلال الغزو السلعي غير المقيد، ومنه تدمير الاقتصاديات وفقدان السيطرة والسيادة على القرار الاقتصادي، إلى جانب إضعاف السيادة السياسية وإضرار الدول لتنفيذ التوصيات المفروضة عليها لازما ولو على حساب الحقوق الاجتماعية للمواطنين، وإضعاف السيادة الأمنية والأمن القومي. والأخطر كذلك تضرر السيادة الثقافية والقيمية في ركاب الثورة الإعلامية والمعلوماتية في قالب استهلاكي وسطحي وتنميطي⁴.

¹ حافظ عبد الرحيم، السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 178.

² مفتاح الحراشي، (مرجع سابق)، ص ص 122-126.

³ Emma Hunter, **Citizenship, Belongig and political community in Africa**, (Ohio : University Press Athens, 2016), P 10.

⁴ عبد الإله بلقزيز، الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 340.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

تعاني معظم دول القارة الإفريقية من عوامل تحول دون بلوغها مصاف دول المواطنة منها: الصراعات الأثنية (عدم الاندماج الوطني) في واقع فيسيفسائي معقد من نواحي عدة دينية وأثنية ولغوية، فعلى الصعيد اللغوي لوحده فحوالي أكثر من 2000 لغة ولهجة، في خضم حدود مزعجة لواقع مختلف المجتمعات الإفريقية، ورفضها التعايش مع الجماعات الأخرى، ما أثر سلبا على طبيعة كيان الدولة وتمايزاتها المجتمعية حتى داخل الأثنية الواحدة، وشعورها بالظلم والحرمان، لانعدام المساواة في الحقوق والواجبات وعدم المشاركة السياسية الفعلية والتحيز لجماعة أثنية على حساب الأخرى على خطى الممارسات الاستعمارية الأوروبية. شهدت القارة الإفريقية نزاعات عرقية لما عايشته من تراكمية منذ الاستقلال والحرب الباردة، لكن مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين شهدت عمليات إعادة تركيب هويات جديدة بطغيانها على الأخرى التقليدية التي كانت متسترة مثما حصل في السودان، ورواندا ما بين التوتسي فحوالي 14% فهي أقلية إذا ما قورنت بـ الهوتو حوالي 85%، رغم فقد ذلك سيطر التوتسي على الموارد والسلطة والمكانة، مما أدخل البلاد في حروب دامية خلفت حوالي مليون و505 ألف قتيل في ظرف 100 يوم والتي خطط لها من طرف النخبة السياسية التوتسية ¹AKAZU.

فشل النظم السياسية في بناء مقومات المواطنة وانفصالها عن مجتمعاتها وشدتها وبطشها وتوحشها، أفضى بالكثير من الشرائح المجتمعية للاحتماء بالقبيلة والعشيرة والطائفة بحثا عن الأمان والحقوق المفقودة، مما أفرز صراعات وتناقضات ما بين القبيلة وآليات المواطنة المعاصرة. ومنه افتقاد المجتمعات الإفريقية للحريات الفردية السياسية والاجتماعية التي رفعتها الثورة الفرنسية في شعاراتها عام 1789 انتقاضا ضد الحكم المطلق إلى جانب المساواة والأخوة المواطنة. فالحرية انتقال اتخاذ القرار من النخبة الملكية لعامة الشعب حالة تحرره من تلك القيود المطلقة. يؤسس شعار الحرية للمساواة أو العدالة الاجتماعية ثم المواطنة الفعلية، على عكس العصبية التي لا تؤمن بجموع الحريات السياسية أو المشاركة السياسية، هو ما نلاحظه في مختلف دول العالم الثالث المعاصرة، ومنها القارة الإفريقية فيما يخص على سبيل المثال مسألة الانتخابات التي تحسم نتائجها قبلها بناء على قرار المجتمع العصباني ومجموعة الضغط العصبانية، ما يفضي لاستحالة بناء دولة حديثة رغم وجودها إلا أنها شكلية نظرا للخلفيات العصبانية التي لا تقبل فكرة التكامل مع الآخر، مقيدة للحريات الفردية والديتاتير الملغومة بأسس مواطنة لتراجع حرية الأفراد السياسية، وهو ما صرح به ابن خلدون في مقولته " إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة"².

1 أحمد غالب محبي، مستقبل السيادة الوطنية في إفريقيا نماذج مختارة، مجلة تحولات، ع.02، (جوان 2018)، ص ص 88-90.

2 فريديريك معتوق، مرجع سابق، ص 65.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

فشلت النخب الإفريقية الحاكمة في مواجهتها لمختلف المشاكل الوطنية لغياب برامج وإدارة الوضع ما بعد الاستقلال، إذ كانت امتدادا للسياسات الاستعمارية ولجؤها للقمع المباشر للمعارضة الداخلية مما عمق الهوية ما بينها والمعارضة والجماهير، وإيمانهم بمحورية الدولة وهذا ما وضحه الزعيم **كوامي نكروما** حول تركيز السلطة في يد زعيم الحزب الواحد. تميزت القارة الإفريقية بسيطرة نخب عسكرية أو القبيلة أو العشائرية على أنظمة الحكم فهي أنظمة سلطوية من صنع استعماري، الذي ترك فراغا واضحا برحيله خاصة في الشق الإداري في ظل دول اتسمت بالضعف والهشاشة¹. فحتى دساتير القارة كانت نسخا مشوهة موروثا عن الاستعمار الفرنسي، البريطاني، الإيطالي، البرتغالي ترسيخا للنموذج الأوروبي، بل إلى حد التماذي في العمل ببعض القوانين الاستعمارية. لم تصل المواطنة لأهدافها المبتغاة منها في إفريقيا لتأثرها بالاستعمار الأوروبي الذي انتهج سياسة خلق وسطاء من النخب الإفريقية منتقاة بعناية، لتوظيفهم كوسطاء ما بين الأوروبيين أو الرجل الأبيض والشعوب المحلية، ونشر عمليات التبشير والتنصير.

استفادت بعضا من شعوب القارة من امتيازات مقابل التشبع بالقيم الغربية الأوروبية، إلى أن قامت حركة مناهضة للاسترقاق بإنجلترا أواخر القرن الـ18م، قامت بتحريم تجارة الرقيق وإقامة مستوطنات لهم في المستعمرات بعد انقطاعهم عن جماعتهم الأصلية السلالة مما سهل من عملية اندماجهم في الحياة الغربية وانسلاخهم عن ذواتهم، إذ افتقر الأفارقة للغة وثقافتهم الأصل مثل سكان بلدة فريتاون (سيراليون)، الذين أقاموا في الولايات المتحدة الأمريكية، واحتكروا التجارة والمناصب العليا في موطنهم الأصل سيراليون إلى غاية القرن الـ20م². لقد تعمقت التأثيرات الاستعمارية إذن إلى مختلف الأصعدة أهمها الهوية والمواطنة الإفريقية، إذ قللت تلك الممارسات الاستعمارية من مشاعر الولاء والحب للوطن لدى الأفارقة، أي موت روح الانتماء وازدواجية الهوية، لاستتساخ تجارب لا تليق وخصوصيات القارة، ما فرق بين المجتمعات وتوزيعها على عدة دول إفريقية لا تعلم عن الهوية الصادقة إلا حروفها وعن المواطنة إلا اسمها ورسمها لا غير، لإخضاع الإفريقي وإفراغه من قيم المواطنة الفعلية عبر وسائل عدة منها:

➤ الوسائل التعليمية: من خلال جلب المناهج الغربية للقارة دونما اعتبار للواقع الإفريقي، تشويها للتاريخ الإفريقي بما يقابله مفاخرة الدول الإفريقية باللغات الاستعمارية بل وترسيمها.

¹ غالب محيي، مرجع سابق، ص 92.

² ب.س. لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة: شوقي جلال، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980)، ص 49.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

➤ الوسائل الثقافية: تعد الثقافة عنصرا هاما للإنسان لتحديد شخصيته خاصة المدخل اللغوي الذي ركز عليه الاستعمار مثل فرنسا والمنظمة **الفرانكفونية** لإفراغ الأفارقة من وطنيتهم، من خلال فرنسة أو أنجلزة الإفريقي ليمتد الأمر إلى الصيغ والتعديلات القانونية والدستورية التي أفرغت المواطنة الإفريقية من فحواها، بإتباع أسلوبين من خلال منح الجنسية وتحديد مناطق خاصة، مثل ما فعلته فرنسا في السنغال والإغراءات الكثيرة. أسلوب آخر وهو تغريب المنظومة التعليمية لتسهيل عمليتي الاستيعاب والدمج مثل **ليوبولد سنغور** وحديثه عن الأفريقانية بعقل فرنسي وسط اشتغاله على عدم إنهاء استعمار إفريقيا، ودعمه التشريعات الفرنسية. أي وأد النخب الإفريقية المتأورية المأزومة للمواطنة والهوية الإفريقية، مما سبب ضعفا وهشاشة في الشعور بالوطنية في خضم الاغتراب والانبهار بالثقافة الغربية وعدم التوافق ما بين الواقع العملي وما يمليه الواجب الوطني¹. إذن فهناك أزمة بناء هيكلية في إفريقيا متجسدة في الهوة التاريخية ما بين المواطنة كمبدأ دستوري وقانوني والواقع المعاش وفشل بناء الدولة ما بعد الاستعمار حول بناء مجتمعات ذات هويات قومية جامعة، تستوعب الجميع ولا تقصي أحدا. وما مرت به القارة الإفريقية ولا زالت من حروب واقتتال هوياتي لهو دليل كاشفا عن مدى هشاشة الدولة الوطنية التي ترسي أسس المواطنة التي تقوم عليها كمبدأ قانوني وممارسات فعلية، بغض النظر عن الانتماءات الفرعية الضيقة. فالواقع الإفريقي يدل على القشرة الحداثية لدولة ما بعد الاستعمار التي ترفع شعارات المواطنة، لكنها جوفاء في الباطن لا تعكس تلك الحقوق التي ينص عليها الدستور. فما يلاحظ هو تمييزها على أساس الدين أو النوع أو المذهب أو العرق، وهو ما كشفت عنه الاختراقات الداخلية للجماعات الأثنية المهددة للنظام السياسي وحتى الاختراقات الخارجية منها.

ختاما نستنتج أن القارة الإفريقية تملك مخزونا هائلا من المورد البشري. الذي أخذ على عاتقه أمانة حمل الدفاع عن قضايا الهوية أو الشخصية الإفريقية. العديد من المفكرين الإفريقيين قاوموا الاستعمار الأوروبي بأفكارهم كالشيخ أنطا ديوب من السنغال أو فرانز فانون. رغم كل ذلك فلا تزال القوى الاستعمارية جاثمة على قلب القارة سواء تلك التقليدية منها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو الاستعمار الجديد أي الوافدون الجدد للقارة من شركات متعددة الجنسيات وشركات عسكرية خاصة وقوى السوق العالمية، في خضم التنافس المحموم ما بين كل من الولايات المتحدة وأوروبا والصين وروسيا وكذا بعضا من الشركات الهندية والماليزية، إضافة لقوى إقليمية أخرى في الشرق الأوسط المتنافسة على ثروات القارة كالكيان

¹ عبد الرحمن إبراهيم كان، انعكاسات الاحتلال الغربي على المواطنة الإفريقية دراسة في الآثار والأبعاد، قراءات إفريقية، ع 38، (أكتوبر 2018)، ص ص 72-79.

الفصل الثاني: محددات الهوية الإفريقية وانعكاساتها على الواقع المواطناتي

الصهيوني وتركيا وإيران. كل هذا يتأتى على حساب سيادة الدول الإفريقية وهويات شعوبها في خضم عالم معولم، أضحت فيه المعاملات المالية تدار عبر الإنترنت أو التقانة التكنولوجية، ودور عالم السوشل ميديا أي عالم الذكاء الاصطناعي. مقابل معاناة الإنسان الإفريقي من جراء تمزق هويته ما بين التقليدي والوافد الحديث وفشل مشروع بناء الدولة- الأمة الحديثة أو دولة المواطنة، فهي لا تقتصر على الحقوق والحريات المنصوص عليها دستوريا، والتي قامت عليها ثورات كبرى تاريخيا أساسها الثورتين الأمريكية 1774 والفرنسية 1789م التي جلبت معها ما يعرف بحق الانسان والمواطن، بناء على حوار مجتمعي توافقي، ومدى درجات الوعي والنضج المرتفعة ليتحول الفرد بذلك وفقا لتعبير سبينوزا من صفة عبد إلى مواطن ضمانا لحقوق المشاركة. هذا ما تفتقده مختلف الوحدات السياسية الإفريقية صنيعة ووليدة الممارسات والسياسات الاستعمارية. لا زالت غالبية مجتمعاتها تحتكم إلى الهويات الأولية بدلا من الوطنية لغياب العقد الاجتماعي أساس التعايش السلمي، ما أفرز جملة من الصراعات الاثنية والقبلية والعرقية الخطيرة على إثر تداعيات عملية التحديث الغربي التي رسمها الغرب للقارة، دونما أي اعتبار للخصوصيات الشخصية أو القومية الإفريقية، على غرار انعقاد مؤتمر برلين 1884-1885 وسط غياب الأعضاء الأفارقة، دونما أدنى قيمة لهوية الإفريقي وخصوصياته المجتمعية تاريخيا، بل فتحت بعضا من القبائل الإفريقية الباب للأوروبي على أساس ضيافته، والذي جاءها مرفقا بالحملات التبشيرية قبل أن يكشف الوجه الحقيقي له، ألا وهو استعمار الإنسان الإفريقي ونهب ثرواته وخيراته وانتزاع أراضييه منه عنوة، خدمة للمصالح الاستعمارية الخاصة.

الفصل الثالث:

تحديات الهوية في كينيا
وارتداداتها على المواطنة

تمهيد

تمتاز كينيا كغيرها من الوحدات السياسية الإفريقية بإرثها العريق تاريخيا والذي يعود لفترة ما قبل الميلاد. فقد عرفت عدة حضارات، وهذا ما عكسه التنوع والتعدد العرقي، الإثني والقبلي والديني فيها. أين تعايشت مع بعضها البعض في جو يسوده احترام نمط عيش الآخر، قبل أن تطأ المنطقة القوى الاستعمارية وتروجها لنظريات السمو العرقي الأوروبي وإقصاء الآخر وطمس هويته وثقافته باقتلعه من جذوره، ما انعكس إلى يومنا هذا على التنظيم الكيني سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ودينيا ولغويا. فالغالبية اعتنقت المسيحية لما قامت به الحملات تبشيرية المدعومة من طرف القوى الاستعمارية تمهيدا للهجمة أو التكالب الاستعماري، وانتزاع الأراضي الكينية من الجماعات الأصلية التي امتدت شرارتها العنيفة إلى يومنا هذا، متعمدا بذلك الاستعمار البريطاني إبقاء البلاد تحت رحمة الانقسامات الاثنية وامتداد ذلك لما بعد الاستقلال عام 1963م. فجماعة الكيكويو ذات الأغلبية من حيث التعداد السكاني عرفت بسيطرتها على منافذ الحكم منذ الاستقلال، مقابل الجماعات الاثنية الأخرى وما يسودها من تنافس محتدم من أجل المكاسب السلطوية لصالح جيوب الجماعات المسيطرة، واقتسامها الغنائم على الحلفاء والمقربين، خصوصا إبان المواعيد والحملات الانتخابية التي غلب عليها طابع التنظيم الإثني. وهي أحد أخطر مخلفات الممارسات الاستعمارية العنصرية. بعيدا عن تأسيس أنموذج التعايش والتسامح والاندماج الاجتماعي تثبيتا للقبليّة والإبقاء على ولاءها أولا، بحثا عن الأمن والاستقرار تغطية عن فشل النظام السياسي الكيني في معالجته لمسائل الاندماج والتماسك الاجتماعي، وتحقيق العدالة والمساواة للجميع في كنف دولة المواطنة.

المبحث الأول: المسار التاريخي لكينيا وانعكاساته على الهوية والمواطنة

يرتكز المخيال التاريخي على جملة من الرموز أو الأساطير والتجارب التاريخية المشتركة في إفريقيا. لكينيا إرث تاريخي عريق انعكس على ثقافتها كالنظام التعاوني المعروف **بالهارمبي**، إذ يعد أسلوبا ثقافيا هاما، لجأت إليه جل الأحيان جماعة الكيكويو ونظامها السياسي الخاص بها، كغيرها من الدول والمجتمعات الإفريقية الأخرى التي عرفت أساليب خاصة في الحكم، وإحلال الصلح والتعايش السلمي ما بين مختلف القبائل، واحترام طابعها أو نمطها المعيشي وهو ما ميز وضعها قبل الهجمات والتكالبات الاستعمارية، التي استغلت أوضاع ساكنتها بصفة عامة بإدخالها أساليب لا تنطبق وخصوصيات المجتمع والنظام السياسي في كينيا، تحت غطاء التحديث والتنمية أي تبني النموذج الغربي وما جلبه من تكريس للتبعية وخلق فراغ سياسي واقتصادي انعكس على مسار الدولة ما بعد الاستقلال، وما ورثته نخبها من مختلف الممارسات العنصرية وإقصاء طرف لطرف آخر في جو تنافسي اثني، للاستئثار بالأرض والموارد أو الثروة أي التنافس على اكتساب الغنائم دونما أي اعتبار لخلق دولة المواطنة العضوية أو الهوية الوطنية.

المطلب الأول: التاريخ الكيني ما قبل الاستعمار البريطاني

تمتاز كينيا الواقعة شرقي أفريقيا بالقمم الثلجية ذات إرتفاع يبلغ حوالي 60.170 قدم في مساحة تقدر بـ: 580.367 كلم²¹.

دلت أبحاث حفر تاريخية لعلماء أثار على وجود بقايا إنسانية في كينيا تعود لحوالي ما يربو عن 20 مليون سنة، في مناطق حول بحيرة فيكتوريا. تعد شاهدة على وجود حضارات مختلفة، من جهة أخرى قامت أبحاث ديمغرافية استنتج منها وجود الشعوب الباستية القادمة من الشمال والتي تعود لعام 5000 ق.م. عرفت كينيا إذن ثقافات متنوعة أطلق عليها وفقا لعلماء الألسنية الحديثة (**كوشيت، بانتوس، نيلوتيك**). فالكوشيت هي من استوطنت كينيا سنة 2000 ق.م. أما البانتوس فحوالي 300-400 ق.م. أما أوائل الألف الأولى للميلاد وفدت مجموعة نيلوتيك أراضي كينيا، تحديدا من الجهة الغربية العليا أين اشتهرت بحضارة تروسيريكوا. ومن جهة أخرى اشتهرت السواحل الكينية بنشاط الملاحة والتجارة، ساعد على ذلك عامل الرياح الموسمية خاصة مع قدوم التجار العرب واقامتهم الطويلة التي اصطبغت عليها شتى طرائق عيشهم. يعود الفضل لاكتشاف العالم الساحلي لـ **فاسكو دي غاما 1498**، لكن ذلك كله كان محل أطماع البرتغاليين الذين جوبهوا بالمقاومة المحلية خاصة من طرف العرب العمانيين إبان النصف الثاني من القرن السابع عشر إلى غاية انسحاب البرتغاليين من الشاطئ الكيني عام 1729. فلقد كانت كينيا امتدادا لسلطة عمان فترة 1806-1856، إذ ذاع صيت العرب كثيرا آنذاك بمنطقة الشرق الأفريقي قادمين من شبه الجزيرة العربية نظرا للامتداد التجاري الواسع النطاق في المنطقة، إلى جانب المعاملات الحسنة التي لاقت

¹ kenya National geographic.kids. Nationalgraphic.com, Date of Viewing the website 05/06/2020.

الفصل الثالث: تحديات الهوية في كينيا وارتداداتها على المواطنة

إقبال ساكنة المنطقة، قبل وقوعها تحت حكم سلطان زنجبار منذ القرن السادس عشر وامتداد النفوذ البريطاني لها عام 1880¹. يعود تاريخ علاقة شرق إفريقيا بالجزيرة العربية تاريخيا لما قبل الإسلام نظرا لقرب سواحل شرق القارة من نشاط البحارة العرب، الذين كانوا آنذاك يجوبون المنطقة بغرض التجارة في القرن الثاني للميلاد. راجت حركات تنقلاتهم في مواسم هدوء البحر قبل أن تقل أثناء موسم هيجانه أي الرياح الموسمية. فمع ظهور الإسلام نهاية العقد الأول من القرن السابع الميلادي كانت أول هجرة نحو أرض الحبشة. أما عن وصول الإسلام إلى ساحل كينيا فيعود لما بعد منتصف القرن السابع للميلاد 675م/65هـ عهد عبد المالك بن مروان، بهذا تشكلت إمارات إسلامية كبرى في المنطقة كإمارة مقديشو، مركة، براوة، كسمايو (الصومال). إمارة لامو، ماليندي، ممباسا (كينيا). إمارة كلوة، بمبا، زنجبار (تنزانيا)². نتج عن ذلك شيوع ثقافة إسلامية عربية في المنطقة، انعكست على المجال اللغوي في اللغة السواحيلية، وكذا المحاكم القضائية الشرعية. إذن فلقد شكل العرب جالية واسعة التعداد في كينيا منذ أمد تاريخي طويل، أين قدر تعدادها بـ 400.000 نسمة³. لكينيا تاريخ عريق إذ يعود سكانها الأصليون لحوالي ثلاثة آلاف عام خلت، أين امتازوا بنشاطاتهم الرعوية والصيد والزراعة المتوارثة عن أسلاف اثنية مختلفة.

عرفت المنطقة عدة حضارات أهمها حضارة أزانيان **Azanian** الحامية واستقرارها مرتفعات كينيا. تتمتع الأخيرة بموقع استراتيجي جد هام، سواحلها أنشأها العرب كمراكز ساحلية منذ 700 سنة بعد الميلاد قبل وصول البرتغاليين المنطقة بواسطة البحار **فاسكوداجاما 1498م**، ونزوله ممباسا أين قام ببناء قلعة **المسيح Fort Jesus 1592**. امتد احتلال البرتغال للمنطقة إلى غاية عام 1740 والاستتجاد بالسلطين العمانيين في مسقط. إذ قرر السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي نقل عاصمته من مسقط إلى زنجبار عام 1832⁴. فلقد أقبل كذلك السلطان سعيد عام 1840 على إنشاء مراكز ساحلية للتجارة في زنجبار منها مركز تجارة الرقيق، التي قننها الإنكليز آنذاك قبل منعها عام 1897. كان النشاط التجاري المزدهر بمنطقة الشرق الإفريقي عاملا مهما لاستقرار العرب في منطقة الساحل الشرقي إمتزاجا مع الفرس والهنود مع السكان الوطنيين، ما أفضى لبزوغ جنس وهوية هجينة عرفت بالشعب السواحيلي⁵. تأثرت إذن دول شرق أفريقيا قاطبة بطبيعة النظم الإدارية والقضائية العربية الإسلامية، فمن الجانب السياسي برزت تداعياتها جراء محاولات التوفيق ما بين الأنماط الخصوصية الإفريقية والنمط الإسلامي وهذا ما جسده النظام الإداري والقضائي لضبط العلاقات المجتمعية، إذ اتسم بالمساواة وعدم التمييز في الحقوق والواجبات ما بين العرب

¹ مصطفى إبراهيم سلمان الشمري، السياسة الأمريكية تجاه كينيا وأفاقها المستقبلية، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018)، ص 22.

² Simeon Hongo ominde, **Alternative titles jamhuariya kenya, Republic of kenya**. www.britannic.com, Date of Viewing the website 20/03/2020.

³ أحمد نجم الدين فليجة، أفريقيا دراسة عامة وإقليمية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1978)، ص 429.

⁴ محمد الشيخ عليو محمد، "محاكم القضاء الشرعي في جمهورية كينيا والتحديات التي تواجهها"، قراءات أفريقية، العدد 15، (يناير 2013)، ص 04.

⁵ Elischer Sebastian, Ethnic Coalitions of Convenience and Commitment political parties and party Systems in kenya, **ECONSTOR**, N68, (2008), P 2.

وباقى السلالات العرقية. أما بخصوص النظام القضائي فالقرآن الكريم كان المصدر الأساسي الوحيد للتشريع بالإضافة لمجمل الأحكام القضائية، فالمظالم أوكلت لسلطات السلطان أو نائبه، أما عن القضايا العادية الدينية الشرعية فيتكفل بها القضاة المعينين¹.

تاريخ أفريقيا حافل بالأحداث الهامة فلقد عرفت شعوب القارة صورا وطنية محكمة في التنظيم الإداري والحكم والسياسة قبل مجيء السكان غير الأصليين، هذا ما شهدته مختلف الممالك الإفريقية القديمة لذا رفضت الثقافة الإفريقية في البدء الظاهرة الاستعمارية والأنماط الحياتية المستجدة كشعب البانتو Bantu الذي عرف عنه تنقلاته المسالمة عبر جبال أفريقيا الوسطى إلى شعب الهامتيك Hametic والذي بدوره اتجه صوب شرق القارة في خضم فضاءات سياسية وثقافية مفتوحة، دونما أي قيد حدودي. ما حقق الاستقرار والعيش العادل والمساواة والحرية وسط اختيار الشكل الأنسب للحكم والسياسة وفق ما يعرف بالديمقراطية المباشرة ممثلة في مؤسسة الجيروننتقراطية الإفريقية العريقة².

لم تطأ أقدام الأوروبيين كينيا إلا في عام 1840 بواسطة الألماني كرايف (Krapf) مبعوثا من طرف الجمعية التبشيرية الإنجيلية، إذ بلغ أمصار قبائل كامبا الكينية، ومن ثم بداية توغله إلى الداخل الكيني، ولكن تصدت له قبائل الماساي والتي عرفت بوحشيتها، في السياق ذاته اكتشف المنطقة والطريق نحو أوغندا الأوروبي جوزيف تومسون Joseph Tompson متسللا بدوره من قبائل الماساي. لكن لم يلبث الأوروبيون أن اتجهوا للجوء لشركة أفريقيا البريطانية **The British East Africa Company** من أجل اختراق مرتفعات كينيا لشق الطريق نحو أوغندا، فأُسست قاعدتها في مومبسا عام 1888، وبناء على مخرجات توصيات مؤتمر برلين 1884-1885 لتقسيم القارة الأفريقية أعلنت بريطانيا نظام الحماية على بوغندا (أوغندا حاليا). كما قامت الملكة البريطانية فيكتوريا عام 1895 باستئجارها لإدارة ساحل كينيا باتفاق مع سلطان زنجبار الحاكم، بمقدار حدد بأحد عشر ألف ليرة إسترلينية، وبالتالي خضعت المنطقة بالكامل تحت النفوذ البريطاني، فأعلنت كينيا بذلك على أنها محمية بريطانية عام 1900 إلى غاية استقلالها عام 1963، كما افتتحت الشركة في ديسمبر 1901 خط السكة الحديدي الممتد من أوغندا والمار عبر ميناء مومباسا المطل على المحيط الهندي إلى بحيرة فيكتوريا، المعروف بـ: **سكة حديد أوغندا**³.

¹ محمد علي عمر الخويلدي، التأثير الحضاري العربي الإسلامي في شرق أفريقيا من القرن الخامس الهجري حتى السابع 424-656/1129-1258م، (دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2019)، ص ص 115-116.

² ميلاد مفتاح الحراثي، مرجع سابق، ص 34.

محمد الشيخ عليو محمد، مرجع سابق، ص 3 ص 06-07.

(2) الخريطة السياسية لكينيا



Source : <http://stovkagency.panthermedia.net/m/stock-photos/13206032>.

المطلب الثاني: كينيا إبان الفترة الاستعمارية (1895-1963):

تعرضت كينيا لأبشع الطرق الممارسة من طرف السياسات الاستعمارية بإجبار الشعب الكيني على ترك أراضيه طوعاً أو كراهية، إلى جانب فرض ضريبة عليه بهدف توفير اليد العاملة في حقول المستوطنين الأوروبيين بالعمل وفق قانون السخرة المفروض على الأهالي بأجر زهيد، وبالتالي حرمان الكينيين من أبسط حقوقهم.

جوهر المشكلة الأساسي في كينيا هو قضية الأراضي، والتي لطالما قدسها الأفارقة ودافعوا عنها بشراسة كارتباط قبيلة الكيكويو بالأرض وفقاً لقانون الحياة، المنقسم لأنواع عدة منها (الجيتاكا) أي مالك الأرض سواء بالشراء أو الوراثة، (الموراماتي) أي هو الوصي الراعي لأرض الصغار إلى أن يبلغوا،

(الموهوي) أي مالك حق زراعة أرض الجيتاكا. لقد أستولي على أراضي الإفريقيين حسبما يلاءم استراتيجية الاستعمار بعيدا عن الأسس والبراهين القانونية، وبناء على موائمة العوامل المناخية والتربة الخصبة، مما انعكس على الهجرات المتتالية للأوروبيين تجاه القارة نحو شرقها وجنوبها. فلقد توافد البريطانيون بأعداد هائلة نحو كينيا أواخر القرن الـ19 وبداية القرن الـ20 نظرا لمدى أهمية المرتفعات الكينية، هذا ما صرح به سير هاري جونستون في كتابه استعمار أفريقيا عام 1913 "ليس هناك ما يحول دون تخصيص 30 ألف ميل مربع من شرق القارة لاستيطان البيض إذ بلغوا 03 أو 04 ملايين"، وهو ما أكدته الحاكم العام لكينيا سير تشارلس أليوت عام 1905 "داخلية المستعمرة أرض للرجل الأبيض، فتقتضي مصلحة الرجل الأبيض الاستلاء لخلق مستعمرة بيضاء"، فأخذ عدد المستوطنين في الارتفاع المتزايد إذ فاق عددهم منذ مطلع القرن الـ20 حوالي 600 شخص إلى أن بلغ العدد مع انتهاء حرب جنوب أفريقيا من المستوطنين البوير ما بين 600 و700 شخص متمركزين في المرتفعات الكينية، بل تخطى العدد عام 1910 الألفين وقرابة 07 آلاف عام 1920، لكن حسب احصاء 1921 فقد بلغ عدد الأوروبيين قرابة 10 آلاف إلى 17 ألف عام 1930، بل وصل عددهم إلى 64000 مستوطن 4000 منهم مزارعين. في خضم هذا الزخم الهائل من المستوطنين الأوروبيين توافد كذلك الآسيويون بنشاطهم التجاري والاقتصادي إلى كينيا بحوالي 21000 عام 1910 إلى 30.000 عام 1920 بل 56000 ثم 150000¹.

استوطن الأوروبيين في مساحة بلغت 16 ألف ميل مربع، بينما الأفارقة قطنوا آنذاك في مساحة 50 ألف ميل مربع خصصت من لدن الحكومة، وعليه كيف للإفريقي أن يهنئ عيشه وقد استوطنت أراضيهم؟ وهو الذي سيق إما للحياة في المعازل وهي بمعنى تخصيص أراضي خاصة بالقبائل الإفريقية من طرف الأوروبيين كأراضي الكيكويو، بالإضافة لنظام المعازل المطل على جبل كينيا كما هو الحال بالنسبة للناندي، الميرو، الليو، فانعكس الوضع الخطر لتكديس ساكنة المعازل، كذلك فرضت ضرائب مجحفة على الأفارقة في خضم تدني المستوى المعيشي أو العمل المأجور تحت إمرة الرجل الأبيض بأجر لا يتعدى 30 شلنا شهريا².

احتلت بريطانيا كينيا عام 1887م وذلك منذ وضع سلطان زنجبار كما أسلفنا الذكر جزء منها تحت حمايتهم مقابل عوائد مالية سنوية. إن العاملان الدافعان لتشكيل دولة كينيا هما أولا السكك الحديدية وثانيا مستوطنات البيض نظرا للمناخ الزراعي والرعوي الملائم للخصوبة العالية للتربة، وكميات الأمطار الكافية واستغلال العمالة المحلية. فتشكلت جمعية تشجيع الهجرة الأوروبية لشرق أفريقيا عام 1902³. قرر اللورد

¹ كامل، مرجع سابق، ص ص 50-53.

² كامل، مرجع سابق، ص ص 50-55.

³ David Beetham and Sarah L. Bracking, Democracy Report for Jamhuriya Kenya, **Projet of the International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA) In Collaboration with series On Alternative Resrch in East Africa (SAREAT)**, August 2000, P 81.

دي لامار جعل كينيا بلاد "الرجل الأبيض" فاستثمر البريطانيون بالأراضي الخصبة دونما أي اعتبار لحقوق السكان الأصليين في المنطقة. أما ففي عام 1903 فلقد شهد عملية استجلاب الأوروبيين للمنطقة البريطانيون منهم خاصة من جنوب أفريقيا جراء حرب البوير، فلم تقف العملية عند هذا الحد بل شكلت عام 1907م مجلسا تشريعيا يمثل مندوبون عن المستوطنين، وقمعه لمختلف الحركات المقاومة والمناهضة للاستعمار خاصة منها الناندي. بذلك استولى الأوروبيون على أراضي السكان الأصليين في كينيا، لحد امتلاك كل فرد مستوطن في كينيا حوالي أكثر من ألف هكتار¹، في جو يعكس اللامساواة مما أودى برودة فعل كينية من خلال تشكيل حركات وطنية منددة بالوضع القائم واستعادة الأراضي المستلبة كقبائل الكيكويو التي أسست بدورها **جمعية الكيكويو** عام 1920 ثم **جمعية اليونغ كيكويو** عام 1922 وتنظيمها لمظاهرات مارس 1922 في غرب ووسط البلاد واندماجها في **جمعية الكيكويو المركزية** والتي تكونت عام 1929. نظرا لخبرة جومو كينياتا الطويلة وإلمامه بمختلف قضايا البلاد، فقد أرسلته الجمعية عام 1929 للندن ممثلا لبلاده كينيا لتوضيح القضية هناك².

اضطر كينياتا لتغيير اسمه لجومو والتي تعني بلغة الكيكويو **الرمح الملتهب**، أما معنى اسم كينياتا المتداخل مع لفظة كينيا: أي **وطنه**. فتعني كينياتا غربة الملبس بلسان الكيكويو. رجع كينياتا مرة أخرى للندن عام 1931 لغاية نهاية الحرب العالمية الثانية، درس الأنثروبولوجيا وألف كتابه "عند أقدام جبل كينيا"، لكن إبان اندلاع الحرب العالمية الثانية قامت السلطات الاستعمارية بمنع المنظمات الإفريقية عن عملها، مع منح امتيازات عدة للمستوطنين الأوروبيين خاصة منها المراكز الإدارية العليا، فاضطرت السلطات الاستعمارية لتعيين **إليود ماتهي** أحد الزعماء الأفارقة البارزين في المجلس التشريعي عام 1944، ثم وسعت ذلك إلى ستة أفريقيين عام 1952، رغم هذه الخطوات إلا أن سيطرة الأوروبيين واضحة، مما أدى لبروز الحركة الوطنية الاستقلالية خاصة مع الاتحاد الكيني الأفريقي برئاسة جومو كينياتا ومعاداته للتحركات الاستعمارية، واتحاد ليو بتنظيم من أودينغا أوجينغا عام 1946، وبداية التفكير في العمل المسلح والعصيان المدني في خضم محاولات عرقلة عملها إلى غاية الإعلان عن حالة الطوارئ يوم 07 أكتوبر 1952 واغتيال القادة الثوريين في الاتحاد الكيني الإفريقي. لينظم المناضلون بعدها من أجل الحرية حركة تحررية وطنية عرفت بحركة **الماو ماو** انطلاقا من جبل كينيا ونيانداريا، لكنها لم تصمد طويلا فخلال سنتين فقط دب فيها الضعف والانقسام الداخلي وصادر حكم الإعدام في حق الجنرال **ديدان دور كيماتي**، كما رفعت حالة الطوارئ عام 1959، فحوالي 10 آلاف مناضل من أجل الحرية لقوا حتفهم منهم ألف مدني من الكيكويو وألف عسكري إفريقي، واعتقال حوالي 90.000 إفريقي.

¹ Walter O. Oyugi and peter wanyande C. Odhiambo Mbai, **The politics of Transition in kenya**, (Nairobi : Heinrich Boll Foundation Regional Office for East and Horn Africa, 2003), P 52.

² عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج05، ط02 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص ص 346-349.

جوبهت الحركة تارة بالقمع وتارة أخرى بإصلاحات معينة. إن أهم ما ميز عام 1954 حدث هام تمثل في صدور دستور **لتيلتون** لأول مرة في كينيا والذي على إثره سمح للإفريقي أن يصبح وزيرا، إذ سجل عام 1957 حوالي 127.000 ناخب من مجموع ستة ملايين/ن انتخبوا ثمانية أعضاء إفريقيين في المجلس التشريعي¹. لكن لا يدل هذا على عدم المقاومة المحلية ضد المخططات الاستعمارية، ففي عام 1895 قامت حركات مقاومة اسلامية من أصول صومالية بزعامة **المولا شيخ محمد** في الشمال الشرقي لكينيا، في ظل معاناة ساكنة هذه المنطقة إقليم (أنفدي) منذ ولوج الاستعمار البريطاني بعدما كانت تحت حكم سلطنة زنجبار قبل أن تعلن بريطانيا حمايتها على زنجبار عام 1890، إذ أضحى ساحل الصومال تحت سيطرتها ونفوذها عام 1895 وسط تصديها للأسلمة².

فسح الاستعمار الطريق لتدخل القوات الكينية لأنفدي وقمع أي حركة على مستواها. في خضم هذه التحركات بعثت بريطانيا لجنة برلمانية مختصة لتقصي الحقائق من أجل الفصل في رغبة الشعب حول المنطقة على أن يختار من بين الخيارين، إما البقاء ضمن الأجزاء الصومالية وإما التبعية لكينيا، ورغم أن 87% من السكان صوتوا للانفصال عن كينيا، إلا أن الاستعمار البريطاني تعمد المماطلة إزاء القضية، لإخضاع المنطقة لنفوذ وهيمنة النظام الكيني رغم الاختلاف الثقافي والديني واللغوي، ومن ثم النيل من هوية وحرية وكرامة ساكنة المنطقة الأصليين وتعتمد بذلك اضطهادهم³. كما يعاني النظام الكيني من جراء العابرين الحدود صوبها خصوصا حول قضية منحهم صفة اللاجئين في مايو 2002، فوفقا لتصريحات السلطات الكينية فقد أصدرت الأوامر لدخول حوالي 10 آلاف لاجئ صومالي باتجاه أراضيها، الفارين من القتال المحموم جنوب غربي الصومال في سياق التمهيد نحو عودتهم للصومال، عاد منهم حوالي 05 آلاف لاجئ. في ظل اتهامات اتحاد اللاجئين الكيني للحكومة الكينية من جراء التصرفات الجائرة في حقهم، هذا ما جاء به تقرير منظمة حقوق الانسان 2002، نظرا لتقاعس كلا من الحكومة الكينية والأوغندية حول حماية اللاجئين في خضم الانتهاكات الصارخة لملف حقوق الانسان، لكن لطالما احتزرت كينيا من الوافدين اللاجئين لها كونهم قد يشكلون تهديدا للأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي، هذا الى جانب تخفيض برنامج الغذاء العالمي لمساعداته الغذائية للاجئين في كينيا، أين مس حوالي 25% نظرا لنقص التمويل، على الرغم أن آلاف الأطفال اللاجئين يعانون من وطأة نقص وسوء التغذية⁴. عينت بريطانيا مندوبا ساميا على **محمية أفريقيا الشرقية Eastern Africa Protectorate** وهو السير هاردينج، والذي عرف عنه مواجهته للثورة العربية في الساحل تحت قيادة قبائل المزارعة، لكنها أخدمت بفعل تدخل الهنود بالمنطقة عام 1896. وفي يناير عام 1902 عقد اجتماعا مكونا من 22 مستوطنا أوروبيا في العاصمة

¹ كامل، مرجع سابق، ص 11.

² Yash Ghali and Jill cottrell Ghali, **Constitutional Transitions and Territorial Cleavages : The Kenya Case**, (Ottawa : Forum of Federations, 2019), P 4.

³ يونس عبدلي موسى، "أوضاع مسلمي شرق كينيا عبر التاريخ"، **قراءات أفريقية**، العدد 19 (يناير-مارس 2014)، ص ص 06-12.

⁴ توفيق راوية، مشكلة اللاجئين في افريقيا الأبعد، الملامح، وسبل المواجهة، **قراءات أفريقية**، العدد 142 (أكتوبر 2004)، ص ص 150-151.

نيروبي لانتخاب الممثلين عن الاستيطان الأوروبي في كينيا، وسط عنصريتهم تجاه الهنود والآسيويين عامة واخضاع الإفريقيين لعمل السخرة في مزارعهم شمال المرتفعات الكينية. في الفاتح من شهر أوت تقلد السير رونالد ستيوارت Ronald Stewart منصب مندوب سامي للمحمية، أسندت إليه السلطات الاستعمارية الصلاحيات اللازمة لتمكين المستوطنين الأوروبيين البيض لأنشائهم المزارع الكبرى على حساب السكان الأصليين في كينيا، كما رسمها الحاكم البريطاني تشارلز إيليوت ودعوته لتحويل كينيا لبلاد الرجل الأبيض والسيطرة الكاملة عليها على غرار ما قامت به فرنسا في الجزائر¹. أما في الفاتح من شهر أبريل عام 1905 فقد أضحت المحمية إضافة لمحمية أوغندا والصومال البريطاني تابعة بشكل مباشر لمكتب الاستعمار البريطاني بعدما كانت تحت توجيهات وزارة الخارجية. استمرت إذن حملات الطرد الواسعة لسكان الأصليين كطرد قبائل ناندي التي يمر بها خط السكة، كما هو الشأن بالنسبة لقبائل سوتيك وكيساي، وإبعاد القبائل الإفريقية الأخرى من الجنوب الغربي لجبل كينيا تمهيدا لجلب المستوطنين الأوروبيين إلى المنطقة. أين مورست على الأفارقة أعمال شاقة بضغط من الحكومة البريطانية رغم أن نسبة الأوروبيين لم تتجاوز ألفي أوروبي انداك من أصحاب المزارع عام 1914².

مورست العبودية ضد السكان الأفارقة في العالم الجديد، إلى جانب عمل السخرة ضدهم في مختلف أنحاء العالم الأوروبي خاصة منذ القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، وسط إعلاء الهوية العنصرية الواحدة قصد خلق السيطرة التامة سياسيا وثقافيا في آن واحد³. فلقد نقل البرتغاليون من ميناء أنغولا وحدها نحو أمريكا حوالي 2389000 مليونين وثلاثمائة وتسعة وثمانين ألف ما بين عام 1486 إلى 1641 من العبيد، أما عدد الرقيق المرسل في سبيل خدمة الممتلكات البريطانية ما بين عامي 1680-1786م فحوالي مليونين ومائة وثلاثين ألف دونما أدنى الحقوق، على غرار ما فعلته إسبانيا تجاههم. قام أحد حكام جامايكا إدوارد لونج عام 1774 بإلقاء تصريح خطير من أجل المساواة ما بين الرقيق وحالي البرتقال، للمحافظة عليهم كآلات فهذه التجارة تعد رائج نظرا لعوائدها الكبيرة على اقتصاديات أوروبا، وهو ما عولت عليه أنداك بريطانيا بمحفظتها على موانئ شرق أفريقيا كطريق مواصلات صوب الهند⁴.

نظمت في كينيا انتخابات عام 1957 بوجوه قيادية بارزة خاصة منها **توم مبوبيا**، **أودينغا أوجينغا**، **رونالد نغالا** ومطالبهم الأساسية دستور جديد، يكرس المساواة ما بين عدد الممثلين الإفريقيين والأوروبيين رغم أنهم 50 ألف فقط. طالب أودينغا بإطلاق سراح كينياتا في يوليو 1957، إلى جانب رفع سقف تمثيل الأكثرية الإفريقية في المجلس التشريعي عام 1959. والسماح للأحزاب السياسية للقيام بمهامها تحت

¹ أحمد عيضة، **الجاليات العربية في أفريقيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 153

² عبد الستار أبو الحسن عدوي، **النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص ص 46-48.

³ أمارتيا سن، **السلام والمجتمع الديمقراطي**، ترجمة: روز شوملي مصلح، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 80.

⁴ محمد عبد الرحمن عبد الجواد، **مسارات الاستعمار بحث في المفهوم والتجربة التاريخية** (بيروت: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2018)، ص 79.

الضغط القوي على السلطات الاستعمارية. فتحت بعدها باب المفاوضات لأجل الاستقلال. لكن ما ميز الوفد المفاوض الكيني إبان عودته من لندن الانشطار في المواقف المصيرية للبلاد، انعكس ذلك على النشاط الحزبي، فأثناء انتخابات 1961 فاز الاتحاد الوطني الكيني الأفريقي بقيادة توم مبيوا وأودينغا أوجينغا بنسبة 67.4% من الأصوات، بينما كلل الاتحاد الكيني الديمقراطي الإفريقي بالهزيمة. لكن فيما يخص الاتحاد الكيني الوطني الإفريقي فلقد علق مشاركته إلى حين إطلاق سراح جومو كينياوا وهو ما كان عام 1961، وقيادته للمفاوضات عام 1962، والتي تكللت آنذاك بالاستقلال الفعلي بعد الانتخابات التي أسفرت عن فوز اتحاد كينياوا بثلاثي الأصوات في يونيو 1963 ليتقلد بذلك منصب رئيس الوزراء وإعلان استقلال كينيا في 12 ديسمبر 1963¹.

المطلب الثالث: التركيبة السكانية القبلية في كينيا

إذا كانت الدولة تعني ذلك الإطار السياسي والقانوني، فإنها تمتلك بيدها مختلف أدوات القسر والعنف دون غيرها من أجل الحفاظ على سلامة وأمن واستقرار المجتمع. لكن لا زالت العديد من الدول الإفريقية على غرار دولة كينيا تركز على المكون التقليدي القبلي، فهو كيان اجتماعي سياسي لكنه غير قانوني، إن أهم القبائل الكينية هي كالتالي:

أ/ **قبيلة الكيكويو (Kikuyu):** هي الأكثر تعدادا في كينيا، تتموقع حول جبل كينيا وسط البلاد ضواحي العاصمة نيروبي والمقاطعة الوسطى. من إحدى قبائل البانتو Bantu، زراعية في طابعها المعيشي، لها صيت واسع في البلاد ونفوذ قوي سياسيا واقتصاديا منذ العهد الاستعماري، ينتمي إليها **جومو كينياوا (Jomo Kenyatta)**، الذي ترأس البلاد منذ الاستقلال 1963 إلى حين وفاته عام 1978، خلفه دانيال أراب موي من أصول كالينجينية، القاطنة في المقاطعة الغربية حول مدينة الدوريت المحاذية للحدود الأوغندية.

➤ **نظام حكم قبيلة الكيكويو:** لقد أرست القبائل الإفريقية مفاهيم الحكم المباشر الخاصة بها لإدارة شؤون العامة بواسطة سلطة الجيرونوتوقراطية أو الشيوخ ذوي الحنكة والخبرة في إدارة شؤون الحكم، قبل أن يعمد الاستعمار الغربي لطمس الحقائق والمعالم التاريخية الإفريقية. لقد اعتمدت قبيلة الكيكويو نظام الحكم المبني على المبادئ الديمقراطية الإفريقية، على رأسها قيادة مجموعات السن وفق التراتب العمري، ففئة المحاربين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة، أما كبار السن فهم الذين يتولون مهام وضع القوانين ضمانا لحفظ الحريات وحقوق الكيكويو عامة. فقبل مجيء الأوروبيين تميز إذن حكم الكيكويو بنظام ديمقراطي، إلى درجة قاموا بثورة ضد الاستبداد الملكي للملك **كيكيو** وتدعى **إتوكا** بمعنى الافتراق، والتي تكللت بالنجاح انعكس ذلك

¹ الكيالي، مرجع سابق، ص 370.

على قيام المجلس الثوري ووضع دستور خاص كان بمثابة نقلة نوعية نحو تأسيس الميثاق، وهو الذي نص على حق الحصول على الأراضي، المساواة أمام القانون، التوزيع الطبقي العمري، قبل أن تلغي بريطانيا هذه الخصوصيات. لقد انتقد كينيّاتاً بشدة المهمة الحضارية وفقاً للكتيب البريطاني الأبيض عام 1923، والذي هدف من خلاله للهيمنة والسيطرة على كينيا.

➤ النظام الاجتماعي لقبيلة الكيكويو:

يعرف التقسيم الهراري لمجتمع الكيكويو بأقسام ثلاثة وهو ما سنوضحه كالتالي:

أ/ **الأسرة:** وهي تجمعها رابطة الدم، إذ للأُم فيها مكانتها الرئيسية أي الأسرة الأمومية، أين كان ينتسب لها الأطفال قبل أن ينقلب الوضع وتصبح الأسرة أبوية.

ب/ **العشيرة:** تكرست العشيرة إبان سيادة الرجل، الذي عمل على تغيير نمط القبيلة وأسماء عشائرها، مما أفضى في المقابل لثوران المرأة. وتكثيف اجتماعاتها خاصة في المناسبات الدينية والاجتماعية.

ج/ **مجموعات السن:** يمتاز شعب الكيكويو بانقسامه لمجموعات مختلفة حسب السن الأطفال والشباب وكبار السن، فكل من هؤلاء له أدواره المنوطة به اجتماعياً وسياسياً ودينياً واقتصادياً. إن من أهم الأسباب الرئيسية المحركة لقرع طبول الحروب القبلية هي الندرة، ومن ثم البحث عن بدائل أخرى في خضم موجات الجفاف الزاحف على مختلف الأراضي الكينية على غرار أراضي الماساي الرعوية وكيكيو في إطار عملية البحث عن مورد الكلاً والماء. فالأرض هي الرابط الأساسي ما بين القبائل الإفريقية المختلفة لدرجة تقديسها، فأجداد الكيكويو على سبيل المثال دفنوا في الأرض التي احتلوها فصارت وثاقاً قوياً ودائماً ما بين الحفدة وأفراد القبيلة، وفق اعتقاد راسخ برضا أرواح الأجداد عن سلوكياتهم¹. لكن إبان الإستيلاء الأوروبي على أراضي الأفارقة المقدسة الموروثة عن الأجداد ألحقوا بها أذى كبيراً، خصوصاً تغير النمط الاقتصادي الخاص، ونظامهم القبلي الذي من قواعده الأساسية التوافق مع أرواح الأسلاف كامتداد لماضيهم القانوني والأخلاقي والاجتماعي والديني المشترك. وبناء عليه فمجهودات كينيّات النضالية الجبارة لاسترجاع ما هدمه وشوّه الاستعمار له ما يبرره وهو الدفاع عن حقوق السكان الأصليين واستقلال أراضيهم².

ب/ **قبيلة الليو، اللو (Luo):** هي من أصول نيلية. تعد ثاني أكبر قبيلة من حيث التعداد السكاني بعد قبيلة الكيكويو، تتمركز حول ضفاف بحيرة فيكتوريا (نيانزا) الواقعة حول مدن ناكور، كيسوما، الدوريت

¹ عبد السلام بغداد، البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 180.

² ولد الشيخ، مرجع سابق، ص ص 30-32.

الفصل الثالث: تحديات الهوية في كينيا وارتداداتها على المواطنة

غرب البلاد. لطالما سعت هذه القبيلة للوصول للسلطة، فهي تعرف بمعارضتها الشرسة ضد النظام السياسي الكيني الحاكم¹.

ج/ **قبيلة البانتو**: تعد من أوئل المجموعات التي وطئت أرض كينيا بعد البوشمن ثم البدو الحاميون أهمهم الماساي يمتازون بالنشاط الفلاحي والرعوي، توطنوا مناطق المروج والسافانا ووادي الفالق بعد عام ألف وخمسمائة بعد الميلاد (1500م).

عموما لا يستثنى دور العرب والآسيويين في نشاطاتهم التجارية على طول الساحل إلى غاية نهاية القرن الخامس عشر حين وصول البرتغال وتوافد العديد من الدول الاستعمارية الأخرى على المنطقة. عموما فمن مجموع 42 مجموعة اثنية في كينيا. أهمها ثلاث مجموعات رئيسية هي: البانتو، النيليون، الكوشيون لكل منها لغاتها ودياناتها وتقاليدها وعاداتها وهذا ما سنوضحه كالتالي:

• **البانتو**: هي مجموعة اثنية وافدة من حوضي الكونغو والنيجر. عرفت بنشاطها الزراعي وصناعة الحديد، بدورها انقسمت للمجموعات الاثنية التالية:

أ/ **البانتو الغربيون**: مجموعة الباجون Bajon. كيساي Kisii. سوبا Suba. كابراس Kabras.

ب/ **البانتو الشرقيون**: مجموعة تاييتا Taita. تافيتا Taveta. ميجكاندا Mijikanda. بوكومو Bokomo. سواحيلي Swahili. مالاكوت Malakot.

ج/ **بانتو المنطقة المركزية ووسط البلاد**: تضم مجموعة الكيكويو Kikuyu. ميرو Meru. مبير Mbere. كامبا Kamba. إمبو Embu.

بلغ التعداد السكاني للبانتو حوالي 66.4% من إجمالي سكان كينيا، ميزتهم ارتفاع معدل المواليد وانخفاض الوفيات. يتمركزون أساسا في جنوب خط شمال جبل الجون وجنوبا وشرقا نحو مدينة لامو على المحيط الهندي، يتموقعون في ثلاثة مناطق وهي حوض بحيرة فيكتوريا. المرتفعات الشرقية لواد الفالق. الشريط الساحلي.

د/ **النيليون**: يمتدون في منطقة حوض النيل وما جاورها، وينقسمون للمجموعات التالية:

✓ **النيليون الغربيون**: مجموعة ليو Luo. لوهايا Luhaia.

✓ **النيليون الشرقيون**: الماساي Massai. توركانا Turkana. سامبورو Samburu. تيسو Teso.

نجيمب Njenb. كاراموجونج Karamojong. إليجاو Elegayo.

¹ بغداد، مرجع سابق، ص 185.

✓ **النيليون الجنوبيون:** كالانجين Kalanjin. بوكوت Bokot. توجان Tugan. ناندي Nandi. أوماتيك Omatik. ماراكويت Marakwet. تيريك Terik. أوجيك Ojick. كيبسجيس Kipsihis. تصل نسبة النيليون إلى 30.01% من مجموع سكان كينيا. يختلفون عن البانتو من حيث الطول واللغة. اشتهرت كلا من ناندي. تيسو بالنشاط الرعوي قبل تحولهم لمزارعين. كما أنهم تأثروا بالسياسات والممارسات الاستعمارية خاصة المستوطنين الأوروبيون في المرتفعات. نظرا لموجات الهجرات الواسعة، واحتكاكها بالكوشيت الحاميين شمالا في المناطق شبه الجافة.

هـ/ **قبيلة الماساي:** تعتبر الماساي من أشهر الجماعات العرقية لتجذرها التاريخي العريق، طبيعة أفرادها أنهم رحل. يقطنون وسط المنطقة الممتدة من جبل الجون ELGON بدائرة عرض 1° شمال خط الاستواء ودائرة عرض 5° جنوبا، يتمركزون حول مرتفعات كينيا وسط وادي الأخدود يحدهم شرقا البانتو وغربا النيليون. قدموا كينيا منذ بداية القرن 14م.

➤ **النظام الاجتماعي للماساي:** يمتاز نظام الماساي الاجتماعي على أنه ينقسم لطبقات عدة منها:

أ/ طبقة رجال الدين والكهنة، لهذه الطبقة صوتا ونفوذ قويين داخل المجتمع دينيا وسياسيا.

ب/ طبقة صناع الأمطار، لها علاقة وطيدة برجال الدين، من مهامهم المسندة الدعاء والتضرع فترات الجفاف جلبا للمطر.

ج/ طبقة عوام الشعب.

د/ مجموعة السن: أثناء بلوغ أطفال الماساي فإنهم يدمجون مباشرة ضمن طبقة المحاربين، باستلام المهام من الآباء تحت مسميات عدة كفرقة السيف الأبيض والغزاة، بقرية المحاربين عند بلوغ سن 16 إلى 30 سنة. كما أن لكبار السن مكانة تقديرية جد عالية لخبرة السنين¹.

و/ قبائل الكوشيت الحاميين: هم من أصول أسيوية - إفريقية، ينقسمون إلى ما يلي:

✓ **الكوشيت الشرقيون:** الجالا Galla. الصوماليون Somali. شانجيلا Shanjila. المولو Elmolo. رانديل Randil. بورجي Burji.

¹ فاطمة عبد الوهاب عبد الله عبد الصمد، الأثر الحضاري للإمارات الإسلامية في كينيا ودورها في حركة الجهاد الإسلامي ضد البرتغاليين (1911-1143م / 1505م-1730م)، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في التاريخ (جامعة أفريقيا العالمية، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2019)، ص ص 46-48.

✓ الكوشيت الجنوبيون: داهالو Dahlo. موكوجودو Mukojodo. بوران Buran. أورما Orma. جابرا Gabra. يقطنون المناطق الشمالية الجافة، عانوا كثيرا من جراء ندرة المياه، يواجهون أزمة الجفاف والتصحّر في مناخ غير مناسب للزراعة. بلغت نسبتهم حوالي 03.1% من إجمالي سكان كينيا¹.

جدول رقم (03): يوضح سكان كينيا وفق أهم المقاطعات. حسب إحصاء عام 2009:

النسبة	المقاطعات
25.9%	رفت فالي
14.7%	المقاطعة الشرقية
14.1%	نيانزا
11.4%	الوسط
11.2%	المنطقة الغربية
8.6%	الساحل
8.1%	نيروبي
6.0%	الشمال الشرقي

Source : Kenya Bureau of National Statistics, Kenya Census 2009.

تتوزع بقية سكان كينيا من العرب، الآسيويين في المدن والشريط الساحلي. أما الأوروبيون فقد تركزوا حول العاصمة نيروبي والمرتفعات والمدن الصناعية والتجارية. إبان الاستقلال عام 1963 فقد بلغ عدد العرب 40 ألف/ن. والهنود 170 ألف/ن. الأوروبيون 70 ألف/ن، لكن هذه النسب تراجعت لاستحواذ الإفريقيين على السلطة السياسية وكذا فقدان الأجانب لامتيازاتهم التي تمتعوا بها ما قبل الاستقلال².

المبحث الثاني: مكونات عناصر الهوية الاثنية- العرقية في كينيا

تعتبر قضية ترسيم الحدود الهوياتية العرقية الثقافية بصفة عامة ضمن قضايا لب الاندماج الاجتماعي. ففي كينيا ترجع المسألة أساسا لاحتكار السلطة، أي أن تفرض الجماعة الاثنية الغالبة على بقية أفراد المجتمع طريقها الخاصة في التعامل. فتعد مسألة تشكل الهوية الثقافية رهنا بالوعي الجمعي لجماعة ما بخصوصياتها واختلافها عن الآخرين، فالهوية ليست بمعطى ثابت إذ تمتاز بالواقعية المتخيلة

¹ أبو الحسن عدوي، مرجع سابق، ص 100.

² أبو الحسن عدوي، مرجع سابق، ص 100.

من خلال عملية الاختلاق كما سماها إدوارد سعيد وكيث وايتلام INVENTION وسماها مارتن برنال بالتفريق أو الفبركة FABRICATION مثلما جسده الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

المطلب الأول: التركيبة الاثنية والعرقية لكينيا

تستلزم الهوية الجماعية الثقافية مجموعة من الأفراد تجمعهم خصائص مشتركة تميزهم عن الآخرين. لكنها قد تحمل إيدولوجيات تقصي الآخر المختلف نظرا للحدود المطاطية الرمزية في تشكل هوية الجماعة، على أساس وهمي متخيل وهو ما أشار إليه بندكيت أندرسون بمصطلح الجماعات المتخيلة. قد يكون سبب التقاء أعضائها ووحدهم التهديد الخارجي¹. كما قد تتأثر بفعل الاحتكاك أو التثاقف بواسطة الاستعمار كما بينه هرسكوفيتز (1895-1964) بفعل الاتصال ما بين ثقافة مهيمنة وأخرى مسيطر عليها، ما ينتج عنه فعل التحكم على غرار ما شهدته كينيا. الواقعة جغرافيا شرق القارة الإفريقية تمر عبرها الدائرة الاستوائية ما بين دائرتي عرض 4.21 شمالا و4.28 جنوبا، وخطي طول 34 و42 شرقا. في مساحة تبلغ حوالي 580.367 كلم². تتوزع عبرها مجموعات اثنية عدة تتفرع بدورها لقبائل مختلفة².

يحمل كل فرد هويات متعددة ذات امتدادات واسعة من هويات ثقافية متنوعة كالهوية المدنية أو الانتماء للبلد، الهوية العالمية لما تحمله من رسائل إنسانية للعالم أجمع. تمتاز كينيا بالثراء والتنوع الثقافي وعراقتها التاريخية إلى جانب التنوع الاثني، هذا ما عكسته المظاهر الثقافية الكلاسيكية. يعد ذلك من المقومات الأساسية البارزة في بناء الأمة بمعدل سكاني بلغ حوالي 54.041.650 م.ن وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2020، ووفقا للتوقعات الحالية فقد يرجح تخطي عدد سكان كينيا عتبة الـ 100 م.ن مع نهاية عام 2058 ليبلغ حوالي 125 م.ن بحلول نهاية هذا القرن³.

تبرز قضايا تسييس العرق بشدة أثناء توظيفها السياسي من طرف النخب السياسية الإفريقية الحاكمة بهدف تكريس الولاء السياسي وكسب عدد أكبر من الأصوات الانتخابية، بل وعلى أساس الانتماء العرقي تتم عملية اختيار العاملين في المناصب الحكومية لهيمنة الطبقة القائمة على المحسوبية العرقية المتنافسة للسيطرة على موارد الدولة⁴. لا يزال حكم الشيوخ (مؤسسة الجيرونوتوقراطية) حاضرا وبشدة في الأوساط الإفريقية، إذ عرف الانسان الإفريقي امتدادا حضاريا واسعا عائدا لما قبل أكثر من 35.000 سنة وما ينتج عن ذلك من تكريس لتجربة الحكم والسياسة. فلقد عاشت القارة في جو تعايشي بناء على مضامين الفكر

¹ نادر كاظم، تمثيلات الآخر صور السرد في المتخيل العربي الوسيط، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص60.

² Prisca Kamungi, **The Relationship Between change in polical leadership and Economic Development in Africa : A case Study of kenya**, (Nairobi : University of Nairobi, 2016), P 1.

³ kenya Pouplation 2020 (Demographics, Maps, Graphs), worldpouplationreview.com. 25/07/2020.

⁴ Kenya International Travel Information, travel. State.gov

السياسي الفلسفي والمورث القبلي والديني في ظل التنوع الجغرافي والاقتصادي والثقافي والبشري وأنظمة متعددة الجوانب¹.

تتمثل أهم مخاطر أزمة الهوية في فضاء يسوده عدم الاستقرار السياسي الداخلي لانعدام الشعور بالأمان وتأثير دور الزعامات التقليدية وهشاشة منظمات المجتمع المدني المنوط بها دور التنشئة على السلوك المواطني. لقد اختلفت المقاربات المفسرة لقضية النزاعات الداخلية في القارة، أهمها المقاربة الحتمية التي تفسر التركيبية الاثنية-العرقية-الدينية- اللغوية الافريقية والحدود المصطنعة للمرحلة الاستعمارية وانعكاساتها على الاختلافات الطائفية الهوياتية في الدولة الواحدة أو أكثر وتوريث الأحقاد التاريخية، هذا إلى جانب تفسير المقاربة التوظيفية للتباين العرقي واللغوي والديني الذي لا يعد تهديدا إلا حال تم توظيفه من قبل النخب السياسية الحاكمة في خضم عدم التوزيع العادل للثروات والعائدات الريعية². لجأ النظام السياسي الكيني للتوظيف السياسي للتعددية الاثنية إبان الحكم الاستعماري، إذ تمثل الأمر في التمييز الواضح ما بين جماعات وسط كينيا (كيكيويو، كامبا، ميرو، إمبو)، بل امتد الأمر للقطاعات الأخرى الحساسة كالتعليم والصحة على حساب جماعات الوادي المتصدع (كالنجين، توركانا، ماساي، سامبورو). نجحت السياسات الاستعمارية البريطانية في الإيقاع بالاثنيات الكينية، إلى حد سلب أراضيهم لفائدة المستوطنين الأوروبيين، واستغلال اليد العاملة الإفريقية على غرار جماعة الكيكيويو القاطنة بالمقاطعة الوسطى المجاورة للأراضي الخصبة بالواد المتصدع على حساب سكانها الأصليين جماعتي الكالنجين والماساي للعمل في الأراضي المسيطر عليها من طرف المستوطنين الأوروبيين بتمكين من الاستعمار البريطاني، هذا ما انعكس على الظاهرة الحزبية وإزكاء النعرات الاثنية، بتوظيف عامل الأراضي المتنازع عليها إلى يومنا هذا ما بين مختلف الجماعات الاثنية في كينيا.

تتمثل أهم عوامل وشروط الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي في مدى درجة التجانس الاجتماعي والاجماع السياسي على عكس الانقسامات الاجتماعية والشروحات السياسية داخل المجتمعات التعددية خاصة الدول العالمية كينيا التي لا زالت تعاني أزمات ناجمة عن الوسط الانقسامي العميق اجتماعيا وسياسيا في ظل غياب تام للموقف الجماعي الموحد للإثنيات المتنوعة ذو المرجعية اللغوية أو الدينية أو القومية³. يرجع السبب الرئيسي للحرمان النسبي الذي يفضي للتمرد بحثا عن العدالة التوزيعية، وعن الغنيمة أو السيطرة على مختلف الموارد⁴، خصوصا في خضم ضعف الوظيفة الاستخراجية للدولة لتقلص الموارد وانعكاسات ذلك على الانفاق والوسط الاجتماعي العام، ما أدى لبدايات تراجع وفقدان الدولة لوظائفها في

¹ محمد العقيد، الأحزاب السياسية في أفريقيا النشأة التكوين، الواقع والمستقبل، قراءات أفريقية، العدد 04 (سبتمبر 2009)، ص 60.

² John R. Neill, **The Ethnic Composition of leading kenyan Government positions**, (Sweden : Afrikainstitutet, 1974), P 7.

³ شاكرا الأنباري، الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها)، (أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 11.

⁴ عبد الله بلغيث، التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية، قراءات أفريقية، السنة 16، العدد 44 (أبريل 2020)، ص ص 47-48.

الفصل الثالث: تحديات الهوية في كينيا وارتداداتها على المواطنة

الحماية الاجتماعية وتوزيع الموارد ضمانا لحفظ حقوق الأقليات والقبائل المعدمة، إذ اضطرت الدولة لبيع خدمات القطاع العام لصالح الخاص، تحت ضغط المنافسة العالمية ومن ثم فسخ الطريق للشركات المتعددة الجنسيات¹.

جدول رقم (4) يوضح النسب المئوية للجماعات الاثنية في كينيا

الجماعة	النسبة بالمئة	الجماعة	النسبة	الجماعة	النسبة
الكيكويو	22	كامبا	11	الماساي	1.8
لوهايا	14	كيساي	06	توركانا	1.3
ليو	13	ميرو	05	إمبو	1.2
كالانجين	12	ميجيكاندا	05	تيسو	0.95
أوجادين	0.83	باسويا	0.05	مبير	0.47
كوريا	0.52	سامبورو	0.05	ديجوديا	0.47
ثاراكا	0.46	جوريا	0.37	باجون	0.26
بوران	0.37	بوكوما	0.27	جوشا	0.1
أورما	0.21	نجيمب	0.07	كينيون آسيويون	0.25
الصوماليون	0.17	تايتا	0.06	كينيون عرب	0.16
جابرا	0.13	سواحيلي	0.05	كينيون أوروبيون	0.01
هاويا	0.13	بوني ساني	0.05	هنود	0.14
أجوران	0.12	ساكيوي	0.03	أوغنديون	0.13
ريدايل	0.11	بولجي	0.02	باكستانيون	0.01
تنزانيون	0.9	بريطانيون	0.07	عرب	0.04

المصدر: أسماء حجازي، مشكلة الاندماج في كينيا منذ عام 1992 (بيروت: مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 2018)، ص 21.

إنه ومن خلال الجدول أعلاه يتضح مدى سيطرة قبيلة الكيكويو سياسيا واقتصاديا عقب الاستقلال، أين مرت بمراحل قوة إبان فترة حكم جومو كينيايا من عام 1963-1978، إذ بدأ نفوذها يتراجع لتولي

¹ إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010)، ص 19.

الرئيس أراب موي دانيال منصب الرئاسة كونه من قبيلة الكالنجين، ليعود نفوذها مرة أخرى بفوز موي كيباكي من قبيلة الكيكويو في انتخابات 2002-2007، مقابل تصدر المركز الثاني قبيلة لوهايا ودورها الواضح في مركز المعارضة الشرسة للنظام الكيني كما أسلفنا الذكر، كونها المنافسة القوية للكيكويو منذ الاستقلال عام 1963¹. المسألة إذن تكمن أساسا في مدى الانغلاق على الذات بما يتعارض والانفتاح على ثقافات الآخرين، وذلك لاعتقاد مجموعة ما أنها الوحيدة التي يحتذى بها دون الآخرين ورفض أي شيء لا ينتمي لتجربتها الخاصة، فتجدها في شكل دغمائي منغلقة على ذاتها وهذا ما تمتاز به قبيلة الكيكويو ذات النفوذ القوي في كينيا، ما نتج عنه إحساس الآخرين بالمساس بخصوصياتهم أو محدوداتهم الهوياتية كاللغة والدين والثقافة والعادات². على عكس سياسات الاعتراف بتعددية الثقافات والمجتمعات على قدم المساواة. أما فيما يخص الأقلية الأوروبية فإنها مثلت نسبة 0.01 % إلا لم تعد كما كانت في الفترات السابقة عن الاستقلال أين استأثرت بالسلطة والثروة. كانت الآمال معلقة كثيرا حول مدى اختفاء العرقية (العنصرية) إبان فترة الخمسينيات والستينيات من القرن، وكذا إزالة الاستعمار وبروز حركات مدافعة من أجل الحقوق المدنية. لكن ما فتئت أن حلت سنوات السبعينيات والثمانينيات حتى اعتلت على السطح أحاديث حول العرقية القاتلة، ووصف ضحاياها أنهم متميزين جسديا عن الآخر وأدنى عقليا وعدم القدرة عن التكيف الثقافي ومنه العجز عن الاندماج في المجتمع الأكبر، هذا ما أشار إليه علماء النفس والسياسة من أمريكا الشمالية وتطرقهم للعرقية الرمزية (Symbolic Racism)، أين سلطت الأضواء حول عدم قدرة السود وسوء نواياهم لعدم الالتزام بالمبدأ الأمريكي (Credo Américain)، إذن العرقية الفيزيائية البيولوجية لم يقضى عليها بعد، بل أخذت أشكالا وألوانا جديدة، فنجد أن الفئات المستهدفة ترجح وتعمل كثيرا على بروزها بتقديمها عبر الفضاء العام لتوضيح وتبيان صفاتها البيولوجية، فالجماعة البشرية المشتركة الصفات الجسمية الوراثية البيولوجية تدعى السلالة العرقية، والتي غالبا ما يجمعها إقليم واحد، يعد الأمر من صميم موضوعات علم الأنثروبولوجيا كالسلالة القوقازية والسلالات الزنجية. يستوجب توضيح الفروق ما بين كلا من الجماعة العرقية التي تعني تلك الروابط الاجتماعية والثقافية التي تربط أفراد الجماعة، والجماعة السلالية ذات الأصل المشترك للجماعة³. ففي فرنسا أنشئ المجلس التمثيلي للجمعيات السوداء (CRAN : Conseil Représentatif des Associations Noires) المختص بقضايا الإحصاء الاثني.

تهدف مثل هكذا نشاطات لمحاربة كل أشكال التمييز العنصري عبر مطالب الاعتراف بماضي السود (الاستعباد. الاستعمار) من خلال التعريف البيولوجي كـ لون البشرة⁴، على سبيل المثال ما جاء به

¹ أسماء حجازي، مشكلة الاندماج في كينيا منذ عام 1992، (بيروت: مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 2018)، ص 21.

² تزي فيتان تودوروف، مرجع سابق، ص 12.

³ هشام محمود الأقداحي، المجتمع السياسي بين الاستقرار والوحدة الوطنية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2016)، ص 86.

⁴ ميشال فيفيوركا، التعددية الثقافية مفهوم يجب إعادة بنائه، مجلة الاستغراب، العدد 10 (شباط 2018)، ص 107.

المؤتمر الأفريقي المنعقد في مانشستر عام 1945 بحضور **جومو كينيا** قائد حركة الاستقلال الوطني الكينية، من ثم رفع شعار أفريقيا للأفريقيين، إلى جانب دعم طريق تحرير تونس، الجزائر، ليبيا، السودان، مع طرح قضايا أخرى جد جوهرية تخص مشكلة الأقليات البيضاء المتواجدة في القارة وإلغاء التفرقة العنصرية على غرار المستوطنين الأوروبيين في كينيا¹، خصوصا وأن القارة الإفريقية أهم ما ميزها الدور الاثني في الصراع على السلطة. إذ تعد الاثنية المحور الهام لبلوغ السلطة في كينيا، فإبان تولي جومو كينيا السلطة بعد الاستقلال عام 1963 اشتهرت جماعة الكيكويو بالنفوذ المتجذر في إدارتها للدولة وبعد وفاته تولى السلطة دانيال أراب موي لتتحول الكفة نحو قبيلة موي الكالنجين وترسخهم في الإدارات والجيش.

تعد الانتماءات الأولية على حساب الولاء والانتماء الوطني عقبة في وجه التحول الديمقراطي بإفريقيا في خضم الصراع ما بين قيم الحداثة والتقليدية، إذ حرص الاستعمار على تروجه لنمطه في الحكم ونظمه الديمقراطية رغم عدم ملاءمتها مع الطابع والخصوصية الإفريقية، إن عملية التحديث بالقارة زمن الاستعمار عمقت هوة الشعور بالهوية العرقية والقبيلة ضد الآخر، مما أفضى للفوضى بعد مرحلة التعايش والتسامح قبل ولوج الاستعمار الأوروبي للقارة². لقد دعم بعضا من المفكرين الأوروبيين أمثال هوسكوفيتز النسبية الثقافية مناهضا الأحكام الأوروبية المسبقة عن الثقافات الأخرى وتبريراتها الاستعمارية، دعما للاتجاهات التحررية وحقوق الإنسان في الأمم المتحدة التي أصدرت اعلاناتها لاحترام الفوارق الثقافية، بعيدا عن النظرة الاستعلائية ضد الآخرين. انعكست تلك السياسات الاستعمارية التقسيمية الإقليمية الاثنية لكينيا على مرحلة ما بعد الاستعمار. فقليلا هي الدول التي حافظت على تركيبها الاثنية الأصلية كمصر، المغرب، تونس، رواندا، سوازيلاند. إذ تمركزت في الغالب جماعتين أو أكثر ضمن حدود جغرافية مصطنعة في هوية ناشئة، كرستها الممارسات والرموز الوطنية كجماعة **تشويوا (chewa)** ما بين كل من مالاي، زامبيا، موزمبيق، فهم يحملون جنسيات مختلفة، خلفت تداعيات كبرى حول قضايا الاندماج الوطني.

قسم الأوروبيون المجتمعات الإفريقية لمراتب عدة، فلقد كان الأوروبيون أعلى الهرم إداريا وعسكريا، ثم يلونهم الزعماء المحليون أو الوسطاء الإداريون، فلقد كانوا ذوو شأن كبير في أعين المستعمر الأوروبي خاصة بريطانيا والتعويل عليهم في الدولة الناشئة، أما المرتبة الثالثة فتمثلت في الأفارقة بعد ادخال طريقة المحاصيل النقدية للقارة. فلقد تراكمت بعدها الثروة لدى المزارعين وكذا اكتسابهم مكانة اجتماعية مرموقة. اتسمت القارة الإفريقية بوجود شعبين في إطار دولة واحدة ما بين محلي (Native) وآخر متغرب (Westernized)، لكل منهما مفهومه حول قضايا المواطنة والهوية³، فالنموذج الغربي الأوروبي هدفه الهيمنة والسيطرة على الرعايا، على عكس ما عرفته الأوساط الأوروبية التي بنيت على أساس دولة لكل

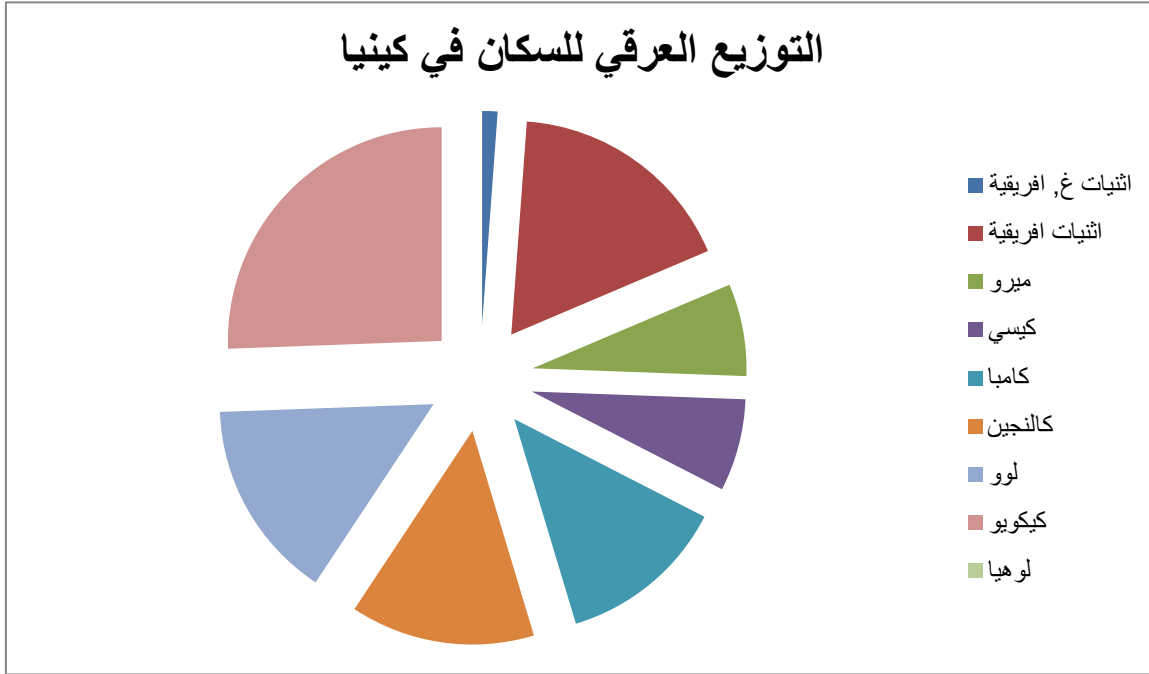
¹ جميل مصعب محمود، آليات التحول الديمقراطي في أفريقيا، "دراسات دولية"، العدد (29)، ص 14.

² نجم الدين السنوسي، مرجع سابق، ص 87.

³ - أحمد أمل محمد إمام، الإثنية والنظم الحزبية في أفريقيا (دراسة مقارنة)، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص ص 100-103.

أمة. فلم تنشأ الدولة في كينيا على أساس الاعتراف بالآخر والحد من الترشق النعراتي القاتل وفي حدود مصطنعة استعمارية. تعد الاثنية المهيمنة على الحكم في كينيا عماد النظام الاجتماعي والاقتصادي والأمني والسياسي الداعمة لاستمرارية النظام وتآزمه.

مخطط دائري رقم (1) يوضح التوزيع العرقي للسكان في كينيا (النسبة المئوية)



المصدر: مصطفى خواص: الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وانعكاساته وآليات مكافحته (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 145.

من خلال ما يتضح في الشكل رقم (4) وكما أسلفنا الذكر فإن نسبة الكيكويو هي الأعلى بنسبة 22%، أما الاثنيات الأخرى غير الأفريقية فتتمثل 01% فقط، ثم اثنيات أفريقية تمثل 15%. تليها قبيلة لوهيا بنسبة 14% ذات الوزن الرئيسي للمنافسة في مختلف الاستحقاقات وهما يمثلان أهم العرقيات المؤثرة في مصير كينيا. إن الصراع الناجم عن الهويات الاثنية لا يشكل تهديدا للاستقرار السياسي لكينيا فقط والتي تضم حوالي 42 اثنية كل لها لغاتها وتقاليدها وعاداتها، بل يمتد الأمر لمختلف مناطق القارة الإفريقية، نظرا للانقسامات العرقية والاثنية الواسعة الانتشار. (أنظر الجدول 4). صحيح أن السلالة Race تعتبر مجموعة من الناس تجمعهم سمات طبيعية وملامح الفيزيولوجية مختلفة، لكن هذا لا ينفي عامل الصراع ما بين السلالات والأعراق الفرعية ابتغاء الوصول للموارد الطبيعية أو السلطة والثروة أو لدوافع دينية مشحونة بالكراهية التاريخية والسلوكيات العدوانية القائمة على أساس عمليات التطهير العرقي والإبادة الجماعية مثلما حدث في رواندا 1994 ما بين عرقي الهوتو والتوتسي، هذا ما يعرف بالتعصب السلالي أو العنصرية

Racism، وما ينبثق منه من تفرعات السلالات العرقية (إثنيات) Ethnic group ذات الأصل الواحد ودلالات ثقافية موحدة، والتصنيف السائد منذ حقبة زمنية بعيدة على أساس ثقافي أو بيولوجي أو مكاني جغرافي للجماعات الإثنية، مثلما شهدت الحقبة اليونانية التي استبعدت كل ما هو مغاير للسلالة اليونانية فهو همجي والأقل تحضرا. إلى جانب الوضع التمييزي السياسي المجحف في حق الأقليات أو المجموعات الإثنية خاصة في ما يخص الحرمان من الفرص المجتمعية وسط الإزدراء اللغوي العدواني الحاد ضدهم، فنادرا ما يوجد في شتى اصقاع العالم مجتمعات تخلو من آفة التمييز العنصري. إذ تتجاهل الأنظمة السياسية في مختلف دول القارة الإفريقية المساواة الانسانية كالحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وتتعمد المعاملات على أساس طبقي أو ديني أو لغوي والحرمان من عدالة التوزيع والعوائد. جاءت موجة التمييز هذه مصحوبة بدعم علمي صريح لها.

قام عالم الانتروبولوجية **جيورجي كوفيه Geroges Cuvier** عام 1800م بالربط ما بين العرق والهراكية أي ما بين الأجناس فهناك الجنس الأبيض في المقدمة، وسمي وفقا لعلماء التصنيف بالإنسان العاقل Homo Sapiens الذي يعني الأوروبي الأبيض وأما الآسيوي الأصفر فهو لصيق بشتى ملامح الكائبة، أما الإفريقي فيطلق عليه الأسود الوحشي، ومن ثم المضي قدما في الدعوة لتدعيم السلالات الأرقى على حساب الأدنى منها بواسطة وسائل وسياسات الفصل العنصري والإجهاض القسري والعقم الإجباري، فهذا ما أرتكبه الاستعمار الألماني في حق ناميبيا تحت دعوى النقاء العرقي وإعلاء الجنس الآري. بالإضافة لما يشهده الواقع الحالي من جراء جرائم الإبادة العرقية في حق الفلسطينيين على يد الكيان الصهيوني¹، وما تمارسه مجموعة الكيكويو في كينيا التي استنفدت بالحكم والثروة منذ الاستقلال عام 1963 من خلال استخدامها لمختلف أساليب الإذلال والحرمان والظلم الاجتماعي حول توزيع الثروة المختل أو التسلط وعدم المساواة ضد العرقيات الأخرى، مما أجج انعدام الثقة وارتقاع أحاديث أصداء الكراهية والعنف المضاد في صور وأشكال مختلفة من لدن تلك الجماعات المنقوصة مواطنتايا. فأضحت الهوية الإثنية بهذه الممارسات معيارا ومحددا أساسيا لتوزيع الحقوق والامتيازات داخل الدولة من فرص للعمل أو التعيينات الوظيفية، وكذا امتدادها لمجال المنح الدراسية الانتقائية على أساس اثني لا على أساس الكفاءات أو الاستحقاقات بعيدا عن عقلانية التوزيع، فالأمر نفسه ينطبق على الصعيد الحزبي السياسي لكينيا القائم على أساس عرقي، إثني، والانقسامات الثقافية في ظل استغلال موارد الدولة وأجهزتها في خدمة الجماعة العرقية المهيمنة باسم الحزب الحاكم، إلى جانب دور مختلف وسائل الإعلام التحريضية ضد الآخر إبان الحملات الانتخابية بعيدا عن المسار الديمقراطي². هذا الوضع هو نتاجا للسياسات المنتهجة غداة الاستقلال البعيدة عن

¹ إيان لوبو، العنصرية والتعصب العرقي من التمييز إلى الإبادة الجماعية، ترجمة: عاطف معتمد، كرم عباس، عادل عبد الحميد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص ص 06-09.

² Fridrich Ebert Stiftung, **Political Parties In kenya**, (Nairobi : Design Layout Sunburst Communications LTD, 2010), P 40.

الفصل الثالث: تحديات الهوية في كينيا وارتداداتها على المواطنة

خطوات البناء المؤسسي للدولة، فهي اعتمدت النهب والتهميش والاقصاء والمحسوبية في إطار ما يعرف بتكريس الحمى الزعامية (الكاريزماتية) كما فسر ذلك ماكس فيبر، مما يفقد مشروعية النظام الحاكم الذي بدد الأموال العامة وشل عملية البناء والتنمية المأمولين. يرى باري بوزان أن المعضلة الأمنية داخلية تكمن حول الأمن الهوياتي، أين تحصر المجموعة الاثنية ذاتها في "نحن" فتجد مثلاً (نحن الطوارق في الساحل الافريقي، نحن أبناء دارفور في السودان، نحن الهوسا-فولاني في نيجيريا).

أضحت الهوية مرتكزا للصراع من أجل السيطرة اعتمادا على حديث الأنا بدلا من الارتكاز على دور مؤسسات الدولة في خضم اختلالات الأداء السياسي والبناء الاجتماعي والاقتصادي¹. هذا الوضع حال دونما بناء دولة المواطنة الحقيقية ما ترتب عنه اضطرابات هوياتية حادة، انجر عن هذا الوضع رفع سقف المطالبة بالاستقلال عن جسد الدولة من طرف أقلية أنفدي المسلمة في الإقليم الشمالي الشرقي المحاذي للصومال. إذا ما نظرنا لبنية النظام الدولي المعاصر، من جهة أخرى فإننا نشهد تعزيز الترابط الاقتصادي والتقني ومن جهة أخرى ظاهرة التفتت السياسي والاجتماعي المتلاحق منذ 1945 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (05): يوضح النزاعات الانفصالية للأقليات سنة 2020

31	إفريقيا
28	آسيا
13	أوروبا
07	أمريكا الشمالية
08	أمريكا الجنوبية

المصدر: وليد عبد الحي، مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد 19)، "مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات"، (مايو 2020)، ص 09.

انطلاقا من الجدول أعلاه فإنه في خضم الترابط الاقتصادي والتقني المتمثل في الترابط العضوي، والذي بدوره قد يؤثر على إضعاف الترابط الألي المؤسس على العرق واللغة والدين والمذهب. فإذا ما كانت الدولة القومية قائمة على أسس معاهدة واستقاليا عام 1648 وفق الرابطة الألي المشار له سابقا، فإن العولمة على خلاف ذلك تقوم على أساس الرابطة العضوي، ومن ثم تهديدها لكيان الدولة القومية، خاصة في خضم تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19) على مختلف دول العالم خصوصا منها دول العالم الثالث². وانغاري ماثاي المرأة الكينية التي قامت بتأسيسها حركة الحزام الأخضر عام 1977 وزرعها لأزيد من 30 مليون

¹ عربي بومدين، تحول أنماط النزاعات في إفريقيا العوامل والتأثيرات، قراءات أفريقية، العدد 42 (أكتوبر 2019)، ص 46.

² عبد الحي وليد، "مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد 19)"، "مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات"، (مايو 2020)، ص 10.

شجرة في أفريقيا، وترأسها المجلس القومي للمرأة الكينية ما بين عامي 1981-1987" قائلة: إن هويتنا المختلفة هي من التنوع الطبيعي بدلا من محاولة الجميع المستحيلة لأن نكون الشيء ذاته، لأبد لنا أن نتعلم تقبل تنوعنا والحقيقة أن البشر أقوى بهذا التنوع¹. انعكس الوضع الاتثي في كينيا على النظم الحزبية بنسبة 25% إلى 50%، كالانتخابات التشريعية والتي أفرزت نتائجها في عام 2007 عن فوز حركة البرتقال الديمقراطية (Orange Democratic Movement) بنسبة 47%، جاءت موزعة على مختلف المقاطعات خاصة الغربية منها ومقاطعة نيانزا Nyanza أقصى غرب البلاد المطل على بحيرة فيكتوريا، أين تحصلت الحركة على 70% من جملة عدد المقاعد المخصصة للمقاطعتين، ذات الأغلبية الاثنية لوبا Lueya و لولو Lwo وجوسي Gusii المتمركزة في منطقة نيانزا إلى جانب فوز الحركة بثلاثي المقاعد في الواد المتصدع، كالنجين kalenjin، المنطقة الشمالية الشرقية Nourth Estern والساحلية أقصى شرق البلاد، أين تقطن جماعة البورونا Borona وهي فرع من جماعة الأرومو شمال كينيا الممتدة غالبيتها في أثيوبيا، لكن هذا لا ينفي الفشل الذي منيت به الحركة وسط البلاد أين يتمركز الكيكويو kikuyu أكبر اثنيات كينيا وكامبا Kamba، ميرو Meru.

دعمت الكيكويو بقوة حزب الوحدة الوطنية PNU مما يدل على مدى قوة الترابط ما بين الاثنية والأحزاب السياسية الكينية. أما فيما يخص الجانب الديني فالمسيحية البروتستانتية المذهب كان لها الدور البارز في دعم الحركة غرب البلاد ودعمها حزب الوحدة الوطنية وسط البلاد. تمتاز كينيا كغيرها من دول شرق افريقيا بالتعددية الاثنية من نيليين وبانتويين وسواحليين ذوي أصول عربية افريقية مختلطة اضافة للمستوطنين الأوروبيين، فلقد تم استغلال هذه التعددية لإحكام السيطرة الاستعمارية بقوة، إذ اتهم العرب على أنهم استرقوا الأفارقة وسيطروا على ممتلكاتهم الخاصة كما هو الشأن في زنجبار، إذ طلب العرب بفصل الساحل عن بقية البلاد بموجب معاهدة عام 1895م المنعقدة ما بين بريطانيا وسلطان زنجبار والتي اعترفت له بسيادته على الساحل في ظل المخاوف الكبرى من سيطرة بعض من القبائل الكبرى على السلطة، وهو ما استجيب له في دستور الاستقلال بإنشاء حكومات اقليمية تملك صلاحية حق الاشراف على ميدان التربية والصحة، لكن جاء في تمهيد من دستور آخر بتنازل زعماء المعارضة عن النظام الاقليمي ليحل محلها زعامة الحزب الواحد الحاكم (KANU)، وقرار الأقلية اليمنية العربية بالعودة لبلادهم بعد استقلال كينيا عام 1963، عكس الأغلبية التي قررت البقاء مع الأفارقة وحصولهم على الجنسية الكينية إلى حد تقلد مجموعة منهم مناصب عليا في الدولة².

¹ وانغاري ماثاي، أفريقيا والتحدّي، ترجمة أشرف محمد كيلاني (الكويت: عالم المعرفة، 2014)، ص 200.

² Kristelig Folkeparti, A Guide to Political Party Mangement In kenya, (Oslo : The Norwegian Agency for Deveopment Cooperation NORAD, 2013), P 33.

تقلدت جماعات الكيكويو وكامبا وميرو وإمبو وظائف عليا، كما كان لها النصيب الأكبر من حصص التعليم والتنمية، مقابل تهميش جماعات الواد المتصدع وكالنجين وتوركانا وماساي وسامبورو. وصل الأمر لحد نزع أراضيهم منهم عنوة لصالح المستوطنين الأوروبيين، بموجب قرارات مجلس الحكم التشريعي (Legislative Governing Council) المؤسس عام 1903، إذ كان يعد الأداة الرئيسية الطولى لتمرير المشاريع الاستعمارية الجائرة، أهمها قرارات نزع السيادة على أراضي السكان الأصليين في كينيا وتوزيعها على المستوطنين الأوروبيين، كما تم بموجب ذلك استغلال العمالة الأفارقة في المزارع لصالح البيض.

انعكس هذا الوضع سلبا على النظام السياسي الحزبي الكيني¹. فلا تزال العوامل الاثنية تلعب دورا رئيسيا لمعرفة الواقع الاجتماعي الافريقي بعد الاستقلال والنظام القبلي المتعارض مع قيام الدولة الحديثة في خضم الروابط الأولية القائمة أساسا على روابط الدم والقرابة والاقتصاد، هذا ما فسرتة نظرية التحديث، مقابل أنصار الماركسية الجديدة والتي فسرت قيام الدولة الافريقية بناء على عوامل ريعية تجارية تحت حكم طبقة برجوازية بيروقراطية أو كمبرادورية هدفها الثراء الفاحش على حساب المصلحة الوطنية العامة العليا للبلاد. لقد تحول الصراع في حقل العلاقات الدولية من صراع بين الدول إلى صراع داخل الدول أين يلاقي اهتماما أكبر بقضايا ذات الشأن الداخلي أكثر وهو ما ذهبت إليه تفسيرات ما بعد الحداثيين والليبراليين الجدد².

المطلب الثاني: الهوية اللغوية في كينيا

تعد مشكلة اللغة إحدى المشاكل التي التفت إليها المثقفين الأفارقة، أين دار جدلا واسعا حول قضايا استخدامات اللغة المحلية الإفريقية المناسبة خاصة في المستعمرات الفرنسية. بينما الوضع مختلف في المستعمرات الانجليزية كجنوب افريقيا التي ارتكزت كتابة على لغة البانتو، ما يلاحظ أن الإفريقيين لم يعرفوا الكتابة إلا من خلال الأوروبيين، لكن هذا لا ينفي محاولات بعضا من القبائل الإفريقية ترسيخ لغتها كقبيلة فاي في ليبيريا أوائل القرن التاسع عشر، ومحاولة السلطان بآمون نجويا عهد الاحتلال الألماني للكاميرون، لكنها كانت محاولات غير مدعومة لذا باءت بالفشل. إلى جانب ذلك كان للعرب دورا بارزا تمثل أنذاك في اللغة السواحيلية قبل وصول البرتغاليين الغزاة منطقة شرق افريقيا نهاية القرن الخامس عشر، فالعلاقات العربية-الإفريقية أسبق من العلاقات الأوروبية-الإفريقية، وهو ما انعكس على الأبجدية العربية في اللغات الإفريقية³. اللغة هي الجسر الذي يصل ما بين بني البشر ماضيهم الغابر مع حاضرم، إذ تورث من جيل لآخر في أشكال مختلفة عبر تخليدها تاريخيا بالاعتزاز بها.

¹ محمد إمام، مرجع سابق، ص ص 76-78.

² Chong lim kim and Malcolm E. Jewell, **The Legislative Connection : The politics of Representation in Kenya, Korea and Turkey**, (Durham : Duke University Press, 1984), P 24.

³ عبد العظيم سيد أحمد، مرجع سابق، ص 98.

لا يمكن الحديث عن الاستقلال الوطني الفعلي إلا من منظور ديمقراطي شعاره المواطنة وما يترتب عليها من أبعاد كالمساواة وحقوق المواطنين الاقتصادية والسياسية والثقافية واللغوية. لكن فشلها يفضي للعطب والازدواجية اللغوية ثقافيا، وإجتماعيا، إلى جانب الفروق السلطوية ما بين الاغنياء والفقراء ما يؤدي للتناقض داخل المجتمع الواحد ما بين التراثيين ودعاة الحداثة التحرريين¹. فتلعب اللغة إذن دورا بارزا في حياة الشعوب والدول للحيلولة دون اندثارها وطمس هوية مختلف شعوب العالم وذوبانها. فقد ولت بشدة في العقود الأخيرة قضايا اللغة والعرقية بعد سقوط المعسكر الشيوعي مقابل الهيمنة الليبرالية الغربية دوليا وتفكك قوميات وصراعات عرقية، بحثا عن ذاتيتها اللغوية أو هويتها وهو ما يتجلى في قارة إفريقيا خاصة، فالأخيرة تمتاز بتعدد وتنوع لغاتها وأجناسها وأعراقها، لكن نادرا ما تجد لها لغة قومية وطنية رسمية واحدة متفق عليها. بل تصنف لغاتها على أنها مينة مقابل اللغات الاستعمارية الحية وممارساتها الاستعلائية الفوقية ضد الشعوب الأخرى، بل اعتبرت مجرد مختبرات لمآربها على يد اساتذة مختصين أكاديميا فعلى حد قول الباحث السنغالي إمباي لو بشير: "مهندسي الفكر الاستعماري"². فالتمسك باللغات الوطنية الأصلية دلالة على السيادة والاستقلالية واستحضار الذاكرة الجماعية لفهم الواقع والتعبير عنها كتابة وشفاهة.

يوجد في كينيا لغات عدة هامة منها لغات البانتو. النيليون. الكوشيتو. موزعة على 42 مجموعة اثنية مختلفة لكل لغتها وعاداتها وتقاليدها. لكن تعد اللغة السواحيلية هي اللغة الوطنية إلى جانب اللغة الانجليزية المعتمدة في الدوائر الرسمية كالإدارات والسلوك القضائي³. واللغة السائدة هي لغة الكيكويو كونها تمثل نسبة 22%⁴. لقد اعترفت الحكومة الكينية باللغة العربية بادخالها وسط المنهج التعليمي منذ عام 1982 وفقا لخصوصية العرب المسلمين فيها، وكذا خصوصيات المؤسسات الحكومية والاهتمام بخريجي الجامعات على غرار جامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم، وتأسيس المعهد الكيني للتربية Kenya Institute of Education للإشراف على مناهج التعليم في كل من جامعة نيروبي University Nairobi، وجامعة موي في مدينة إلدوريت بواسطة خبراء من معهد الخرطوم الدولي وجامعة الساحل Pwani University، جامعة الأمة، جامعة الأندلس، جامعة المستقبل⁵.

فقضية اللغة الأصلية تعد إشكالية كبرى لدى النخب والتي بدورها جعلت الجماهير تعيش وكأنها في بلد أجنبي تحت ضغط الاستعمار الأجنبي، أي إبعادهم عن هياكل حكومتهم أو المشاركة السياسية وافتقادهم لحقوقهم المواطنة الأصلية. لقد وصل القس يوحنا ريمان عام 1846م إلى كينيا وأسس رفقة كرابف بمدينة

¹ عبد الإله بلقزيز، الفرنكوفونية أيديولوجيا- سياسات- تحد ثقافي- لغوي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 60-61.

² هارون باه، إشكالية اللغة في إفريقيا.. ترميم ذاكرة، قراءات أفريقية، العدد 18 (أكتوبر- ديسمبر 2013)، ص 64-65.

³ Nathan Oyori Ogechi, *Ethnicity, Language and Identity In Kenya*, (Moi University : Modern Africa, 2019), P 116.

⁴ حجازي، مرجع سابق، ص 50.

⁵ ميورالي كامبي، أهداف المنصرين ودورهم في محو الآثار العربية عن اللغة السواحيلية، قراءات أفريقية، العدد 25 (يناير، سبتمبر 2015)، ص 29-30.

راباي Rabai التي تبعد حوالي 18 ميلا عن ممباسا، الهدف من مخططهما التنصير والمسخ اللغوي ومن ثم التوغل في المعرفة الجغرافية، في خضم توجه الإرسالية النظامية الاتحادية (الميثودست) صوب كينيا.

المطلب الثالث: الهوية الدينية في كينيا

يمتاز المشهد الإفريقي عموما بالتنوع والتعدد الديني القوي. تعددية في الأديان والمعتقدات والقوميات وتعددية في الرأي والفكر حول الشأن العام في إطار وطن جامع للشمل. وهذا واقع لا يجوز نكرانه أو التغاضي عنه، إذ لا يخضع ذلك لاختيار الفرد. من غير الممكن معاملة الإنسان على أساس انتماءه الأولي الذي لا دخل له في اختياره بحرية. فالأمر يفضي لتحليل الظاهر الدينية من وجهات نظر عدة. إن جميع الديانات السماوية لها وقع هام على القارة الإفريقية خاصة الإسلام وانتشاره منذ الهجرة الأولى نحو بلاد الحبشة وكافة منطقة شرق القارة للقرب الجغرافي من منطقة الجزيرة العربية، ودور العامل التجاري والهجرات الهائلة، ما أدى لقيام ممالك إسلامية وسط وغرب القارة، أما المسيحية فتعلقت بالعامل الاستعماري كوسيلة من أدوات التغيير الاجتماعي لشعوب القارة كجنوب السودان، كما لا يمكن نفي الدور الفعال للأديان الوثنية والمعتقدات ذات الصلة بالعادات والتقاليد القبلية وجمعها ما بين المادة والروح. فمعتقدات الأفارقة تربط ما بين الأحياء وعالم أرواح الأسلاف كأعضاء فاعلون رغم رحيل أجسادهم والتقرب منهم من خلال تقديم قربان لهم.

يدل هذا على مدى تجذر القربى والتقاليد القبلية في أفريقيا، أفضى الوضع لئن يكون لكل شعب أفريقي عباداته الخاصة في ظل مختلف السمات كالأفكار الطوطمية وتقديس الأسلاف¹. إن مسألة توزيع الاعتقادات الدينية ذات صلة بالجماعات العرقية والقبلية بعضها البعض بل وامتدادها إقليميا كاليوروبا والأشانتي والباجندا، إذ تمتد لشعوب عدة أقامت دولها الخاصة بناء على اعتناقها الديني الخاص، كما أن هنالك جماعات قبلية توظف الديانة التقليدية للسيطرة والهيمنة على الآخرين كقبيلة الماساي الكينية واعتقادها بأن خلق العالم يسري من عشيرة نحو أخرى، ومن جيل لآخر وأن إله القبيلة قد منح الماشية لأحد أبنائها. اعتقادا منهم بأنهم أولى وأحق بثروة المواشي أكثر من غيرهم. بل امتد الأمر بالكهنة والمشعوذين للتغلغل في الجهاز الإداري والحزبي مع الجماهير، ككينيا مدعين بأنهم هم صانعو القرار، إذ يجتمعون مع الأحزاب والمنظمات بل والاعتماد عليهم من طرف الحكام، ما كرس للظاهرة العرقية والهاجس الكبير للمواطن في خضم هذا، من جراء أي سياسة قد تسلكها الدولة تحقيقا للوحدة الوطنية والانسجام، بما يعكس سيطرة الجماعة العرقية التي ينتمي لها الرئيس بدعم استعماري.

¹ عبد الغني عماد، سييسولوجيا الهوية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص ص 119-123.

لقد امتد الدعم التقليدي لزعماء القبائل للحياة السياسية خاصة إبان المواعيد الانتخابية بتوصيات منهم للتصويت بقوة لجهة ما كدولة سيراليون حزب الشعب السيراليوني. إن عدم التمتع بحرية التعددية والاعتقاد في أي مجتمع كان يجعل من القضية يسيرة لتوظيف الخطاب السياسي بدلا من الصيغة السياسية الديمقراطية، مما يفضي لأن تتحول كل شرعة ومذهب لأحزاب متناحرة. ارتكازا على الطابع السلالي التقليدي عكس دستورية وشرعية النظام السياسي. فهناك من الدول من تتسم بدستورية ثورية ذاتية لكنها تقوم على أحياءها الهويات الجزئية وتسييسها كونها استبدادية احتكارية، تعاني تأزمات ثقافية سياسية اعتمادا منها على مخزونها التاريخي لمختلف الهويات الثقافية ما قبل البناء الدولاتي الحديث، فيفضي الأمر لانقسامات سياسية واجتماعية إيديولوجية¹، على غرار كينيا وللحوول دون ذلك لأبد من اشراك مختلف المواطنين دونما أي استثناء للمشاركة السياسية في اتخاذ القرار، ضمانا لممارسة حقهم في المواطنة بما يتفق وقرارات اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، اشراكا للجميع بما فيهم الأقليات، فأهم ما ورد فيها من عناصر: أ/ احترام السلامة الإقليمية. ب/ المساواة وعدم التمييز في مختلف المجالات. وهذا يعد من أهم شروط نجاح نموذج اقتسام السلطة القائم أساسا على القادة السياسيين حول دورهم في تكريس سياسة قبول الآخر وضمان حقوق المواطن والولاء القومي المشترك برموز وهوية وطنية جامعة².

ج/ ترتيبات تحقيق التعددية والوحدة الوطنية

امتاز وصول الأوروبيين لساحل شرق أفريقيا بالوعورة مقارنة بالساحل الغربي للقارة، إذ كان الأمر أنذاك يستدعي الدوران الكامل حول القارة من الجهة الغربية إلى الجنوب ثم الشرق. لكن تغيرت الأجواء بنشاط الملاحة الدولية انطلاقا من فتح قناة السويس عام 1869م الرابطة ما بين البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. برحيل البرتغاليين عن منطقة الشرق الأفريقي أوائل القرن الثامن عشر، انحسر نشاط المبشرين الأوروبيين، أين خضعت المنطقة في قبضة المسلمين (السلطين العمانيين)، لكن لم يدم الأمر طويلا بعدما أقبل السلطان سيد سعيد عام 1841 بنقل مقره لزنبار وفصح المجال للبريطانيين والفرنسيين والأمريكيين مع فتح قنصليات تمثيلية لهم، فاستغل المبشرين الوضع ليعودوا بقوة عن طريق إقامة مراكز تبشيرية في المنطقة. هذا لتساهل السلطان معهم فحصل أول المبشرين المنتهزين للفرص البروتستانتية كرايف على رخصة الإقامة عام 1844م في المنطقة واستقراره في ممباسا، إذ ترجم فيها الكتاب المقدس للغة السواحيلية، إلى جانب مساعده جون ريمان عام 1846 (J. Rebmann) وتنقلتهما الداخلية بالمنطقة باتجاه رباعي ممبيا (Rabai Mpya) وسط قبيلة جيرياما (Giriyama) من القبائل الوثنية ومن ثم توسع الطموح بربط ليبرفيل بغابون وممباسا الكينية للتمكن من غالبية الشعوب الإفريقية. أين استقبل كرايف بحفاوة من طرف الزعيم كيفوي (Kivoi) زعيم قبيلة أكامبا (Akampa) القاطنة جبل كينيا، والتي يبعد مقرها عن

¹ عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص 25.

² فوزي، مرجع سابق، ص 77.

العاصمة نيروبي بحوالي 180 كلم شمالا. لقد حقق الكاثوليك نجاحا باهرا في منطقة كليمنجارو لتواجد شعب جاغا القابل للتصحر بقوة، انتهز الكاثوليك هذا الفراغ الديني فأسسوا في هذا السياق المدارس اللاهوتية في أواسط تلك القبائل المتنازعة¹. فإذن من غير الممكن إغفال الدور البالغ لنشاط الكنائس والمدارس المسيحية المستقلة، خصوصا مناطق الوسط وتنميتها الشعور بالانتماء الوطني².

لقد كان لبريطانيا دورا رئيسيا في اكتساح الكنائس شرق القارة ودعمها لإرساليات جمعية منصري الكنيسة (C.M.C. Church Mission Society) عام 1844م، فهي من صرحت للقس الألماني جون كرابف John Krapf للتوجه نحو ممباسا لتنصير قبائل الوانبيكا، ومحاولات كتابة الانجيل بالحروف اللاتينية بدلا من اللغة العربية الأم لمسلمي المنطقة وهو ما تم قد تم الإعلان عنه جهارا عام 1911م في دورية العالم الاسلامي لاستبعاد المسلمين عن الخط العربي. بل العمل على قراءات الكتاب المقدس بلغة الكيكويو وسط صعوبة شرح المصطلحات وتفسير معانيها³.

تم افتتاح عام 1926م مدرسة كيكو KIKAW التنصيرية وعقدت العديد من المؤتمرات الكنيسية في كينيا من أهمها:

- 1956م: جمعية الكنائس العالمية شرق أفريقيا ومركزها التنصيري العاصمة نيروبي.
- 1959م: مؤتمر كنسي في نيروبي هدف للقضاء على الإسلام.
- 1989م: الاجتماع السري لزعماء النصارى في نيروبي، مع تقديم أكثر من ألف نسخة من العهد القديم والجديد باللغة السواحيلية اضافة لنشرات ومجلات قدر مبلغها بحوالي 7000 مليون دولار. كما رافق العملية التبشيرية مجموعة من المراكز والأبحاث العلمية كمركز البحوث التابع للفاثيكان، مركز البحوث التابع للكنائس العالمي، مركز الدراسات المسيحية، مركز البحوث والدراسات الافريقية، المركز المسيحي في نيروبي 1990. خصصت للعملية ميزانية معتبرة قدرت من 164 مليار دولار عام 1990 سنويا إلى 181 مليار دولار سنويا عام 1992، وتوزيع حوالي 22 ألف ومائة كتاب بلغات ولهجات محلية مختلفة في نشرات ومجلات دورية بلغت حوالي ألفين ومائتين وسبعين نشرة ومجلة، ومحطات اذاعية تنصيرية خصصت لأكثر من 100 دولة ووفقا للغاتها⁴.

لا يوجد في العالم مجتمع وحدوي الديانة أو العرق، فمختلف دول العالم تشكلها أقليات اثنية ودينية وسط انعكاسات عوامل عدة كالهجرة والحروب والاستيطان على التركيبة السكانية. تسعى الأنظمة السياسية

¹ عبد الرحمن حسن محمود، الإسلام والمسيحية في شرق أفريقيا من القرن 18 إلى القرن 20 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 222-223.

² عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ط2 (بيروت: ساقية الجنزير، 1990)، ص 365.

³ كامي، مرجع سابق، ص 27.

⁴ يونس عبدلي موسى، "التنصير في شرق أفريقيا أهدافه وأساليبه ومقاومته (كينيا نموذجا)"، قراءات أفريقية، العدد 16 (أبريل 2013)، ص 04-12.

لإدماج تلك الجماعات المتعددة في منطقة جغرافية محددة تأسيساً لهوية وطنية وردم الفجوة ما بين النخب السياسية والمجتمع إحقاقاً للعدالة والمساواة والحقوق الكاملة للمواطنة. فضعف فاعلية النظام السياسي وتقاعسه عن أدائه لمهامه يفضي لأزمة اندماج اجتماعي حادة وبالتالي مزيداً من تهميش الجماعات الأقل حظاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً¹.

تمتاز كينيا بالتنوع الديني الهائل للاعتقادات الإفريقية المختلفة للمجموعات الكينية المتنوعة. فنسبة المسلمين بها بلغت 10%، أما المسيحيين فبلغوا حوالي 80%، فهم ينقسمون ما بين 58% بروتستانت و72% كاثوليك، وتقديرات أخرى تقر بأن 20% مسلمين و 66% مسيحيين. تميزت الحياة الدينية في كينيا المستقلة برعاية خاصة للمسيحية من طرف النخب الحاكمة الممثلة في حزب اتحاد كينيا الإفريقي (KANU) الذي حكم البلاد منذ الاستقلال عام 1963 على يد أب الاستقلال جومو كينيا (kenyatta) والذي بدوره تتلمذ على يد المبشرين الاسكتلنديين منذ الصغر. أين تخرج من مدرسة البعثة الكنسية الاسكتلندية (Church of Scotland Mission) في كينيا بعد اعتناقه المسيحية عام 1914م. كانت البلاد تحت حكمه منذ ما بعد الاستقلال عام 1963 إلى غاية وفاته عام 1978، خلفه دانيال آراب موي (D.A. Moi) إلى غاية عام 2002. لقد كانت المسيحية شريكا هاما مدعوما من النظام الحاكم رغم ما يعلن عنه الدستور في التساوي ما بين جميع الأديان، وعليه فدعم النظام للمسيحية يعد خرقا صارخا للقانون لكن هذا الوضع الحميمي ما بين المسيحية والنظام الحاكم لم يكن دوما جيدا، فجراء الممارسات التي تورط الأخير بها، اتهمت واستهجن على إثرها الكنائس المجازر التي ارتكبت في حق قبائل لوي عام 1969 وهي من القبائل المسيحية، بل تورط حتى زعماء دين حول أعمال العنف الطائفية، ما قلل من ثقة المواطن في رجال الدين التقليديين، فأدى بهم الأمر لاستبدال ولاءهم نحو الطائفة البروتستانتية "صحوة شرق أفريقيا" التي نددت بأعمال العنف الطائفي. لقد كان هذا الوضع كإخطار لرجال الدين التقليديين لإعادة حساباتهم في علاقاتهم بالحكومة، إذ ما لبثوا أن ضموا أصواتهم للمعارضة التي عملت على تنحية دانيال آراب موي من على سدة الحكم عام 2002². فالسكان الكينيون من أصول عربية يعتقدون الإسلام إلى جانب الآسيويين منهم من يعتنق الهندوسية، يتركز المسلمون قبالة السواحل في ممباسا وماليندي ولامو يطلق عليهم السواحيلين. لطالما همشت مناطقهم على مدى عقود من الاستقلال وحرمانهم من مختلف حقوق المواطنة والخدمات التنموية، وفي الشمال الشرقي أين يقطن الصوماليون، كما ينتشر المسلمون في العاصمة نيروبي من أصول بانتوية وآخرين من الهند وباكستان لكنهم لا يتمتعون بالوزن الاجتماعي الكبير. لقد تم توزيع المناطق الأفريقية وفقا للمصالح الأوروبية نهاية القرن التاسع عشر كمنطقة شمال شرق كينيا بالمحافظات الشمالية الشرقية Northern Frontier Districts (NFD) والتي يقطنها صوماليون مسلمون كالجالا. أرووما. جيرا فهم

¹ سلمان النجار، مرجع سابق، ص 55.
² حسن محمود، مرجع سابق، ص 270.

يشكلون حوالي 07 م/ن، في مساحة 253804 كلم² وهي تعد من أكبر مناطق كينيا مساحة حوالي 30٪ منها زراعية ورعوية تشترك مع أرض الصومال في نهر داوا DAWAA. إن يشترك سكانها من حيث اللغة والأصل والدين والعادات والتقاليد مع الصوماليين، لكنهم اختلطوا مع مجموعات زنجية كينية من قبيلة بوكومو حول نهر تانا حديثا، وفقا لخطة انجليزية شرق القارة. فحسب تفسير البروفسور لويس يعود تاريخ الصوماليين في المنطقة إلى حوالي 03 قرون ق.م، تختلف ميزاتهم الرمزية عن البانتو والنيلوتي الكينيتين من حيث العرق والدين والعادات واللغة. لقد عانى الإقليم كثيرا منذ ولوج الاستعمار البريطاني المنطقة، بعدما كانت تحت حكم سلطة زنجبار. لكن لمجرد إعلان بريطانيا حمايتها على زنجبار عام 1890 أضحت ساحل الصومال خاضعا لها ومن ثم سيطرتها على أنفدي عام 1895 بل والعمل على القضاء على الإسلام في المنطقة، بتوجيه دعمها لتدخل القوات الكينية لأراضي أنفدي وقمع تحركات ساكنتها، في أبشع صور تمييز عنصري ضدها. لقد لعبت الجماعات الدينية الكينية دورا بارزا كالمجلس الوطني للكنائس الكينية حول مناهضة السياسات الحكومية البعيدة عن منهج الديمقراطية والفساد الكبير، إلى جانب غياب المساواة والعدالة ما بين مختلف الجماعات الاثنية إلى درجة أن أعلن منتصف عام 1999 تنظيما أطلق عليه نافورة الصدق Fountain of Truth قبل أن يتغير اسمها إلى المصلى الصامت Silent Prayer، ومظاهراتها في قلب العاصمة نيروبي في نفس العام، مستهدفة من كل هذا مناهضة سياسات حكومة موي حول مقترح مناقشة الاصلاح الدستوري خارج قبة البرلمان أي بعيدا عن رأي الشعب الكيني¹.

تعد دراسة أندريه ويمر Andreas Winmmer وزميليه إيريك سيدرمان وبريان مين Lars Erik Cedermen & Brian Min جد هامة حول ميل النزاعات الاثنية للعنف وتحديد المتغيرات المتعددة في ذلك، إذ شملت الدراسة ما بين عامي 1946-2005 النزاعات الاثنية في 155 دولة، حددت العلاقة ما بين كل من الأغلبية والأقلية وفقا للمستويات الثلاثة التالية:

1-الإقصاء Exclusion: أي بمعنى استبعاد الأقليات من مختلف مجالات التأثير العامة المتعددة وهذا ما تعاني منه أقلية اقليم أنفدي في الشمال الشرقي الكيني. نظرت نانسي فريزر حول أساس الاعتراف الاختلاف الذي يعود لسنوات سبعينيات وثمانينيات القرن ال 20م بعد العمل النضالي التحرري لفئات اجتماعية عدة. وتنبيهها لقضايا إعادة النظر في الهويات وتوزيع الثروة والسلطة، بالرغم من تراجع الأخيرة في ظل سواد الليبرالية الجديدة التي لا تؤمن بالتوزيع المتساوي في خضم الإفرازات العولمية في عالم يزداد تواسلا ما بين ثقافات عدة بفعل الهجرة والإعلام. لكن هنالك من الحركات من تتكيف مع الظروف ومنها من تتموقع على ذاتها التسلطية. أكدت فريزر على عامل الاعتراف المتبادل كما وضحه تشارلز تايلور، نبذا للنظرة الاحتقارية للآخر وتهميشه وإقصاءه لما تخلفه من آثار بسيكولوجية كما فعل الاستعمار، في عالم اضحى

¹ أبو الحسن عدوي، مرجع سابق، ص 545.

السوق مؤثرا على البنى الثقافية المعاصرة حسب المدرسة النقدية (فرانكفورت)، وإشاعة مظاهر الجور بفعل نشاط الشركات العابرة للقارات وأسواق المال والمصانع المتنقلة العابرة للحدود، مما أثر بشدة على مسائل الاعتراف. لذا ركزت الأخيرة على منع اللاتكافؤ وتحفيز وتشجيع المشاركة السياسية والعدالة بصفة عامة¹.

2- تقاسم القطاعات Segmentation: أي إشراك الأقليات في قطاعات ما.

3- التحلل Incohesion: أي عدم شعور الأقليات بالكيان السياسي أو الدولة وبالتالي تكون لها رغبة عارمة في الانفصال. وعليه فالإقصاء سبيلا للتمرد، والانشقاق ما بين الأقليات، أما التحلل فيؤدي للانفصال وفقا للمتغيرات التالية الأساسية:

• المتغيرات السياسية: وتتمثل فيما يلي:

-مدى نسبة تمثيل الأقليات سياسيا في المناصب العليا للدولة (رئيس، ملك، أمير، رئيس الوزراء، قيادات السلطة التشريعية، الجيش، الإدارات المحلية) وفق ما يتناسب وحجم الأقليات.

-تسهيلات إنشاء أحزاب سياسية حاضنة لمختلف مطالب الأقليات، تعبيرا عن صوتها السياسي الحر، وإقامة هيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بشتى أشكالها.

-النصوص الدستورية المعبرة عن صوت الأقليات وحقوقها في المجالات المختلفة وحققها في الترشح دونما أي عوائق أو تمييز. لا زالت تعاني بعضا من الدول الإفريقية صعوبة حول صياغة دستورها وكتابتها، في مجتمعات سيفسائية متصارعة حول المصالح والحقوق المتعددة، وبالتالي مواجهة من يكتب هذه الدساتير وكيفية اختيار نوع الحكومة واقتسام الثروة والمناصب العامة. فالدستور الأمثل هو من يضمن حقوق الجميع دونما أي استثناء. إلى جانب طريقة اختيار النظام الانتخابي (أغلبية أم تمثيل نسبي)، فالنظام الانتخابي الفردي يكرس اللعب على الورقة المناطقية الضيقة والزبونية والعلاقات الشخصية والقبلية وهو ما تعاني منه مختلف الدول الأفريقية².

¹ الزاوي بغوره، الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل (بيروت: الدار الطليعة للطباعة والنشر، 2012)، ص ص 120-123.
² مصطفى مهند، النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي: حالة مصر (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 310.

جدول (06): يوضح النظم الانتخابية التشريعية في عدة دول ومناطق

القارة	النظم الانتخابية النسبية	النظم الانتخابية المناطقية
أفريقيا	16%	27%
الأمريكتان	19%	23%
آسيا	07%	23%

المصدر: Andrew Reynolds, Ben Reilly and Andrew Ellis, Electoral system Design : the International IDEA Handbook (Stockholm : IDEA, 2005), PP. 27-31.

- **المتغيرات الاقتصادية:** وتتمثل في النقاط التالية:
- مستوى الدخل الفردي للأقلية مقارنة بالأغلبية ومستوى عدالة التوزيع والإنفاق الحكومي ما بين الأقليات والأغلبية كذلك، ومدى حجم استفادة الأقليات من عائدات الموارد.
- **المتغيرات الاجتماعية:** تشمل أهم النقاط التالية:
- النسبة العددية للأقلية مقارنة بإجمالي عدد السكان، هل تمثل الأقلية ما يزيد عن 01% أو 10% أو 20% أم هي متقاربة مع الأغلبية كأن تكون 45% مقابل 55%.
- السماح للألية الحقيقية للتعبير عن الهوية الثقافية (التاريخية، الدينية، اللغوية... إلخ)¹.
- **المتغيرات الجغرافية:** وهي كالتالي:
- مدى تركيز الأقليات في منطقة واحدة أم أنها متوزعة على أكثر من منطقة داخل الدولة، إذ يعكس تمركزها مدى إحساسها بهويتها الأثنية ونزوعها نحو الانفصال، فامتداداتها داخل أكثر من دولة مجاورة والطبيعة الطبوغرافية لها كأن تقطن (السهول. الجبال. الصحاري)، كل ذلك يؤخذ بعين الاعتبار.

¹ وليد عبد الحى، نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص 110-112.

• المتغيرات الخارجية: تتمثل فيما يلي:

السند القوي للأقلية من أطرف دولية أو إقليمية حول مدى دعم مطالبها، كدعم الولايات المتحدة الأمريكية للأقليات جنوب السودان. فتضحى تلك إذن نماذج جاذبة يحتذى بها من طرف الأقليات الأخرى مثل النزعات الانفصالية لأقلية جنوب السودان ودارفور¹.

تعرف المنطقة التي يقطنها الصوماليون الحاميون تاريخيا على أنها ذات امتداد لأرض عربية صومالية لولا الاحتلال البريطاني الذي ألحقها بكينيا، إذ ضمتها بريطانيا إليها منذ عام 1895 بعد مقاومة ورد عنيف أعادت بريطانيا على إثرها النظر في القضية ببعث لجنة برلمانية خاصة لتقصي الحقائق وتفحص رأي شعب المنطقة ما بين خيارين تفضيل الضم للصومال أم لكينيا. رغم ما أسفرت عنه النتائج على أن 87% من السكان صوتوا للانفصال عن كينيا، لكن بتواطؤ بريطاني أبقى المنطقة تحت إمرة كينيا لتكون إقليما تابعا لها مختلفا دينيا وثقافة ولغة، ومنه أي اضطهاد ودحض آمال سكان أنفدي المسلم والنيل من حريتهم وكرامتهم من جراء بطش الحكومة الكينية. رغم ما نص عليه القانون الدولي المعاصر حول السلامة الإقليمية (Territorial Integrity) والذي يقصد منه حصانة مختلف أراضي الدول ضد خطر المساس بها (The Inviolability of Territories of States) ووفقا لما نص عليه مؤتمر فيينا عام 1815 ثم ميثاق عصبة الأمم. إلى جانب مبادئ القانون الدولي في ما يخص علاقات الصداقة ما بين الشعوب الصادرة تحت قرار الجمعية العامة رقم 2625 المؤرخ في 24 أكتوبر 1970، فإنه ورغم ما نصت عليه مبادئ القانون الدولي المعاصر. إلا أن مصدر السلامة الإقليمية يرجع لمدى التزام السلطة السياسية لأي دولة، حفاظا على حدودها وأراضيها عامة وعلاقتها المتداخلة مع مفهوم الوحدة الوطنية للشعب وفقا لما تنص عليها دساتير الدولة التي تعد القانون الأعلى بها. فمن أولوياتها الحفاظ على السلامة الإقليمية وقضايا الوحدة الوطنية للشعب².

إبان مرحلة مطلع ستينيات القرن الماضي التي عرفت استقلال العديد من الدول الإفريقية، وبروز دولة ما بعد الاستعمار State Poste Coloniale لكن غالبيتها انتهجت سياسة الحزب الواحد من أجل بناء الوحدة الوطنية ما بين مختلف المكونات المجتمعية، إذ باءت بالفشل مما أفسح المجال واسعا للتدخلات الخارجية والانقلابات العسكرية³. فالوحدة الوطنية تعني حالة تجمع الأفراد والجماعات في تضامن وتكامل نتيجة الانتماء للأمة الواحدة تحت جمع لغة وتاريخ مشتركين، إلى جانب العادات والتقاليد والديانة والمذهب،

¹ وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص 112-114.

² يوسف باسيل بجك وآخرون، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 136.

³ أمم ممد جالو، دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، حالة نيجيريا، قراءات إفريقية، العدد 25 (يوليو-سبتمبر 2015)، ص 43.

حقاقا لمسعى الاستقرار السياسي والاجتماعي في اطار تفاعلي وتواصل في ضمن نطاق النظام السياسي، ووفقا للاتفاق الطوعي سياسيا واجتماعيا، وهو ما تركز عليه أساسا مبادئ المواطنة من مساواة وحرية وحقوق مدنية وسياسية¹. فلقد عرفها صادق الأسود بأنها "صهر مختلف العناصر السكانية في وحدة اجتماعية هي الأمة تحت نظام سياسي مكونا من هيئات ومؤسسات الدولة الوطنية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بأي الميكانزمات تحقق الوحدة الوطنية هل طوعا أم كرها؟ فالوحدة تعني عموما الاتفاق التعددي الاجتماعي بناء على أسس العمل السياسي المشترك القائم على المواطنة الفعلية وما تتضمنه من مساواة وحرية وحقوق وواجبات واحترام الخصوصيات الثقافية لكل جماعة"². فأى خلل بالأخيرة ينعكس سلبا أو إيجابا على السلامة الإقليمية خاصة الوحدات السياسية ذات التعددية القومية والدينية والمذهبية كـ كينيا. فإذن يضع ساكنة إقليم أنفدي نصب أعينهم انتماءاتهم القبلية مقابل انتماءاتهم الدينية وآملهم في الانفصال والعودة للصومال الموحد على غرار منطقة أوغادين المحتلة من أثيوبيا، بل أبعد من ذلك ارتكبت في حقهم مجازر حرق شهدتها مدينة غاريسيا المسلمة ومجزرة واغالا وإبادة جماعية في 14/02/1984، وفي مدينة ملكا ماري منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، بل تم بثها عبر الفضائيات الكينية الخاصة **KTN . NTV** في 2009-2011. رغم الاعلان عن الخطوات المعقولة حول مجال برنامج تنمية المحافظات **CDF** وتخصيص ميزانيات للتنمية، ولكن نظرا لبداءة المجتمع وتقليديته، بقي مركزا على الجانب الديني المسلم المقاوم لمختلف أشكال التعليم العصري، وسط حالات الفقر 60% من الساكنة يعيشون على أقل من دولارين يوميا، بل وحرمانهم من أبسط حقوقهم من مرافق وخدمات مدنية حديثة كالمستشفيات والطرق المعبدة والمدارس ومحطات توليد الكهرباء³. يضم معتقي المذهب البهائي في كينيا وفقا للمجلس الروحي الوطني للمذهب البهائي أكثر من 10 آلاف منظم، في العاصمة نيروبي عام 1988 . ففي عام 2007 بلغت نسبة المسلمين 10% في المنطقة.

بناء على ما سبق نستنتج أن المسلمين الكينيين لم يتكثروا في صف واحد للمطالبة والدفاع عن مجمل حقوقهم في المواطنة مقابل استغلال الحكومات الكينية المتعاقبة لهذا التشتت. مما أدى لتهميش المسلمين وإذلالهم في كينيا، رغم ما ينص عليه دستورها حول بنود المساواة واحترام الأديان. صحيح أنه قد تقلد بعضهم لمناصب عليا في البلاد، لكن كأفراد لا جماعات كوزير الدفاع الكيني **محمد يوسف حاجي** الذي عين في منصب وزير في الشؤون الرئاسية فترة 1998-2002. لقد أهملت الحكومة منطقة أنفدي تحت دواعي غياب عامل الاستقرار على خطى الاستعمار البريطاني. إبان محاولات الانقلاب العسكري الفاشل

¹ عبد العظيم جبر حافظ، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية (حالة العراق)، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 21، (2016)، ص 377.

² وجدان فالح حسن، المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق، دراسات إسلامية معاصرة، العدد 06، السنة 03، (2012)، ص 528-529.

³ يونس عبدلي موسى، أوضاع مسلمي شمال شرق كينيا عبر التاريخ، قراءات أفريقية، العدد 19 (يناير - مارس 2014)، ص ص 06-11.

في كينيا عام 1982 ضد حكومة دانيال آراب موي، والذي لم يكتب له النجاح بفضل إحباط العملية من طرف أحد الضباط من منطقة أنفدي، وعلى إثر ذلك كوفئ بترقية لرتبة رئيس هيئة أركان كينيا. ففي عام 1992 سمح بتعدد الأحزاب لتجد الشعوب المضطهدة فرصتها في ممارستها لحقها في المشاركة السياسية المكفول والمخول لها قانونا. فإثر انتخابات 1992 فاز حزب موي (KANU) بفضل دعم منطقة أنفدي وإنشاء "الحزب الإسلامي الكيني" بزعامة خالد بلالا الذي اعتبرته الحكومة متشددا أصوليا. كونه من إحدى أولوياته توحيد المسلمين في كينيا لأول مرة وتحطيم عامل اللغة والعرق نتيجة لتراكم الوضع حول اهدار حقوق المسلمين. وفي خطوة مضادة سعيا لتفكيك هذا الحزب من لدن النظام عمل موي على تشكيل حزب آخر ذو طابع إسلامي سمي بـ "اتحاد المسلمين الأفارقة" واتهام حزب خالد بلالا بالعروبة في خضم تطبيق سياسة فرق تسد وتشويه سمعة الحزب بالكامل.

لطالما حاول المترشحين استغلال ظروف المنطقة لاستعطاف سكانها خصوصا أثناء فترة المواعيد الانتخابية على غرار انتخابات ديسمبر 2013، لكن ونظرا للعامل الاثني يميل المواطنون للتصويت لصالح الأحزاب السياسية التي تحكمها الرابطة العرقية إلى جانب العامل الديني في حشد الناخبين، رغم ما جاء به دستور 2010م حول قانون الأحزاب السياسية، ما دلت عليه المادة 260 من الدستور ونصوص الجزء 3 من الفصل السابع والمادتين 91 و 92 وما تناولته من المتطلبات الأساسية للسياسة الحزبية وتشريعات الأحزاب السياسية حول ضرورة أن تكون وطنية وديمقراطية واحترامها للأقليات والفئات المهمشة بعيدا عن التحيز أو التعصب الديني أو اللغوي أو الجنسي أو العرقي وبعيدا عن أي شبهة فساد¹. ولكن تحصل البعض على حقائب وزارية وبرلمانية تمثلت في 35 عضو من مجموع 274 عضو أي 13%. كما نص الدستور الحالي على توسيع سلطاتهم الواسعة في الإقليم. أما المسيحيين البروتستانت فحوالي 45% والكاثوليك 33%.

لقد انتشرت البعثات التبشيرية الوافدة من أوروبا مع مجيء الاحتلال الأوروبي لكينيا². إذ وصلت أول بعثة تبشيرية لكينيا بفضل أليكسندر لو روي (A. Le Roy) مبعوثا من طرف الفاتيكان لنشر المسيحية خصيصا في كينيا بدءا من ممباسا عام 1889، أين امتازت تلك الفترة بوجود مسيحيين أوروبيين سبقوه للمنطقة وحوالي 40 مسيحيا محليا. إذ جلب بدوره أعدادا من الأفارقة لبناء الكنائس في كينيا لكن دون مبالاة كبيرة من طرف الكينيين، ما جعله يعتمد على الأوروبيين المهاجرين والوافدين من باغامويو التنزانية لمليء الكنائس والمدارس، إلى أن أضحت كينيا مركزا محوريا للمسيحية بعد الحرب العالمية الأولى بقدم الكاثوليك وتعميرهم المرتفعات ما بين ممباسا وكليمنجارو، بتشجيع من السكان الأصليين على اعتناق

¹ Larryone Media, Office of the Registrar of political parties, The political parties Act in a Nutshell, Larryon Media, 2014, P17.

² حجازي، مرجع سابق، ص 58.

المسيحية في شرق أفريقيا. فالأحداث المختلفة عبر العالم تدل على الهجرات الواسعة لعوامل متباينة كالفقر أو التجارة أو عوامل دينية وعسكرية واجتماعية، إذ نتج عن هذا الوضع اختلاط السلالات العرقية. فظهرت عام 1864 جماعة كاثوليكية تبشيرية متمركزة في زنجبار سميت ب الجامعات الأنغلو-كاثوليكية للتبشير من خريجي الجامعات اللاهوتية الأوروبية، إلى جانب جماعة آباء الروح المقدسة شرقي أفريقيا، والذين كانوا يتقنون اللغات المحلية منها السواحيلية بل وقام الأسقف إدوارد ستير (E. Steere) بترجمته للكتاب المقدس للغة السواحيلية. فأهم ما نجحت فيه الجامعات التبشيرية عام 1876 إلغاء العبودية شرق القارة، وهذا باستقرار العبيد السابقين المتمدرسين في زنجبار لتخريج الأحرار الجدد في منطقة مساسي (Masasi) جنوب تنزانيا، فلقد عمل شعب المساسيين على إرسال أبناءهم للتعليم. ليتحول شعب المساسي من همجيته وجهله وتخلفه إلى شعب متدين ومتسامح متعايش مع الشعوب الأخرى المحاذية في احترام متبادل. فاعتنقت قبائل ماتولا (Matola) المسيحية إذ أعجب زعيمها بأولئك العبيد المحررين، فطلب منهم المكوث عنده لتدريس أبناء عشيرته، أما قبائل وياو (Wayao) فاعتنقت الإسلام¹.

المبحث الثالث: كينيا والتطورات السياسية

ورثت النخب الكينية إيديولوجيات ثقافية سياسية حديثة انعكست على الوعي الجمعي لمجتمعاتها، مرتكزة أساسا حول مسائل تسيير الحكم الحديث وفقا للنموذج الغربي انطلاقا من تنظيم العمل النقابي إلى دستور لينتوتون، والصراعات الاثنية الحزبية المنبثقة عن نزاعات الأرض، وتوظيفها على أساس اثني خدمة لمصالح اكتساب المغنم والتحكم في موارد الدولة خدمة لجيوب النافذين والمتجذرين في السلطة.

المطلب الأول: الثقافة السياسية في كينيا

يعد مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم المختلف عليها أنتربولوجيا وسيسولوجيا. لقد أضحت الهوية الثقافية من العناصر الرئيسية الهامة المعتمدة لتوزيع الموارد، وسط التنوع الهائل وفقا لتفسير النظرية التعددية الثقافية والتي عرفها لوسيان باي على أنها: "التاريخ الجمعي للنظام السياسي وتاريخ الأفراد، متمثلة في مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تضفي معنى على العملية السياسية". أما سيدني فيربا فعرفها على أنها: "مجموعة المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم المحددة للتصرف السياسي وتنظيم العلاقات التفاعلية ما بين الحكام والمحكومين"². للدولة دور هام في الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليدته، بما يفضي للهوية الحضارية التي تعزز انتماء المواطن لدولته ومواجهته للآخر. لكن هذه الوظيفة قد تراجعت في ظل تسارع تدفق المعلوماتية في إطار الاتصالات الدولية، أين أضحي المواطن في غير منأى عن تدفقات الثقافات الأخرى الوافدة وخصخصة السوق والتعليم وفقا لمتطلبات الشركات المتعددة الجنسيات وفرض ثقافات

¹ حسن محمود، مرجع سابق، ص ص 224-225.

² الخزرجي، مرجع سابق، ص 96.

غير الثقافات المحلية مما يؤدي للاغتراب والدونية داخل الوطن والبعد عن الشعور بالولاء للوطن الواحد¹. فالثقافة السياسية هي توزيع للتوجهات السياسية والقيم والمشاعر والمعلومات والمهارات. إذ أنه مثلما يؤثر ميول الناس في أفعالهم كذلك الشأن للثقافة السياسية للأمة فإنها تترك الأثر في تصرفات المواطنين والقادة على حد سواء من خلال فاعلية النظام السياسي². فحسب **بارسونز** للثقافة خصائص هامة أهمها: انتقالها وتوارثها عبر الأجيال، فلا يكتسبها الأفراد تلقائياً وإنما بالتعلم والممارسة كما أنها نتاج تفاعلي، كما تتميز الثقافات الفرعية وفقاً لتنوع الأقاليم واللغة والسلالة والطبقة الاجتماعية والمهن والأجيال. وفي نفس السياق جاءت دراسة لـ **ألmond غابرييل وفيربا** حول أنماط الثقافة السياسية وهي كالتالي:

أ/ **الثقافة الرعوية (التقليدية. الرعائية):** هم المواطنون السلبيون الذين لا يشاركون في الانتخابات أو النشاطات السياسية الأخرى، أو التنظيمات الجموعية أي عدم اهتمامهم بالشؤون السياسية.

ب/ **الثقافة التابعة (الخاضعة):** رغم وعي المواطنين بوجود السلطة لكنهم خاضعون ومطيعون لها، دونما أي اعتراض منهم على القرارات الصادرة من النظام السياسي، هو ما تقوم عليه النظم الديكتاتورية والشمولية.

ج/ **ثقافة المشاركة (المساهمة):** أي هي الثقافة المدنية الديمقراطية وإطلاع المواطنين على الشؤون السياسية والعامة، ومشاركتهم في صنع السياسات العامة وعمليات تقييم مخرجات النظام السياسي. إن للعامل المتعلق بالدولة دوراً رئيسياً هاماً، بالإضافة لإمكاناتها وقدراتها على توفير مستلزمات التنمية السياسية كمسألة الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي بما يفضي لتشكيل الهوية الوطنية³. للثقافة السياسية الديمقراطية إذن أبعاد مختلفة متمثلة في ما يلي:

البعد الأول: الكم الهائل من التشعب بالمعرفة السياسية فيما يخص الأشخاص والقادة والمؤسسات والقدرة على اتخاذ القرارات.

البعد الثاني: تبني اتجاهات داعمة للديمقراطية كالثقة بالسلطة والتعاون معها، بعيداً عن الميل نحو التعصب السياسي والتفاخي وفتح باب الحوار وتقبل الآخر والتسامح والاعتراف به.

العامل الثالث: الإيمان بمختلف القيم الديمقراطية وهي كالتالي:

- الإيمان بقضية المواطنة والانتماء والولاء الوطني، ومستلزمات المواطنة من حقوق وواجبات إلى جانب المشاركة السياسية.

¹ نصر الدين، مرجع سابق، ص 20.

² غابرييل إيه. ألmond و جي. بنجهام باويل الابن، مرجع سابق، ص 69.

³ محمد سنوسي، الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد الأول (ملرس 2018)، ص ص 279-280.

الفصل الثالث: تحديات الهوية في كينيا وارتداداتها على المواطنة

-الإيمان بحرية المواطن السياسية من خلال حريته في التعبير عن أفكاره وآراءه.

-الإيمان بقيم المساواة السياسية واستنكار أي تمييز عنصري أو عرقي أو ديني أو نوعي¹. ويتم هذا بالاحترام المتساوي Respect égal وحق الاستقلال الذاتي، أي تكافؤ فرص المشاركة والتي تتوفر حسب فريزر بواسطة التوزيع العادل للخيرات والقدرة على التعبير الحر. ورفع مختلف الحواجز التي تحول دون التمثيل السياسي الفعلي.

ينتهز العديد من الحكام والمسؤولين غياب الثقافة السياسية والولاءات الفرعية القبلية مع الميل النخبوي كلا وقبيلته لكسب الرضا أو الفوز بأغلبية الأصوات لأغراض شخصية، على غرار الفساد المتفشي في الصومال من جراء الولاء القبلي كتخصيص سياد بري حصة أكبر من المناصب القيادية لأبناء قبيلته. إن دراسة طبيعة الثقافة السياسية التقليدية لإفريقيا تثري المساعدة على فهم مطالب المجموعات الاثنية، حال انتهاج النظام السياسي خطوات تؤثر في تلك القيم الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. فإذا كانت توجهاته حديثة كانت ديناميكية على عكس اذا احتكم للمعتقدات التقليدية فسيطبعه الثبات والجمود. إن توضيح الثقافة السياسية في كينيا ضرورة من أجل التعرف على مختلف خصوصيات وقيم المجتمع الكيني. إذ تمتاز الثقافة السياسية الكينية بمزيج من قيم ذات بعد تقليدي تارة، وحديثة تارة أخرى إفريقية وآسيوية وأوروبية وفقا لتوجهات وسلوكيات مختلف الجماعات الاثنية الكينية. فمن أهم قيم الشعب الكيني ما يلي:

1/ المساواة: تعد المساواة بالنسبة الحقوق السياسية القيمة الأساسية للديمقراطية إبان العهد الإغريقي، لكنها اقتضرت انذاك على الرجال الأحرار دون غيرهم، فلكي يصبح الفرد مواطنا في أثينا متمتعاً بالمواطنة العضوية الكاملة أن يكون ذكرا من أبوين أثينيين، أما كلا من النساء والأجانب والعبيد فلا يحق لهم التمتع بالمواطنة خصوصا الفئة الأخيرة، التي لطالما عانت الولايات بل جردت أنذاك من صفات الكائن البشري²، وهذا الوضع الانتقائي المقصود لاختيار من تنطبق عليهم صفة المواطن الصالح الذي يحق له أن يتمتع بحقوق المواطنة من عدمها بشكل تمييزي ينطبق على مختلف مناطق العالم، لكن بدرجات مختلفة كنظام الزعامات القبلية في إفريقيا. لقد كان النظام السياسي في كينيا كغيره من دول القارة قبلي مطلق تحت قيادة زعيم القبيلة، الذي خص حاشيته وأقاربه بأجود الأراضي الزراعية والرعية الجيدة. بناء على هذا فأهم ما ميز القبائل الكينية تلك الصراعات القوية حول الأرض ومصادر المياه والتي كانت طعما صائغا يسيرا في يد الاستعمار البريطاني والبعثات التبشيرية. كما أطلق المستوطنين الأوروبيين ألفاظا عنصرية دونية قاتلة ضد هوية الأفريقي الكيني والخط من قيمته الإنسانية. فلقد جاءت فكرة الجامعة الإفريقية على يد بليدن (E.w. Blyden) في القرن التاسع عشر بناء على وحدة المصير المشترك والدلالة الواضحة للعلاقة

¹ سهام فوزي، مرجع سابق، ص 55-60.

² كريستيان دولاكامباني، الفلسفة السياسية اليوم أفكار-مجادلات-رهانات، ترجمة نبيل سعد (الهرم: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003)، ص 121.

الوطيدة ما بين أفارقة العالم الجديد والإفريقيين في أفريقيا واصفا المعاناة في قالب جيد قائلا: " إن كل تقاليدنا مرتبطة بجنس أجنبي، فليس لنا شعرا أو فلسفة سوى تلك الخاصة بمن نعيش بينهم والأغاني التي تتردد في آذاننا وعادة ما تنبعث بها شفاهنا هي التي تتردد أصدائها من حيث نعيش. إنهم البيض يتغنون بتاريخهم ونحس بمشاعرهم ونعي تقاليدهم والأحداث الرائعة لحياتهم القبلية والقومية والانتصارات التي يحققونها"¹. مما دفع بالرئيس الكيني جومو كينيايا بعد الاستقلال عام 1963 أن يلقي خطابا موجها للمستوطنين الأوروبيين يذكرهم فيه بالمساواة في التعامل والحقوق والواجبات ندا مع الأفارقة، قائلا: " يجب أن تعلموا أنه لا يوجد مجتمع من الملائكة سواء كان أبيض أم أسود، فنحن كائنات بشرية معرضة للخطأ، وإذا بدأنا نفكر في الماضي فمتى نفكر في المستقبل؟". لقد وعد كينيايا بإحقاق المساواة ما بين المستوطنين الأوروبيين شريطة تخليهم عن النظرة الفوقية ضد الأفارقة، وهو الأسلوب الذي انتهجته الإدارة الاستعمارية البريطانية في تمييزها العنصري ضد السود الأفارقة، كمنحها امتيازات لصالح المستوطنين الأوروبيين في الأراضي الزراعية وإقامتهم للمزارع ذات المحاصيل النقدية على حساب السكان الكينيين الأصليين في المرتفعات الكينية، ليمتد ذلك الوضع لما بعد الاستقلال.

لقد امتلك الأوروبيون عام 1967 في منطقة ترانزنزويا حوالي 63% من الأراضي الزراعية رغم قلتهم إذ كانوا يمثلون 1.4%²، بل كانوا أقل من تلك النسبة عام 1945 بما يقارب 0.5% من السكان فقط، لكنهم رغم ذلك فقد سيطروا آنذاك على 20% من الأراضي الزراعية الخصبة. إذن فإن التكرار للمساواة شاع في تفاصيل المعاملات الاستعمارية من خلال الإذلال اليومي انذاك الممارس ضد السكان الأصليين في كينيا، المتمثل في شتى أشكال العذابات الجسدية والرمزية. فتميز النظام السياسي بالشعبوية والعنف الذي هدفه في الدول الديمقراطية الحديثة فرض احترام القانون تعبيرا عن الإرادة الجمعية للشعب أو الأمة، فهو لا يمارس إلا كضرورة قصوى حفاظا على النظام العام للمجتمع وهذا ما يعرف بالعنف المشروع، تمارسه الدولة حصرا كونها حامية للقانون فهي من تملك سلطة تطبيقه، كما فسر ذلك ماكس فيبر³.

تراجع دور الدولة الوظيفي سياسيا وقانونيا في عالم عولمي بحكم جملة من الاتفاقيات الدولية الجماعية، فلقد تقلص دورها في بيئتها الوطنية وسط سيطرة رجال الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات المجتمع المدني، إذ أوكلت لها مختلف وظائف الدولة المخترقة من قبل العولمة خصوصا منها الجانب الهوياتي الثقافي. إذ تراجع عهد سيطرتها تحت مزاعم احترام حقوق الإنسان والأقليات. كما أضحت جيوش الدول الغربية الكبرى ذائعة الصيت بالقارة الإفريقية في خضم تداعيات قوى السوق العالمية الرأسمالية، بهذا

¹ عبد السلام الفاتح، "حركة الوحدة الأفريقية: دراسة نقدية لأصولها الفكرية وأطرها التنظيمية"، دراسات أفريقية، السنة 16، العدد 26 (ديسمبر 2001)، ص 20.

² أبو الحسن عدوي، مرجع سابق، ص ص 162-163.

³ عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص 46.

انسحبت دول القارة من القيام بأدوارها كحماية المواطنين وبالتالي تقلص وظيفتها في صون وحفظ الهوية الحضارية¹. كما أن هناك عنف غير مشروع خارج القانون وضده لمصلحة فئوية ضيقة خاصة وهو ليس حصرا في القيام به من طرف مجتمع أو فئة ما، بل قد تمارسه نخبة مسيطرة على جهاز الدولة وهو ما يعرف بالعنف الاستبدادي أو الفاشي والتعسفي وسط تفشي الفساد النسقي².

لا يزال معظم القرويين الافارقة يعولون على الأرض كثيرا كونها مصدر دخلهم الأساسي. إذ تظل قضية الأراضي وملكيته من أهم المشاكل التي تعاني منها شعوب القارة، أين قامت الحكومات الاستعمارية متعمدة على تشريد السكان الافارقة الأصليين من أراضيهم قسرا وإخلاءها لصالح المستوطنين الأوروبيين، بل فرض صك ملكية الأرض واقتصارها على الرجال دون النساء. لطالما كانت الأرض خاضعة لمسائل التوظيف السياسي ومن ثم التمييز العرقي والعنصري من طرف الزعماء والقادة لكسب واضفاء الأفضلية السياسية، وكانعكاس للسياسات الاستعمارية وما خلفته من مفارقات ما بين من يملك أكثر ومن يملك أقل من الأراضي، فعلى سبيل المثال سنة 2005 في جنوب افريقيا كانت حوالي 96% من الأراضي الصالحة تحت سيطرة البيض، أما ناميبيا تتربع على حوالي 50% من أجود الأراضي الصالحة للزراعة لصالح البيض الأوروبيين، إنه وفي أحيان كثيرة تكون الحصة الأكبر للنخب الحاكمة والدائرة المقربة لها، في هذا الصدد اشترت كينيا عام 1970 الأراضي التي استولى عليها المستوطنين الأوروبيين، إذ بلغت حوالي 60 ألف هكتار بما يعادل 04% من الأراضي الصالحة للزراعة موزعة على 500 ألف فلاح افريقي بمعدل صادرات 44% في ظل صعوبة سد الحاجيات الغذائية الضرورية للنمو السكاني المتزايد. إن مصدر الخلافات والنزاعات الداخلية في كينيا أساسها الأرض والتنافس عليها من طرف الرعاة والمزارعين. فأغلب النزاعات السياسية أطرافها الرئيسية أقليات همشت، تطالب بحقوقها من السلطة والثروة وسط دعم خارجي وتسويق إعلامي عالمي مفتوح. لقد شهدت القارة الإفريقية خلال تسعينيات القرن ال 20 العديد من النزاعات الحدودية في خضم التباينات العرقية والدينية واللونية كالاستيطان العنصري جنوب أفريقيا لغاية عام 1994. ففي كينيا اشتهر اللورد ديلاير بسيطرته الواسعة على المرتفعات الوسطى والوادي المتصدع بعد عملية الشراء التي تمت مع الماساي في العقود الأولى من الحكم البريطاني، أين بلغت حوالي 100 ألف فدان بالإضافة للسيطرة على الحياة البرية حوالي 48 ألف فدان في خضم العلاقات الوطيدة ما بين نسل اللورد والنخبة السياسية الكينية الحاكمة. فلا تزال التقسيمات العرقية وعلاقتها بالجانب العقاري تطفو على السطح³. في دراسة لـ صاموئيل هانتقتون في كتابه 2004 تحت عنوان "من نحن" عالج فيه سؤاله حول الهوية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية وتحذيراته المتواصلة من تداعيات ثقافة الوافدين من أمريكا اللاتينية على الثقافات

عدلي مرزوق، مرجع سابق، ص ص 506-509¹.

² بديع برتران، زمن المذلولين باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة جان ماجد جبور (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 114.

³ وانغاري ماثاي، مرجع سابق، ص ص 223-226.

المحلية للمجتمع الأمريكي، أين لاحظ تراجع أعداد البيض مقابل الأعداد المتزايدة للمهاجرين بحوالي 76٪. إحصاء سنة 2000م وهذا بفعل حركية العولمة، مقابل مساعي الأمريكيين الأفارقة والهنود الأمريكيين ومطالبهم المختلفة لحقوقهم المتمثلة أهمها في المساواة ومناهضة كل أشكال التمييز العنصري. يمكن للمجتمعات المتنوعة ثقافيا أن تتحول لمجتمعات متماسكة ومتجانسة، لكن بتوفر شروط الرضا الأدائي بعيدا عن سياسات الإقصاء والتهميش والإبادة الجماعية والطرده الجماعي قسريا. فإنه لبلوغ مساعي التعددية الثقافية يستوجب سياسات مساواتية فعلية، إذ ينظر **ويل كيمبلا** للمسألة من منظور نموذج المواطنة الجمهورية الوحدية أين يتمتع جميع المواطنين بحقوقهم المشتركة وتحديث هذا النموذج للتعامل مع مختلف مسائل التنوع المجتمعي¹.

يتميز المجتمعات المتنوعة ثقافيا تمايزات عرقية، لغوية، دينية مذهبية، لتكون مجتمعات متوازنة لأبد من مأسسة السلطة وبناء دولة المؤسسات بما يفضي للانصهار الاجتماعي في بوتقة المواطنة المبنية أساسا على العقد الاجتماعي ما بين الشعب والدولة اعتمادا على سلطة القانون والكفاءة². فعلى غرار الاثنيات في كينيا عانت من تداعيات الإقصاء والحرمان والتهميش، مقابل هيمنة الجماعات المسيطرة **الكيكويو** وتغليبها ثقافة الولاء الفرعي مقابل الانجاز والكفاءة مما حال دون بناء دولة المواطنة العضوية وغياب التنمية الحقيقية. في ظل هذا الوضع فإن إعادة التوزيع ليست بالكافية.

تهدف العديد من الأقليات القومية للانفصال أو الحكم الذاتي ولو على حساب مصالحهم الاقتصادية، كالأقليات المتمركزة على تخوم الدولة، إذ أنها تعيش على طموحها من أجل الحكم الذاتي أو المعاملة المتساوية مع الأغلبية، ونوع آخر من الأقليات تشترك مع قومية الدولة المجاورة تطالب عادة بتسوية الحدود الدولية لانضمامها للدولة المجاورة لقوميتها المشتركة معها على غرار أقلية أنفدي الصومالية³.

لقد قررت الحدود الإقليمية للقارة الأفريقية خارج الدائرة الإفريقية، فعلى غرار بقية دول القارة رسمت حدود كينيا الجغرافية من طرف الاستعمار قسرا، مما حال دون الحديث عن هوية ثقافية وطنية مشتركة على عكس الدول الأوروبية التي كانت نتاج تطور تاريخي تفاعلي فإن دول القارة الأفريقية كانت نتاج اعتراف دولي للاستعمار، مما ولد أزمة حادة حول قضايا الاندماج الوطني في ظل الرفض الداخلي المتنوع اثنيا وعرقيا ودينيا ولغويا، وهو ما انعكس على وضع ما بعد الاستقلال. اتهمت كينيا بضلوعها في طمس الهوية الصومالية خدمة للمخططات الغربية للقضاء على الإسلام في المنطقة، وهو ما جاء على لسان السفير الصومالي **عبد الله حسن محمود** " كينيا وأثيوبيا حاولتا اقتناع قادة الفصائل بجعل الانجليزية اللغة

¹ وليد عبد جبر، " إدارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية (العراق أنموذجا) دراسة اجتماعية- تحليلية"، مجلة الآداب، العدد 119 (كانون الأول 2016)، ص ص 259-261.

² وليد سالم محمد، " الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42 (آذار/ مارس 2014)، ص ص 134-136.

³ أمانة محمد علي، الحركات الانفصالية في أوروبا إقليم الباسك أنموذجا، المجلة السياسية الدولية، العددان 35-36 (2017)، ص 801.

الرسمية في الدستور الجديد، وأن تأتي العربية في المرتبة الثالثة بعد الصومالية"، فعلى إثر زيارة الرئيس الكيني سابقا دانيال آراب موي لواشنطن 2003/10 استفسر خبير عسكري عن الوضع في الصومال فكان الرد: "كينيا وأثيوبيا لن تكون صادقتين في المصالحة الصومالية، لأنهما تخافان إذا وجدت دولة صومالية أن تعيد نزاعها معهما، وأن يكون هدفها ضم بعض المناطق التابعة حاليا كلا من كينيا وأثيوبيا". الصومال البلد الذي تحده كينيا غربا على بعد مسافة 682 كم.

تواجه كينيا أزمة اللاجئين الصوماليين إليها أذ قدر عددهم سنة 1992 بحوالي 350.000 لاجئ بمعدل عبور 1000 شخص للداخل الكيني يوميا¹. وعليه فنتيجة العلاقات الصراعية ما بين النظم التقليدية الإفريقية والنظم الأجنبية الوافدة المفروضة بالقوة لجانب الثقافات الغربية، فإن معظم الأمم الحديثة تشكلت من ثقافات متنوعة وتوحدت مع مرور الزمن من جراء القمع القسري لتباين الثقافات، وبالتالي إخضاع الشعوب المغلوبة لجانب ثقافتها ولغاتها وتقاليدها نحو قولبتها وفقا لسياسات الطرف الغالب وهو ما تمثل في الممارسات الاستعمارية ذات الهيمنة الثقافية خاصة². لم تقف المجتمعات الإفريقية مكتوفة الأيدي جراء هذه الهجمة الأوروبية البربرية بل قاومت واختلفت ردة فعلها، لكن قبيلة الكيكويو الكينية كانت من أكثر القبائل استعدادا لتقبل تلك الأنماط الأوروبية في مقابل مقاومة ورفض قبيلة الماساي وقبائل أخرى نيلية مؤكدين على خصوصياتهم وأصولهم وتقاليدهم وعاداتهم، وعليه فالشعوب المزارعة كالكيكويو، البانتو كانت أشد قابلية للاستعمار واحتضانا للأساليب الحضارية الأوروبية، بينما الشعوب الرعوية مثل الجماعات النيلية فكانت أكثر تمسكا بخصوصياتها³. فلا تزال قضية الاهتمام بالتراث الثقافي الإفريقي والاحساس بالهوية غير محسوم بشكل نهائي في كينيا.

تعد الثقافة الأداة التي تعكس مواقف المواطن من خلال اللغة والحكمة المتوارثة، السياسة والدين، العمارة والموسيقى والرموز والقيم والهوية الجماعية بما يعزز القدرة على اتخاذ القرارات وحماية المصالح العامة، أين يكون الجميع مستمتعين بجني ثمار الوحدة في التنوع. لم يأخذ النظام السياسي الكيني قضية مبدأ المساواة بعين الاعتبار. فالممارسة الديمقراطية ليست وفقا على الانتخابات والترشحات والاقتراعات واستحداث المفوضيات الانتخابية والمجالس البرلمانية وغيرها، بل تعني امتلاك الزاد الثقافي السياسي أي ثقافة المشاركة الفعلية أو المساهمة (**Participation Culture**) أي جملة الحقوق السياسية بعكس ثقافة الخضوع، تلك الثقافة التي تضمن للجميع الحق في إبداء الرأي حول قضايا الشأن العام بكل حرية دونما تمييز في أي شكل كان، بما يفضي للاندماج الاجتماعي الذي يعني تحول ساكنة بلد ما من الانغلاق والتحجر تحت حكم التفاضل والتنازع والامتياز بهدف السلطة والثروة إلى مجتمع ونظام سياسي يحكمه

¹ أنور قاسم الخضري، أوضاع الصومال في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر، قراءات إفريقية، العدد 74، (سبتمبر 2005)، ص ص 81-99.

² ستيفارت هول، حول الهوية الثقافية، ترجمة: بول طبر، إضافات، العدد 02، (ربيع 2008)، ص 158.

³ جمال السيد ضلع، "قضايا الدولة في أفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 25 (2003)، ص 11.

التبادل ما بين الأفراد المستقلين الأحرار بناء على مبدأ تكافؤ الفرص والقيم والمساواة في الكرامة الانسانية وفي الحقوق وعدالة التوزيع للثروة وعوامل الانتاج وممارسة السلطة، هو محصلة تفاعلات اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية في ظل شرطه الأساسي وهو الاعتراف بالحقوق المتساوية ما بين الجميع، يتأتى هذا الأمر بواسطة التنشئة الاجتماعية والسياسية لضمان العملية السياسية في شكلها الطبيعي لا المصطنع في كينيا التي عانت من ويلات الأزمة الثقافية السياسية.

المطلب الثاني: النظام السياسي الكيني

انقسمت كينيا إداريا لثمانى أقاليم منذ استقلالها عام 1963م إلى غاية دستور سنة 2010م الذي أعلن عن استحداث 47 مقاطعة كينية، والتي بدورها تنجز إلى 71 منطقة إدارية (ولاية)، كما أن الأخيرة تضم 262 طرافا باللغة السواحلية أي قسما، وهي في حد ذاتها تشمل أقساما أخرى أصغرها 1088. تخضع هذه التقسيمات الإدارية لمستويات عدة تشمل المجالس الإقليمية، المجالس المنطقية، والمجالس الحضرية والريفية والبلديات في المدن الكبرى ومجالس المدن الصغرى. على إثر هذه التقسيمات الإدارية اتجهت سياسة دولة كينيا منذ النشأة نحو نمط النموذج الغربي كما هو الشأن لمختلف دول القارة الافريقية منذ الاستقلال، وهذا ما نلمسه في التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الكينية لسنة 2009 تحت مسمى (إطار عمل) أهم ما جاء فيه: " إنه خلال الحرب الأيديولوجية بين الشرق -الغرب إبان الحرب الباردة وللتوفيق ما بين ماضي كينيا الثوري وتحدي بناء دولة جديدة، تبنى مهندسو السياسة الخارجية الكينية العملية الليبرالية في العلاقات الدولية، القائمة على المنفعة المتبادلة مع الغرب"، وعليه يوضح هذا الأمر التوجه المباشر للنظام الكيني نحو الغرب، ففي خضم المفاوضات الكينية- البريطانية في لندن عشية الاستقلال نص الدستور الكيني على تأسيس برلمان بمجلسين مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، إذ صوت البرلمان في عام 1964 على تعديلات دستورية منها تضيق سلطات المناطق وعلان الجمهورية، أما عام 1966 فدمج المجلسين، وفي عامي 1968-1969 تم الاعلان على النظام الرئاسي الكيني، لذا انعكس النظام السياسي على الوضع الاجتماعي، ففي عام 1962 نشأ المجلس التشريعي تحت إمرة سلطة الحاكم العام والمجلس التنفيذي المعينين من طرفه، رغم أن تعداد الأفارقة 06 مليون/ن آنذاك فلقد مثلهم 14 نائبا، أما الآسيويون فحوالي 160 ألف شخص مثلهم 06 أعضاء وعلى الرغم من أقلية الأوروبيين حوالي 40 ألف/ن فلقد مثلهم 16 نائبا، بإيعاز من الحاكم العام لإحكام السيطرة على السكان الكينيين¹.

طالب الشعب الكيني بحقوقه بطرق سلمية ممثلة في عريضة مقدمة لمجلس العموم البريطاني لاسترجاع الأراضي المستعمرة، لكن جوبه بالرفض والمتابعات في حق الناشطين في حركة الماو ماو وزعماء اتحاد كينيا الإفريقي وإلقاء القبض على حوالي ربع مليون أفريقي في إطار الحملة العسكرية الواسعة النطاق والتي

¹ محمود السيد، أفريقيا والأطماع الغربية (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص ص 143.

أودت لأكثر من 06 آلاف ضحية عام 1954، وكذا استغلال اليد العاملة الكينية في اعمال السخرة لصالح المستوطنين الأوروبيين في المزارع والمشاريع البريطانية وحرمان الكينيين من أبسط حقوقهم، فكان الكفاح والنضال من أجل الحرية، فاقتضت الضرورة إلغاء الأحكام العرفية السارية في مارس عام 1955م وحرية الهيئات تمهيدا لاستقلال كينيا 1963م¹.

تبنّت كينيا النموذج الغربي القائم أساسا على المبادئ الليبرالية الديمقراطية واعلان الدستور ضمانا للتعددية الحزبية، فالممارسات الفعلية أثبتت غير ذلك، إذ هيمن حزبان هما اتحاد كينيا الوطني الأفريقي (kanu) واتحاد كينيا الديمقراطي الأفريقي (kadu) قبل أن يتحد الحزبان في 10 نوفمبر 1964 بحل حزب كادو واندماجه مع كانو، بعد تصارع الحزبين فأحدهما ذو توجه يساري بقيادة **أوجينغا أودينغا** والذي شغل منصب نائب الرئيس آنذاك، والآخر ذو توجه غربي بزعامة **توم مبيويا** وتقلده منصب وزير العدل ثم التخطيط الاقتصادي والتنمية. لقد تأسس حزب يساري عام 1966 سمي باتحاد الشعب الكيني المدعوم من قادة جماعة ليو الاثنية التي عرفت بمعارضتها الشرسة ضد سياسات حزب كانو القابض على السلطة ذو الولاء الغربي بقيادة جومو كينيا. رغم محاولات أودينغا كسر الطوق عام 1982 لكنه باء بالفشل نظرا للتعديل الكيني للدستور في ذات العام مما أفضى لأن تكون أُنذاك دولة الحزب الواحد تحت الراية القانونية منذ 1964-1966 ثم 1969-1982 ثم 1982-1991 دولة الواقع بحزب واحد (كانو)². رغم ما عرفت به كينيا من موجة الاستقرار النسبي إبان استقلالها عام 1963 في ظل معارضة قوية ما بين حزبي كانو وكادو، لكن ما لبث الأمر كثيرا حتى ظهرت تداعيات خطيرة ما بين المعارضة والحكومة، فجومو كينيا رغم توليه الحكم على إثر انتخابات ديمقراطية ذات تعددية حزبية في ماي 1963 إلا أنه لم يدخر جهدا في سيطرته القسوى على الحكم إلى غاية وفاته 1978، فما شهدته عهده هو اضطهاده للمعارضة وسجن قادتها خاصة عام 1969 وهو نفس النهج الذي انتهجه خلفه الرئيس **دانيال أراب موي**. هذا لا ينفي الانتخابات العامة التنافسية ما بين عامي 1964 و 1969 أين تكبد فيها الحزب الحاكم الخسارة في انتخابات الجمعية الوطنية، كما تميزت الصحافة الكينية بالحرية النسبية حول نقدها لسياسات الحكومة ومنح حيز واسع للدفاع عن مجمل الحقوق المدنية للمجتمع من لدن النقابات والكنائس ورجال القانون والقضاة، قبل تولي أراب موي زمام السلطة عام 1978. فرغم ما مرت به البلاد لكنها شهدت انتخابات تنافسية وطنية ومحلية، لا ينفي هذا انهيار التنافس الديمقراطي خاصة عامي 1969 و 1992³. على غرار بقية دول القارة تعرضت كينيا لحمولات تغريب واستيعاب شرسة وتهيئة نخبة سياسية وحركات التحرر الوطني لتتحول لأحزاب سياسية على خطى البراديغيم الغربي للدولة الوطنية ذات الصناعة الاستعمارية، في خضم الأشكال الجديدة للعرقية والاستبعاد الذي يعني تلك الحالة التي تعيشها الجماعات البعيدة عن نطاق المشاركة الرسمية

¹ م السيد، مرجع سابق، ص ص 143-145.

² الشمري، مرجع سابق، ص ص 60-66.

³ ECDPM, Institutional Analysis of Non State Actors in kenya, ECDPM, September 2002, P 12.

السياسية والاقتصادية، أي تقويض حق الفرد في التمثيل السياسي وانتقاعه من الثروات وحقه في التعبير عن هويته الثقافية والدينية، أي غياب العدالة والمساواة لأسباب عرقية ودينية أو طائفية أو مذهبية أو طبقية للتمكن من الهيمنة على الشعوب والمجتمعات غير الغربية الضعيفة ومعاملاتهم على أنهم دون البشر رغم الاعتماد المتبادل المتولد من انعكاسات العولمة¹. قامت تجربة الحكم الديمقراطي في أفريقيا التي أوجدها الاستعمار على أسس خاطئة حملت معها بذور فناءها في ظل سيادة النظم التسلطية للحزب الواحد إلى يومنا هذا بعيدا عن اعتبارات التركيبة المتنوعة لكينيا وتجربتها الطويلة الأمد من حكم الجيرونوتوقراطية الإفريقية بل الهيمنة على الحزب والدولة وتسييس الشعارات واللغة والشعور الوطني تحت مبرر الهوية القومية وتوريث السلطوية الأبوية، ما انعكس على الجانب التعليمي والصحي، واستفحال ظاهرة الفساد وغياب المساءلة والشفافية والاستبداد والقمع والإكراه المادي والمشاركة السياسية وفشل الاندماج الوطني لغياب المنهج الواضح حول الحكم ومحتوى محور الدفاع عن الحقوق والكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية، أو الوحدة الوطنية في خضم تسييس القبيلة أو الحزب القبيلة بل بلغ الأمر حد التوغل بالدولة ومؤسساتها كالصومال فأكثر من 25 حزب سياسي ذو طابع قبلي عصبي إذ أن 99.9% من أعضاء الحزب من أصول قبلية واحدة، واستفرد النظام السياسي الحاكم بالوظائف القانونية والدستورية في خضم ضعف الهيئات التشريعية والقضائية، فانعكست إذن تسلطية الحزب الواحد على مسألة التنافسية من داخل وخارج الحزب السياسي ما بين مختلف الشخصيات المؤثرة أودت فيما بعد بإقصاء المنافسين على غرار ما حدث بجنوب أفريقيا².

لا يزال مفهومي العصبية والعصبية الخلدونيان يهيمنان على البنى والعلاقات الاجتماعية والسياسية في أفريقيا، إذ تتحول العائلة، العشيرة بعقيدها على أساس بيولوجي وقوة اجتماعية لعصبية سياسية تمارس القهر والتسلط³، هو ما شهدته كينيا إبان استئثار **جومو كينيا** وعائلته على مختلف القطاعات الحساسة في البلاد استحوذا على السلطة والثروة، ما انعكس على حالات الاحتقان والغضب الشعبي ضد سياساته هاته وتشويه صورته إلى أن توفي في 22 أوت 1978 وخلفه نائبه **دانيال آراب موي** ومحاولاته انتهاز نهجه السابق.

رغم المجهودات المبذولة من طرف **موي** توسيعا للقاعدة الشعبية سياسيا واجتماعيا، إذ تشكلت الحكومة بأكثر من نصف النواب وانتهاجه لأسلوب الدعاية في محاربة الفساد وإحقاق العدالة، لكنه كان عرضة للهجوم مرتين نظرا لتردي الأوضاع الاقتصادية للبلاد واستفحال ظاهرة الفساد الإداري وفرض السيطرة على

¹ بيكو بارليك، سياسة جديدة للهوية البادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل، ترجمة حسن محمد فتحي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 55.

² العقيد، مرجع سابق، ص 69.

³ جاد الكريم الجباعي، الاندماج الاجتماعي في بلد واحد من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني من الرعاية إلى المواطنة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2014)، ص 150.

الفصل الثالث: تحديات الهوية في كينيا وارتداداتها على المواطنة

مختلف النقابات والأحزاب السياسية والجمعيات المتعددة، واستغلاله لرؤاسته منظمة الوحدة الأفريقية عامي 1981-1982 فرغم محاولات الأخيرة الحثيثة لقيام محكمة حقوق الإنسان للحد من انتهاكات الحكومات ضد المواطنين حول قضايا الحرية، المساواة، العدالة إلا أنها باءت بالفشل، رغم تلك الخطوات فلقد اتسع البون حول الدخل الفردي ما بين الدول المتقدمة والنامية¹. لقد انشئ بروتوكول مخصص لحقوق الإنسان والشعوب عام 1981 ثم مرحلة التنفيذ التي كانت عام 1987 مؤكدا على جملة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي خضم تفهقر الدولة الكينية اقتصاديا واستفاد احتياطها الخارجي والعجز عن تسديد التعويضات فلقد أضحت بحاجة ماسة لاستيراد القمح، فكانت النتيجة محاولة الانقلاب الفاشلة من طرف سلاح الطيران 1982/08/01². معتمدة كينيا في مختلف المراحل على لبنة دستور 1963 والذي وضع ما قبل الاستقلال. أما أهم تعديلاته في الأعوام التالية:

1964، 1969، 1976، 1986، 1988، 1991، 1992، 1997، 2001، 2008. فإذا كان تعديل دستور 1964 قد وضع أسس النظام الرئاسي الكيني والحكومة المركزية، فإنه في عام 1982 وضعت اللبنة الأساسية للحزب الواحد وإقرار ذلك رسميا³.

تحولت كينيا لدولة الحزب الواحد الحاكم بزعامة كانو على أرض الواقع ما بين عامي 1964-1966 ثم ما بين عامي 1969-1982، ثم بقوة القانون 1982-1991. لكن عادت كينيا للتعددية الحزبية في انتخابات 1992 في جو شكلي فاز فيها الرئيس دانيال آراب موي وسيطرته على البرلمان، رغم المخالفات الانتخابية بلسان المعارضة والتي دعمت للاقتحام في الانتخابات البرلمانية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. ما ميز كينيا التنافس العرقي والشخصي إذ مزقت الأحزاب على إثرها، إلى جانب ذلك شهدت كينيا عام 2007 ائتلاف حكومي مكونا من عدة أحزاب في خضم هذا الوضع استغل آراب موي الانقسامات الحزبية وتبعته موجات عنف واضطرابات أمنية خطيرة. كما نظمت انتخابات رئاسية ثالثة عام 2002 بتشكيلة تحالفية ما بين مختلف الأحزاب، ووصول كلا من رايلا أودينغا وأهورو كينياتا للمناصب العليا، في إطار ائتلاف المعارضة المسمى بقوس قزح الوطني (NaRC) بعد إدراكها نقاط ضعفها في التفكك الذي أبقي على آراب موي مدة طويلة في السلطة، إذ ترشح موي كيباكي للرئاسة ممثلا لقوس قزح الوطني وتحقيقه نسبة أكثر من 60% من الأصوات ب 125 مقعدا برلمانيا من مجموع 210. عرفت هذه الفترة بأنها انتصارا تاريخيا على حزب كانو الحاكم منذ قرابة 04 عقود لعوامل عدة أهمها:

¹ محمد حسن أحمد، تحديات مستقبل التعاون العربي الأفريقي في المجال التنموي في ظل العولمة (الخرطوم: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2009)، ص 50.

² الكيالي، مرجع سابق، ص 360.

³ حسن، مرجع سابق، ص ص 191-192.

الفصل الثالث: تحديات الهوية في كينيا وارتداداتها على المواطنة

- اتحاد المعارضة لتجاوز مختلف خلافاتها العرقية واجماعها على مرشح للرئاسة واستغلال انقسامات حزب كانو الداخلية.

- ابراز أهم انتهاكات حكومة موي بواسطة الصحافة، وجماعات حقوق الانسان محليا ودوليا، ومنظمات المجتمع المدني للحيلولة دون وقوع أعمال العنف¹.

شهدت كينيا انتخابات عام 2007، لكن قبيل إجرائها شهد حزب قوس قزح الوطني انشقاقات داخلية، أفضت لبزوغ الحزب الوطني الديمقراطي الليبرالي بزعامة رايلا أودينغا وسط خلافات تقاسم السلطة ومختلف الاصلاحات الدستورية، فأسس رايلا الحركة الديمقراطية البرتقالية، في خضم حملتها الشرسة ضد مسودة الدستور واستفتاءه في نوفمبر 2005. والمشاكل الخطيرة التي تواجهها البلاد منها: الاستمرار في تهيش واستبعاد العرقيات غير المشاركة في السلطة، وتأسيس أحزاب ذات طابع عرقي، والحرمان واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية²، أي غياب مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الكرامة الانسانية وفي الحقوق المدنية والسياسية وغياب عدالة التوزيع للسلطة والثروة وعوامل الانتاج، وعليه عدم الاعتراف بمجمل الحقوق المتساوية ما بين مختلف المواطنين، أي غياب الاندماج أو التماسك الاجتماعي³.

إن من ضمن أهم شروط قيام الدولة الوطنية الاجماع الوطني على عكس الروابط التقليدية التي تسيطر عليها علاقات القرابة، فالانتقال لأبد من الوعي المجتمعي والفصل ما بين الديني والإدارة والتحرر من العلاقات الزراعية الجامدة تمهيدا لحاكم يخدم الصالح العام، وأن لا تخضع الجوانب الدينية والثقافية والاقتصادية لسيطرة أسرة ما أو طائفة. إلى يومنا لا تزال القضايا المتعلقة بالأرض تاريخيا تبرز للسطح في كينيا فهي لم تحسم بعد بشكل نهائي، وهو ما أكده جومو كينيي منذ عام 1928 أين كان أنذاك أمينا عاما لجمعية الكيكويو، مسمعا صوته داخل المحافل الدولية، إذ أهم ما جاء في مذكرته: عودة أراضي الكيكويو التي استولي عليها من طرف المستوطنين الأوروبيين، مع اضافة المساحة المخصصة للزراعة والرعي نظرا للحاجة الماسة لها ونظرا للزيادة السكانية، مطالبا بضمان ملكية العشائر والأسر وأراضي واسعة بما يكفي حاجياتها الضرورية⁴. نظمت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية في 2007/12/27، إذ فاز موي كيباكي في 2007/12/30 في الانتخابات الرئاسية وسط المعارضة الشرسة من طرف رايلا اودينغا لتشكيكه حول نتائج تلك الانتخابات، هذا ما أكدته أطراف محلية ودولية وتداعيات هذا الأمر على العملية الديمقراطية في كينيا، فانعكست على الأوضاع المأسوية التي شهدتها البلاد بداية من عام 2008 ما بين أنصار رايلا وأنصار كيباكي والشرطة، إذ حصدت أزيد من 1300 قتيل وحوالي 500 ألف نازح. رغم ذلك فقد كانت

¹ Ted Dagne, Kenya : Current Conditions and the challenges Ahead, Congressional Research Service, **CRS Raport for Congress**, June 8, 2011, P P 1-5.

² سلمان الشمري، مرجع سابق، ص 70.

³ الجباعي، مرجع سابق، ص 155.

⁴ كامل، مرجع سابق، ص 90.

لغة الحوار أولى في 2008/02/28 ما بين الطرفين حول الاتفاق على تقاسم السلطة بخلق منصب رئيس الوزراء على رأسه (رايلا أودينغا مع نائبين وسط دعم أمريكي واضح من كل من الرئيس باراك أوباما ذو أصول كينية من أب كيني، بغرض إقناع كل من الحكومة والشعب الكيني بالتعقل، إلى جانب دور نائب الرئيس الأمريكي آنذاك (جو بايدن) لأجل التوصل لإجراء استفتاء وطني حول الدستور في مباحثاته عام 2010 وهذا ما شهدته البلاد فعلا في 2010/08/04 للتصويت على الدستور الجديد، إذ تضمن حوالي 66% من مواده لإصلاح ومأسسة النظام السياسي الكيني. لكن عادت مجددا أعمال العنف العرقي في كينيا قبل انتخابات عام 2013 والتي حصدت حوالي 477 قتيلا و118 ألف نازح، مما يدل على حدة الانقسامات العرقية والطائفية في البلاد. فوفقا لتقارير منظمة حقوق الانسان فإن أعمال العنف تلك تركزت حول ست مقاطعات (وسط كينيا، الساحل، الشرق، الشمال الشرقي، نيانزا، الودي المتصدع). ففي مارس 2013 شهدت البلاد انتخابات رئاسية بنسبة تصويت 85.91%، أفرزت عن فوز أوهورو كينياتا من تحالف اليوبييل وهو نجل الراحل جومو كينياتا. لكن نتائجها تلك عارضها رايلا مرة أخرى بل تهديداته باللجوء للقضاء. قبل أن يعترف فيما بعد بتلك النتائج في 2013/03/30 مقابل قرار المحكمة العليا بأحققتها، ونبذ كل أشكال أعمال العنف والدعوة للسلام كما أثّرت كذلك مسألة تسوية الأراضي والمساواة ما بين المواطنين¹. فكينيا نموذج العالم في الانقسامات العرقية والعنف السياسي، فعامل الهوية العرقية يستخدم بقوة في كينيا من طرف القادة السياسيين لأغراض شخصية، أي ذلك التوظيف السياسي لقضايا الهوية والتلاعب بها لأغراض سياسية واقتصادية من طرف النخب السياسية². ففي ظل عدم الاندماج الاجتماعي وغياب التجانس العرقي الذي أدى للتنافس النخبوي الحاد ما بين مختلف العرقيات من أجل الذخر بأكبر قدر ممكن من موارد البلاد في ظل غياب العدالة التوزيعية مما أفسح المجال واسعا أمام الفساد، واستغلال مختلف أجهزة الدولة الإيديولوجية (A.I.E) كما فسر ألتوسير، إذ تقوم سلطة الدولة باعتمادها على جهازها القمعي (الحكومة، الإدارات، الشرطة، الجيش، المحاكم، السجون)، أما فيما يخص الأجهزة الإيديولوجية المساعدة على فرض سلطة الدولة من خلال الأجهزة التالية:

-جهاز الدولة الإيديولوجي الديني (الطوائف، نظام الأديان).

-جهاز الدولة الإيديولوجي المدرسي كنظام التربية والتعليم.

-جهاز الدولة الإيديولوجي القانوني: القوانين المنظمة للحياة.

-جهاز الدولة الإيديولوجي السياسي: النظام الحزبي، النظام السياسي.

¹ سلمان الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-90.

² Michael Otieno Kisaka and Israel Nyabui Nyadera, Ethnicity and politics in Kenya Turbulent path to Democracy and Development, **Journal of Social policy Conferences**, N76 (2019) pp 160-166.

الفصل الثالث: تحديات الهوية في كينيا وارتداداتها على المواطنة

-جهاز الدولة الايديولوجي الثقافي: الفنون، الأدب، الرياضة¹.

وفقا لدراسات عام 1996 فإن حوالي 44.4% من المستجوبين الكينيين قد أقرروا بأن العرق يعد السبب الرئيسي لاستفحال ظاهرة الفساد في كينيا، وهو ما أكدته دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية حول مدى تأثير التنوع العرقي في كينيا على الفساد سنة 2008. فجراء انتخابات سنة 2007 وموجات العنف السياسي المصاحب لها، والتي كلفت خزينة الدولة الملايين من الدولارات، فالقطاع الزراعي خسر 300 مليون دولار، وأما القطاع السياحي ف 90% من الربع الأول من سنة 2008. فتداعيات العنف كانت الأساس في هذا التراجع وعلى بقية القطاعات الأخرى في البلاد. فلقد شهد النصف الثاني من القرن الـ 20 استفحال ظاهرة النزاعات الداخلية العنيفة وعلاقتها الوطيدة بقضايا نشأة الدولة الوطنية كما هو الشأن في ساحل العاج، الصومال، وانعكاسات مجريات الانتخابات الكينية والزمبابوية.

جدول رقم (7): يوضح أهم الصراعات في إفريقيا

الدولة	تاريخ الحرب	الأسباب الرئيسية	أعداد القتلى
الجزائر	1954-1962	صراعات داخلية على الحكم ومصالح القوى الخارجية، البترول الغاز	70.000
السودان	1983-2005	البترول، اليورانيوم، أهداف تنصيرية	1.800.000
أنغولا	1975-2002	ألماس، البترول، العاج	500.000
الكونغو برازفيل	1993-2000	البترول، ألماس، المصالح الدولية	10.000
الكونغو الديمقراطية	1993-2009	الماس، البترول، اليورانيوم، الذهب، النحاس	250.000
تشاد	1966-1982 1990-2009	الصراع الداخلي على الحكم، البترول، اليورانيوم، والمصالح الخارجية	600.000
الصومال	1990-2009	الصراع الداخلي على الحكم، العصبية القبلية، ومصالح القوى الخارجية	50.000

المصدر: محمد البشير أحمد موسى، قراءة في أثر الحروب الأهلية على الشباب في أفريقيا، تشاد نموذجا، قراءات أفريقية، العدد 04 (سبتمبر 2009)، ص 84.

¹ عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات... من الحداثة إلى العولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 76.

تتعدد العوامل التي توجب هذه الحروب وأعمال العنف في القارة، فيرجع أهمها إلى الجهل والامية والعصبية القبلية والأثنية والميل للزعامة والتسيد إلى جانب الأوضاع المادية المزرية، والتي انعكست على حالات الفقر وغياب الأمن الغذائي المفضي للصراعات الحادة واللجوء للمظاهرات. فحسب تقارير مختلفة فقد حدثت عدة قلاقل سياسية شهدتها 61 دولة منذ أزمة سنة 2008 المالية وارتفاع معدلات العنف على إثر ذلك، كما أشرنا سالفاً، فالسبب الأساسي كذلك الدور الذي لعبه الاستعمار الأوروبي وتقسيم القارة في مؤتمر برلين 1884-1885. لقد أخذت الممارسات الاستعمارية أوجها أخرى أواخر القرن الـ20 وأوائل القرن الـ21 في إطار رفع شعارات أطروحات العولمة والديمقراطية والشركات المتعددة الجنسيات¹.

المطلب الثالث: التنظيم الحزبي السياسي في كينيا

يتميز النظام السياسي الحزبي في كينيا التغير المستمر من نظام متعدد الأحزاب إلى نظام ذو حزبين إبان المفاوضات مع السلطات الاستعمارية للاستقلال، قبل أن يصبح أحادي وهذا باندماج الحزبين الكبيرين في البلاد، لكن عادت البلاد لأسلوب التعددية الحزبية منذ 1992 فلا وجود لديمقراطية حقيقية دونما أحزاب سياسية، إن وضع الأحزاب السياسية في ظل النظام التسلطي يعمل على إضعافها في خضم أجواء تسودها الانتخابات المنطقية التسلطية الأحادية الجانب، ما ينتج عنه نظام حزبي أحادي وتماهيه مع الدولة، واعتماده الانفاق المالي الشخصي والعشائري من أبناء المنطقة ليدخل السرح الانتخابي كما هو الأمر بالنسبة لكينيا، إذ يعتمد النظام السياسي فيها على احتكاره السلطة السياسية وتهميشها الحريات العامة خاصة عهد الرئيس موي دانيال آراب لصالح السياسات الاقتصادية الليبرالية، ومصالح رجال الأعمال المتوافقة في وجهات نظرها مع الاستبداد السياسي وفقاً لمصالحها الخاصة. ما انعكس على تعميق درجات الفقر في خضم غياب المؤسسات الحزبية الفعلية ومنظمات المجتمع المدني النشطة². فالتعددية الحزبية تعني توزيع السلطات السياسية بائتلافات حزبية كما يمكن الاتفاق على تشكيل حكومة مع حزب آخر. فالأحزاب السياسية أداة للتداول على السلطة وأساس المواطنة النشطة أو العضوية. إن كافة نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومختلف الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمدنية والسياسية نصت وأكدت على أهمية التعددية السياسية في إطار احترام حقوق الإنسان³.

تعود البدايات الأولى للممارسات السياسية تاريخياً في كينيا لعام 1903 وذلك بتأسيس مجلس الحكم التشريعي **Legislative Governing Council** بغرض إحكام السيطرة الانجليزية الكاملة على البلاد وتمكينها لصالح المستوطنين الأوروبيين بطرق قانونية، وإقصاء الأفارقة من جميع حقوقهم واستبعادهم بذلك

¹ محمد البشير أحمد موسى، قراءة في أثر الحروب الأهلية على الشباب في أفريقيا، تشاد نموذجاً، قراءات أفريقية، العدد 04 (سبتمبر 2009)، ص 83.

² مهند، مرجع سابق، ص 330.

³ رشا محمد جعفر، نظام التعددية الحزبية ودوره في الحياة الديمقراطية، مجلة الفتح، العدد 26 (2006)، ص 141.

من المشاركة السياسية، ما قوبل بالسخط والرفض من طرفهم¹. وشهدت حركات احتجاجية وسياسية تعبيراً عن ذلك الرفض ك اتحاد كينيا الدراسي Kenya African Study Union، إلى جانب اتحاد كينيا الإفريقي Kenya African Union وتنظيمات دينية مثل ديني يا مسامبوا Dini ya Msambwa في الإقليم الغربي، وكنيسة نوميا Numia Church في إقليم نيانزا، فجاءت كلها لتطالب بحق تمثيل الأفارقة في المجلس التشريعي، كما جاء في قانون عام 1918م المنظم للرق الاقتصادي، وتعديلات قانون عام 1937 للتضييق على الإفريقيين ومساحتهم الزراعية ومراعيهم. لكن أعادت الحكومة النظر في قانون العمال الأفارقة في المرتفعات عام 1945. لقد شهدت كينيا ثورة ضد هذه الأوضاع ما خفف من حدة وطأة تلك الممارسات الاستعمارية. بقيت قضايا الأرض والأجور أهم محاور الصراع الحزبي في كينيا خاصة الكيكويو وهذا ما أكدته أول تنظيم شباني إفريقي في يونيو 1921 المنظم من طرف شباب الكيكويو برئاسة **جومو كينياتا وهنري ثوكو (جمعية شرق إفريقيا)** دفاعاً عن حقوق ومطالب المزارعين الأحرار ومقاومة المستوطنين، لكن ما لبثت أن صودر نشاطها في مارس 1922، مع اعتقال الناشط هنري ثوكو وقمع المتظاهرين، لكن رغم ذلك استمر الكفاح وكونت جمعية الكيكويو المركزية عام 1928 لينتخب كينياتا أميناً عاماً لها، إذ أرسل على رأس بعثتها نحو لندن من أجل إسماع صوت الأفارقة أمام الحكومة البريطانية²، وهو ما رفضته السلطات الاستعمارية، لترد في المقابل برفع القضية للبرلمان وعرضها أمام أعضاء مجلس العموم البريطاني عام 1945 وانعقاد المؤتمر الخامس للوحدة في مانشستر والاتصال باتحاد كينيا الإفريقي المؤسس عام 1944 الذي ضم جميع الأفارقة دونما أي اعتبار للفروقات القبلية العنصرية، إذ ضم مندوبين من مختلف القبائل الرئيسية في كينيا بمؤتمر نيروبي (الكيكويو، اللوو، الماساي، الكامبا...)، فأجمعوا على انتخاب جومو كينياتا رئيساً، بناء على برنامجه الشامل لمختلف المطالب القطاعية، وتركيزه حول مسألة الحكم الذاتي، وحفظ حقوق الأقليات، ورفع تمثيل الأفارقة، ووقف استحواد الأوروبيين على الأراضي، مع ضرورة أو إجبارية تعليم الأفارقة جميعاً بالإضافة لقضايا تسوية وضعية العمال، ما جعل المستوطنين يرفضون بشدة هذه المطالب ومحاربتها بشتى السبل خاصة مناهضتهم حركة **الماو** **ماو** تحت دعاية أنها موجهة بهدف إخراج البيض من المرتفعات، ودفاعاً عن شعار أفريقيا للإفريقيين، وسط تجاهلهم استنكارهم لحقوق الكينيين من خلال تشكيلهم لجمعية المزارعين الأوروبيين عام 1903، وجمعية المستعمرين البيض عام 1907، وكذا اتحاد الناخبين الأوروبيين عام 1944³. وهو نفس العام الذي تم فيه قبول ملف ترشيح إليود ماثو Eliud Mathu في المجلس التشريعي.

ختاماً نستنتج أن كينيا كغيرها من الدول الإفريقية عانت الولايات تحت وطأة الاستعمار والاستيطان الأوروبي في نفس الوقت، وانسلاخها عن خصوصياتها حول قضايا حل النزاعات والتعايش وفقاً لنمطها

¹ Elspeth Huxley, Margery Perham, **Race and Politics in Kenya** (London : Faber and Faber Ltd, 1955), P42.

² كامل، مرجع سابق، ص 90.

³ كامل، المرجع نفسه، ص 107.

المحلي في الحكم. فورثت نخبها الحاكمة ما بعد الاستقلال عن السياسات الاستعمارية البريطانية قضايا عدة مأزومة تمثلت أهمها في ايديولوجيات ثقافتها السياسية التي كانت تداعياتها مباشرة حول قضايا الهوية والمواطنة بكل تجلياتها، كسيطرة جماعة الكيكويو التي ينتمي إليها الرئيس **جومو كينيا** الأب الثوري للنضال والكفاح في حركة **الماو ماو** الكينية، وهو ما اكسبه شخصية كاريزمية في الحكم لقيادته حزب **kanu** منذ عام 1963 إلى غاية وفاته عام 1978م، ليورث الحكم عنه نائبه في الرئاسة آنذاك **دانيال آراب موي** المنتمي بدوره لجماعة الكالنجين، فاز في انتخاب عام 1992م ثم عام 1997م إلى غاية عام 2002م، أين سلم قيادة الحزب لنجل **جومو كينيا** وهو **أهورو كينيا**، والذي شغقت له شخصية هذا الأخير الكاريزمية في توريثه الحكم، كما أسلفنا الذكر. فمنذ سنة 2013م تقلد منصب الرئاسة، وفاز مرة أخرى بعهدة ثانية على التوالي في انتخابات سنة 2017م، إلى غاية الانتخابات الرئاسية يوم 2022/08/09 الرئاسية ممثلاً عن حزب تحالف اليوبييل، والتي فاز بها نائبه في الرئاسة **وليام روتو**.

الفصل الرابع:

أثر الإنعكاسات الداخلية

و الخارجية على الهوية

والمواطنة في كينيا

تمهيد

تعود أهم أسباب اخفاقات بناء الدولة الوطنية في إفريقيا بعد مرحلة الاستعمار لبنيتها أساسا، إذ انعكس ذلك على مختلف الصراعات الداخلية القبلية منها والاثنية والدينية واحتكار السلطة دون تداولها السلمي، بعيدا عن المسار الديمقراطي الفعلي في ظل استفحال ظاهرة الفساد، مما جعل مؤسسات الدولة تعاني الضعف بعيدا عن الواقع الاجتماعي الذي يعد عرضة للتحويلات المختلفة باستمرار. فمن أثر اكتشاف آلات الزراعة والصناعة على حياة وسلوك الانسان إلى قيام الدول والأمم والممالك إلى ما ينجم عن الحروب والصراعات من أثر على حياة الشعوب والمجتمعات. كل ذلك ينطبق على حالة كينيا وما عرفته ولا زالت من اضطرابات اثنية وقبلية وعرقية كانت متماسكة واحترام للآخر في إطار نظام التعاونيات أو المنظمات الأهلية المختلفة قبل أن يشعل فتيل اقتتالها الاستعمار البريطاني وخلقه لأزمات عدة انطلاقا من الجماعات الاثنية التي لا تنتظر للدولة إلا على أساس غنائم. فمن الكيكويو التي عمرت طويلا في السلطة إلى يومنا هذا بفعل تمكينها من طرف البريطانيين في أراضي جماعات أخرى كالماساي والكالنجين. فمن جومو كينيي (1963-1978م) أب الحركة النضالية في كينيا من جماعة الكيكويو إلى مرحلة عهد دانيال آراب موي (1978-2002م) من جماعة الكالنجين الاثنية، والذي تقلد منصب نائب الرئيس جومو كينيي، لتعود السلطة مرة أخرى لجماعة الكيكويو بتقلد الرئاسة موي كيباكي (2002-2013م) من مجموعة الكيكويو ثم نجل الراحل جومو كينيي وهو أوهورو كينيي (2013 إلى غاية 2022) من جماعة الكيكويو كذلك. لقد تخللت فترات الحكم في كينيا موجات عنف انتقامية عدة، ما فتئت تبرز للسطح خصوصا في خضم فتح باب التعددية الحزبية منذ 1992 عهد دانيال آراب موي والتي لطالما نظر لها بعين الريبة والشك، على أن تلك التعددية لا تتناسب والواقع الإفريقي لما تمتاز به كينيا من تعددية اثنية قد تفضي بها قضايا الانفتاح السياسي والاقتصادي لما لا يحمد عقباه. لكن في خضم الضغوطات الدولية أو ما يعرف بموجة الانتقال الديمقراطي نهاية الثمانيات وبداية التسعينات من القرن العشرين إضافة إلى الدور الجدهام الذي قام به المجتمع المدني الكيني وقضايا التمويل العالمي، فهو لم يعد يخص الحالة الكينية بل امتد كما المجالات الأخرى إلى المستوى العالمي في إطار العولمة العابرة للحدود في خضم التدفق الإعلامي والثقافي العالمي والذكاء الاصطناعي. كل ذلك كشف عن حجم الفساد داخل الأقبية السياسية في كينيا وسط تحالف السلطة والثروة، وفتكه بالأسس التي تركز عليها العدالة الاجتماعية، والانتهاكات التي يمارسها النظام السياسي في حق المعارضين والنشطاء السياسيين برغم المخرجات الدستورية التي تؤكد على صيانة حقوق المواطن واحترام هويته.

المبحث الأول: النظام الاجتماعي لكينيا

ينقسم المجتمع الكيني إلى أربع مستويات أساسية متداخلة ومتشابكة العلاقات مع بعضها البعض، على مستوى الدولة وما تشمله من سلطات ثلاثة تشريعية، تنفيذية، قضائية، إلى المستوى الخاص الذي يعني كل ما يتعلق بالمحيط العائلي والاجتماعي للفرد عامة، إضافة إلى مستوى السوق وما يتضمنه من وسائل وعمليات حركية للإنتاج، ورابعا مستوى عام وما يتضمنه من تنظيمات تطوعية من أحزاب ونقابات عمالية ومهنية وما يتعلق بمختلف الحركات الاجتماعية تعرف بالمجتمع المدني الذي ازداد الاهتمام به أكثر لما خلفته التغيرات العالمية منذ نهاية الحرب الباردة وموجات التحول الديمقراطي. أين أضحى له دورا بارزا في كينيا بتاريخه الطويل انطلاقا من النظام التعاوني الهارمبي إلى دوره في الكفاح ضد الاستعمار البريطاني ممثلا في مختلف الحركات الطلابية والنقابات العمالية، والتي كان على رأسها ثوم مبوبيا، إلى جانب التنسيق العمالي مع حركة الماو ماو وخطواتها الحثيثة نحو الاستقلال عام 1963م. فللمجتمع المدني دورا رئيسيا في دعم وتوعية المواطنين لولوجهم صوب المشاركة السياسية وتكريسه للثقافة السياسية من أجل الإشراف في عمليات رسم وصنع السياسات العامة وتنوير الرأي العام خصوصا ما يخص ملف حقوق الانسان والأقليات، في خضم ما تعانيه كينيا من جراء الممارسات التقييدية للحريات والتضييق عليها من طرف النظام السياسي الحاكم، والحرمان من حقوق المواطنة العضوية وكذا العدالة الاجتماعية.

المطلب الأول: التعددية الاجتماعية في كينيا

إن قضية الاختلاف على مختلف الأصعدة حقيقة جلية في المجتمعات الانسانية كافة في ظل نظم حكم مختلفة. فتسعى الدول قاطبة لتحقيق الاندماج الاجتماعي سواء أفقيا من خلال تمثل القيم وعادات المجتمع، أو عموديا باكتساب هوية سياسية تركز لمبدأ الانتماء والولاء الوطني من خلال التنشئة والتربية على الفعل المواطناتي¹.

تمتاز منطقة شرق أفريقيا بالتنوع المجتمعي الفسيفسائي. لكن تحاصرها نيران الصراعات الاثنية والعرقية والقبلية، فتتباين هويتها الذاتية المستندة على الانتماء للهوية الوطنية. يمتد ذلك التباين والتمايز إلى إفريقيا الناطقة باللغة العربية وإفريقيا جنوب الصحراء، إذ تأثر العديد من المفكرين الأفارقة الأنجلوفون الدياسبورا بالممارسات العنصرية في دولهم من أمثال إدوارد بليدن (Edward Wilmot Blyden) وأفكاره المدافعة عن الهوية والشخصية الأفريقية. إلى جانب الدول الفرانكفونية، اللوزوفونية. فحوالي 33٪

¹ امحمد مالكي، الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014)، ص 664.

الفصل الرابع: أثر الانعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

من اللغات الحية في العالم إفريقية رغم أن عدد سكانها لا يتجاوز 10% من مجموع سكان المعمورة، انعكس الوضع على موجات العنف في نيجيريا وما شهدته من حرب بيفرا 1967، رواندا، بوروندي، أنجولا¹.

عانت شعوب المنطقة من الحرمان والاضطهاد السياسي وسياسة فرض الضرائب، والممارسات الاستيطانية، إذ قدم المستوطنون إلى كينيا من أجل كسب المزيد من الثروة وليس تسليم فوائد الحضارة إلى الأفارقة كما إدعى الغرب بصفة عامة.

استقلت كينيا عام 1963م وهي تضم مجموعات عرقية متنوعة لا تقل عن مجموع 42 عرقية تتمركز غالبيتها في الجنوب، متوزعة ما بين سكان المدن والريف فما يقارب 73.5% ريفيون يميلون بطبيعتهم للحياة التقليدية، على عكس سكان المدن وتكيفهم مع متغيرات العولمة والتعددية الثقافية كما العاصمة نيروبي التي تجمع ما بين الجانب التقليدي والحديث معا. لكن يتناقص سكان الأرياف سنويا نزوحا نحو المدن بحثا عن مناصب عمل شاقة². إن أهم الجماعات العرقية في كينيا مجموعتي البانتو والنيليون، عرف عنهما الدفاع الحثيث عن الأرض واستعادة الحرية التي استولي عليها من طرف الأوروبيين والمستوطنين البيض رغم أن نسبتهم لا تتعدى حوالي 1% أما الآسيويون فهم يمثلون أقلية 2%³. إلى جانب العرب الكينيين فحوالي 99% منهم يحملون الجنسية الكينية، ويتمركزون أساسا في مومباسا. فعلى نفس خطى أوغندا عام 1972 حينما طردت من أراضيها حوالي 80 ألف آسيوي، لجأت كينيا كذلك لإصدارها قانون الترخيص التجاري والذي منع على غير المواطنين الكينيين الحصول على تراخيص إدارية أو امتلاك مؤسسات تجارية. أما من حيث الديانة فأغلب سكانها هم مسيحيون بتعداد حوالي 82.1%.

يترك الواقع الاجتماعي الطبقي أثره البالغ على النظام السياسي تحقيقا للمصالح الخاصة لتلك الطبقات سواء من خلال الضغط على النظام السياسي القائم أو الاستيلاء على السلطة السياسية. لكل مجتمع خصوصياته سواء القيمة الثابتة المطلقة منها كتلك التي يشترك فيها عامة البشر كالحق، الحرية، العدالة والاعتراف بالآخر، أو تلك القيم النسبية المتحولة وفق السيورة الزمكانية والتحولت الاقتصادية والتكنولوجية في قوالب معولمة⁴. بل هنالك المدخل البنائي في العلاقات الدولية الذي أولى عناية فائقة لدور الواقع الاجتماعي التفاعلي على الدولة، لطالما كان للجانب السيسولوجي أثره الهام على النظام السياسي ما بين مختلف الطبقات وطبيعة التنظيم الحزبي كما تجلى في نظرية دوفرجه ما بين كلا من الأحزاب اللامركزية وضعفها الهيكلي لسيطرة جماعة ما، أو الأحزاب الجماهيرية ذات الهيكلة المؤسسية الواضحة. لكن في كل المجتمعات تسعى الطبقات المجتمعية لتحقيق مصالحها الخاصة إما باستعمالها وسائل الضغط

¹ رزق، مرجع سابق، ص 235.

² Kenyan Culture, <https://culturalatlas.sbs.com>, On the Website, View date : 15/05/2020.

³ كيث روبنز، تغيير وجه العالم: التاريخ السياسي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، ترجمة: هبة حاتم، (القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017)، ص 232.

⁴ إيلين دمة، التفكك العائلي بين القيم الثابتة والقيم المتبدلة، مجلة اضافات، العدد الثاني (ربيع 2008)، ص 190.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

على السلطة من جهة ومن جهة أخرى بالطرق الودية للاستئثار بالسلطة. ففي الدول المتعددة اثنيا يصطدم نظامها السياسي على وقع فقدان الشرعية، أي العجز على معالجة الصراعات الاثنية مما يفضي به للتغطية على ذلك باستغلال الوضع الداخلي الاصطراعي لإدامة عمر البقاء في السلطة، في خضم غياب العدالة التوزيعية لصالح جماعة ما على حساب الجماعات الأخرى¹.

إن قضايا التباين والتنوع اثنيا أو لغويا أو دينيا لا مناص منه في كل المجتمعات البشرية عامة ولكن الإشكالية تكمن في كيفية معالجة النظام السياسي لهذا التنوع وإدارته، تكريسا للهوية الجامعة فالهدف منها الابتعاد عن تصارع الهويات. إذ تأخذ الدولة المتعددة الهويات طبقيا ولغويا وعرقيا ودينيا أحد الاتجاهين: إما تبني النهج الديمقراطي وتكريس قيم التسامح والتعايش في خضم التباين الهوياتي المتماسك ومنه السبيل نحو الوحدة الوطنية، وإما أن تنتهج تلك الحكومات سبيل قمع التعددية والعزل والاستبعاد الاجتماعي ومنه خلق بيئة حاضنة لكل أشكال العنف²، لكونها غير ديمقراطية وهو الوضع السائد في كينيا باستئثار جماعة الكيكويو بالسلطة والموارد أو الثروات على حساب الجماعات الأخرى بانتهاج سياسات تمييزية تقضي لشرارات الحروب الأهلية، نتاج غياب الوعي بالهوية الذي يلعب الدور الرئيسي في الحد من النزاعات الهوياتية، وخلق الأرضية نحو تحقيق الأمن الهوياتي ومن ثم إخماد نزاعات التعدد الاثني.

قامت محاولات الرعيل الأول من القادة الوطنيين الأفارقة على السير وفق خطى منهج الدولة-الأمة لصهر مختلف الجماعات الاثنية في بوتقة واحدة، دونما مراعاة لمدى ايجابيات التعدد الاثني، إذ تم التركيز على عمومية الخصائص الهوياتية المشتركة والخبرات والميزات التاريخية للجماعة المسيطرة كمجموعة الكيكويو التي تبلغ حوالي 22% من مجموع السكان في كينيا. فما ميزها موقعها الجغرافي الاستراتيجي الزراعي المطير سنويا، اشتهرت بصناعة الأسلحة الخفيفة وبيعها لقبيلة الماساي الرعوية. إن الأرض بالنسبة للكيكويو تعد مصدرا حيويا وموردا أساسيا، في نظام معقد يقوم على القرابة العشائرية، فتمسكهم بالأرض جعلهم يدخلون في صراع مرير مع الاستعمار البريطاني والمستوطنين الأوروبيين³. لم تلبث أن تغيرت أحوالها تدريجيا فأتثناء بداية القرن العشرين بدأت أقدام المستوطنين الأوروبيين تطأ الأراضي الخصبة في كينيا، والذين استثمروا الوضع لينقضوا على الأرض بحجة أنها دون ملاك. فهوية المجتمعات الإفريقية الحديثة ارتبطت بصفة عامة بمدى تأثيرات تلك السياسات والممارسات الاستعمارية وصقل النخب الحاكمة بتلك الثقافة الاستعمارية⁴.

¹ فوزي، مرجع سابق، ص 20.

² حميد فاضل حسن، إشكالية المواطنة في العراق: تأسيس خاطئ وواقع مأزوم (الأسباب والمعالجات)، مجلة الديمقراطية، العدد 66، (أبريل 2017)، ص 16.

³ African Studies Center, Kenya –Ethnic group, University of Pensylvania, African Studies Center.

⁴ Ben christophe nyabira and Zemelak Ayitenew Ayele, **The state of political Inclusion of Ethnic Communities Under kenya Devolved System**, (Kenya : Program officer at Katiba, 2016), P P 15-25.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

اعتمدت كينيا اللغة الانجليزية لغة رسمية ثانية في البلاد بعد السواحيلية وبالتالي فهي تعاني أزمة الهوية اللغوية، كنموذج السنغال أين تأثر ليوبولد سنغور بالثقافة واللغة الفرنسيين إلى حد التشبث بها بقوة بل شارك في صياغة دستور الجمهورية الخامسة، رغم فعاليته في تيار الزنوجة للدفاع عن الشخصية والهوية الإفريقية، إذ جاء على لسانه التصريح التالي " لو خيرنا لاخترنا الفرنسية فهي أولا لغة كان لها تأثير واسع النطاق"، بالرغم ما نادى به الاتجاه الآخر المدافع عن خصوصية الأفارقة على غرار نيريري الرئيس التنزاني لاعتماد النظم السياسية الافريقية كالأوجاما Ugamaa أي الخصوصيات المجتمعية لتنزانيا¹.

انعكست السياسات الاستعمارية البريطانية في كينيا على النظام السياسي ما بعد الاستقلال عام 1963م والتي قامت على أساس التمييز العنصري في كل الجوانب، منها الجانب الاجتماعي والثقافي على سبيل المثال أين كانت توضع حواجز على أساس اللون في الأماكن العامة، فلم يكن يحق للكيني أينما كان أن يجلس في المطاعم الاستعمارية كما جاء على لسان د/ ليكي Leakey " أنه من المستحيل على أي إفريقي في كينيا حتى ولو كان مثقفا ودرس في أرقى الجامعات الإنجليزية أن يحصل على غذاء له في فندق أو مطعم مخصص للأوروبيين" بل بلغ الحد إلى وضع لافتات تحمل شعار **Whites Only** " للبيض فقط"². جاءت هذه الخطوات في خضم تكريس مركزية الرجل الأبيض ومزاعم تفوقه العرقي على باقي الأجناس الأخرى أنثروبولوجيا نحو ما يعرف بمركزية الحضارة الغربية. تميزت فترة حكم جومو كينياتا بالطابع الزبوني (1963-1978)، وسط التلاعب بموارد الأرض من أجل شراء الذمم، إذ وزعت الأراضي على أسس اثنية عرقية في خضم مخطط المليون فدان، أين كان الحظ الأوفر للكيكويو سنة 1964 ب 58% من أصل 91% أما 56% من مجمل الأراضي فقد استولى عليها المستوطنين، بل ووفقا لقرار المؤسسة العامة للتنمية الصناعية والتجارية في أبريل 1966 فإن مجموعة الكيكويو قد استحوذت على 64% من حجم القروض الصناعية و 44% من القروض التجارية.

ورثت الطبقة البرجوازية الكينية الموالية للسياسات الاستعمارية البريطانية العديد من المسائل والقضايا، والمكونة من كبار الملاك للأراضي الزراعية، بالإضافة لزعماء القبائل ورجال الكنائس، ما مكن هؤلاء من السيطرة على مختلف مناحي الحياة على حساب الآسيويون التجار والأفارقة والعرب إذ استغلته الإدارة البريطانية للعمل لدى المستوطنين الأوروبيين، وهذا ما انعكس على مرحلة ما بعد الاستقلال. لكن لم تقف السلطات الكينية مكتوفة الأيدي بل عملت على اضعاف سيطرة الأوروبيين على البلاد عبر مخرجات قانونية نصية. فلولهة الأولى عقد الأوروبيين مجموعة من المعاهدات مع زعماء القبائل من أجل تعزيزهم للصدقة والتعاون، بالإضافة لتمهيد الطريق نحو تمكينهم من الاستحواذ على الأرض كما هو الحال بالنسبة لكينيا، وهو ما جاء في طرح جومو كينياتا على أن شعب الكيكويو، استضاف الاوروبيين على أنهم مجرد

¹ حمدي حسن، مرجع سابق، ص ص 24-25.

² صدام بن فرج وعبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ، الحركة التحررية في كينيا ضد الاستعمار البريطاني (1946-1963م)، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 18، العدد الخاص، (2017)، ص ص 222-223.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

تجار زائرين عابرين، إذ مكونهم من حق البناء والإقامة في داجورتى وفورت سميث فكانت تلك عبارة عن أولى الخطوات لاستعمار الأرض، قبل أن ينكشف أمرها في آخر المطاف على أنها كانت مجرد شعارات للتغطية على النيات الاستعمارية الحقيقية¹.

انعكس الوضع على تحسس وضع جماعات على حساب أخرى من جراء الفروقات الطبقيّة كمجموعة كالانجين الذين كانوا على صلة بنظام الحكم وقيامه، لذلك عندما توفي جومو كينيّاتا في تاريخ 12/12/1978 أين تراجعت مكانة الكيكويو لصالح مجموعة كالانجين التي ينتمي لها الرئيس دانيال آراب موي². فأضحت كينيا عكس ما أعلنه حزب اتحاد كينيا الإفريقي **Kenya African Union** عند تأسيسه سنة 1944م، إذ مثلت مبادئ إعلان انطلاقة فعلية لبناء دولة السلام والمواطنة ينعم فيها مختلف أطياف المجتمع بالمساواة، أين ضم مجموعات عدة كالكيكويو والأكامبا واللو، إضافة إلى انضمام الفلاحين والعمال والمتقنين بغرض استرجاع الأرض والإصلاح الوطني وتوحيد مختلف أطياف المجتمع قبل أن يلقي مصيره الحل من طرف السلطات الاستعمارية عام 1953م. وهو نفس ما قام به جومو كينيّاتا في محاولاته لكسب ود الجماعات الأخرى لجانبه باستدعاءه مختلف القبائل للعمل الجماعي دونما أي أقصاء لأي طرف، فإلى جانب مجموعته الكيكويو استدعى اللو، والماساي الرعوية والأكامبا والكيسي، وبالتالي فقد كانت انطلاقة لوضع اللبّات الأولى للديمقراطية التشاركية، لكن وفق منهج سياسة حكم الحزب الواحد وهو حزب KANU (الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني) لدوره الواسع في الكفاح المسلح لاسترجاع السيادة الوطنية.

لعب الجانب الديني الكنسي في كينيا دورا بارزا، إذ تهيمن عليها حكومة مسيحية فهي من تملك حق فتح الباب على المنظمات والجمعيات من عدمه، مدججة بالترسانة الإعلامية والتعليمية والامكانيات الهائلة المسخرة لها، كسد للطريق في وجه التوسع الإسلامي مقابل اتاحة الفرص لتتصير عدد أكبر من السكان. فالتعليم في كينيا تسيطر عليه الكنيسة بقوة بما نسبته 90% من البرامج، ووقوفها على أعمال الترجمة بمختلف اللغات المحلية لإيصال صوت الانجيل لأكثر عدد من السكان، في خضم اتخاذ المنظمات العالمية الكبرى من الأزمات العلانية بالمنطقة مناصا للتدخل عبر تقديمها خدمات واسعة كالصحة والعلاج³. إن أساس مشروع بناء الدولة-الأمة بناء أمة موحدة لكن قد يكون على حساب أمم أخرى لخلق هوية جامعة، فتعلي من ثقافة الأغلبية على حساب الأقليات ومنعها من محاولات المطالبة بالانفصال، فبعضا من الأجواء تكون مهينة للانفجار من جراء وضع التفاوت وعدم المساواة ما بين الأقلية/الأكثرية بعيدا عن مجتمع

¹ حمدي حسن، مرجع سابق، ص 60.

² أبو الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 97-99.

³ كمال محمد جاء الله، الحراك التنصيري في الأقاليم الإفريقية، قراءات إفريقية، العدد 10، (أكتوبر/ديسمبر 2011)، ص 11.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

المساواة، رغم انتقال المجتمعات من الطابع الجماعتي التقليدي إلى الحديث القائم على احترام الحقوق الفردية للمواطن وواجباته بغض النظر عن انتماءه وهوياته الفرعية¹.

تحتوي الدولة هويات فرعية عدة والحكمة حول كيفية ادارة هذا التنوع، وفقا لما ينص عليه الدستور والقوانين التنظيمية للدولة لخلق مواطنة نشطة، أين يشعر الجميع بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية إلى جانب الواجبات كاحترام الدستور والقوانين واحترام الآخرين².

تعد قضايا الكرامة والحرية إلى جانب مطالب الهوية من أقوى المطالب خصوصا إزاء الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فموجات الاحتجاجات والعنف التي شهدتها كينيا نتيجة فشل الدولة الحديثة أو عجزها عن بناء دولة المواطنة التي تعني علاقة الفرد مع دولته بعيدا عن الولاءات والانتماءات الاجتماعية الضيقة أو الهويات الفرعية التي يستوجب احترامها والاعتراف بها، تحت حكم آليات قانونية تضمن حقوق جميع الأفراد وحياتهم الأساسية³.

تحولت الدولة الكينية من جراء اضطهادها لمختلف الجماعات كالأوجيك والماساي والأقلية المسلمة في أنفدي من تغذية نشوة التحرر والاستقلال كغيرها من الدول الإفريقية، التي وعدت شعوبها بالتنمية وبناء دولة المواطنة المتساوية إلى دولة استيعادية عاجزة عن وعودها، التي من بينها سياسة الحماية الاجتماعية الوطنية كتلك التي أعلن عنها عام 2011 كتدابير تشريعية للتخفيف من حدة الفقر، والذي انخفض إلى معدل 47% في 2006/2005، أما 44% في ما يخص المناطق القاحلة بل إلى حدود 36% في العام 2015م، لكن لا يعني هذا اغفال التفاوتات الإقليمية التي تخلق بؤر فقر واسعة بالإضافة إلى اللامساواة نتيجة غياب العدالة التوزيعية، مما خلق انقسامات هوياتية ما بين "النحن" و"هم"، وتقويض حقوق الآخرين بناء على التحديد العرقي. فأغلبية الكينيين يعانون من انخفاض في الدخل غير المضمون، فحوالي 80% من السكان غير آمنين من حيث العيش في مقابل 20% من السكان في وضع مالي أريحي، على عكس ما هو معلن عنه من إتاحة الفرص للجميع إلى جانب الضمان الاجتماعي والاستفادة من مختلف المساعدات الاجتماعية، وفق الخطة التالية: التحويلات النقدية المباشرة لجيوب المستفيدين من فئة الفقراء، بتمويل من طرف الحكومة الكينية ووجهات أخرى مانحة. بالإضافة إلى دور الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي الممول من طرف أرباب العمل أو الحكومة، إذ خصصت الأخيرة حوالي 1.3% للحماية الاجتماعية، فهي الأعلى مقارنة مع نظيراتها من دول شرق إفريقيا كأوغندا التي تخصص حوالي 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي لذات الشأن، لإتاحة الفرص في العلاج للجميع احقا لمبدأ المساواة⁴. إن غياب المساواة

¹ **Acknowledgements**, The politics of poverty : Elites, Citizens and states Findings from ten years of DFID-funded Research on governance and fragile States 2001-2010, Acknowledgements, 2015, P 12.

² فايز علام، الهوية، (دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع، 2016)، 70-73.

³ برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 11.

⁴ Nelson Marwa Sospeter, **Kenya Social Protection Sector Review**, (Nairobi : Social Protection, 2017), P 12.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

الاجتماعية والاقتصادية في كينيا أفضت للانقسامات ما بين مختلف الجماعات، والتي تعد نتاج للسياسات المتبعة من طرف النخب الحاكمة التمييزية، لتهميشها وتمييزها ما بين مجتمعات ومناطق مختلفة، في خضم سيطرتها على توزيع الغنائم أي الحيلولة دون الاستفادة من التوزيع العادل للثروة، مما خلق التفاوتات الاثنية الإقليمية والتي أفرزتها الممارسات الاستعمارية من قبل، لتقويض الانتماء المشترك والوحدة الوطنية، كل هذا ينتج العداء ما بين الجماعات والصراعات القبلية نظرا لحرمانها من حقها في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقضايا توزيع الثروة والموارد والأصول التي تهيمن عليها الدولة، خصوصا قضايا الأرض في كل المقاطعات، فهي تدخل ضمن حسابات التوظيف السياسي من طرف النخب السياسية التي تعمل على تسييس مختلف القضايا الهوياتية في سبيل البقاء في السلطة، واكتساب أكبر قدر ممكن من الموارد بناء على التوظيف السياسي للثنيات، خصوصا إبان فترة التعبئة الانتخابية بإثارة قضايا العرق والأرض في كينيا، هذا ما أكدته المقاربة الواسطية والتي ركزت على دور التوظيف السياسي النخبوي للهويات الاثنية. فكينيا منذ الاستقلال عام 1963 لم ترسم أسس دولة القانون المؤسساتية بل بنيت وفق للمكافأة السياسية، إضافة لمضاربات وتخصيصات غير قانونية لصالح الأطراف الداعمة للنظام السياسي خاصة فترة ثمانينيات القرن الماضي عهد موي، وما أفرزته تلك السياسات من أعمال العنف خصوصا إبان المواعيد الانتخابية، التي تقوم أساسا على التحالفات العرقية طمعا في اقتسام الثروة وتقاسم السلطة، فالرئيس جومو كينيي منذ الاستقلال عام 1963 إلى غاية عام 1978م قام بتفضيل جماعته الكيكويو في كل المجالات، كما هو الشأن لأودينغا وأودينجا وتفضيله لجماعته اللو بل عمل على توريث ذلك لابنه رايبلا أودينجا ونفس الأمر مع دانيال أراب موي مع عرقته الكالانجين ثم موي كيباكي مع عرقته الكيكويو ثم أوهورو كينيي، والذي يعد من نفس العرقية أي بمعنى خدمة الجيوب العرقية الخاصة بكل رئيس حاكم، ما خلق التخوف أكثر من موجات النزوح والتشرد الداخلي، فالذين لا يملكون أراضي هم بلا مأوى يواجهون مخاطر عدة، في خضم غياب عنصر الثقة والمحسوبية السياسية ما بين مختلف الجماعات الكينية. بل استحوذت النخبة الحاكمة على أقسام كبيرة من الأراضي الحضرية ومؤسسات الدولة وأراضي الوزارة ومخططات المستوطنات والمناطق الرطبة والمحميات والمتنزهات الوطنية، مما عمق الفقر ما بين المواطنين، ومنه ضياع فرص التنمية المتوازنة وما يتعرضون له من صدمات مناخية كبدتهم خسائر فادحة. يعيش حوالي 85% من الكينيين في مناطق ريفية معتمدين على الأرض في معاشاتهم بما نسبته 80% لغرض الزراعة¹. وسط استبعاد الأقليات الدينية واللغوية والثقافية والعرقية والنساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة من دورها في حق المشاركة حول عملية صنع واتخاذ القرار ورسم السياسات العامة كما أسلفنا الذكر.

¹ Jasper Edward Nyara, Devolved Ethnicity in the Kenya : Social, Economic and political perspective, **European Review of Applied Sociology**, Vol 11, No 16 (2018), P P 20-25.

الفصل الرابع: أثر الانعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

تضم كينيا جماعات اثنية متعددة من جماعات النيليين والبانتي والسواحليين من أصول افريقية عربية مختلطة لجانب المستوطنين الأوروبيين، لكن طغى على إدارة النظام السياسي الكيني امتدادا لسياسات الاستعمارية تسييس الهويات الاثنية وما تضمنه من أبعاد ثقافية مختلفة. (أنظر المخطط 1)، إذ افتعل التمييز فيما بينها كتمكين أوسع في مجال التعليم والتنمية والمناصب العليا في أجهزة الدولة لكل من جماعات الكيكويو وميرو وإمبو وسط كينيا على حساب جماعات كالانجين، توركانا، ماساي، سامبورو، وهو ما وضحه ماماداني Mamadani في تفسيره قضايا الهويات الاثنية المتصارعة ذات المنتج الاستعماري، الذي عمل على توثيقها قانونيا وإبراز وتمكين جماعات اثنية دون أخرى على غرار ما سبق ذكره وتثبيتها في سدة الحكم، وبالتالي توريث الهويات الاثنية السياسية الانقسامية وإفرازاتها الخطيرة والمهددة للهوية الوطنية¹، فكينيا بعيدة عن التعددية السياسية والتي تعني كما عرفها د/ أحمد صدقي الديجاني على أنها : "الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما، يفصله وجود عدة دوائر انتماء ضمن الهوية الوطنية". وبناء على دراسة أجراها فريق Afrobarometer بقيادة معهد دراسات التنمية بجامعة نيروبي تخص عينات من المواطنين حول مجموعة عناصر هوياتية، أين أفرزت نتائج الاستطلاعات العينة المكونة من 2400 كيني ما بين أوت و 01 أكتوبر 2019م عن ما يلي:

- 81% من المواطنين الكينيين شعروا بالراحة عند الحديث بلغتهم الأم أو الأصل.
- أقل من 57% قد أبدوا آراءهم حول عدم وجود أي إشكالية في التعبير عن رموزهم الثقافية في الأماكن العامة.
- 19% من المواطنين صرحوا بأن مجموعتهم العرقية تواجهها معاملات وممارسات غير عادلة من طرف النظام السياسي. بينما نسبة 29% أقرروا بأن الأمر يحدث أحيانا، أما 25% فهم يعانون من وضع اقتصادي مزري جراء غياب العدالة الاقتصادية.
- أما فيما يخص اللغات ف 66% قد اختاروا اللغة السواحيلية لغة رسمية مقابل 33% اختاروا اللغة الانجليزية و 0.4% فقط اختاروا اللغة المحلية².

المطلب الثاني: المجتمع المدني الكيني

هناك تعريفات عدة لمصطلح المجتمع المدني فلقد عرفه أندرسن يولن بأنه "مجال عام يضم مختلف المنظمات الفاعلة التي تتمتع بدرجة من الاستقلال عن الدولة، وغالبا ما تكون جماعات المجتمع سياسية، غير أنها مميزة عن المؤسسات مثل البرلمانات والأحزاب السياسية". إن من أساسيات النهوض

¹ أمل إمام، مرجع سابق، ص 515.

² Winnie V. Mitullah, Identity in Kenya : Tolerance and trust deficits point to opportunities for progress, Afrobarometer , the Number 449 (04 May 2021), p p 2-4.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

بالمجتمع المدني وجود دولة قوية وفق أطر دستورية وقانونية، كما أنه لا يمكن أن تكون دولة وطنية فعليا دون قيام مجتمع مدني حقيقي، تقوم مؤسساته بالدور الجوهري نحو عملية التحول الديمقراطي في الدول المتعددة الاثنيات، خصوصا في ظل الفضاء المفتوح لوسائل الاتصال المختلفة الحديثة لتقويم النظام الحاكم، وانتهاك مختلف الدولة وأجهزتها لملف حقوق الانسان مما يجعلها تنظر للمجتمع المدني على أنه تهديد لشرعية النظام السياسي¹، فله القدرة على التأثير في توعية الأفراد وتكريس قيم المواطنة واحترام حقوق الانسان وقيم التسامح وإحلال السلام، بل التأثير على مستوى الدولة حال معارضتها لسبل التحول الديمقراطي²، على غرار كينيا إذ انضمت منظمات المجتمع المدني بها إلى جانب صفوف المعارضة للمطالبة بفتح مجالات التعددية الحزبية في عام 1992م³، فما يربو عن 350 ألف ناشط في اطار المجتمع المدني كان لهم دور هام في تدعيم الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 15% في أكثر من 26 قطاعا حساسا⁴. فمن أهم منظمات المجتمع المدني الكيني:

- منظمة مواطنون من أجل السلام Citizens for peace، إذ تأسست يوم 2007/12/31م على إثر أعمال العنف التي شهدتها كينيا، أسهمت في ترسيخ الوحدة الوطنية، إلى جانب نشاط أكثر من 30 منظمة بالتنسيق مع مجموعة أكاديميين وباحثين ينشطون في هذا السياق دفاعا عن الحقوق والحريات الأساسية.
- جماعة الكينين للسلام، الحقيقة والعدالة Kenyans for peace. Truth and justice
- منظمة أماني كبير Ammani Kiber هي منظمة شبابية دعت للمشاركة في مختلف قضايا السلام والتكامل المجتمعي.
- مركز حقوق الانسان والديمقراطية Centre for human Rights and Democracy (CHRD) وهو الذي جاء دعما لجهود المصالحة الوطنية والعدالة، واستغلال لمختلف الوسائط التكنولوجية والإعلامية في نشاطاتها.
- خدمة السلام المدني Civil peace service الكينية، قامت دعما للعدالة الانتقالية بتنسيق مع تحالف الأرض الكينية Kenya land Alliance للفصل في قضايا الأرض.
- مشروع كينيا الدائم للسلام Kenya forever for peace⁵

كما لا يمكن نفي الدور البارز للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة الكينية التي تأسست عام 2008م. فتاريخ كينيا حافل بنضالات التحرير الوطني، وأيضا العنف والصراعات العرقية والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، بالإضافة لانقلاب عام 1982م وحرب الشيفتا والعنف المصاحب لانتخابات عام 2007.

¹ دورين بنيامين هرmez، الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 12، العدد 02، (2014)، ص 37.

² Faith kisinga, Kenya Human Rights Commission, (Nairobi : Opposite Valley Arcode, 1999), P 5.

³ Gerrisbon K, and Mobamud Jama, The Cereals Chain in kenya : Actors Reforms and politics, (Uppsala : Nordiska Afrikainstitutet, 1995), P 31.

⁴ Sammy M. keter, State of Civil Society in kenya, Poverty Eradication Network : FORD FOUNDATION, December 2014.

⁵ لسمر وحوم، مرجع سابق، ص ص 164-165.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

عملت اللجنة على جمع مختلف الشواهد والمعلومات حول وضع انتهاكات حقوق الانسان في كينيا فترة 1963-2008م. فمجمال ما تهدف إليه هيئات المجتمع المدني الدفاع عن الحقوق والكشف عن انتهاكات حقوق الانسان، والتي أضحت مدعومة من أطراف دولية، ففي مساعيها هذه حثت كلا من رئيس القضاء ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لإبداء الصرامة من أجل عدم التسامح ضد أي سلوك غير قيمى من طرف رئيس لجنة الحقبة والعدالة والمصالحة بيثويل كيبلاغات. وفقا للمسوح الاستطلاعية التي أفصح عنها في 2010/09/21 فإن أكثر من 50٪ من الكينيين لهم رغبة كبيرة من المحكمة الجنائية الدولية لمعرفة حوليات وملايسات أحداث العنف والانتهاكات التي اعقبت الانتخابات الرئاسية سنة 2007، والتي راح ضحيتها حوالي 1300 من الأرواح وحوالي أكثر من 500 ألف مشرد، مقابل 22٪ ممن طالبوا بالصفح عن الضالعين في تلك الأحداث و 22٪ قد اكتفوا بإحالة القضية للمحاكمات المحلية. إذ جاء إعلان المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أوكامبو بتوجيه أصابع الاتهام ل 06 أشخاص مشتبه فيهم.

قامت مبادرة المجتمع المدني المنفتح للعدالة للتأكيد على حقوق الجنسية الوطنية القائمة على رابطة الدم، واحترامها وفقا لما نص عليه الدستور، كما أن هذه المبادرة لم تغفل الإشارة إلى مجمل الخروقات المخالفة للقانون، وما ينجر عنها من ممارسات تمييزية وتعسفية في حق الأقليات من النوبيون الكينيين والصوماليين الكينيين وعرب السواحل. أما عن تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الانسان الكيني فقد نور الرأي العام حول قضية اعادة النظر حول ملف عقوبة الإعدام في حق 4000 سجين في أوت 2009، وهي التي طالبت في ذات الوقت باستبدال العقوبة إلى الحكم بالسجن المؤبد¹. لكن وعلى خلفية التهديدات المتكررة من طرف الشباب الصومالي اتهم نظام أوهورو كينياتا مجموعة من منظمات المجتمع المدني كونها مصدر تمويل للحركات الارهابية في كينيا والقرن الإفريقي عامة، على خلفية ذلك جاء قرار حل 510 منظمة على أساس أنها أعدت خارطة عن القانون على غرار مختلق المنظمات الخيرية والتنمية من مجموع 10000 إلى 15000 منظمة تنشط في المجال المدني الكيني عام 2010م، لكن للحكومة الكينية تاريخ حافل بقمعها منظمات المجتمع المدني والتي تتلقى تمويلها من المانحين الأجانب خصوصا المنظمات والجمعيات الحقوقية الانسانية. إذ تتهم الحكومة الكينية بالفساد وضلوعها فيه وفشلها في صد هجمات حركة الشباب المجاهدين خصوصا إبان هجومها على المركز التجاري في نيروبي في سبتمبر 2013م، ومما زاد الطين بلة هو مناقشة البرلمان الكيني خطة لكبح وتقييد الحريات العامة على المواطنين تحت مدعاة حماية الأمن القومي أو السيادة الوطنية، واصفا أوهورو كينياتا المجتمع المدني بأنه شر يساعد المحكمة الجنائية الدولية في توجيهها لاتهامات جرائم ضد الانسانية تمس شخصه هو ونائبه أنذاك وليام روتو في أحداث

¹ المركز الدولي للعدالة الانتقالية، انتقالات، أكتوبر 2010، في

www.ictj.net/arabic

تاريخ الإطلاع: 2021/12/10.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

انتخابات عام 2007¹. للمجتمع المدني دور بارز بإسهامه في الوعي بالمشاركة السياسية للمواطنين وتثوير الرأي العام وإرساء القواعد الديمقراطية لبناء دولة القانون بما يمثل الجميع سواء أكانوا محكومين أو حكام، اعتماداً على المساواة والعدالة ووفق أطر دستورية دونما أي تمييز على أي أساس كان. فالحكومة الكينية لا زالت تقيد المجتمع المدني بجملة من القوانين وتتهمه بالتآمر مع جهات أجنبية مانحة لزعزعة أمن واستقرار البلاد.

المطلب الثالث: دور جماعات الضغط والمصالح في كينيا

كان للنقابات والتنظيمات العمالية في كينيا دوراً بارزاً في الكفاح ضد الاستعمار والضغط عليه بقوة الاضرابات المتكررة والدفاع عن حقوق العمال الكينيين. إن من بين أهم هذه التنظيمات العمالية آنذاك اتحاد نقابات شرق كينيا في مومباسا تحت قيادة الهندي المقيم في كينيا **ماخان سينغ** عام 1938م، إلى حد مقاطعته للدستور الذي حرم الإفريقيين والآسيويين من أبسط حقوقهم في مارس 1950م أساساً منعهم من تمثيلهم في المجلس التشريعي، ومساندته الكيكويو، ميرو، إمبو، كامبا في إطار حركة **الما ماو** ضد الإجراءات التعسفية في حقهم من طرف الاستعمار البريطاني في خضم المواجهات المسلحة الممتدة آنذاك من أكتوبر 1952 إلى غاية عام 1956م. لكن إبان مرحلة ما بعد الاستقلال هيمنت الحكومة بشكل كلي على العمل النقابي بواسطة **توم مبوبيا** وتولييه منصب وزير العمل عام 1962م، وإصدارها الأوامر بطرد كل معارض نقابي، ليشملهم بذلك قانون الأمن العام الذي يخول للحكومة صلاحيات واسعة بسجن أي مواطن مشتبه فيه دونما أي محاكمة، مما أضر كثيراً بحقوق وحريات المواطن بصفة عامة. كل هذه الاحتقان أدى بالتنظيم النقابي المركزي للعمال للمطالبة بجملة من الحريات والحقوق عام 1983م حول قضايا عدة أهمها رفع الأجور إلى 1450 شلن كيني شهرياً و1000 شلن كيني للعمل اليومي، وسط تعنت حكومة دانيال أراب موي ودوره في تعيين الموالين له على رأس النقابات لضمان البقاء في السلطة، وتلميع صورته في الحكم خصوصاً في خضم توسع حركة سكان الريف الكثيفة تجاه المدن الحضرية والتي عرفت بدورها توسعات عدة، مما يزيد من مطالب العمل أكثر. فمن 34 مدينة عام 1963 إلى 90 مدينة عام 1985، لكن ما تشهده كينيا هو اكتظاظ سوق العمل الاقتصادي بطاقة استيعابية قدرت بـ 10% لا تتعدى احتضان 42 ألف نسمة، منها 8500 عامل في القطاع الزراعي².

المبحث الثاني: التنظيم الهيكلي للنظام السياسي

تعد كينيا من ضمن دول العالم الثالث التي ترك الاستعمار فيها أثره البالغ على مختلف الأصعدة، ففي الجانب السياسي بعد الإعلان عن استقلالها يوم 12 ديسمبر 1963م تكشف عن مدى مخلفات

¹ Kanya-World Movement for Democracy, On the Following Website :

<https://www.movedemocracy.org>. View date : 12/11/2021.

² أبو الحسن عدوي، مرجع سابق، ص ص 513-521.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

الاستعمار في تحطيمه الوعي الإنساني، وما ورثه من جراء التعصب والانتماء للقبيلة وسط التنوع البشري الهائل، فلم تستطع ثلة من المثقفين آنذاك إدارة هذا التنوع القبلي الاثني وترسيخ سياسة الاندماج الوطني، بل عمل النظام السياسي على التوظيف السياسي لتلك الانتماءات الأولية مما ولد موجات من الصراعات في البلاد وحالات عدم الاستقرار والأمن. سنتطرق إلى ركائز العمل السياسي في كينيا انطلاقاً من أعلى وثيقة في الدولة (الدستور)، وأهم الاستراتيجيات المتبعة في معالجة قضايا المواطنة والهوية أو التكامل الإقليمي في كينيا، التي تقتضي التوافق الاجتماعي والحوار المبني أساساً على العقد الاجتماعي وهو ما تفتقده الأوساط الاجتماعية الكينية. فالديمقراطية تقوم على أساس مواطنين أحرار لهم حق المشاركة السياسية لتحقيق الإرادة العامة بواسطة الانتخابات الحرة والنزيهة، فالأخيرة لا يكفيها الإعلان عنها وتنظيم الحملات الانتخابية والدعاية الإعلامية. ففي كينيا تبقى الانتخابات مجرد قناع يتخفى من وراءه الوجه التسلطي، بالسيطرة وتغليب التنافس الاثني على تركيبة الأحزاب السياسية، هذا ما كرسه الاستعمار البريطاني، مصحوباً بقضايا النزاع حول الأرض وتوظيف الأقليات المضطهدة وتسييسها وفق المصالح الخاصة للحزب الحاكم وكذا الأحزاب الأخرى وهو ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الدستور الكيني

يعتبر الدستور الوثيقة الرسمية الأعلى للدولة يحتوي القواعد العليا السامية للدولة وكذا مختلف القواعد القانونية، يحدد شكل الحكومة ونظام الحكم واختصاصات السلطات العامة ومختلف حقوق وحرقات المواطن. لكن تختلف مرحلة تدوينه من دولة لأخرى، فالأخيرة إذا ما كانت تضم فسيفساء سيسولوجية منقسمة اثنيا فإنها بذلك تعاني صعوبات جمة، عليها مراعاة مختلف المطالب والاحتياجات المتصارعة من حقوق وواجبات لمختلف الجماعات، خصوصاً قضية اختيار النظام الانتخابي ونوعية الحكومة وتوزيع المناصب العليا كالقضاء والشرطة والجيش¹. فما بين سنتي 2003 و 2005م انخفض معدل الرضا عن الدستور بنسبة 24%، إلى جانب عمل الحكومة والإصلاحات الموعد أحقاقها والمنوطة بوظائف النظام السياسي بمعدل تراجع من 79% سنة 2003م إلى 53% بداية سنة 2005م بصفة عامة، أما معدل المعاملة المتساوية فقد انخفض إلى حدود 41% سنة 2005 مقارنة ب 65% سنة 2003م، نظراً للتفاوت الكبير ما بين كبار السن والشباب والرجال والنساء والمتعلمين والأمية والمناطق الحضرية والريفية، فمثلاً زادت نسب الديمقراطية تتراوح بمعدل 1% بين ميرو، كما أنها انخفضت بشكل كبير بمعدل 43% بين كامبا، ففي المقاطعة الوسطى انخفضت النسبة إلى 13% أما المقاطعة الساحلية ب 55% والشمال الشرقي ب 45%، لانعدام المساواة السياسية والقانونية على وجه الخصوص، إلى جانب اللامساواة الاقتصادية للتفاوت في

¹ فوزي، مرجع سابق، ص 65.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

الدخل بنسبة 69% مما يثير القلق حول الوضع الأمني في كينيا، فحوالي 70% من الكينيين يعتقدون بأن عرقيتهم تعاني الظلم من جراء ممارسات الحكومة غير العادلة¹.

الحالة الكينية كغيرها من الدول القارة الإفريقية الأخرى نظامها القانوني جاء خليطا من القانون الاستعماري الانجليزي والشرعة الاسلامية والقانون العرفي. عكست دساتيرها الفكر السياسي الغربي نظرا لنقص الخبرة والتبعية للاستعمار التقليدي، خصوصا ما تعلق منها بمفهوم حقوق الإنسان والمواطن والحريات الشخصية والسياسية منها والثقافية، فهي اختارت النظام الغربي من حيث تعدد الأحزاب، والفصل ما بين السلطات. لكن كل هذا توج بالفشل لانعدام الرؤية الخاصة لدول وشعوب القارة، وهو ما اتضح في دستورها عام 1963 و1969 ومسودة دستورها في 06 مايو 2010 الذي عرض للاستفتاء عليه في يوم 04 اوت 2010 وبدأ العمل به في 27 من نفس الشهر سنة 2010². رغم أن لدستور كينيا تاريخ طويل منذ عام 1890م، أين اكتشف على يد الاستعمار البريطاني من خلال شركة **Imperial British East Africa** عام 1890م. لقد عرف الدستور الكيني تطورا هائلا مر بخمس فترات وهي:

• أولا: الفترة (1890-1960م):

تميزت هذه المرحلة بالفترة الاستعمارية، إذ خضع سكان كينيا لسيطرة الإدارة الاستعمارية دون أدنى أي مشاركة في إبداء الرأي حول مختلف القضايا، بل جاء ذلك بناء على ما تقرره الملكة في إنجلترا. أين امتازت هذه المرحلة بالسلب التام لخيرات الكينيين كالأراضي والمزارع وانتزاع حرياتهم الأساسية منهم وانتهاك حقوقهم، فلقد عانوا التهميش والإقصاء خصوصا ضد سكان المقاطعة الشمالية الشرقية ذات الغالبية المسلمة، فهم لم يسلموا من انتهاك حقوقهم المواطنة إلى يومنا هذا على يد النظام السياسي الكيني. وبالتالي المعاناة تحت وطأة التمييز العنصري، بينما المناطق الوسطى والغربية التي تقطنها غالبية مسيحية، قد مكنت من حقوقها المواطنة واحترام هويتها، وما تمتاز به من منظومة صحية وتعليمية لا بأس بها.

• ثانيا: الفترة (1960-1962):

أهم ما ميز هذه المرحلة هو أن كينيا كانت على عتبات الاستقلال، فتحضيرا له عقدت عدة مؤتمرات من أجل اصدار دستور للبلاد بمشاركة حركة جبهة موامباو المتحدة **Mawbao United Front**، والتي أسسها سكان الساحل للمطالبة بالحكم اللامركزي أو **Majimbo** باللغة السواحلية وصلاحياتها الدستورية الواسعة، ومجموعة ما **The Maa Speaking communities** ومطالبها المتمثلة حول قضايا استعادة أراضيها الخصبة، إلى جانب سكان المقاطعة الشمالية الشرقية المهمشة ومطالبها بالاستقلال عن كينيا.

¹ Carolyn Logan Thomas, Kenya and Democracy what do tgey relly want from it Anyway ?, **AFROBAROMETER**, N70 (April 2007), P11.

² أمين اسير، إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، (دمشق: دار دمشق، 1985)، ص 20.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

• ثالثا: الفترة (1963-1991):

أهم ما أنجز في هذه المرحلة هو إلغاء منصب الحاكم المستعمر لتمتد صلاحيته لرئيس الوزراء. لكن غلب على الدستور النزعات الضيقة والمصالح الشخصية في مختلف التعديلات التي مسته، فجاءت لصالح توطيد وتوسعة صلاحيات رئيس الجمهورية دون أي مقاضاة.

• رابعا: الفترة (1992-2002):

إن كثرة الاحتجاجات حول النصوص والمواد الدستورية وتعديلاتها المكثفة لهو دليل واضح على تخبط النظام السياسي الكيني، فعلى إثر الانقلاب العسكري الفاشل عام 1982م علت مطالب الإصلاحات الدستورية لفسح المجال للانفتاح السياسي إبان مرحلة حكم **دانيال آراب موي** وسط الضغوطات الداخلية والخارجية، ودور نشاط المجتمع المدني الكيني في نشر الوعي السياسي داخل الأوساط المجتمعية المختلفة إيمانا بدور المواطن وحقه في المشاركة السياسية ورسمه السياسات العامة. كما أن للجانب الديني أثر بالغ في الإصلاحات الدستورية على شكل مبادرات كمبادرة **أفغمانو Ufungmano Initiative** والتي أتت خصيصا للقضاء على النظام القضائي للمسلمين الكينيين، لكن جاء رد رئيس مفوضية الإصلاح الدستوري **Yash Pal Ghali** **ياش بل غالي** في مقال لجريدة **Daily Nation** مشددا على ضرورة احترام الخصوصيات حفاظا على اللحمة أو الوحدة الوطنية. يزد رصوخ النظام السياسي الحاكم لمطالب **أفغمانو** الطين بلة في خضم ما تتعرض له الأقليات المسلمة من جراء تهميشها واستبعادها وحرمانها من حقوقها المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية¹.

عمل الرئيس **موي دانيال** سنة 2000م على تشكيل لجنة احتوت مختلف التخصصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل السهر على المراجعة العامة لدستور 1963، لكن غلب على عملها عليها الاختلاف الإيديولوجي، وهو نفس الأمر الذي أعيد مع الرئيس **مواي كيباكي** بتشكيله لجنة مختصة للقيام بإعدادها مشروع دستور سنة 2005م، لكن في ظل مسألة نزع نص منصب رئيس الوزراء من المشروع، لكن جوبه القرار الأخير بقوة الرفض على إثر الاستفتاء الشعبي ليعاد العمل بدستور عام 1963.

لا تزال القارة الإفريقية تعج بقضايا الانقلابات الدستورية، تحت غطاء التعديلات الدستورية مثل ما قام به الرئيس الغيني **ألفا كوندي** لتجديد عهده في تعديل دستور مارس 2021 للمرة الثالثة في أكتوبر 2021. اشتعلت موجات وأعمال عنف في كينيا عام 2007 على خلفية تزوير الانتخابات فشكلت لجنة وضع الدستور المكونة من ستة خبراء 03 منهم كينيين و 03 من أصول زامبية وجنوب إفريقيا وأوغندية في مهلة لا تتجاوز 12 شهرا. فلقد أدلى الشعب الكيني عن آراءه حول مشروع الدستور الجديد المقترح سنة

¹ مختار حسين هلولي، الإصلاحات الدستورية في كينيا بين التاريخ والواقع، قراءات إفريقية، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.qiraatafrican.com>، تاريخ التصفح: 2022/01/04م.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

2010م¹. لتبقى الانتخابات في القارة شكلية فقط تلميعا لصورة الأنظمة السياسية دوليا كما هو الحال في زامبيا وظاهرة الانقلابات الانتخابية، ضمانا للبقاء في السلطة مدى الحياة على غرار الرؤساء الأتية أسماءهم والذين عمروا طويلا في السلطة: **يوري موسيفيني** الأوغندي منذ عام 1982، **بول بيا** الكامبروني منذ عام 1986، **تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو** غينيا الاستوائية منذ عام 1979م. إن ما نتج عن هذا الغياب البارز للحريات والحقوق المدنية والسياسية تكريس أكبر للفساد المورث². فيبقى على الاتحاد الإفريقي والنخب الإفريقية والعامة استدراك هذا الوضع الخطير والزامية تطبيق قوانين الاتحاد لمنع الانقلابات الدستورية والإيمان بالانتخابات التنافسية الحقيقية.

اتضح مسلك الصراع القبلي في كينيا منذ الرعيل الأول للاستقلال، فبعد عملية الفرز الانتخابي التي أعلنت نتائجها في عام 1963 عن فوز جومو كينياتا أول رئيس للوزراء في كينيا في 01 جوان 1963 قبل أن يعلن رئيسا لها في 12 ديسمبر 1964م على إثر التعديل الدستوري، الذي ألغى منصب رئيس الوزراء وأضحى جراموغي أودينغا نائبا له على أساس قبلي، فالأول ينتمي لقبيلة الكيكويو والثاني إلى قبيلة لوفكلاهما عضوان بارزان في حركة ماو ماو ضد الاستعمار. لكن تفجر الخلاف ما بينهما ليتمتد آثاره إلى يومنا هذا، صوره الصراع والتنافس على السلطة، وهو ما أفرزته محاولات توريث الحكم لأوهورو كينياتا نجل جومو كينياتا في الانتخابات الرئاسية لعام 2013م، كما أنه سبق وأن ترشح عن حزب kanu سنة 2002م بمباركة من الرئيس دانيال أراب موي من قبيلة كالانجين، والذي كان نائبا لجومو كينياتا ثم بعد وفاة الأخير اعتلى كرسي الحكم عام 1978م عن حزب kanu الذي دام لسنوات في الحكم، إلى أن أضحت سمعته في الحضيض. فأودينغا عمل بدوره على توريث الحكم لإبنه رايلا أودينغا والذي موله ودعمه المعسكر الشرقي آنذاك في سياق الحرب الباردة، أما جومو كينياتا فولاه كان للمعسكر الغربي على رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. إلى يومنا هذا لا زالت تشهد الساحة الكينية صراعات محتدمة منها ما هو واضح ومنها ما هو خفي كالصفقة التي حالت دون مطالب أطراف المصالحة الكينية بالتعديلات الدستورية، والتي من أهم مطالبها الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية الذي استقرد بكل شيء وأن يعاد منصب رئيس الوزراء. إلى جانب مطالب إعادة النظر في قضايا توزيع الأراضي والثروات والموارد والاعتراف بالمعارضة السياسية واللامركزية في الحكم. قسمت البلاد إداريا على إثر ذلك إلى 47 مديرية على خطى الاستعمار، هذا ما نص عليه دستور سنة 2010م³. خاصة في الفصل السابع منه حول حيثيات تمثيل الشعب، والفصل الثامن الذي خص البرلمان المتشكل من مجلس الشيوخ المنتخبة اعضاءه من 47 مقاطعة إلى جانب دور الجمعية

¹ هلال، مرجع سابق، ص 125.

² الافتتاحية، الانقلاب الدستوري في إفريقيا .. متى ينتهي؟، قراءات إفريقية، السنة 16، العدد 46 (أكتوبر 2020)، ص ص 4-5.

³ Chloé Fosse-Durand, **Between Hopes and Disillusionment Costitutional Reforms and Decntralisation in kenya 2000-2020**, (Nairobi : OpenEdition Books,2021), P 164.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

الوطنية لتمثيل 47 مقاطعة، يرأس كلا منها حاكم منتخب، تحت إشراف من مجالس المقاطعات والتي يتم انتخاب أعضائها من 290 فرد عن كل دائرة، والنظام الانتخابي من مجموع 290 دائرة¹.

تجددت بعضا من المطالب غير المحققة على أرض الواقع بعد مضي ثماني سنوات على دستور سنة 2010، رغم أنه يعد انجازا بالإشارة إلى عدة حقوق واستحداث مؤسسات عدة في ذات السياق، كصندوق لجمع الموارد لصالح المناطق المهمشة بحلول سنة 2016م والوصول إلى 14 مقاطعة لتقديم الخدمات الأساسية.

عزز دستور 2010 آلية مساءلة القادة تحت ما يعرف بتكريس النزاهة والقيادة في الطريق نحو الحوكمة. لكن لا يزال الإفلات من العقاب قضية شائكة في كينيا إلى يومنا ما أضعف ثقافة المساءلة السياسية، فأتيح فرصا كبيرة لتهرب المسؤولين السياسيين مما شكل عقبة كبيرة في وجه الانتقال الديمقراطي في كينيا. مقابل الثغرات في العدالة الجنائية الكينية التي يتوقع منها إحقاق العدالة والمساواة فهي منحازة ضد الفقراء خصوصا في المقاطعات التالية: مومباسا، تايبا تافيتا، ماكويني، ماتشاكوس، ناكورو، كيسومو، كيسي، نياميرا، توركانا، غاريسيا، إذ تتعرض لانتهاكات صارخة لحقوق الانسان والمظالم المتراكمة من تهيش واقصاء واستبعاد، فهم معرضون بشدة للاعتقال والسجن على الرغم مما جاء به دستور سنة 2010 من إقامة عهد جديد للحكم وتقنين الحقوق في وثيقة بموجب الفصل الرابع منه تحت رعاية المجلس الوطني للعدل².

جاءت عملية تجديد المطالب الدستورية وإعادة النظر فيها بناء على مبادرة عضو برلماني وفقا للمادة 256 من الدستور إلى جانب مليون توقيع للناخبين. ففي سيناريو مسرب إعلاميا من مسؤولين نافذين في السلطة حول وقوع التفاهم والتصافح ما بين كل من الرئيس أوهورو كينياتا وزعيم المعارضة ما بعد انتخابات 2017م الرئاسية، فالمسألة لها علاقة وطيدة بقضية انتهاء ولاية أوهورو كينياتا عام 2022م تمهيدا للانتخابات الرئاسية المقررة يوم 09 أوت 2022م. عموما تشهد كينيا تحالفان بارزان في الاستحقاقات الرئاسية القادمة وهما تحالف بقيادة رايلا أودينغا يدعى **أزيميو لا أموجا** أي الوحدة السياسية، والذي يضم أزيد من 20 حزبا سياسيا، ووزيرة العدل السابقة **مارثا كاروا** المرشحة لقيادة منصب نائب الرئيس حال فوز رايلا أودينغا بمنصب رئيس الجمهورية، وسط تعويلها على دور المرأة في المجتمع المدني والمنطقة المركزية جبل كينيا معقل قبيلة الكيكويو وما تمثله من وزن ثقيل في الظفر بالمنصب الرئاسي. أما عن التحالف الآخر فيعرف بـ **كينيا كوانزا** بمعنى كينيا أولا تحت قيادة **وليام روتو** نائب رئيس الجمهورية. إن من بين أهم النقاط المرتكز عليها في برامج المترشحين للرئاسة هي التعويل على الجانب الاقتصادي الوطني لإنقاذ

¹ Karuti Kanying, **The Cost of politics in kenya**, (WFD : Netherland Instiute for Multiparty Democracy, 2021), P 7.

² Legal Resources Foundation Trust, **Criminal Justice System in kenya**, (Nairobi : National Council the Administration of justice, 2016), P 18.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

البلاد من شبج البطالة، التي بلغت نسبتها داخل الوسط الشباني المتراوحة أعمارهم ما بين 18 إلى 34 سنة حوالي 40٪، في خضم التحدي السنوي لحوالي 800 ألف شاب طالب عمل.

جاءت جملة من مطالب المعارضة في سياق الاجتماع مع أعضاء المفوضية الانتقالية الوطنية للانتخابات والحدود يوم 2017/08/02م، نصت مخرجاتها على اتباع النصوص الدستورية الخاصة بالانتخابات الحرة والنزيفة في دستور 2010م، والتحقيق الصارم في مدى حث المواطنين رغبة وتهيييا لتصويت والتأييد لصالح الحزب الحاكم من طرف أجهزة الدولة، وتذليل العقبات على الناخبين في الخارج بواسطة أي وثيقة رسمية تثبت هويتهم. تلوح في الأفق خلافات ما بين كلا من نائب الرئيس **وليام روتو** الذي يعتمد كثيرا على سلطان نفوذ الرئيس **أوهورو كينيا** من جهة، ومن جهة أخرى **رايلا أودينغا** الذي عين مبعوثا لتنمية البنية التحتية في الاتحاد الإفريقي لتخلو له الساحة السياسية، وبالتالي فاللجنة السياسية تحاك حول من سيتولى الحكم. لقد تم تفعيل المادة 163 من الدستور الخاصة بالانتخابات الرئاسية، إذ قامت المحكمة العليا بإلغاء دورة نتائج الانتخابات الرئاسية إلى ما بعد 60 يوما وفقا للقراءات النصية للدستور، والتي أسفرت بعدها بإعلان **أوهورو كينيا** رئيسا لعهدته ثانية على التوالي في انتخابات 2013 ثم 2017/11/28م، رغم التهم الكثيفة الموجهة ضده من طرف المحكمة الجنائية الدولية على خلفية تورطه في أعمال عنف انتخابات 2007، إذ كان حليفا لمواي كيباكي فهما من نفس الجماعة الاثنية كيكويو. بالإضافة لتورط نائبه **وليام روتو** الذي أوكل إليه الرئيس **أوهورو كينيا** مهامه لحين عودته من لاهاي بعد مثوله أمام المحكمة الدولية الجنائية يوم 2014/10/08م، بتهم ضلوعه في ارتكاب جرائم إبادة عرقية في حق العرقيات الأخرى المنافسة، على الرغم من مطلب الحكومة الكينية بالعاصمة الاثيوبية أكتوبر 2013م عدم مثل أي رئيس أو زعيم إفريقي أثناء عهده في الحكم أمام المحكمة الجنائية الدولية، احتراما للأطر الإفريقية وهو ما أشارت له القمة 25 للاتحاد الإفريقي في جوهانسبورغ معلنة بأن "الاتحاد الإفريقي يعمل وفقا لقوانينه وليس وفق قوانين المحكمة الجنائية الدولية"¹. أثارت القضية الهلع والرعب في نفوس المواطنين من تكرار سيناريو انتخابات عام 2007م، والتي أسفرت عن انتفاضة خفيفة لسكان المنطقة الغربية لكنها سرعان ما أخمدت من طرف الأمن².

تعاني الدولة الكينية من تراكم أزمات عدة على حساب حقوق المواطن الكيني، إذ تهدر المليارات للتنافس من أجل الظفر بكرسي الرئاسة وسط استفحال ظاهرة الفساد، إلى جانب الديون الخارجية وارتفاع الاسعار وضعف البنى التحتية. فلأبد من أليات لتجسيد العدالة الدستورية في كينيا ضمانا لحماية واحترام وصون حقوق المواطن الكيني وحرياته الأساسية، فغياب الضمانات الدستورية لاحترام حقوق وحرريات المواطن في مقابل تهديداتها من جراء تدخلات الدولة الملحوظ دون ضوابط القضاء الدستوري، الذي يعد صمام أمان

¹ الافتتاحية، القمة الإفريقية الاستثنائية... خطوة على طريق الإصلاح، مجلة قراءات إفريقية، العدد 39 (يناير 2019)، ص ص 4-5.

² مختار حسين هلولى، كينيا .. ما بعد انتخابات 2017م، قراءات إفريقية، على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.qiraatafrican.com>. تاريخ التصفح يوم: 2022/01/04.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

لضمان عدم انتهاك القوانين، وضمان حفظ المبادئ العليا التي تسمى على القانون. والرقابة القضائية على عمل البرلمان الذي ينحاز للجماعة النافذة أو المتجذرة في الحكم¹.

لا يزال التحول السياسي في كينيا يتشكل من خلال الإرث الاستعماري وسط الانقسامات العرقية، فجميع الرؤساء الكينيين فضلوا مجتمعاتهم ومناطقهم العرقية الخاصة وحلفاءهم المقربين، ما أدى لحالات استياء الجماعات الأخرى لعدم شعورها بالمواطنة العضوية، رغم ما ينص عليه دستور البلاد ومنه الشعور بالحرمان والانسداد السياسي. فمنذ استقلال البلاد عام 1963م وجماعتي الكيكويو والكالانجين تتداولان على السلطة². فكينيا لا تزال بعيدة عن مفهوم دولة القانون التي تقوم أساسا على ضمان وصون حقوق المواطن وحرياته دستوريا كما أسلفنا الذكر ضد أي محاولات وتهديدات من طرف مؤسسات الدولة وأجهزتها، أي أن القانون إلزامي على الجميع دونما أي استثناء.

التنظيم الدستوري في كينيا:

انطلاقا من دستور عام 1963م وأهم ما نص عليه:

- السلطات الثلاث: السلطة التشريعية/ التنفيذية/ القضائية

1/ السلطة التشريعية: استمدت السلطة الكينية تشريعاتها المختلفة من الفترة الاستعمارية على غرار قانون سلطة الزعماء الذي أعطي صلاحيات واسعة الصادر عام 1903م، ضمانا لولاء المواطنين للدولة إضافة لبقية القرارات التقديرية لمواجهة أي تهديد ضد النظام الحاكم وقانون النظام العام الصادر في 1960 من أجل الوقوف في وجه أي تجمعات ومظاهرات مشبوهة إلى جانب توظيف خبرة حزب الأغلبية في المجلس التشريعي **KANU** من خلال حزمة القوانين التالية:

- قانون الاحتجاز الوقائي: الصادر في ماي 1966م، امتضمن إخماد أي تحركات غير عادية من طرف قوى المعارضة.

- قانون العصيان: ويعني سلطة الحكومة التقديرية للحكومة لرصد ومتابعة أي تهديد ضد النظام الحاكم وهو ما تمثل في سلطة حزب **كانو** آنذاك لفترة طويلة، إلى حد أن صنفت كينيا ضمن البلدان الرمادية كما أطلق عليها **توماس كاروذرز Carothers. T** بناء على الحقائق التالية: ضعف التمثيل الفعلي للمواطنين إلى جانب نقص المشاركة السياسية والانتهاك المتعمد للقوانين إضافة للعجز المؤسسي عن القيام بالأدوار، وسط سيادة القوى المهيمنة على مقاليد السلطة وهي نفسها الصفات المنطبقة على حزب **KANU**، واصفة

¹ كمال جعلاب، دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة، مجلة سياسات عربية، المجلد 09، العدد 52 (سبتمبر 2021)، ص 5-8.

² BTI 2020 Country, Kenya, On the following Website : <https://www.bti-project.org>, View Date : 09/01/2021.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

جويل باركان **J.Brakan** النظام السياسي الذي استفرد به جومو كينيا تا على أنه عبارة عن سلطوية خاضعة للمساءلة، وأن الديناميكيات الانتخابية ما هي إلا انعكاس لاستفتاءات محلية حول مدى قدرة الأشخاص المحليين على إدارة موارد الدولة في مناطقهم الأصلية الخاصة، أين امتد الأمر إلى اعتقال 20 برلمانيا معارضا عهد آراب موي عام 1993م على خلفية محادثة المواطنين دونما أي ترخيص من طرف السلطات الحاكمة، في ظل خطوات جعلت موقع الدولة تحت سيطرة الحزب الواحد كانو **kanu**. وعليه فما هو منصوص عليه في الدستور والقوانين يعد شكليا¹. فلقد أكد الفصل الثالث من الدستور على تنظيم البرلمان، في مادته ال 30 التي نصت على ما يلي: " بأن تعزى السلطة التشريعية للبرلمان المؤلف من رئيسه والجمعية الوطنية المكونة من 210 دائرة انتخابية موزعة على 08 مقاطعات، وعلى أعضاء منتخبين وطنيا وآخرين بالتسمية وآخرين بالمنصب. أما عن رئيس البرلمان فهو منتخب من طرف أعضاء البرلمان الذي يضم 210 منتخبا و 16 عضوا بالتسمية". أما عن المادة 33 من الدستور فلقد نصت على أن يتم تعيين أعضاء البرلمان من طرف الأحزاب البرلمانية والحرص على التمثيل المتساوي لكلا الجنسين. للبرلمان الكيني الحق في تشريع حقوق مختلفة تتمثل أهمها في ما يلي:

أ- القانون البرلماني حول اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الانسان، وهي وكالة حكومية مستقلة لتعزيز حقوق الانسان في كينيا.

ب- القانون البرلماني حول برامج التنمية المستدامة.

ج- قانون معالجة قضايا الفساد ومختلف الشؤون الإدارية والأخلاقية تحت إشراف الرئيس، كما أنه بالإضافة لذلك هنالك لجنة لمكافحة الفساد تختص بالمراجعة وإعادة النظر في قوانين الدولة تديلا لمختلف الصعاب. عموما إذا كانت الحقوق والحريات الدستورية مكرسة ومرسخة دستوريا بواسطة القضاء الدستوري، فإن الحريات العامة مصدرها التشريع البرلماني أي حزمة القواعد القانونية الملزمة للهيئات الإدارية بواسطة القضاء الإداري.

2/ السلطة التنفيذية: تتكون السلطة التنفيذية الكينية من ما يلي:

أ- رئيس الدولة:

هو رئيس الجمهورية المنتخب مباشرة من الشعب، شريطة حصوله على 25% فما فوق من مجموع الأصوات في مختلف المقاطعات الكينية. انتخب رئيس الجمهورية أوهورو كينياتا **Uhuru Kenyata** منذ 2013/04/09 ونائبه ويليام روتو **William Ruto**، كما أعيد انتخابه سنة 2017 بمجموع 98.3% بعد انسحاب منافسه رايلا أودينغا **Raila Odinga** احتجاجا على عدم نزاهة الانتخابات. إذ ألغت المحكمة

¹ إلهام سوراخ ولقمان مغراوي، إلهام سوراخ ولقمان مغراوي، التسليطة الانتخابية في المجتمعات الانتقالية: كينيا (1992-2007) نموذجاً، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 03 (ديسمبر 2020)، ص ص 62-63.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

العليا نتائجها في جولتها الأولى 2017/08/08م والتي فاز فيها أوهورو كينيايتا عن حزب تحالف اليوبيل المعلن عنه يوم 2012/12/04م، والمكون من أحزاب ثلاثة هي حزب التحالف الوطني (TNA) NATIONAL ALLIANCE بقيادة أوهورو كينيايتا، والذي نشط خاصة في غالبية دوائر المقاطعة المركزية والعاصمة نيروبي، والمنتدى الديمقراطي المتحد (UDF) بقيادة موزاليا مودافادي، والحزب الجمهوري المتحد (URP) Republican party بقيادة ويليام روتو. يتمركز في غالبية دوائر الوادي المتصدع والمقاطعة الشرقية والشمالية الشرقية والساحل، كما انضم ائتلاف قوس قزح الوطني NARC بقيادة تشاريتي نجيلو والمؤتمر الجمهوري The Republican Congress (RC) بقيادة نجيب بالالا لتحالف اليوبيل، والعمل على استقطاب أصوات الكيكويو والكالانجين في مقابل حزبي OMD و OMD-K اللذان شكلا تحالف المعارضة الرئيسي الائتلاف من أجل الإصلاح والديمقراطية CORD بدعم من قبيلتي لوي وكامبا على وجه الخصوص. إن الترشيحات في كينيا مكلفة ماديا، فهي تتفاوت من منطقة لأخرى فعلى سبيل المثال غرب كينيا ونيانزا بمبلغ 43.3 مليون شلن كيني (433000 دولار أمريكي)، وهذا المبلغ بلغ ضعف ما انفق المرشحون في الساحل لعضوية مجلس الشيوخ 20 مليون شلن كيني (200000 دولار أمريكي)، أما جنوب الوادي المتصدع فقد وصل المبلغ إلى 27.8 مليون شلن (278000 دولار أمريكي). أما فيما يخص التنافس حول مقعد الدائرة في الجمعية الوطنية فقد كلف في نيانزا 13.2 مليون شلن كيني (132000 دولار أمريكي)، ومبلغ 21 مليون شلن كيني (210.000 دولار أمريكي)¹.

تعد المنافسة الحزبية في كينيا شرسة يصحبها الإنفاق الكبير للمال ودور الاعتبارات الأخرى كالمناطق الحضرية مقابل الريف ومكانة الحزب إذا ما كان في الحكومة أو المعارضة. التواجد في الحكومة له دور اساسي وفرص أكبر للاستفادة من موارد الحملة الانتخابية، فحزب تحالف اليوبيل أنفق 22.1 مليون شلن كيني (221.000 دولار أمريكي)، في خضم المحسوبية والفساد المالي العام. لقد علق حوالي 21٪ من الكينيين آمالهم في الحد من مستويات الفساد خلال فترة ولاية أوهورو كينيايتا 2017-2022م، باعتبار أن كينيا تعد سادس أغنى دولة في إفريقيا جنوب الصحراء وتوسع أسرع دولة نمو في المنطقة مؤخرا، لكن ما جاء في خطاب الرئيس أوهورو كينيايتا في قاعة مؤتمرات بوماس الكينية يوم 25 يناير 2019م كان منافيا لما يجري على أرض الواقع، إذ جاء على لسانه " أصبح الفساد طريقة حياة مقبولة عند الأفراد والجماعات، فقد ضحينا بالتقاليد والعادات والقيم على مذبح المادية ... بدلا من نبذ أولئك الذين صنعوا ثرواتهم بوسائل غير مشروعة أصبحنا نحتفل بها حتى في أماكن العبادة"، رغم إدانته لنخب الفساد والممارسات الموروثة عنها، إلا أن الجمهور أصيب بخيبة الأمل الكبيرة للتناقض الحاد ما بين الأقوال السياسية والواقع المعاش منذ فترة الاستقلال عام 1963 إلى يومنا هذا، إذ تعد العائلات الثلاث

¹ Alexia Van Rij, *Corruption in Kenya Understanding a Multifaceted Phenomenon*, (Paris : Notes de l Ifri, 2021), P 4.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

التالية محتكرة بشكل أساسي للثروة والسلطة في كينيا: كينياتا ودانيال آراب موي ومواي كيباكي فهي من بين أغنى 20 عائلة في كينيا وفقا لمعطيات 2020.

تعاني كينيا من بؤر فساد كبيرة متنوع السياقات سياسيا واقتصاديا أو ما يعرف بالفساد النسقي وإساءة استخدام المنصب العام وإقحام العرق في المنافسة السياسية والنظام النيوباتريمونيالي الموروث عن الاستعمار البريطاني، هذا ما عكسه موقف المحامون الكينيين البارزين **جون خامينوا وجيتوبو إيمانيارا** إلى جانب تنظيم حركة مواكينيا في تعبيرها عن مدى السخط، وعدم الرضا الوظيفي الناجم عن الممارسات الحكومية للنظام الحاكم والانتقادات اللاذعة ضد نظام موي القمعي وموجات الاعتقالات في وجه أي تحركات معارضة، إلى حد فرض عقوبات اقتصادية على المطابع الاعلانية والإعلامية، أين طالت تلك الممارسات الحركات الطلابية في كينيا إلى حد دخولها مواجهات مع النظام الحاكم، تأييدا للإنتقال العسكري الفاشل عام 1982م وسط رفع شعارات سقوط الرئيس موي في العاصمة نيروبي وسجن عدد من الطلاب، واتهامهم بالتعامل والتنسيق مع حركة مواكينيا المناهضة للحكومة والتي أتى على إثر تهديداتها غلق الجامعة لمدة عام تقريبا¹، نتاجا للإتفاق المالي الباهض للوصول لمراكز الحكم والاستيلاء على المناصب العليا واستغلال الطبقات المهمشة والفقيرة والأقليات المستبعدة، في خضم هذا الشأن انفقت النساء كذلك مبالغ جد باهضة لمشاركتهن في عضوية مجلس الشيوخ، إذ بلغت حوالي 25 مليون شلن كيني (250.000 دولار أمريكي) وهو مبلغ يفوق ما أنفقه الرجال 18.6 مليون شلن كيني (186.000 دولار أمريكي)، وبالتالي فالمرأة الكينية تسعى جاهدة للوصول للسلطة، في ظل التحديات الكبرى التي لا زالت تواجهها كثقافة المجتمع الأبوي الكيني².

الجدول رقم (08): يوضح الكتل الانتخابية الإثنية الإقليمية في كينيا

مناطق الكتل الإقليمية	المقاطعات	الكتل التصويتية
المنطقة 1	نيروبي	نيروبي
المنطقة 2	كاكاميغا، بوسيا، بونغوما، غرب كينيا	غرب كينيا
المنطقة 3	توركانا، بوكوت الغربية، سامبورو، بارينغو	الصدع الشمالي

¹ Alexia Van Rij, Référence précédente, P 6.

² Karuti Kanyinga and Tom Mboya, **Aforementioned Reference**, P P 20-37.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

المنطقة 4	نازوبا، واسين جيشو، ماركويت، ناندي، لاكييبيا	صدع مركزي
المنطقة 5	كيمبو، نايديروا	وسط كينيا
المنطقة 6	غارسيا، واجير، مانديرا، مارسبيت	شمال كينيا
المنطقة 7	مومباسا، كوالا، كيليفي، لامو، نهر تانا، تايتا تافيتا	الساحل الكيني
المنطقة 8	بوميت، كريشو، ناكورو، كاجيادو، ناروك المتصدع الجنوبي	الصدع الجنوبي
المنطقة 9	كيسمو، خليج هوما، ميجوري، كيسي، نياميرا، صيايا	نيانزا الكبرى
المنطقة 10	ماكوني، كيتوي	الجنوب الشرقي
المنطقة 11	ميرو، تاراكا، نيثي، إيصيولو	الوسط الشرقي

Source : Karuti kanyinga, **the cost of politics in kenya**, (WFD : Netherlands Institute for Multiparty, 2021), P 8.

يمثل الجمهورية كلا من منصبي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، إذ استحدثت المنصب الأخير منذ سنة 2008، إلا أنه قد ألغي بموجب دستور سنة 2010، وإعادة إدماجه مع منصب رئيس الجمهورية سنة 2013م¹.

3/ السلطة القضائية:

تناول الفصل الرابع من الدستور الكيني أهم مهام الجهاز القضائي. إذ نصت المادة الـ 60 منه على ما يلي: "تختص المحكمة العليا في قضايا الشأن المدني والجنائي". كما عالجت المادة 64 منه مهام محكمة الاستئناف فهي تعد الأعلى في البلاد. تختص في قضايا النظر في الطعون الخاصة بالمحكمة العليا. يتولى رئيس القضاة رئاسة القضاء بمساعدة قضاة ومستشارين، إذ نصت المادة 65 من الدستور على أنه "يسمح للبرلمان إقامة محاكم تخضع لسلطة المحكمة العليا بموجب قانوني. فتأسست محاكم

¹ النظام السياسي الكيني، قراءات إفريقية، على الموقع الإلكتروني التالي: Qiraataafrican.com، تاريخ الإطلاع: 2021/02/20.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

قضائية وأخرى شرعية تختص في القضايا الشخصية للمسلمين". هذا إلى جانب الإطار القانوني العام الخاص بحقوق الانسان، إذ تختص المحكمة العليا بالنظر في قضايا انتهاك حقوق الانسان الكيني وشكاوي انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية وقوانين حماية الطفل والشؤون البيئية، هذا ما أكدته مشروع دستور 2004 وتشريعاته التي خصت مختلف الحقوق، لكن قبل الأخير بالرفض بنسبة 57% في استفتاء يوم 2005/11/21. يحتاج الأمر في كينيا إلى قوة الهيئة القضائية وسيادتها واستقلاليتها المجسدة في القدرة على فرض القوانين على الجميع في خضم الفصل ما بين السلطات، لا على أساس التسلطية الاثنية وتوظيف السلطات العليا واجهزة الدولة لصالح الاثنية الغالبة تحت لواء الحزب الحاكم ومصالحة.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية شكلا رئيسيا من أشكال الممارسة السياسية، إذ تعرف بأنها مدى إسهام المواطنين، ودورهم في صنع القرار كحق الانتخاب المنصوص عليه دستورا، ووفقا لمدى درجة انغلاق أو انفتاح النظام السياسي الحاكم¹.

عرفت القارة الإفريقية نظما سياسية تقليدية ديمقراطية عدة، أين فتح باب المشاركة لرجال القبيلة للمساهمة في صنع واتخاذ القرار، تنسيقا مع أعضاء مجلس الكبار وإشراك المواطن للتعبير عن آراءه بحرية. هذا ما نص عليه دستور كينيا من خلال إتاحتها لحرية الاختيار السياسي وما تضمنه من حق تكوين الأحزاب والمشاركة السياسية والحق في انتخابات حرة ونزيهة، التزاما بمبادئ حرية المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية وضمانا للتمثيل العادل والمساواة في التصويت².

لا يزال المواطن الكيني يعاني من جراء توسيع الفجوة لانعدام المساواة، سواء في شكلها العمودي أي ما بين الأفراد أو الجانب الأفقي الذي يخص المناطق والمجموعات، أي كل ما يتعلق بالوصول إلى السلطة الحقيقية وموارد الدولة، وما تشمل من عمق اللامساواة ما بين المواطنين الفقراء والأغنياء ونوعية الحياة، ما بين ساكنة الحضر وسكان الريف والمجموعات العرقية والأجناس الأخرى، لتحل بذلك كينيا المرتبة الـ 66 الأكثر تفاوتاً عبر العالم (2013). يفترض كلا من عيدان إياكوز وأحمد سليم بأن قضايا الانصاف السياسية تتطلب كحد أدنى ضمان المشاركة السياسية دون أي عوائق واحترام خيارات الناخبين مهما كان اعتمادا على ما أقره الصندوق. تنعكس آثار الاقصاء وعدم المشاركة السياسية وضعفها على التمييز المناطقي ما بين مختلف المقاطعات الكينية³. فنيروبي تعد من أغنى المقاطعات، أما توركانا فتقع في

¹ حسين علوان البيج، المشاركة السياسية " الأهمية، الأنماط، الإبعاد"، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ص 06.

² كينيا، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، (أوت 2011).

³ AfriMAP, Kenya Democracy and political participation, (Nairobi : Open Society Initiative for Eastern Africa, 2014), P P 6-7.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

الشمال القاحل والأشد فقرا أين يتمركز حوالي 93.1% من الفقراء، أما في نيروبي فحوالي 10.3% فقط على مستوى الدائرة الانتخابية¹. رغم ما حث عليه وتضمنته مختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان من العدالة والمساواة المكفولة للجميع وحرية الاجتماع والمشاركة في التصويت وفق أطر قانونية وتنافسية، ورغم التنظيمات العديدة للانتخابات في إفريقيا، لكنها لم تكن حرة الاختيار للمرشحين تحت وطأة الترغيب والترهيب ضمانا لفوز مرشح تيار على أساس قبلي أو اثني المؤثر في السلطة على حساب الآخرين، بعيدا عن النزاهة التي تكفل تمثيل الجميع دونما استثناء². إن من أهم مقومات التعددية السياسية ممارسة حرية التجمع والأحزاب السياسية والجماعات لتعبير عن الآراء من خلال المشاركة السياسية في صنع القرار ضمن برامج الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والنقابات والجمعيات³.

نتج عن سياسات الرئيس الراحل **جومو كينيا** خاصة من خلال استطلاعات الرأي العام في نيروبي ومومباسا عام 1966م في الانتخابات البرلمانية، تصويت الأغلبية لصالح حزب كانو الحاكم، بل فوز **توم مبيويا** في انتخابات 1961م بغالبية من غير جماعته الاثنية. هذا الأمر لا ينفي طغيان أمر الولاءات الاثنية وما كشفت عنه خاصة خلال فترة الرئيس **دانيال أراب موي** وتعدد احزاب المعارضة بعد انتخابات 1992 في مناطق البلاد، وهو الذي انتهج سياسة الاستبعاد والتهجير القسري في حق جماعة الكيكويو في الوادي المتصدع بإجلائهم عن اراضيهم قبيل الموعد الانتخابي 1992 و 1997م لصالح مجموعته الكالانجين⁴، معتمدا التوظيف السياسي للأراضي من أجل إدامته في الحكم، رغم أنها تتبع لأملاك الدولة، وهو ما كشف عنه تقرير ندونجو **The Ndungu Report** الصادر عن لجنة التحقيق حول قضايا الأراضي العامة من طرف **مواي كيباكي Mwai Kibaki**، إين كانت تتم صفقات الفساد هذه بتغطية من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وانفاقه ما يربو عن 30 مليار شلن لشراء الأراضي خلال الفترة (1990-1995)، فلم يدخر جهدا في توظيف الأرض والمال في كينيا بتخصيص مبلغ حوالي 208 ملايين من الدولارات لصالح تسيير الحملة الانتخابية بدعم من الشركة الوهمية **Goldenderg International LTD** المختصة في تصدير الذهب والماس، إذ كانت تدعم بشدة حزب كانو في السلطة، وهو نفس النهج الذي سلكه **جومو كيناتا Nyayo** من خلال أساليب تمكينه لجماعة الكيكويو على حساب الجماعات الأخرى. فالرئيس **دانيال أراب موي** بدوره عمل على تمكين جماعته الكالانجين على حساب الآخرين من الجماعات الاثنية في كينيا إلى غاية سنة 2002م أين فاز **مواي كيباكي** في الانتخابات الرئاسية، فخطابه الأول كان إعلانا ضد الفساد وتكريسا للديمقراطية وحقوق الانسان والقضاء على إشكالية الأراضي التي لعبت دورا هاما حول

¹ Jeremiah Owiti, Political Drivers of Inequality in Kenya, **Global Econters**, N57 (2014), P2.

² شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا (دراسة حالة نيجيريا وموريتانيا)، (القاهرة: المكتب العربي للمعرف، 2015)، ص ص 37-38.

³ نوره كطاف هيدان، الديمقراطية والتعددية السياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 09، المجلد الأول، (2018)، ص 204.

⁴ Meywa Oscar Otele, A critical analysis of determinants of Kenya political liberalization since independence, **HAL**, 04 FEB 2016, P 40.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

مسألة المشاركة السياسية. استحدثت لجنة نندجو المتخصصة في متابعة الاستغلال غير المشروع للأراضي كما أسلفنا الذكر، لكن تبين في الأخير أن هذه الخطوة ما كانت إلا مجرد تصفية حسابات ضد النظام السياسي السابق الذي انتزع أراضي الكيكويو وليس لإعادة توزيع الأراضي بشكل عادل، هذا ما كشفتته لجنة التحقيق في أعمال عنف انتخابات سنة 2007م، وما وقع من مظالم تاريخية في حق جماعة كالانجين لصالح جماعة الكيكويو التي استفردت ب 19 سكرتيرا من مجموع 34 في البلاد والتي أديرت بسياسة الدولة النيوبريمونالية الزبائنية Noe-Patrimonialism على مختلف فترات مراحل الحكم، خارج الأطر الدستورية والقانونية¹. فأهم الأراضي المتنازع عليها كذلك في المقاطعات الريفية التالية: كيامبو، بوميت، ميرو، ماتشاكوس، كانت القضية إذن مسيسة تستغلها مختلف الأحزاب السياسية منها ائتلاف اليوبيل. تجددت مطالب إصلاح قانون الأراضي في كينيا من طرف المجتمع المدني ورفعها نحو السلطة التشريعية. للمظالم المتعلقة بالأرض في كينيا واستصلاحها أثر بالغ الأهمية في التعبئة السياسية خاصة منذ أوائل القرن العشرين، وتتأجج الوضع بأكثر حدة إبان الانتخابات ليصبحها العنف كانتخابات 1992، 1997، 2007، إذ تطالب كل الجهات المعنية بإصدار قانون من أجل إصلاح الأراضي لحسم القضية، وهو ما أدلت به سلسلة من تقارير لجنة التحقيق في الأرض وأعمال العنف التي أعقبت انتخابات 2007م وتقرير لجنة وافي حول الانتهاكات المتواصلة لأراضي الغير من طرف السلطة التنفيذية ووزارة الأراضي². دخلت الحكومة الكينية في نزاعات اثنية دموية على خلفية قضايا أراضي التخصيص الزراعي الغابية للأجانب والمستثمرين والتي تنافس عليها واضعو اليد من مجموعات اثنية كغابات كارورا في منطقة إمباكاسي، مقابل تغاضي الحكومة التام عن مطالب حركة الحزام الأخضر لزراعة الأشجار في مختلف المناطق الجافة وشبه الجافة بقيادة وانغاري ماثاي وزيبورا كيتوني، واللذان جوبهتا بادعاءات قضايا تسييس المسألة من أجل الظفر بمنصب رئاسة الجمهورية. فأهم ما نص عليه دستور كينيا سنة 2010م حول مبادئ سياسة الأراضي: على أن الوصول إلى الأراضي يكون على نحو منصف وعادل، وضمان أمن حقوق الأراضي بشفافية من طرف إدارة الأراضي إلى جانب تحديد أراضي المجتمع، والتي تكون مسجلة قانونيا بموجب أحكام قانونية. فأهم معوقات بناء دولة المواطنة في كينيا وترسيخ الهوية الوطنية التنافس القبلي المحتدم على السلطة إلى جانب قضايا تسييس توزيع الأراضي الزراعية وفق مصالح الحكام في السلطة لإطالة حكمهم. كما أن المنصب السياسي في كينيا وسيلة تأمين للموارد الخاصة للفرد وللقبيلة، فالأحزاب السياسية الكينية غالبا ما تكون السبب الرئيسي لإشعال فتيل النزاعات، على الرغم من كل هذا فإنه ووفقا لمقياس AFRO لسنة

¹ سوراخ ومغراوي، التسلمية الانتخابية في المجتمعات الانتقالية: كينيا (1992-2007) نموذجاً، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 03 (ديسمبر 2020)، ص ص 49-52.

² Boone Catherine, Land law Reform in kenya : Devolution, Veto players and the limits of an institutional fi, **Les Research Online**, April 2018, P20.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

2003م حول قياس الرأي العام المستقل في إفريقيا جنوب الصحراء فإن 70% من الكينيين يفضلون أن يكونوا كينيين إذا ما واجهوا صعوبات في الاختيار ما بين الهوية الوطنية والعرق¹.

لا يمكن نفي الدور الأساسي للمرأة الكينية في المشاركة السياسية خاصة منذ العقد الأخير من القرن العشرين، أين بلغ حد المطالبة بحقها في تشكيل أحزاب سياسية ونشاطها في الهيئات الحكومية. للمرأة الكينية تاريخ حافل من النضالات منذ ما قبل الاستقلال، فلقد شاركت جنباً إلى جنب مع الرجل في مقاومة الاستعمار ضمن حركة الماوماو. وناضلت من أجل تمثيلها في المجلس التشريعي عام 1962م، وهو ما كافحت لأجله جليل مبوبا من مجموعة ليو لتظفر بمقعدين لصالح الأقليات، تأسست رابطة السيدات شرق أفريقيا في مارس 1917م، وحركة تحرير كل السيدات الأفريقيات للمطالبة بمساواتها الندية مع الرجل، في ظل الوعي المتزايد. لقد عمد النظام السياسي عهد جومو كينيا تا إلى التمثيل البرلماني للنساء، خصوصاً في ظل رفع مطالب المشاركة السياسية والمساواة مع الرجل في حركة عرفت بـ " حركة الحقوق المتساوية للمرأة" نحو خطوات حثيثة لفرض دورها في رسم وتنفيذ السياسات العامة للبلاد وتحسين جودة التعليم خاصة المرأة الريفية². ففي خضم جملة الإصلاحات التي أدخلت على قانون الانتخابات في دستور 2010م والتي أقرت احترام حق الأقليات في التمثيل الانتخابي إلى جانب المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة، بناء على ما نصت عليه المادة 97 من الدستور "انتخاب امرأة واحدة من الناخبين في كل مقاطعة والبالغ عددها 47 مقاطعة"، وما جاء في سياق نفس المادة " ضرورة انتخاب 12 عضواً لتمثيل مجموعات المصالح الخاصة بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال". إلى أن بلغ عدد النائبات 87 نائبة وهو أكبر عدد من النساء البرلمانيات في كينيا³. فلأبد من الالتفات إلى الدور البارز الذي ساهمت فيه المرأة الإفريقية فهي تمثل ما نسبته 52% من إجمالي سكان القارة، ذو طابع أغلبية زراعي بحوالي 75%، إذ حققت نسبة 80% من اسهامها لتوفير الغذاء.

عقدت عدة لقاءات قارية للنهوض بالمرأة الإفريقية على غرار عقد لقاء حول المرأة الإفريقية في نيروبي يوم 2010/10/15 للمرحلة 2010-2020 لتحسين كافة أوضاع المرأة. لكن لا تزال المرأة الإفريقية تعاني من ضعف المشاركة السياسية ومعاناتها من غياب الخدمات الصحية. إن نسبة 03 لكل 05 نساء تعاني الفقر وهن أكثر عرضة لفيروس الإيدز بما نسبته 59% في 2019م، والمعاناة في قطاع التعليم بل إلى حد الحرمان من حقوق الملكية والميراث. لم تعم الإنجازات لصالح مختلف النسوة كونها جاءت مفروضة من جهات دولية وإقليمية، فهي لا تراعي خصوصيات الطابع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمرأة الإفريقية، فعلى حد تعبير الكاتبة النيجيرية أوبيانوجو إيكينوشا والناشطة الحقوقية الكينية وانغاري ماثاي

¹ Bard A. Andreassen and Tiberius Barasa, Political Transition, Governance and Human Rights in Kenya, RIPOCA, Jun 2006, P 21.

² The Role of the Civil Society in Kenya-AfrCave, On the Following website : <https://afrocave.com>. View Date : 07/01/2022.

³ John Agutu, Gender Equality and political processes in Kenya, (Nairobi : Strathmore University, 2016), P 8.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

الحائزة على جائزة نوبل هذه الخطوات الغربية جاءت امتدادا للفترة الاستعمارية في القرنين 18م/19م، فهي لا تعكس البيئة الإفريقية الحقيقية بل جاءت تكريسا للمركزية الحضارية الغربية¹، فحتى الأوساط الغربية التي لطالما تغنت بالديمقراطية وحقوق الانسان لم تقر بباب تصويت المرأة إلا في 1890 انطلاقا من مدينة ويومنغ الأمريكية قبل أن تعم جميع البلاد، أما إنجلترا فإلى غاية 1928 وفرنسا 1944م، تحت حجة أن السياسة لطالما كانت حكرا على الرجال دون النساء رغم ما حث عليه جون جاك روسو في تأكيده على السيادة وممارسة الحق الطبيعي بالتساوي مع الجميع في إطار المشاركة السياسية².

كان لفئة الشباب دورا بارزا في التنافس الحزبي والتعبئة السياسية. كما للآسيويين كذلك دورا هاما في غمار السياسة الكينية والمشاركة السياسية، من خلال نشاطاتهم الصناعية والتجارية وعالم الصحافة والإعلام بل منهم وزراء وأعضاء في البرلمان³.

فرغم ما نص عليه الاتحاد الإفريقي في (الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1981) في المادة 13:

"حق المواطنين في المشاركة في الشأن العام مباشرة أو بواسطة ممثلين يكون اختيارهم بحرية"، إلى جانب تأكيده على الحق في التنمية وعلاقته الوطيدة بالحق في العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ومختلف الحقوق المدنية والسياسية كما نص عليها العهد الدولي لحقوق الإنسان 1948م، لكن الوضع في كينيا على غرار مختلف دول القارة كونها دولا مصطنعة، فقد جاءت متقاطعة مع البنية السوسولوجية الإفريقية (العرقية، والدينية، والقبلية والبيئية، والاقتصادية)، في خضم التكاليف الاستعماري بوسائله العسكرية وتسييس الهويات الاثنية⁴. يتربع العالم على حوالي 05 آلاف جماعة وطنية وعرقية وعنصرية، ففي نيجيريا لوحدها تتواجد بها 250 جماعة وطنية، أما السودان فحوالي 1008 جماعة لغوية، تختلف مطالبها من حسابات اقتصادية إلى مطالب التمثيل اللغوي والعربي. لا تزال تعاني الأقليات عبر مختلف مناطق العالم من الاضطهاد والتوظيف السياسي كأقلية الإيغور في الصين والتي تمثل 24م/ن ب 1.8٪ عانت التمييز وطمس هويتها، كما هو الشأن بالنسبة لأقلية الروهينغا والتي طبقت عليها حكومة ماينمار مواطنة الدستور، أي ربطهم بالجنسية فقط وسحبها منهم متى شاء النظام السياسي وهو ما شهدته عام 1982م. وبالتالي الحرمان من حق التمتع بالحقوق المدنية والسياسية كحق المشاركة⁵. أما عن الشأن الإفريقي فنماذج عدة حول انتهاك حقوق الانسان، ففي جمهورية إفريقيا الوسطى تعاني الأقلية المسلمة والتي تمثل 1.8م/ن من المسلمين وسط حرمانها من شتى أشكال المشاركة السياسية وحقوقها المدنية، هذا ما يلحظ كذلك من جراء موجات

¹ الافتتاحية، عشرية المرأة الإفريقية.. ماذا تحقق منها؟، مجلة قراءات إفريقية، السنة 17، العدد 47 (يناير 2021)، ص ص 4-5.

² صالح جواد الكاظم وعلي غالب العالي، الأنظمة السياسية، (جامعة بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1990)، ص ص 39-40.

³ عبد الستار أبو الحسن عنوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 186-187.

⁴ مصطفى شفيق علام، أنسنة القتل: التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى بين العقدي والبراغماتي، قراءات إفريقية، العدد 20، (ابريل-يونيه 2014)، ص 47.

⁵ نبيل راغب، أقتعة العولمة السبعة، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص ص 197-198.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

القمع والتهميش والاستبعاد المتعمد لمختلف الأقليات الاثنية من طرف النظام السياسي الكيني، في خضم ضعف الوصول للموارد والفرص والعزلة عن الدولة وضعف المشاركة السياسية، في خضم غياب أليات مجابهة المخاطر البيئية. إن هذا الإقصاء متعمدا ونتيجة للنظام الاجتماعي والاقتصادي الذي فرضه الاستعمار.

الأقليات في كينيا: الهوية والمواطنة وقضايا الأرض

تعاني مختلف الجماعات الكينية خصوصا الأقليات منها الحرمان من حقوق المواطنة والهوية بل وانتزاع أراضيها منها، فلم تحسم بعد قضايا الأرض وما خلفه الاستعمار البريطاني بشكل دقيق إلى يومنا هذا، انعكس الأمر على الهوية وحقوق المواطنة في عدة مناطق من البلاد، بعيدا عن مضمون بناء دولة القانون القائم أساسا على احترام حقوق المواطن مهما كانت انتماءاته الأولية وهوياته الفرعية، أي هي الحصن ضد أي تعسف من لدن الحاكم وضد أي اقصاء وتمييز في المعاملات أي ضمان الحقوق والحريات والعدالة في المحاكمات¹. فالدولة هي واضعة القوانين، تستغلها السلطات الحاكمة في كينيا إلى درجة التهرب من قضايا فساد كبرى وجرائم انسانية يعاقب عليها القانون الدولي الإنساني على إثر ما ارتكبه الرئيس أوهورو كينياتا من مجموعة الكيكويو في انتخابات سنة 2007 م، وما خلفته من أعمال عنف رفقة نائبه آنذاك وليام روتو في حق الجماعات الاثنية الأخرى في البلاد، واقصاء جماعات أثنية وتزكية أخرى ومنحها حقوقا أرقى من الآخرين، أي التمييز في المعاملات كجماعة الكيكويو التي تستحوذ بقوة على المناصب القيادية العليا في الدولة، واقصاء واضطهاد الأقليات لدرجة حرمان بعضها التام من حقوق المواطنة والهوية الوطنية، وهذا ما سنعالجه كالتالي:

شعب التوركانا:

يقطن شعب التوركانا منطقة شمال غرب كينيا تعدادهم حوالي 2.5٪، إذ يبلغ حوالي 900 ألف/ن من مجموع السكان، هم رعويون رحل، لغتهم يطلق عليها لغة التوركانا. تفتقد المنطقة لمراكز التدريب الزراعي والكتليات التجارية في ظل انخفاض المستوى التعليمي هناك، كما أنها عرضة لتهديدات أمنية متكررة من جراء حروب البلدان المجاورة كالسودان، إلى حد حمل السلاح وحركة تدفق اللاجئين عن طريقها من حين لآخر. يخشى السكان الأصليون من خطر اندثار هويتهم وثقافتهم نظرا للتزاوج مع الدينكا من أصول سودانية، فعلى الرغم أن المنطقة تتربع على موارد عدة كالمياه المعدنية إلا أنها معرضة للجفاف مثلما شهدته عام 1970م وكذا ثمانينات القرن العشرين، إلى جانب توفرها على الأحجار الكريمة وتعددين الذهب

¹ أبو الحسن عدوي، مرجع سابق، ص 177.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

ومناطق صيد لكن لم يتم استغلالها بعد، إذ تركتها الحكومة على حالها رعوية، معتمدة بشكل واسع على المساعدات الإغاثية من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية¹.

الشعب النوبي:

يعيش النوبيون في وضع أقل ما يقال عنه أنه كارثي، فهم يعيشون الحرمان التام أو المطلق من حقوق المواطنة والهوية الكينية رغم إسهاماتهم في تحرير كينيا من الاستعمار، فمعاناتهم بدأت منذ استقلال كينيا عام 1963م، فهم بموجب الفصل السادس من الدستور مواطنون كينيون، لكنهم يعانون الإنكار المنهج حول حقهم في الأرض والجنسية. يتوزعون في مومباسا وميرو ونيروبي، ورثوا حوالي 4997 هكتار عن الاحتلال لتتقلص إلى 300 هكتار فقط ما بعد الاستقلال، بعدما مكنت السلطات الكينية جماعات أخرى من تلك الأراضي ومنطقة ميجوري، تم منحهم في بعض المناطق رخص مهنية على شكل تصاريح، فهم يناضلون من أجل حقوقهم في الهوية وحقهم حول امتلاك الأراضي بعدما نقلوا من طرف الاستعمار البريطاني من أراضيهم الأصلية في السودان بالضبط من جبال النوبة إلى كينيا قبيل الحرب العالمية الأولى، إذ يبلغ عددهم حوالي 100 ألف تركوا من دون أدنى حماية قانونية من طرف الاستعمار البريطاني رغم مشاركتهم في الحربين العالميتين تحت لواء التاج البريطاني، لكنهم لم ينالوا حقوقهم. فهم يعيشون وضع المطارد في وطنه أو كاللاجئين من دون هوية تساعد على الظفر بمناصب عمل، ينظر لهم بعين الريبة من طرف الآخرين وسط انعدام الثقة إلى حد الصراعات العنيفة كالتي شهدتها البلاد نوفمبر 2001م، مما اضطر الكثير منهم لتقمص الشخصية، بل إلى حد استبدال العقيدة من الإسلام إلى المسيحية، وتغيير الأسماء من أجل الظفر بالهوية الوطنية الكينية فهم محرمون من حقوق المواطنة بشكل كلي².

-الأقلية المسلمة:

يبلغ التعداد السكاني للأقلية المسلمة في كينيا حوالي 11.207.642 مسلم، متمركزين في مختلف مناطق البلاد نظرا للظروف المناخية وعوامل الهجرة والاستعمار، منهم 80.000 عرب وصوماليون وجالا وأرومو في الشمال الشرقي البالغ تعدادهم حوالي 600.000، في منطقة **NFD** ضمن المحافظات الشمالية الشرقية **NORTHERN FRONTIER** في مساحة تبلغ 253804 كم² بما يعادل 45% من المساحة الإجمالية لكينيا. أغلبها صالحة للزراعة والرعي يمر بها نهر تانا الذي يلتقي مع نهر **Dawa** المار بالصومال وأثيوبيا. تشترك في عاداتها وتقاليدها ولغتها وديانتها مع الثقافة الصومالية، وتختلف في ذلك اختلافا كبيرا عن البانتو والنيلوتي الكينية. يرجع استيطان الصوماليين لأنفدي تاريخيا لحوالي ثلاثة قرون، ووفقا للقراءات التاريخية القديمة والوسيلة فالمنطقة غزاها الزنوج من الجنوب، كان للاستعمار الانجليزي

¹ Maurice Odhiambo Makoloo and Yash Ghali, Kenya : Minorities, Indigenus peples and Ethnic Diversity, **Minority Rights grpup International**, 2005, P 16.

² Odhiambo Makoloo and Yash, Référence Précédente, P P 17-18.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

حديثاً يد طولى في استحواد قبيلة بوكومو على نهر تانا. بإعلان بريطانيا حمايتها على منطقة زنجبار عام 1895م. فأضحت أنفدي أنذاك خاضعة بشكل كلي للنفوذ البريطاني، كما أنها حرّضت السلطات في نيروبي لتدخل القوات الكينية لكبح الثورات التحررية القادمة منها وحل أحزابها وسط تكثيف الرقابة المشددة عليها، رغم محاربة هوية منطقة أنفدي لكنها استطاعت إسماع صوتها بالمحافل الدولية، ما نتج عنه تشكيل لجنة برلمانية لتقصي الحقائق وإقامة استفتاء لأهل المنطقة حول مصير انتماءهم. فما يعرف عنهم هو معارضتهم الشرسة لسياسات الحكومة الكينية التي أتت ضدهم رغم نص الدستور الكيني عام 1963 للإبقاء على خصوصية المحاكم القضائية الشرعية Kadhis Courts الخاصة بالأحوال الشخصية للمسلمين، لكن تلمح المادتان 65-67 على ابقاء تلك المحاكم تابعة للمحكمة العليا في ظل استغلال تشنت المسلمين، ومن ثم الميل لإعمال العنف الذي خلف تشريد حوالي 100.000 شخص انذاك¹. أضحي مطلبهم الانفصال والانضمام للصومال في خضم حرب الشيفتا Shifta War التي دامت أربع سنوات من عام 1963 مباشرة بعد استقلال كينيا إلى غاية 1967م، بعد إعلان لجنة الاستفتاء في النواحي التالية: في غارسيا 22-24 أكتوبر 1962م، استفتاء وجير Wajir من 25-29 أكتوبر، منديرا MANDERA من 30-31 أكتوبر، مارسبت Marsabet من 7-12 نوفمبر، إسيولو Isolo من 3-15 نوفمبر، نيروبي NAIROBI يوم 16 نوفمبر. أسفرت النتائج عن تأييد 87% فكرة الانفصال عن كينيا والانضمام للوطن الأم الصومال، لما يربط مواطنو المنطقة من حيث اللغة والدين والثقافة والعادات والتقاليد بالصومال. لكن أحيكت المكائد بدعم من أطراف خارجية على رأسها التلميحات البريطانية والمناورات لتصبح المنطقة إقليماً خاضعاً لسيطرة الحكومة الكينية، متجاهلة حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم الاعتراف بالنتائج بل قسمت أنفدي بحد ذاتها إلى مقاطعتين شرقية وساحلية، ومورست في حقها شتى صنوف الاضطهاد أي ضد شعب أنفدي المسلم. عرفته المحكمة الجنائية الدولية بأنه الحرمان من الحقوق السياسية والمدنية لمجموعة من السكان بشكل متعمد ومخالف للنصوص القانونية الدولية، التي تنص على صون هوية الجماعة وحفظها لأي سبب كان سياسي أو عرقي أو ديني أو قومي أو إثني².

مارس النظام السياسي الكيني أوائل سبعينيات القرن المنصرم في مدينة ملكا ماري MLKAA MIRIY أقصى الشمال في محافظة منديرا أشد ألوان التعذيب، إلى حد وضع خد الشخص على صفيح حبر ليقوم الجند برضخه بالحجارة حتى الموت. وبالتالي يعاني سكان المنطقة من تبعات المواطنة المنقوصة وطمس هويتهم باقتلاعهم من جذورهم على حد تعبير بورديو أين وصف معاناة الفلاح الجزائري إبان حرب التحرير وما ترتب عن ذلك من حالات الاغتراب، في ظل النقص الحاد من الخدمات الأساسية للإنسان كالصحة

¹ أحمد عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² مثني فائق مرعي، الأقليات والاضطهاد والتوظيف السياسي رؤية نظرية مفاهيمية، (جامعة بشار: المكتبة الوطنية الجزائرية، 2021)، ص ص 31-30.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

والتعليم والطرق والمواصلات العامة، فينتج عن الوضع الخطير حالات التطرف والعنف المضاد ضد الدولة وأجهزتها بصفة عامة¹.

وصل الأمر بالنظام السياسي إلى تقطيعه المنطقة لإحكام قبضته عليها بقوة أكبر إلى أجزاء ثلاثة أسيولو، مويالي، مارسبت مرت، وجعل غارسيا ومنديرا وجير إقليما ثامنا جديدا يعرف ب NEP شمال شرق كينيا. عانى سكان المنطقة الوليات من جراء عمليات الحرق لمدينة غارسيا عام 1982، ومذابح وتعذيب في وجيرا، بل شهدت إبادة جماعية سميت بمجزرة واغالا Genocides يوم 14 فبراير 1984 مخلفة حوالي 5000 مسلم قتل إلى جانب نهب ثرواتهم الحيوانية².

لقد مكنت السلطات البريطانية من سيطرة النظام الكيني على المنطقة وإيصالها لما بلغته إلى هذا الحد من الاضطهاد والقمع المبرمج، إلى جانب تدخل الكونغرس الأمريكي الذي أرسل قواته لكينيا لتعقب المتسللين عبر الحدود للتراب الكيني، مقابل إقامة قاعدة عسكرية أمريكية في مومباسا ودعم الكيان الصهيوني³، الذي استغل الوضع الهش في المنطقة فأقام مشاريع عدة في كينيا منها الماشاف ACITL وهي بمثابة مركز للقيادة والنهوض بقضايا المجتمع خاصة المرأة الريفية والتدريب على التقنية المتطورة في الزراعة، ومشروع الكيان الصهيوني بالشراكة مع كينيا وألمانيا للحد من ظاهرة الفقر والاهتمام بتطوير المجال البيئي في بحيرة فيكتوريا⁴. في ظل الحرب الباردة وتنافس الثنائية القطبية.

لجأ النظام السياسي الكيني إلى الأساليب القمعية والاستيعاب القسري والتمييز العنصري والعرقى ضد الأقلية المسلمة بدلا من مبادئ المواطنة، مما يعكس فشل البناء والاندماج الممأساتي للدولة⁵. وبالتالي يجعلها أكثر عرضة في مواجهتها المطالب الانفصالية من الجماعات التي تعاني الظلم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الممارس من طرف الجماعة المسيطرة الكيكويو. فلقد كشف النظام الكيني عن تنظيمات وحركات عسكرية مناهضة للحكومة في 03 فيفري 1995م تدعى حركة 18 فبراير سعت آنذاك للإطاحة بالرئيس موي، بتنسيق مع تنظيم عسكري يدعى جبهة كينيا الوطنية وقيامه بأعمال تشويهية وتخريبية ضد النظام الحاكم إلى حد أدخل كينيا في أزمة مع جارتها أوغندا، على إثر اتهامات موجهة ضد الأخيرة في احتضانها لهذه التنظيمات خاصة بعد تلقي كينيا ضربات خطيرة من الحدود مع أوغندا. للمواطنة بشكل عام علاقة وطيدة مع مميزات الدولة القومية الحديثة فأساسها التاريخ المشترك والجغرافيا والشعور القومي الموحد، فكل تلك الممارسات الاضطهادية من طرف النظام الكيني ضد الأقليات أفرزت مواطنة مهزوزة

1 العياشي عنصر، العولمة والتطرف نحو استكشاف علاقة ملتبسة، مجلة سياسات عربية، العدد 21 (يوليو 2016)، 20.

2 يونس عبدلي موسى، مرجع سبق ذكره، ص 10

3 محمد يوسف ابراهيم وحكمت نياي أحمد أسعد، المصالح الاستراتيجية الأمريكية في كينيا 1963-1978، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 42 (سبتمبر 2019)، ص 248.

4 نزمين صلاح الدين القماح، التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 1، العدد 04 (ديسمبر 2018)، ص ص 51-52.

5 وليد سالم محمد، تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 20 (2013)، ص ص 272-278.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

مما جعلها أحيانا تلوح بالانفصال وأحيانا أخرى بحقها في تقرير المصير، إذ تنادي باحترام هويتها والعيش في كنف دولة مواطنة تضمن وتسهر على حماية وحفظ حقوقهم وواجباتهم. فالعديد من الدول الإفريقية لا زالت تعاني من أزمت الهوية وما يترتب عن ذلك من صراعات وأعمال عنف كالسودان وانفصال الجنوب يناير 2011م، نيجيريا، خصوصا وأنها لم تسلم من رياح انعكاسات العولمة على الجوانب المختلفة فهي لا تعرف الحدود الجغرافية، وبروز فاعلين جدد على الساحة الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان كهيئات ومنظمات المجتمع المدني العالمي، مما أثر على انتماء الفرد داخل دولته واهتزاز هويته الوطنية من جراء تقليص وتراجع وظائف الدولة كضمانها الحماية والرعاية الاجتماعية وهو ما جاء في وثيقة اجماع واشنطن (Washington Consensus) لصالح الخصخصة ودور الشركات المتعددة الجنسيات المسيطرة وعليه يلحظ أثر ذلك على انشطار الولاءات لجهات أخرى عدة داخل الدولة خصوصا الأقليات والاثنيات الهوياتية¹.

يعكس الوضع الكيني مدى فشل النظام السياسي في إدارته التنوع الهوياتي وتعايش الثقافات، وغياب الحس الوطني لتنعكس خطورة الأمر على الجانب التعليمي أي أزمة الهوية التي تعني العجز عن تكوين الهوية الوطنية أو الولاء الوطني، في خضم التعدد القبلي والاثني في كينيا، وعليه فالأخيرة معرضة لموجات العنف والعنف المضاد، من جراء غياب المساواة والعدالة التوزيعية ليفسح الباب واسعا للتدخلات الأجنبية بالمنطقة عموما في خضم صراعات الهويات الفرعية².

-شعب الأوجيك:

في إطار ميثاق حقوق الانسان والشعوب المندرج تحت سلم نشاطات الاتحاد الإفريقي للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الصادر في 18 يونيو 1981م عن منظمة الوحدة الإفريقية سابقا في دورتها العادية بقمته في نيروبي، والتي تمخض على إثرها إنشاء محكمة إفريقية لحقوق الإنسان والشعوب دخلت حيز التنفيذ يوم 25 يناير 2004، وانطلاقها فعليا في نوفمبر 2006 أذ أيدت الأخيرة مختلف مطالب شعب الأوجيك المعروف بنشاطه في مجال الصيد ومختلف النشاطات التقليدية الأخرى، إذ صدر قرارها في يوم 26 ماي 2017م. فلقد عانى الأوجيك من جراء الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان من طرف الحكومة الكينية التي طالبت بإخلاء المنطقة المحاذية من غابات ماو، تحت الآت التهديد والتهميش والاستبعاد والإقصاء في ظرف لا يتجاوز 30 يوما، على الرغم مما جاء في دستور سنة 2010م حول أراضي المجتمع أي هي تلك الواقعة تحت حيازة مجتمعات معينة أو تديرها أو تستخدمها بصورة قانونية مثل غابات المجتمعات أو مناطق الرعي³. بتنسيق مع برنامج تنمية شعب الأوجيك ومركز تنمية حقوق

¹ حسن الحاج علي أحمد، الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 16 (2005)، ص ص 30-31.

² السعدون، مرجع سابق، ص 59.

³ Katiba Institute, Ogiek Peoples Development program (OPDP) Defending Our Future. Nairobi : Katiba Institute, 2020, P 28.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

الأقليات والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات أين وصلت رسالتهم للجنة حقوق الانسان والشعوب، على خلفية انتهاكات الحكومة الكينية لمجمل بنود الميثاق كالحق في الملكية وفق ما جاءت به المادة (14)، والتميز العنصري المادة (2)، والحق في الحياة المادة (4)، وحرية الدين المادة (08)، والحق في الثقافة المادة (17)، والحق في التصرف في الثروة والموارد الطبيعية المادة (21)، والحق في التنمية المادة (22)، وبنود المادة (1) التي مضمونها تقيد والتزام الدول الأعضاء بما جاء في نصوص الميثاق. بعدها أصدرت المحكمة حكمها النهائي المساند للأوجيك في يوم 26 ماي 2017م بعد جملة الانتهاكات في حقهم، مع تقديم وصايات موجهة للحكومة الكينية بشأن تسوية الملف¹.

-مجموعة الماساي:

حكمت مختلف الجماعات الكينية أنظمة تقليدية قبل المجيء الاستعماري وقيام النظام السياسي الحديث بخصوصيات مميزة. تعد مجموعة الماساي Masai من بين الجماعات التقليدية التي عرفت النظام السياسي التقليدي ما قبل الاستعمار، من ميزاته الأساسية عدم تركيز السلطة السياسية، يشترك أفرادها بروابط وشائج الدم وجماعات العمر، توزع مهام للقادة داخل هذا النظام المشتت بناء على الانجازات المقترحة من قبل مشايخ القرى وكذا الرؤساء المحاربون وأنبياء الحرب War prophets من إحدى مهامهم الأساسية تنظيم الحرب والمعارك وهو نفس النظام التقليدي الذي عرفت به جماعة الناندي Nandi والميرو Mero الكينية². وهي التي تعرضت للتهميش والاستبعاد من طرف النظام الكيني كذلك، إذ أوصت منظمة الأمم والشعوب بالاعتراف السياسي وفق ما ينص عليه الدستور لاحترام مختلف حقوق الجماعات، التي انتهكت حقوقها المدنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على غرار جماعة الماساي الرعوية النشاط، في خضم غياب مشاركتها السياسة في اتخاذ وصنع القرار، وتعرضها لحالات عنف منظمة جراء خطة عمل توسعة العاصمة نيروبي على حساب أراضي الماساي المحاذية، وسط ما تعانيه من مشاكل ناجمة عن التدهور البيئي والسياحة، إضافة للمجالات الأخرى كالرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم. إن من ضمن أهم عوامل بروز الحركات المجموعات الأثنية وحركاتها الانفصالية وفقا للجدول التالي:

¹ كوثر مبارك، الاتحاد الإفريقي وآليات دعم الحكم الرشيد في إفريقيا، قراءات إفريقية، العدد 39 (يناير 2019)، 44.

² حمدي حسن، مرجع سابق، ص 39.

جدول رقم (9): يوضح أسس الحركات الاثنية

من غير إقليم	تكامل إقليمي	مجتمعات مقسمة	أمة عابرة للحدود	إقليمي صرف
مجموعة من دون إقليم	مجموعة واحدة تقطن أرض محددة	هويتان وأرض واحدة	أرضان وهوية واحدة	لا توجد هوية محددة للمجموعة

المصدر: حسن الحاج علي أحمد، الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية، مجلة الدراسات الدولية، العدد 16 (أبريل 2005)، ص 24.

-شعب سامبورو:

وفقا لتقارير صادرة عن منظمة صمود الثقافات حول شعب سامبورو فقد عانى الولايات من جراء تهجم قبيلة بورانا والسطو على خيراته، بالإضافة إلى عمليات اختطاف الأطفال في فبراير 2009م أين تدخلت قوات الأمن والشرطة الكينية، بل دعم الحكومة الكينية مرتزقة للقيام بممارسات انتهاكات حقوق الإنسان في حق سامبورو، وصلت لحد سلب مصدر رزقهم من الماشية وسبب هذه المأساة هي تلك العقود النفطية المبرمة مع شركات أجنبية للتنقيب الواقعة داخل أراضي سامبورو، فلم تكن لها أذانا صاغية لوصايا ائتلاف اصحاب المصلحة الكينية للاعتراف بالحق الثابت لأراضي الرعاة المأهولة الموروثة عن الأسلاف وحق ساكنتها في ممارسة نشاطاتهم الطبيعية بحرية.

أقلية الأندورويس:

هو مجتمع زراعي رعوي في نفس الوقت، منع أفراد هذه الأقلية من الوصول إلى مناطق رعي ماشيتهم، أين وعدت الحكومة بإقامة السدود ولم تنفذ، إلى جانب التضيق على أماكن العبادات الخاصة بهم في ناكورو، واضطرارهم لدفع رسوم على الدخول إلى حدائقهم الرعوية والتي تضم حوالي 10٪ فقط من سكانها، فوسط الأضرار التي أصيبت بها ماشيتهم دونما أي دعم أو تعويض من الحكومة التي رفعت ضدها عدة مطالب إلى مجلس المحافظة المحلي سنة 2000م، ومركز الأقليات للحقوق والتنمية من أجل تحويل قضيتهم تلك إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب¹. والتي صدر حكمها سنة 2010م، وتنسيقا مع المجموعة الدولية لحقوق الأقليات الممثل القانوني الأساسي لمجتمع الأندورويس، ومركز القانون والعدالة والمجتمع (كولومبيا)، ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هاكيجامي (كينيا)، ولجنة حقوق الانسان وتحالف الأرض في كينيا، فما أسفر عنه هذا كسب مجتمع الأندورويس لبعض من حقوقه جراء

¹ Maurice Odhiambo Makoloo and Yash Ghali, Afoementioned Reference, P18.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

بعض تنازلات الحكومة، ورفع الرسوم على الدخول لحدائقهم والسماح لهم بالذهاب إلى أماكن عبادتهم واحتفالاتهم الثقافية، مع التعويض عن الخسائر والتصرف الحر في الموارد الطبيعية.

كان للمرأة دورا بارزا من أجل مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والدفاع عن مجتمع الأندورويس بعدما كان النضال يقتصر حكرًا على الرجال وفقا للقواعد والأعراف التقليدية. اشتغل القلة من أفراد مجتمع الأندورويس في مناصب سياسية عهد الرئيس آراب موي، تأييدا منهم لحزب KANU وسط خشيتهم من المساس بمصالحهم وهويتهم من طرف النظام الحاكم¹. فهو لم يكن ذو تأثير قوي مما جعله في وضع مزري إلى يومنا هذا، وبالتالي فوفقا للتعداد السكاني لعام 1989 الذي جاء لتغطية مدى حجم الانتهاكات والتهميش في حق القبائل والأقليات، أي السكان الأصليين الأقل تعدادا كالأوجيك وإيلمولو وواتا وياكو فلقد بلغ الأمر انذاك حد عدم الاعتراف القانوني بهويتهم وحقوقهم المواطنة، لذا رفعت جماعة الإيليتشاموس الرعوية المهمشة مطالبها ضد الحكومة الكينية لتسوية وضعيتها على رأسها حق المشاركة السياسية².

تعد كينيا طرفا منضما لمعاهدات ميثاق الإعلان العالمي لحقوق الانسان، ما يستدعي منها ضرورة الالتزام باحترام الحقوق والحريات العامة للمواطن. لكن وكما أشرنا سابقا من جملة فضاة الانتهاكات القانونية الجمة المقترفة من طرف النظام الكيني في حق الأقليات المسلمة القاطنة بالمناطق الشمالية والساحلية الجنوبية وحرمانهم من حقوقهم في المواطنة³. وبالتالي فكينيا لا تعبأ بما جاء في موثيق حقوق الانسان، بناء على تقارير منظمات حقوقية دولية فإن 2500 حالة قتل قد مورست خارج الأطر القانونية سنة 2013، أما عن سنة 2017 فحوالي 31 حالة قد تعرضت للتصفية الجسدية دون الرجوع للأحكام القانونية و 11 حالة اختفاء قسرية⁴. رغم ما يعرفه العالم من طفرات في التطور التكنولوجي أو الذكاء الاصطناعي فالكل أضحى يسمع ويشاهد الحدث الآني، ما يحدث من انتهاكات بتواطؤ مع بعض من منظمات المجتمع المدني والوسط الإعلامي، أين يلوذون بالصمت حين الحاجة بما يتوافق ومصالح النظام الحاكم بما يعكس التدفق الإعلامي أي الهيمنة الإعلامية الموجهة من طرف النظام. لكن هذا الأمر لا ينفي الجهود التي قامت بها الحكومة الكينية لصيانة مختلف الحقوق متمثلة أبرزها في ما يلي:

¹ الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أفراد مجتمع الأندورويس رجالا ونساء يظافرون الجهود في نظامهم من أجل الحق في الأرض في كينيا، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.escr-net.org>, تاريخ التصفح: 2022/01/12.

² جنيف، حقوق الإنسان، موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقا للفقرة 15(2) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5. كينيا، 14 مايو 2010، ص ص 12-14.

³ The National Council for law Repoting, Laws of kenya the constitution of kenya, **The Republic of kenya**, Revised Edition 2010, P12.

⁴ مختار حسين هلولي، كينيا .. ما بعد انتخابات 2017م، قراءات إفريقية، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.qiraatafrican.com>, تاريخ التصفح: 2022/01/05.

- النظام التعليمي:

تعد المنظومة التعليمية في كينيا من ضمن الأحسن في إفريقيا، لا يعني خلوها من مشاكل ما بين القطاع والنقابات حول قضايا ملفات عدة مثل الرواتب، وظروف العمل، بالإضافة إلى الإضرابات المتكررة سنة 2017م خصوصا على مستوى قطاع التعليم العالي احتجاجا على القرارات الحكومية حول قضايا تحويلات المدرسين وما ينجر عنه سلبا على حياتهم الاجتماعية، وبالتالي جاء هذا القرار على حساب الاهتمام بالملفات الأساسية لتحسين جودة التعليم¹. فالتعليم الابتدائي مجاني وإجباري منذ يناير 2003، إضافة للمنح المدرسية المقدرة ب200 شلن كيني (25 دولار لكل طفل) و1000 شلن (140 دولار لذوي الاحتياجات الخاصة). كما ارتفع معدل الانتقال من الطور الابتدائي للثانوي من 64% سنة 2008 إلى 77%، أما عن نسب التعليم الجامعي فبلغت 1118239 جامعي سنة 2008 إلى 240551. رغم ذلك لا تزال الأمية تخيم على كينيا، خصوصا في أوساط العنصر النسوي نظرا للمعتقدات والتقاليد والحكم البطريركي السائد في القارة، بالإضافة إلى البرامج والسياسات العامة الإفريقية ودور العولمة في تهميش المرأة الإفريقية في ظل الأوضاع الاقتصادية المزرية². فلا زالت الأمية مرتفعة في الأوساط النسوية الريفية في كينيا بسبب الإقراضات الثقافية الخاطئة، كالماساي القاطنون في منطقة وادي ريفت في كاجيادو. فخصوصياتهم أنهم قبائل رعوية تمسكت بتقاليدها رغم موجات الحداثة في مختلف المناطق الأخرى من كينيا، كل ذلك لا يعني أن الحكومة بقيت مكتوفة الأيدي، بل عملت على تحسين القراءة والكتابة في أوساط الماساي بالتنسيق مع المقاطعات والقادة المحليين والمجتمع المدني، نحو السعي لمحاربة كل أشكال الفقر والبؤس بواسطة التعليم³. كما أن هنالك فوارق حول نسب التعليم ما بين المقاطعات الكينية فالتعليم الثانوي نجده مرتفعا في نيروبي بنسبة 50.8% بينما بلغ في مقاطعة توركانا حوالي 3.3% سنة 2013.

أما بالنسبة للقطاع الصحي فالمواطن الكيني يعاني من جراء السياسات العشوائية للقطاع العام والمتاجرة بحق المواطن في العلاج، في مقابل المليارات التي تنهب لصالح جيوب الطبقة الحاكمة وإهمال المستلزمات الطبية على إثر ذلك، فالنقابات الطبية لم تهأ من دعوات تنظيم الإضرابات المتكررة، خصوصا وأن قرار الحكومة بجلب أطباء من كوبا إلى الأرياف الكينية، نظر إليه على أنه سيكون على حساب الأطباء الكينيين، وبالتالي مصيرهم الإحالة على البطالة ومن ثم الاستغناء عنهم وإهدار حقوقهم⁴.

لا يزال الوضع الكيني بعيدا عن الاعتراف بالتنوع وفتح سبل المشاركة السياسية الفعلية وفق الضمانات الدستورية ضمن الهوية الواحدة. بالرغم من حزمة القوانين الدولية التي جاء بها الاعلان العالمي لحقوق

¹ Republic of Kenya, Organization of the Government of the Republic of Kenya, **Republic of Kenya**, July 2018, P 49.

² حمدي عبد الرحمن حسن، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية، النظم الإفريقية نموذجا (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008)، ص 49.

³ برامج محو أمية سلاح نساء الماساي في كينيا لمقاومة التقاليد السلبية، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.aljazeera.net> (2021/09/12).

⁴ مختار حسين هلولي، كينيا .. ما بعد انتخابات 2017م، قراءات إفريقية، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.qiraatafrican.com> تاريخ التصفح: 2022/01/05م.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

الانسان التي تدعو لردع كل الأحاديث ذات العلاقة بالكراهية والتعصب كما هي المادة 2 التي نصت على ما يلي: "لن يكون أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كان خاضعا لأي قيد آخر على سيادته"¹. إن سجل كينيا يعرف عنه أن سيء في مجال حقوق الانسان، ففي هذا الصدد قام النظام السياسي باستهداف المعارضة وخصوم الحكومة وقمع أي مظاهرات وأعمال الشغب مما أثر كذلك كثيرا على تراجع مداخلها السياحية.

إن وضع الانتقال الديمقراطي في كينيا سار على نمط الانتقال من أعلى، أي الدور الأكبر كان للنخب الحاكمة والتعديلات الدستورية تحت ضغط قوى إصلاحية أو معارضة أو تسويق صورة النظام السياسي للغرب، ومدى دوره في الاستجابة للمشروطية السياسية والاقتصادية تحت إعلان سلسلة من القرارات والاجراءات الليبرالية، كحرية التعبير ووسائل الاعلام الخاصة وهيئات المجتمع المدني، لكن ما حدث في كينيا كان عكس ما أعلن عنه من إصلاحات كفسح المجال للتعددية الحزبية والمجتمع المدني والانتخابات التنافسية أي النظام الديموقراطي Democratorship الخليط ما بين النظام الديمقراطي والدكتاتوري. فلقد تزامنت عملية الانتقال الديمقراطي في كينيا بموافقة من الرئيس أراب موي ARAB MOI (1978-2000) وكذا الهيئة البرلمانية عام 1991 بإدخال عدة تعديلات سياسية كفتح المجال للتعددية الحزبية وإجراء انتخابات تنافسية عام 1992، لكن أعلن حينها عن فوز موي والحزب الحاكم الاتحاد الوطني الافريقي، تكرر نفس السيناريو مرة أخرى في انتخابات عام 1997م إلى غاية 2002، أين فاز المعارض **كيباكي kibaki (2002-2013)** برئاسة الجمهورية وأعيد انتخابه عام 2007، لكن تبع ذلك موجات عنف خطيرة على خلفية التهم حول تزوير نتائج الانتخابات من طرف المعارض أودينغا (2008 ODINGA - 2013) ما استدعى تدخلات إقليمية ودولية للاتفاق حول كيفية تقاسم السلطة في آخر المطاف، إذ عين أودينغا آنذاك رئيسا للوزراء².

المطلب الثالث: إنعكاس وضع اللاجئين على الهوية والمواطنة في كينيا

لا يمكن أن ترسو قواعد وأسس بناء دولة المواطنة والسلام دون المعالجة الفعلية لقضايا اللجوء في المناطق والبلدان المجاورة على غرار تداعيات صراعات منطقة القرن الإفريقي، وما تعكسه من أثار النزوح القوي على كينيا خصوصا ما يمس قضايا الهوية والمواطنة. إذ يعتبر مخيم داداب الكيني في الشمال الشرقي للبلاد القريب من الحدود الصومالية، الأشهر عالميا والذي يضم حوالي 280000 شخص، وفي سنة 2009م وصل المخيم إلى ما يربو عن 50000 لاجئ، إضافة لمخيم كاكوما في الشمال الغربي. وأهم African Refugee programme منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق اللاجئين

¹ رضوان بوجمعة، آليات مواجهة خطابات الكراهية في وسائل الإعلام بين القانون الدولي الإنساني والأخلاقيات المهنية، المجلة الجزائرية للاتصال، المجلد19، العدد02، (2020)، ص 16.

² هلال، مرجع سابق، ص 120.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

Lakes ; Faraja Society ; JRS ; و ضغطها على الحكومة الكينية للالتفات إليهم (ARP)-Great Refugee Assistance Programme (NARAP) Nairobi Archdiocese ;Windle Trust Kenya (WTK) ; GTZ.

وصل انتشار اللاجئين إلى ضواحي العاصمة نيروبي كحي إيسيلي الذي يتواجد فيه الصوماليين، أين ينظر لهم من طرف المواطنين الكينيين بأنهم مصدر تهديد لأمنهم واستقرارهم وسط بيئتهم، وربط أي صومالي من طرف الأجهزة الأمنية بتهم الإرهاب خصوصا على إثر تفجيرات السفارة الأمريكية في نيروبي عام 1998م، وكذا استهداف الفندق والطائرة الإسرائيلية سنة 2003م، بغض النظر عن التثبيت المشدد حول وثائق إثبات هوية الصوماليين. كما أن اللاجئين بدورهم لا يتقنون بالحكومة الكينية لما يعانونه من انتهاكات لحقوقهم، وممارسة كل أشكال التمييز ضدهم دونما أي اية تحركات لحمايتهم. سنت الحكومة الكينية قانون سنة 2006 ومشروع قانون سنة 2011 الذي نص على حماية حقوق النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة بالتساوي، لكنه لم يحدد هل يشمل كذلك اللاجئين في ظل الخطر المتزايد من جراء خوفهم المتزايد على هوياتهم الخاصة وعزلتهم عن المجتمع الكيني. فالمعروف عن الصوماليين عدم اندماجهم في المجتمع الكيني حفاظا على هويتهم من خطر الاندثار¹، إذ بلغت نسبتهم حوالي 100.000 شخص، يجتمعون في جماعات اثنية محددة، ما يكون له انعكاس قوي على الهوية الوطنية والمواطنة². خصوصا ما عرفته القارة الإفريقية من بروز هويات وزوال أخرى، فهويات عدة كانت مستترة في انتظار الوقت المناسب للظهور. فما أفرزته العولمة بداية تسعينيات القرن العشرين كان جليا وهو الأمر الذي لطالما تخوفت منه كينيا، والتي عرفت باستقطابها أعدادا هائلة من اللاجئين وطالبي اللجوء خصوصا مع بداية التسعينيات من القرن العشرين نظرا للضغوطات الدولية من الجهات المانحة، وربط تلك القضية بالمساعدات صوب كينيا وبرامج الإصلاح السياسي، فتوزعت نسب اللاجئين كالتالي وفقا لإحصائيات سنة 2010، أين بلغ اللاجئين الصوماليون أكبر نسبة بحوالي 83%. نظرا للصراعات الشائكة، إذ استدعت التدخل الفوري لقوات الاتحاد الإفريقي، فلقد فاقت سعة استيعاب المخيم الكيني 90.000 لاجئ، إذ وصل عددهم إلى 350.000 لاجئ في خضم التكاليف الواسعة لاحتياجاتهم الأساسية، رغم إغلاق الحدود ما بين البلدين لأكثر من مرة وسط هاجس الخوف الكيني من تشكيل حركة انفصالية في الشمال الشرقي وسط الأعداد الهائلة من المتسللين باتجاه كينيا، مما جعل المفوضية تتقدم باقتراح لكينيا حول مسألة إقامة مخيمين إضافيين، وسط تصاعد وتيرة الصراعات ومخلفات المجاعة لذا ارتفع معدل اللاجئين الصوماليين إلى 519.411 شخص سنة 2011م، قبل أن يشهد المعدل انخفاضا ملحوظا سنة 2015م إلى حوالي 420.711 شخص. أما اللاجئين الأثيوبيين فهم يمثلون 8%، واللاجئون السودانيون قبل التقسيم في يناير 2011 قد بلغوا نسبة 6%. رغم

¹ People of Kenya Ethnic groups and languages, On the following website :

<https://www.britannica.com>, View date : 02/04/2021.

² جنيف، مجلس حقوق الإنسان، موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقا للفقرة 15(2) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 15/1. كينيا، 14 مايو 2010، ص 18.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

اقترح حل إعادة التوطين لتخفيف من حدة الاكتظاظ على كينيا فإن الصوماليين لا زالوا يتوافدون بقوة. إن الأمر الأكثر خطورة هو التوظيف السياسي للاجئين من طرف بعض المترشحين الكينيين لرفع عدد مقاعدهم للفوز في الانتخابات، وهذا بإصدار بطاقات هوية ليستنى لهم المشاركة في التصويت مقابل الحصول على امتيازات، وضلوعهم في قضايا فساد كتقديمهم رشاي للعلم والتنقل. بلغ الحد ببعض المواطنين الكينيين بتقييد أسماءهم أيضا في سجلات طالبي اللجوء ليظفروا بتلك الامتيازات الممنوحة من طرف المفوضية، لما يعيشونه من فقر ووضع اقتصادي خطير في خضم تراكم الأزمات العدة منها ضعف الموارد كالأمن الغذائي¹، خاصة وما تعرفه البيئة الداخلية لكينيا من تهمة إشعال لسان لسان الحدود وضعف تنميتها وسط الوضع المزري، فإنه وقبل انعقاد مؤتمر برلين 1884-1885م كانت نسبة الأراضي المستعمرة 10% قبل أن تصبح فيما بعد 20 سنة 90% من الأراضي المستقطعة في حدود مصطنعة جعلت مختلف الاثنيات في حيرة من أمرها، لتدخلها ما بين عدة دول كشعب الصومال المنشطر ما بين إثيوبيا وكينيا، وما ترتب عنه من تشكيل لبيئات حاضنة للحركات الانفصالية والجريمة المنظمة والعنف، على غرار ما عاياه مجتمع الطوارق من تهمة إشمال مالي على يد حكومة باماكو. على الرغم من استراتيجية الاتحاد الإفريقي سنة 2017 حول حسم مسألة الحدود السياسية ما بين دول القارة بشكل نهائي، لكن الأمر امتد إلى غاية يومنا هذا كقضية الحدود ما بين كينيا والصومال وما تفرزه من تسلل للاجئين وطالبي اللجوء.

لا يزال النظام السياسي الكيني يربط أي تحركات ضده في المنطقة بحركة الشباب الصومالي، خصوصا في خضم إيواء مركز إيسلي للعديد من الصوماليين وهو مركز تجاري شرق نيروبي، وسط نقل خبراتهم التجارية إلى المنطقة بعد انهيار النظام الصومالي عام 1991م، وبالتالي عملت كينيا كل ما بوسعها للوقوف في وجههم بالمرصاد بآليات تشريعية وتنفيذية، وتفعيل قانون الأمن لسنة 2014 والذي يعطي الضوء الأخضر لتوسيع صلاحيات الاستخبارات الوطنية في متابعة أي تهديد كان. إن التدخل العسكري الكيني في الصومال جلب معه موجات رد فعل انتقامية خطيرة من الشباب الصومالي تمثلت في استهداف قوات حرس الحدود والشرطة وهجوم استهداف جامعة غاريسا في الشمال الذي راح ضحيته 148 حالة. في مقابل الرد الكيني بشجب أي تحرك وتضييق الخناق على خصوصيات المسلمين. فعلا إن من حق الطرف الكيني الدفاع عن أمنه القومي ضد أي تهديدات خارجية يتيح ويكفل ذلك الموائيق والأعراف الدولية، ولكن تدخلها المباشر عسكريا في أرض الصومال غير صائب مما يترك أثر الأحقاد ما بين الشعبين رغم ما يجمعهما من روابط تاريخية، أثنى، عرقية مشتركة. بلغ الأمر في كينيا إلى حد التستر عن اللاجئين المحليين بواسطة جماعتي الكيكويو وإمبو، إين فاق عددهم الـ 400 ألف/ن عام 1998م عهد الرئيس آراب موي على خلفية

¹ أحمد محمد علي المسلماني، سياسات الدول تجاه ظاهرة لجوء الإفريقيين دراسة حالتي كينيا وإسرائيل، (القاهرة: المكتب العربي للمعرف، 2016)، ص ص 75-80.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

الممارسات التطهيرية الاثنية وطردهم من أراضيهم من طرف الكالانجين وهي جماعة انتماء الرئيس دانيال آراب موي رغم التقارير الدولية الأممية لحقوق الإنسان.

سعت الحكومة الكينية في خططها للسيطرة على مدينة وميناء كيسمايو بقوة وسط تكثيف جهودها العسكرية لتأسيس إقليم جوبالاند، سعيا منها لخلق مناطق عازلة لدمجها بمناطق جوبا السفلى والوسطى تحصينا لذاتها من ضربات حركة الشباب الصومالي المجاهد، لكن ومقارنة بكينيا فإن بعضا من الدول الإفريقية هي غائبة تماما عن الرقابة الحدودية والفساد المستشري لتهرب المسؤولين في الحكومة مما يعكس درجات الفشل والعجز بعيدا عن المساءلة القانونية. فما هي كينيا تستعد للانتخابات الرئاسية لسنة 2022 وترسم خيوط اللعبة من أجل ضمان الفوز قبل أوان موعد الانتخابات بدلا من التركيز على قضايا مكافحة الفساد والبرامج التنموية، إذ أضحت هذه القضايا مسيسة ترفع كشعارات فقط تستخدم إبان المواعيد الانتخابية. رغم أن تاريخ كينيا حافل بالمحاولات العدة لمحاربة الفساد من عهد جومو كينيي إلى دانيال آراب موي الذي استحدث هيئة مختصة لمكافحته، ثم عهد موي كيباكي إين أقر قانون المفوضية الكينية للأخلاق ومحاربة الفساد، لكنها مجرد عملية دس الرماد في العيون، إذ اعتقلت السلطات الكينية والي نيروبي يوم 2018/08/09م على خلفية تهم إساءة واستغلال الوظيفة والرشوة واهدار المال العام. دونما أي أثر ايجابي يعود على حياة المواطن الذي يعاني من جراء المواطنة المنقوصة أو اللامساواة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية بفعل نخر الفساد جسد الدولة، فالماضي تترعب على كرسي السلطة في المؤسسات السيادية للدولة فلا تقف في وجه الفساد بل تسانده. وبالتالي انعدام كلي للتنمية ومختلف الحقوق الأخرى المعلن عنها في دساتيرها وسط أزمة التغلغل وعواقب ذلك على الجانب السياسي وانعدام الأمن والاستقرار السياسي، على غرار سيطرة الطوارق على مناطق تنقيب الذهب في منطقة تشيباراكتين الحدودية الواقعة ما بين الحدود الجزائرية وشمال دولة النيجر أين تغيب الأخيرة تماما، رغم رفعها قضايا تمس المظالم الاجتماعية ضد الطوارق¹.

تمكن النشطاء الحقوقيين الأوغنديين في جمعية (إل جي بي تي آي) من الحصول على طلب تقديم اللاجئين للسلطات في نيروبي لفئة الأقليات الجنسية وتأسيس صندوق للاجئين، وعلاقته مع جمعية مساعدة المهاجرين واتحاد لاجئي كينيا، من أجل توضيح الجوانب القانونية والآثار السيكولوجية والسياسية لهذه الأقليات إزاء تعرضها لانتهاكات عديدة في أوغندا خوفا على هويتهم من الاندثار وفقدانهم الحق في العيش الكريم. لا يعني هذا عدم تعرضهم لموجات ابتزازية حادة من طرف سكان نيروبي وبالتالي ممارسة الضغوطات وصعوبة اندماجهم في المجتمع الكيني². تعمل الحكومة الصومالية بتنسيق مع الحكومة الكينية والمفوضية على استكمال مخطط العودة الطوعية للاجئين الصوماليين منذ الفترة يناير 2016 إلى ديسمبر

¹ يحي بوزيدي، "التعاون الإقليمي ومواجهة المشكلات الأمنية في المناطق الحدودية الإفريقية"، مجلة قراءات إفريقية، السنة 16، العدد 45 (يوليو 2020)، ص ص 29-30.

² يفتاخ ميلو، الهوية والاندماج في إسرائيل وكينيا، مجلة نشرة الهجرة القسرية، العدد 53 (يونيو 2013)، ص ص 1-2.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

2017م لعودة وإعادة إدماج 135.000 لاجئ من كينيا، ومخطط سنة 2019م لعودة 215.000 شخص بتنسيق عملي مع مختلف الهيئات الانسانية. فلقد قسمت الميزانية الإرشادية لكينيا على النحو التالي:

الجدول رقم (10): جدول يوضح الميزانية الإرشادية لكينيا

القطاع	قيمة الميزانية بالدولار
سبل الكسب والعيش الكريم	6.026.217
الحماية ودعم العودة الطوعية	55.977.323
حفظ الأمن والدعم الاجتماعي	9.714.069
دعم الجانب الصحي للاجئين	4.398.662
دعم الجانب التعليمي للاجئين	10.426.957
دعم الإدارة البيئية	13.456.722
المجموع الاجمالي	100.000.000

المصدر: مذكرة توضيحية، خطة عمل متكاملة للعودة المستدامة وإعادة إدماج اللاجئين الصوماليين من كينيا إلى الصومال، (2016-2017)، ص 6.

كما خصص مبلغ إنجاز الطريق الرابط ما بين داداب - ليبو (112.000.000 دولار). لطالما تعرضت كينيا لتهديدات أمنية عدة كالهجمات الإرهابية سنة 2015م أين استدعى حينها من صانعي القرار السياسي إقفال المعبر ومخيمات اللاجئين داداب. وحث الجهات الدولية على تفعيل مخطط العودة الطوعية للاجئين بتوفير الحماية والأمن والدعم العملي لهم وتنمية قدراتهم بتنسيق مع المفوضية وكينيا في يناير 2015م، وفق مخطط إنمائي متوسط 2013-2017م والخطة العملية لتنمية منطقة غارسيا، والتي تتضمن أساسا التنمية الاقتصادية وإيجاد فرص عمل، والحد من الفقر والتفاوت وهذا يربط الطريق من غارسيا إلى حدود الصومال وتعزيز حركتي الاستيراد والتصدير، والسهر على تحقيق رفاهية مختلف الجماعات والأقليات المستبعدة أو المهمشة¹. تأتي هذه الخطوات لإعادة دمج اللاجئين ومشاركتهم في الشؤون العامة والعدالة وفرص العيش الكريم والخدمات والاحتياجات الضرورية، نحو بناء

¹ ما يكل اوويسو، "السياسات غير المتسقة والأولويات المتناقضة في كينيا، التماسك الاجتماعي في سياقات اللاجئين"، نشرة الهجرة القسرية، العدد 70 (دس،ن)، ص 72.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

دولة المواطنة الفعلية والحفاظ على الهويات الفرعية المتعددة لضمان الولاء والانتماء التام للهوية الوطنية. وربطها بالنظرة المستقبلية لكينيا وفق رؤيتها المستقبلية لعام 2030م بهدف التنمية¹.

المبحث الثالث: العولمة وتأثيراتها على كينيا

تأثرت مختلف دول العالم خاصة الإفريقية منها بالوضع المعولم الذي يعني الانصياع للسياسات العالمية المعولمة، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة في خضم زيادة حركية تنقل الأشخاص والبضائع التي مست مختلف مناطق العالم المستعمرة منذ قرون طويلة في إطار رحلة البحث عن الثروات. لعبت التكنولوجيا أوعالم السوشل ميديا والتدفق الإعلامي الهائل دورا كبيرا للاتصال والتواصل مع مختلف الأجناس عبر العالم. نتج عن هذه الحركية تعميق الفجوة ما بين الدول التي تستحوذ على ثروات وخيرات دول العالم الثالث، استطاعت كينيا أن تحقق أشواطا لأبأس بها بالتحكم في الذكاء الاصطناعي بما يخدم مصالح النظام السياسي الحاكم. لم تقتصر انعكاسات العولمة على الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بل تداعت صوب حركية تنقل الأفراد السريعة وسرعة انتقال الأوبئة كما هو الشأن بالنسبة لفيروس Covid-19 وما خلفه من حالات استثنائية تمثلت أهمها في فرض القوانين الطارئة وانعكاساتها الجلية على قضايا المواطنة والهوية في كينيا، والمشاركة السياسية وكذا الأليات الانتخابية وسط التخوفات الكبيرة من ارتفاع نسب الإصابة بالفيروس.

المطلب الأول: التأثيرات السياسية

تتمثل أهم سمات العولمة السياسية في تدخل القوى الكبرى في شؤون الدول الأخرى، تحت حزمة من الشعارات والحجج الزائفة كالمطالبة بفسح المجال للديمقراطية والحريات والتعددية الحزبية، بواسطة الصحافة الدولية والتقدم التكنولوجي واستخدام الكمبيوتر والأقمار الصناعية والاتصالات. لقد تحول العالم بعد نهاية الحرب الباردة لأحادية قطبية **Bi-Polar Wolrd** وسط اشاعة نظرية نهاية التاريخ **End of History** في ظل سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية باستغلالها شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما انتهجته تجاه التعامل مع مختلف دول القارة الإفريقية².

افرزت سياسات الاستعمار الأوروبي إبان القرن السابع عشر ظاهرة الاعتماد على المواد الخام من المجتمعات الأقل تطورا، بل امتد الأمر إلى اليد العاملة الزهيدة، لكن ما لبث الأمر أن أخذ أبعادا أخرى في خضم الأخطبوط الاقتصادي العالمي المدفوع بالثورة التكنولوجية الاتصالية للتدفق الإعلامي-المعلوماتي، في بوتقة انصهار تهميطية واحدة عرفت بالعولمة، امتدت لعدة جوانب ثقافية منها وسياسية واجتماعية وطمس الهويات، التي لطالما عمل الاستعمار على تشويهها، فمن خلال الطروحات

¹ مذكرة توضيحية، خطة عمل متكاملة للعودة المستدامة وإعادة إدماج اللاجئين الصوماليين من كينيا إلى الصومال، (2016-2017)، ص ص 13-6.

² سلطان فوللي حسن سلطان فوللي، دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا، قراءات إفريقية، العدد 05، (يونيو 2010)، ص ص 26.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

الأنثروبولوجية والتي قامت أساسا على توظيفها لنظرية التفوق العرقي الأبيض وعبء تمدن مختلف مناطق ومجتمعات الأمم الأخرى، وتكريس الانقياد والطاعة للأخر. كما لا يمكن اغفال الدور الأساسي للاحتكار الاعلامي الأجنبي تجاه مختلف دول العالم الثالث على غرار فروع مجموعة "روي طومسون ولونرو" إذ عرفت بمدى هيمنتها على صحف دول شرق إفريقيا على رأسها كينيا ومنافستها القوية للصحف الوطنية، رغم ما نوه إليه وزير الخارجية الكيني حول الدور الأساسي للصحف الكينية في إيصالها الرسالة الإخبارية لساكنة الريف، الذين يمثلون حوالي 90% من الغالبية السكانية، وإحاطتها بمختلف المشاكل التي يتخبط فيها المواطن الكيني سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا بلغة محلية يدركها العامة¹.

لقد مثلت كينيا محورا أساسيا للكتلة الغربية إبان الحرب الباردة لمقاومة المد الشيوعي في منطقة الشرق الإفريقي مقابل المساعدات الاقتصادية، لكنها كانت محسومة لحساب جيوب أوكار الفساد على مستوى الوزارات ومختلف أجهزة الدولة، والسكوت عن مدى قوة إحكام السلطة بيد الرئيس آراب موي وعدم إتاحتها لأي فرصة للمعارضة، لكن هذا الوضع لم يطل بسبب التراكمات، فكان للرجال الدين والطلبة والمعارضين السياسيين دورا رئيسيا في خضم النظام الدولي الذي أضحى ينادي بالقيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان بقيادة الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لم يلبث الأمر طويلا إلى أن صرح السفير الأمريكي عام 1990 في كينيا عن المسار الجديد بتشيده حول الانفتاح والتحول الديمقراطي والتعددية الحزبية، إذ كان فرصة سانحة ومتنفسا للشعب الكيني ليعبر عن آرائه، ما دفع آنذاك بوزير الخارجية الكيني أن يطلق أصابع الاتهام بالتحريض العنصري والاستعماري ضد السفير الأمريكي، لوقوف بلاده في صف دعم المعارضة الكينية في مطالبها بالديمقراطية والتعددية الحزبية. إلى أن بلغ الأمر بالبنك الدولي أن يوقف تمويله للمشروع الطاقوي في كينيا بقيمة 100 مليون دولار. أوضحت كينيا على لسان رئيسها موي بأن للمجتمعات الإفريقية هويتها وخصوصياتها الثقافية ذات الطابع القبلي، عكس الثقافة الغربية فلا يصح لها بذلك أن تتبنى أو تتوجه نحو التعدد الحزبي².

ارتكبت خروقات عدة من طرف الحكومة الكينية في خضم ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة أو الذكاء الاصطناعي أي التحول الرقمي، وتغلغله المذهل وسط البنية التحتية للمؤسسات والشركات وكذا الحكومات. كشفت الكاتبة الكينية نانجالا نيابولاً في كتابها بعنوان "الديمقراطية الرقمية السياسة التناظرية" عن مختلف الممارسات المنتهجة بطريقة غير قانونية من طرف الحكومة الكينية، إذ استغلت الأخيرة الفضاء الرقمي للتلاعب بأصوات الناخبين، وفقا لما نشره المواطنون من صور مختلفة عبر منصات التواصل الاجتماعي ذات الدلالة عن مدى حجم التزوير الذي لحق بالعملات الانتخابية. وبالتالي فإن منصات التواصل الاجتماعي بالنسبة للكينيين تعد بمثابة المتنفس الرئيسي للإدلاء بحرية التعبير وفضاء سياسي واجتماعي للمشاركة في معاشة الحدث، عكس الوسائل الاعلامية التقليدية التي لطالما كانت حكرا على الدولة. بينما

¹ عبد الرحمان عواطف، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، (الكويت: عالم المعرفة- 1984)، ص ص 23-25.

² جهاد جمال عبد العليم، أثر النظام الحزبي والمجتمع المدني على التحول الديمقراطي في كينيا، المركز العربي الديمقراطي، (10 يناير 2016).

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

وسائل التواصل الاجتماعي هي فضاء يتيح نوعا ما حرية التعبير، رغم تركز تدفق الأنترنت بقوة في العاصمة والمدن الحضرية ذات مستوى تعليمي لأبأس به. رغم كل هذه المضايقات المتعمدة إلا أنه لا يمكن نفي الدور البارز لوسائل التواصل الاجتماعي في انارة الرأي العام حول مدى كشف أعمال العنف في مناطق عدة مهمشة تعيش خروقات ضد حقوق الانسان بمناطق بعيدة عن العاصمة نيروبي. فهناك من يستغل منصات التواصل الاجتماعي من فايسبوك وتويتر كفضاءات مفتوحة لبث روح العنصرية والتوظيف السياسي للهوية على الصعيد السياسي، مثلما تبنته زعيمة حزب التحالف الديمقراطي المعارض هيلين زيل جنوب إفريقيا وفقا لما جاء في منشوراتها العنصرية كتدوينها لعبارة "الامتياز الأسود" ووصم جنوب إفريقيا بـ "إفريقيا للبيض". لذا لجأت جل الحكومات الإفريقية لتجريم الجرائم الإلكترونية وتشديدها الرقابة حول المنصات الإلكترونية، على غرار ما أقرته كينيا في قانون الجرائم الإلكترونية سنة 2018 تضييقا للخلاف ضد النشاط والمعارضين السياسيين، والصاق تهم خطيرة في حقهم لما ينشرونه من تحريضات لخطابات الكراهية عبر الأنترنت، إضافة للرسائل النصية القصيرة ضد النظام السياسي، ما جعل هيئات المجتمع المدني تتحرك بقوة في وجه هذه الممارسات على رأسها داويت بيكلي مدير المكتب الاقليمي الافريقي في إفريقيا لجمعية الأنترنت ضد الحكومات الحاجبة للأنترنت بهدف تكميم صوت المعارضة. في تقرير **FREEDOM ON THE NET** سنة 2019م لفريدم هاوس، أين حذرت فيه مختلف الحكومات من جراء تهديداتها المستميتة في حق النشاط المدافعين عن الحقوق والحريات المدنية والسياسية. فكينيا إلى جانب جنوب افريقيا ونيجيريا يعرف عن هذه الحكومات مدى تحكمها في الذكاء الاصطناعي، بغرض تقويض أي تحرك للمواطنين تحت حجة الحفاظ على النظام العام وحماية الأمن القومي، وبالتالي أودى الأمر لانتهاك الحريات الأساسية والحجب عن مدى حجم الفساد النسقي. في دراسة أجريت من طرف 18 باحثا أكاديميا حول قضايا الأمن والسياسة وعلاقتها مع وسائل التواصل الاجتماعي تحت عنوان "الإعلام الاجتماعي والسياسة في إفريقيا، الديمقراطية والرقابة والأمن" كشفت عن مدى تخوف القادة السياسيين بإفريقيا من وسائل التواصل الاجتماعي نظرا للحجم الهائل المتاح للمعلومات خصوصا بعدما تضاءلت أهمية عبارة "ممنوع الاقتراب والتصوير" حول أسوار المنشآت العسكرية بالنسبة لشركة غوغل، فما يعرف عن الأنظمة الإفريقية تغلغل وتوغل العسكر في الحكم، رغم النصوص القانونية للإعلان الإفريقي لحقوق وحريات الأنترنت AD والتي حثت أساسا على احترام حقوق الانسان كالحق في التعبير عن الرأي والفكر، وكذا الحق في الحصول على المعلومات وتفعيل دور الجمعيات الرقمية النشطة واحترام التنوع الثقافي واللغوي والديني، وفق أطر قانونية وفسح المجال للانفتاح الإلكتروني دعما لحقوق الانسان والشعوب والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. لا ينفي هذا الأمر التوترات ما بين كل من الحكومات الإفريقية وأباطرة تكنولوجيا الوسائط العالمية نظرا لتخوف الأولى على الخصوصية الهوية والتأقية عامة لمجتمعاتها، إذ أقدم

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

مسؤول رفيع المستوى في الحكومة الكينية من مطالبته بحذف أحد مقاطع الفيديو لكونها محرضة على الشذوذ والانحلال الأخلاقي¹.

لا تزال الدول الغربية تعلي شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان عملا بها داخل أطرها أو حدودها، كسلاح تشهر به في وجه الدول التي لا تتصاع لها في شتى المجالات، لتجد نفسها أي هذه الدول المنقادة ما بين نارين إما العزلة والفقر وضياح السيادة القومية، أو تداعيات المضاربات العالمية ووقع الديون المستحقة على حساب التنمية بشتى صنوفها في إطار سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي²، على غرار ما حصل مع الدول الإفريقية منها دولة كينيا التي شهدت تنافسية وتعددية حزبية في خضم المطالب الدولية للإصلاح السياسي، ما أفرز إقرار النظام السياسي مطلع التسعينيات من القرن الماضي تسجيل عدد من الأحزاب السياسية الجديدة على الساحة السياسية تحت الضغط الدولي، أين بلغت ثمانى أحزاب، عازمت جميعها على إبعاد حزب KANU الحاكم منذ الاستقلال، وهو ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول (11) يوضح الأحزاب السياسية في كينيا عام 1992

الحزب	قائد الحزب
المنتدى من أجل استعادة الديمقراطية-كينيا (FORD- kenya)	أوجينجا أودينجا Oginga Odinga كيجانا وامالوا Kijana wamalwa
المنتدى من أجل استعادة الديمقراطية -الأصلي (FORD-Asili)	كينيث ماتيبا Kenneth Matiba
حزب كينيا الديمقراطي (DP)	مواي كيباكي Mwai kibaki
الحزب الديمقراطي الاجتماعي	جونستون ماکاو Johnstone Makau
مؤتمر كينيا الوطني (kenya National Congress)	أونيسموس مبالي Onesmus Mbali
تحالف كينيا الديمقراطي الوطني (kenya) (National Democratic Alliance)	ماكارو نجانجا Mukaru Ng anga

¹ نجاح شوشة، الصعود الرقمي في إفريقيا وقوة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، مجلة قراءات إفريقية، السنة 16، العدد 46 (أكتوبر 2020) ص ص 109-111.

² نبيل راغب، أقنعة العولمة السبعة، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص ص 40-46.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

مؤتمر كينيا الاجتماعي (kenya Social Congress)	جورج أنيونا Gerge Anyona

المصدر: Political Parties in kenya, Nick wanjohi, pp, 111.

يقوم التعدد الحزبي في كينيا على أساس الانتماء الاثني والقبلي، بعيدا عن المشاركة السياسية التي تعد ركيزة بناء دولة المواطنة، وتجسيدا للإقصاء الذي يقوم على تهميش واستبعاد فئات اجتماعية اثنية معينة من حقها في المشاركة في عملية اتخاذ القرار ضمن الإطار التعبوي للنظام السياسي عبر الحزب الحاكم¹.

جاء التشكيل الحزبي كتعبئة سياسية للكينيين ردا على السياسات الاستعمارية الاقصائية من أجل الحصول على حقوقهم كجمعية **Young kikuyu** التي أسسها **هاري ثوكو** للدفاع عن جملة الحقوق منها حقوق العامل الكيني، وضد الضرائب المجحفة، وقضايا انتزاع الأراضي وحق الحفاظ على الهوية الكينية، فمن ثم بدأ التلاحم ما بين مختلف العرقيات بهدف انهاء الممارسات العنصرية، وهو ما جسده حركة ماو، ثم بعدها مباشرة أعلن عن دستور ليتلتون عام 1954م، الذي نص على حق التمثيل الافريقي في المجلس التشريعي Legco، والذي انطلق أساسا من تمثيل ضئيل قبل أن يحل عام 1958م، أهم ما جاء فيه رفع عدد المقاعد الافريقية إلى 14 عضوا لإستمالة الحركة التحررية والعمل النضالي، رغم ذلك ففي مارس 1960 أعلن حزب **kanu** عن مطالب الاستقلال المباشر، وتدخل الدولة في الاقتصاد في ظل حكم مركزي، فجاء الرد عليه من حزب آخر عرف بحزب **kadu** الذي فضل النظام الرأسمالي وتحفظه على مبدأ الاستقلال. لكن بعد الاستقلال تكشف عن الوجه الاثني الحقيقي للتركيبات الحزبية في كينيا، وهذا بتقديم مترشح عن كل إثنية لرئاسة الدولة، فمجموعة الكيكويو المتمركزة في نيروبي والإقليم المركزي زكت مرشحيتها كينيث ماتيبا وجومو كينياتا، حكم الأخير البلاد منذ الاستقلال عام 1963م جومو كينياتا إلى غاية وفاته عام 1978 ثم تولى خلفه دانيال آراب موي السلطة من جماعة كالنجين إلى غاية سنة 2002م، أين أطاح به التحالف الحزبي وبحزبه كانو². أما مجموعة ليو فقدمت مرشحها **أودينجا أوجينجا**، كما أبقت مجموعة كالانجين على ولاءها لـ دانيال آراب موي الذي تربع على كرسي السلطة لفترات متوالية كما أسلفنا الذكر، ومحاولاته العديدة لإسكات مختلف الوسائل الإعلامية ضد الفساد المتفشي، لكن في خضم الضغط الداخلي من المجتمع المدني والدولي والمنظمات المانحة، فقد أعلن عن انعقاد اجتماع 26 نوفمبر 1991م في باريس والذي أقر بتعليق المساعدات الممنوحة لكينيا قدرت ب 350 مليون دولار، إلى حين التقيد

¹ خيرى عبد الرزاق، الرأي العام والمشاركة السياسية ودورها في تعزيز الديمقراطية، مجلة العلوم السياسية، العدد 35 (2007)، ص ص 142-143.

² Stephen Kajirwa Keverenge, Political party Formation and Allances : A case of kenya, (Afinal thesis proposal presented to school of social and Human Studies in partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Doctorate in International Relation : Atlantic International University), P P 20-27.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

بمعايير مكافحة الفساد المستشري والانفتاح الاقتصادي والسياسي والتوقيع على المعاهدات الدولية والاقليمية كالإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية¹.

جاء الرد على هذا بفتح باب التعددية الحزبية لكن بما يكرس شخصنة الحكم على حساب مؤسسات الدولة بصفة عامة². يعد الكينيين من الشعوب الأكثر تناقضا حول مسألة الحزب الواحد مقارنة بالأشكال الأخرى من الحكم الاستبدادي، فهم يرحبون بالحرية المرتبطة بالديمقراطية، لكنهم الأقل إعجابا بالمجال التنافسي إلا أنهم يرحبون به، بدعم الانتخابات فهي الأنسب لاختيار القادة بنسبة 88% سنة 2005م لتتخف عن سنة 2003م بنسبة 1% أي بحوالي 87%، فلقد انخفض دعم التعددية التنافسية الحزبية من 74% سنة 2003م إلى 69% سنة 2005م، لاعتقادهم بأن المنافسة الحزبية قد تقضي للصراع العنيف. ومما أجب الوضع أكثر تلك الفجوة الواسعة ما بين الهياكل الرسمية للأحزاب السياسية والممارسة الديمقراطية الفعلية أي التمايز ما بين القواعد الرسمية المنصوص عليها في وثائق الحزب والواقع العملي للمنظمات السياسية، ما عكس عدم تماسك الوحدة الداخلية والتفكك، وبالتالي تراجع الشعبية والخسائر الانتخابية في خضم مركزية اتخاذ القرار الرامي لشل حركة التداول السلمي للسلطة في كينيا، التي عكست بدورها الممارسات الاستعمارية التي كانت تملى على النخب المحلية الحاكمة ما يتوجب عليها فعله تجاه المواطنين، وقرارات نيابية عن السكان دون أي استشارة منهم، فانعكس الأمر على السياسات الحزبية التنافسية العرقية القائمة في البلاد على حساب البناء المؤسساتي الحقيقي. كلما كانت الهياكل الحزبية أكثر مؤسسية كلما كانت المستويات الديمقراطية تحوز على رضا أكثر من المواطن لتشجيع المشاركة العضوية³. ففي سنة 2005م أجري استطلاع الرأي للمواطنين الكينيين حول معنى الديمقراطية فكانت الإجابة أنها هي تجسيد للحريات المدنية والشخصية، منها حرية التعبير وتكوين الجمعيات بنسبة 43% وأما نسبة 22% فكانت حول مدى أهمية الانتخابات و15% حول دور التنافس الحزبي، و9% حول المساواة والعدالة⁴.

العولمة وتداعيات جائحة كورونا على الجانب السياسي الكيني

انعكست جائحة COVID-19 على مختلف القطاعات منها الجانب السياسي في شقه حول تقييد الحريات العامة للمواطن، من خلال اعلانات حالة الطوارئ التي أتت على حساب حق حرية التجمع والتظاهر، وزيادة عبئ الحصول على الحقوق الصحية والغذائية، التي فاقت القدرات الاستيعابية للمنظومة الصحية، وكذا انهكاك أكبر للمؤسسات الحكومية خصوصا دول القارة الإفريقية، في خضم التقييد التعسفي لحرية الرأي والتعبير ضد النشاط والمعارضين السياسيين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بل أقدمت أجهزة الأمن الكينية على ارتكابها أعمال عنف استهدفت المواطنين بحجة التطبيق الصارم للبروتوكول الوقائي

¹ Brice Rambaud, Caught Between Information and Condemnation, The General Elections in Kenya, 2007, *The East African Review*, (December 2007).

² سوراخ ومغراوي، مرجع سابق، ص 57.

³ Josh Maiyo, *Political parties and Intra-party Democracy in East Africa*, (Leiden University, 2008), P 58.

⁴ Carolyn Logan Thomas, *Aforementioned Reference*, P15.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

للحد من تفشي الفيروس، ما استدعى رفع الجمعية القانونية الكينية التماسا ينص على عدم دستورية قرار حظر التجول بشكل شامل ، لما يترتب على هذا من كبح لحركية المواطن والإضرار بالنظام العام عموما، كما أكدت الجمعية خطر العنف الذي لجأت إليه الشرطة تجاه المواطنين. أيدت المحكمة العليا في 30 مارس 2020 قرار الحظر كما أنها في نفس الوقت لم تساند استخدام القهر والعنف لفرض حظر التجول من طرف قوات الشرطة¹. ما جعل الرئيس الكيني أوهورو كينياتا يقدم اعتذارا رسميا لجموع المواطنين ضد تلك التجاوزات الخطيرة في حقهم، مخافة تفاقم الوضع وخروجه عن السيطرة بعد الجائحة، دون إغفال النظام السياسي مسألة تشديد الرقابة الرقمية على الحسابات الشخصية للمواطنين، أي المزيد من تقييد الحريات العامة وحقوق الانسان². ليجد المواطن الإفريقي نفسه تحت وطأة التهديدات الثلاثية الخطيرة إيبولا، كورونا، الصراعات المسلحة.

امتد أثر الجائحة إلى قضية إعادة النظر إلى مسألة تحديد المواعيد الانتخابية في ظل وضع فرض الحظر على التجمعات العامة في إطار الحملات الانتخابية. إن أهم ما يخشاه المواطن هو تهاوي معدل المشاركة السياسية أكثر في ظل تأثيرات كورونا ومن ثم تمديد أطول لفترة الحكم. أجلت الانتخابات الفرعية الكينية التي كانت مقررة في أبريل 2020 في 04 مقاطعات، وفق ما أعلنته لجنة الانتخابات نظرا للاحتراقات الوبائية ضد COVID-19، ومنه منع التجمهر وكذا الحملات الانتخابية. بعضا من الحكومات وجدت ضالتها في تأجيل مواعيد الانتخابات في سبيل كسبها المزيد من الوقت لصالح من هم على رأس السلطة، وفسح المجال للتزوير والتحايل على سجلات الناخبين، في المقابل كشفت المسألة عن مدى حجم هشاشة الأنظمة الحاكمة في أعين المواطن والفشل الذريع حول إدارة العملية وسط تعميق الأزمة الدستورية، لينعكس الوضع على ضعف وتراجع معدلات المشاركة السياسية في مقابل الصراعات العرقية والاثنية، التي لطالما طالبت بحقوقها الكاملة وفق ما يكفله لها الدستور³.

وسائل الإعلام ودورها في الانتخابات الكينية:

الانطلاقة الأولى لنشاط المؤسسات الاعلامية في إفريقيا لها تاريخ طويل، يعود لحدود نهاية القرن ال18 وبداية ال19م، أين لعبت حينها دورا هاما وملموسا دعما لحركات التحرر الوطني، برئاسة نشطاء وزعماء أفارقة على غرار جومو كينياتا، وترأسه لأول صحيفة تحرير سميت بـ "موجاثانيا" الكينية، بلغة الكيكويو فهي تعني "العمل والصلاة" اعتمدتها الرابطة المركزية الكينية في عملها الكفاحي، إلى جانب دور الراديو الكيني منذ 1927م.

¹ جائحة فيروس كورونا في كينيا آثار وباء فيروس كورونا 2019-2020 في كينيا، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://ar.m.wikipedia.org> في 2020/11/21.

² السيد علي أبو فرحة، السياسة الإفريقية تحت وطأة جائحة كورونا.. نحو مزيد من الارتباك والتعقيد، مجلة قراءات إفريقية، السنة 16، العدد 45 (يوليو 2020)، ص 41.

³ زينب مصطفى، قراءة في التداعيات الانتخابية في إفريقيا في ظل أزمة كورونا، مجلة قراءات إفريقية، السنة 16، العدد 45 (يوليو 2020)، ص 131.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

اتاحت مختلف الوسائل الإعلامية والوسائط التكنولوجية للتواصل الاجتماعي فرصا عدة لإثبات شخصية الفرد في خضم الحالات الاستثنائية¹، كحالة كوفيد-19، وتوسيع صلاحيات الرئيس لمجابهة الوضع الأمني الخطر. لكنها في ذات الوقت قد أنارت الرأي العام حول مدى العجز والفشل في معالجة قضايا التنوع الثقافي والهوياتي، وما ترتب عن ممارسات النظام التسلطي من انسداد آليات التداول السلمي وانغلاقها في وجه الأحزاب المعارضة وتزوير الانتخابات، وعلى خلفية التحولات العالمية وبروز قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان بشكل جلي تحت ضغوط دولية، تحولت على إثرها الأنظمة التسلطية من السلطوية النقية إلى السلطوية الهجينة التنافسية Hybrid Authoritarianism التي اتخذت تسميات عدة إبان حقبة التسعينيات من القرن الـ20م كالسلطوية الجديدة New Authoritarianism والسلطوية الانتخابية Electoral Authoritarianism، تتخذ هذه النظم في ظاهرها ميزات النظام الديمقراطي من تعددية حزبية وانتخابات برلمانية ورئاسية دورية وحرية وسائل الإعلام، لكنها تدار في الخفاء من طرف حزب مسيطر، يعمل على تمرير القوانين بشكل مجحف وتعسفي، واغتيال كل ألوان المعارضة وتوجيه وسائل الإعلام خدمة للنظام الحاكم مثلما شهدته زامبيا وزيمبابوي، والكاميرون وكينيا، فالأخيرة سخرت كل أجهزتها خدمة لمصالح النظام الحاكم في الانتخابات بتمويل من رجال أعمال نافذين في الدولة مقابل منح امتيازات، والتضييق على الإعلام لينحاز في صف النظام بعيدا عن التبليغ عن قضايا الفساد وتزوير الانتخابات².

أضحى لعالم السوشل ميديا أو وسائل التواصل الاجتماعي دورا حاسما للتعبير عن مطالب واحتياجات الفئات الهشة حول أراءها وانشغالاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومتنفسا شعبيا للإعراب عن مختلف مطالب المواطنة وتحريك الحركات الاحتجاجية والاعتصامات كما هو الشأن لانطلاقة الربيع العربي سنة 2010م.

أدت وسائل الإعلام الكينية دورا هاما أين كان أول ظهور لها متزامنا مع هجمات التبشير والاستيطان البريطاني عام 1895م. لطالما هيمن وأحكم النظام السياسي الكيني قبضته على مختلف الوسائل والوسائط التكنولوجية كوزارة الاعلام والإذاعة رغم فتحه لباب التعددية الحزبية عام 1992م. فلقد نص التعديل الدستوري الكيني على فسح المجال للقطاع الإعلامي الخاص، لكن الأمر كان مقيدا ومحكما في قبضة النخبة الحاكمة، فما أن حلت عام 1998م حتى برزت صحيفة الشعب والتي كشفت المستور عن أوجه قضايا الفساد إبان حكومة دانيال آراب موي **Danial Arap Moi**، امتد الأمر صوب تدشين الإذاعة المحلية الخاصة بالكيكويو سنة 2000م عرفت ب **Kmeme FM** إلى جانب مجموعة ميري **Muri**، وأميو **Amio**، لعبت إذن مختلف الوسائل الإعلامية والتكنولوجية دورا رئيسيا سواء منها المحطات الاذاعية والتلفزيونية أو الفايسبوك والتويتر والرسائل القصيرة **SMS** ودور التدوين كالمدونة الكينية المحرصة على

¹ هناء عبيد، الانتخابات والديمقراطية، مجلة الديمقراطية، العدد 70، (أبريل 2018)، ص 7.

² علي الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخر؟، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2019)، ص ص 65-66.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

أعمال العنف **Think What an African woman** وموقع **Mashada.com** الخاص بالدرشة والمدونات التي فسحت المجال واسعا لخطابات العنف والكراهية، فالأخطر هو مساهمتها في بث خطابات الاستبعاد والإقصاء والتهميش واللاتسامح ما بين الجمهور، أين بلغ الحد للطرد والترحيل القسري من منطقة الوادي المتصدع والساحل الكيني لكل أجنبي أو أي مشتبه فيه حول انتماءه السياسي إلى حد الصراع العرقي عام 1992م، على خطى استراتيجية الإبعاد التي مارسها **جومو كينيا** في حق سكان المقاطعة الشمالية من الصوماليين، رافضا أنذاك حق تقرير مصيرهم بناء على تصريحه التالي: "أن يأخذوا جمالهم ويرحلوا"¹.

حلل الفيلسوف الألماني **يورغن هابرماس** دور وسائل الإعلام والتواصل الجماهيري منذ أوائل القرن الـ18م وقضايا المجال العام الذي تدار لمناقشة مختلف القضايا ذات الشأن العام، على رأسها السجلات السياسية وتحولها من الفضاء المكاني إلى البرلمانات ووسائل الإعلام التي كان لها دورا في التلاعب بالمصالح العامة للناس من خلال التشويه الإعلامي والدعاية المغرضة بدلا من الفضاءات المفتوحة². فرغم أن نسبة 2.3% فقط من المواطنين الكينيين ممن كان بمقدورهم الوصول لوسائل التواصل الاجتماعي إلى غاية سنة 2008م في خضم عالم التشبيك الإلكتروني، إلا أن لها دورا فعليا في تغطيتها للمسار الانتخابي والعنف المصاحب 2008/2007 بعد الإعلان عن نتائج الفرز التي أسفرت عن نجاح **مواي كيباكي** لعهد رئاسية ثانية يوم 30 ديسمبر 2007م على التوالي واستغلالها في غير محلها، فلقد صوت الكينيين في 2007/12/27 على انتخاب رئيسهم وأعضاء البرلمان في جو يطبعه الجو القبلي والاثني بمشاركة 87 حزبا أهمها حزب الوحدة الوطنية بزعامة **مواي كيباكي**، والحركة الديمقراطية البرتقالية بزعامة **رايلا أودينغا المعارض**³. لكن لكون تجذر اليد الطولى للفساد والتزوير فلقد خلفت نتائجها أكثر من 1300 قتيل و 650 ألف نازح.

خصص النظام السياسي الكيني للأزمة غطاء ماليا قدره مليار ونصف دولار، أما مسار أعمال العنف فقد انفق مبلغ 75 مليون دولار في سنة 2007 من طرف **مواي كيباكي** و **رايلا أودينغا** الزعيم المعارض من قبيلة اللو، قبل أن تفضي خلاصة أعمال العنف إلى نتيجة اتفاق تقاسم السلطة في تاريخ 28 فيفري 2008م، إذ أضحي **مواي كيباكي** رئيسا للجمهورية أما **رايلا أودينغا** رئيسا للوزراء وفقا لتقرير التحالف من أجل التمويل السياسي الخاضع للمساءلة، إلى جانب إنفاق المترشحين للبرلمان 100000 دولار ومبلغ 5.6 مليار شلن كيني من طرف الأحزاب السياسية. إن المتأثر الأكبر من كل هذا هي تلك الفئات الهشة الفقيرة المحرومة من حقوقها والشباب والنساء والجماعات الدينية لغرض شراء أصواتهم وولاءهم

¹ حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق، ص ص 90-91.

² عماد عبد الغني، الثقافة وتكنولوجيا الاتصال التغيرات والتحولات في عصر العولمة ... والربيع العربي، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012)، ص ص 84-85.

³ (-----), Institutional Failure in kenya and way Forward, **Journal of political inquiry**, New yourk University, (2013), pp 4-7.

الفصل الرابع: أثر الانعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

بتقديم رشاوي لهم واستغلال وضعهم المتدهور. يدل هذا على حجم الازدواجية في التعامل من خلال ما جاءت به الحزمة القانونية ضد كل أعمال التحريض على العنف والكراهية في عدة مخرجات قانونية، كتشكيل لجنة وطنية خاصة بالاندماج والتماسك الوطني **The kenyan national cohesion and Integration commission**. إذ برزت رقابتها المشددة ضد كل أعمال الخرق والعنف اثناء استفتاء سنة 2010م حول الدستور وانتخابات سنة 2013م. أين حرص النظام السياسي الكيني على حظر أي لغة ما عدا السواحيلية والانجليزية إبان الحملات الانتخابية¹. إن مختلف الوظائف الدستورية والمؤسسية تسيطر عليها الطغمة الأوليغارشية المهيمنة كما هو الشأن بالنسبة لـ **جومو كينياوا** منذ 1963م - 1978م واستثنار مجموعته الكيكويو على السلطة والثروة قبل أن يخلفه **دانيال آراب موي** عام 1978م، على غرار **ليوبولد سنغور** في السنغال².

لعب الإعلام الحر دورا هاما في الضغط على الحكومة لإجراء الانتخابات بنزاهة وسلمية كما هو الشأن بالنسبة لدولتي جنوب إفريقيا، غامبيا، وأهميته في تنوير الرأي العام حول الأحكام الدستورية خصوصا إبان موجات الأزمات، ففي كينيا قام الراديو بنشره للوعي بما نسبته 21٪ خصوصا في المناطق الريفية. تعاني كينيا من ظواهر التمييز حول توزيع الثروة وما يصاحب العملية من فساد كبير المفضي أساسا إلى التطرف وأعمال العنف، هذا ما انعكس على أوضاع عدم الاستقرار الاثني ما بين مختلف الاثنيات الكينية المتصارعة حول الأرض، واستغلالها كورقة رابحة في مختلف الحملات الانتخابية من أجل كسب أصوات الناخبين، وسط ادعاءات الدفاع عن حقوق المضطهدين والمحرومين والفقراء، لفتها في السياق ذاته خطابات الكراهية والعنصرية وتقزيم الآخر على غرار ما استغله رايلا اودينغا في انتخابات 2008/2007م الرئاسية³ وهو ما كشفه سكرتير وزارة التعليم والاتصالات **Ndemio Bitang بيتانغ نديميو** بناء على تقارير استخباراتية حول عنف 2008/2007 إذ كان سببه الأول ترويج وسائل السوشيل ميديا على التحريض الهوياتي كمحطة **Kass FM** التابعة للكالانجين.

لا يزال العمل الصحفي في إفريقيا مقيد وفقا لما يخدم السلطة الحاكمة، فهو بمثابة مرآة عاكسة للممارسات الاستعمارية، أين كان ملكا في يد السلطة الحاكمة والمستوطنين وكذا المنصرين، على غرار الصحافة الكينية التي كانت تحت اشراف العلاقات العامة لمكتب الحاكم البريطاني خصوصا في المناطق الناطقة باللغة السواحلية، أين فرضت عليها انذاك ضرائب باهضة ومجحفة، استتبع بقانون الطوارئ المفروض على حركة الماو ماو سنة 1952م ومصادرة 50 صحيفة ذات الايديولوجية الوطنية، فعلى نفس النهج سارت السلطة الحاكمة ما بعد الاستقلال رغم موجات الانفتاح على التعددية السياسية والاقتصادية

¹ أسماء لسمر وفريدة حموم، دور وسائل الإعلام في إدارة العنف الانتخابي في كينيا: الانتخابات العامة لسنة 2007-2013 نموذجاً، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 5، العدد 01، (30 سبتمبر 2020)، ص ص 158-160.

² جمال محمد السيد ضلع، قضايا الدولة في أفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 25، (2003)، ص 10.

³ أبو بكر العم، "الخریف الإفريقي إعادة إنتاج النظام الحاكم في كينيا وزيمبابوي"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 24 (نوفمبر 2017)، ص 81.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

تسعينات القرن الماضي، فأغلب وسائل الاعلام الكينية تفتقد أدنى شروط الحرية والاستقلالية، إذ أن 21 دولة من أصل 48 دولة إفريقية تصنف في لائحة اللون الأسود لسنة 2020م وفقا للتصنيف العالمي لحرية الصحافة. نقلا عن مراسلون بلا حدود فقد تعرض حوالي 102 صحفي لعمليات الاغتيال في العقد السابق وما لا يربو عن 171 اعتقال تعسفي في 2019 بدول إفريقيا جنوب الصحراء، هذا دليل على غياب الشفافية والمساءلة وتغليب المواطن عن معرفة المعلومة الصحيحة، كيف لا؟ ووسائل الاعلام تعاني الحجب والمنع والعقاب من طرف الحكومة خصوصا حول سيطرتها التوجيهية للمحتوى الاعلامي لصالح شركات، حكومات، أحزاب سياسية ذات إيديولوجية خاصة بها، مع سحب الإعلان الصحفي عن كل معارضة أو أي جهة مشكوك في انحيازها ضد النظام الكيني. وبالتالي فإن هذه التبعية موروثه عن السياسات الاستعمارية الغربية، وفق ما يعرف بسياسات التدفق الإعلامي أي السيطرة الكاملة على مختلف الوسائل الإعلامية الإفريقية من طرف الغرب، وفق ما يتمشى والمصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية الغربية، مما نتج عنه فقدان بوصلة التوازن ما بين دول الشمال المانح ودول الجنوب التابع، وغض الطرف عن القضايا التي تهم بناء دولة المؤسسات أو المواطنة الفعلية أو العضوية والتنمية والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات الحساسة¹.

المطلب الثاني: التأثيرات الاقتصادية

لتيار العولمة دورا مؤثرا على مختلف المجريات الاقتصادية في كينيا من خلال تداعيات التحكم في أليات السوق العالمية، إذ ازدادت حدة الفقر في الدول المتجهة صوب تطبيق إملاءات المؤسسات الاقتصادية العالمية البنك الدولي وصندوق النقد أي السياسات الليبرالية الجديدة، تحت جملة من الشروط وربطها بقضية تقديم المساعدات والتي بلغت 0,36% من اجمالي الناتج القومي لتلك الدول النامية عام 1987م ليتراجع حجم تلك المساعدات إلى 0,22% سنة 2001م. فكان من أهم تداعيات ذلك اضعاف دور الدولة حول تسيير شؤون الرعاية الاجتماعية اعتمادا على التوجه نحو خصخصة القطاعات. فلقد تراجع الرضا عن أداء الإدارة العامة للاقتصاد من 85% إلى 51%، هذا ما لفت إليه بول كروغمان (Paul Krugman) في قوله " إن التطورات الحديثة في المعرفة والتكنولوجيا، وما يرتبط بها من إعادة تقسيم للعمل الدولي والتطورات الاجتماعية في مجال التوزيع لاسيما في ذلك الجانب المرتبط بتراجع دولة الرفاهية والرعاية الاجتماعية، والتي قد ترتب عليها تراجع الطلب لدى أفراد المجتمع من ذوي الدخل المحدود"². تنتمي كينيا لمنطقة القرن الإفريقي الذي يقدر عدد سكانه ب160م/ن سنة 2006م بل بلغ حوالي 218م/ن سنة 2010م، لكن لا زال يعاني حوالي 70م/ن من ساكنة الإقليم من النقص الفادح للغذاء، فحوالي 76% من سكان أثيوبيا تحت خط الفقر و66% من الصوماليين نظرا لموجات الجفاف

¹ أحمد اسماعيل، المؤسسات الإعلامية في إفريقيا، التحكم، السيطرة، التأثير، مجلة قراءات إفريقية، العدد 47 (يناير 2021)، ص ص 65-67.

² سمير التتير، الفقر والفساد في العالم العربي (بيروت: دار الساقي، 2009)، ص 57.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

والتغيرات المناخية الخطيرة. فلقد بلغت درجات الحرارة سنة 2012م أعلى معدلاتها في المنطقة، مما اقتضى التدخل العاجل للحكومة الكينية لضمان تدفق المياه للمواطنين، فلقد اضطر الرعاة لبيع مواشيهم نظرا لشح الموارد شمال كينيا خصوصا سنتي 2010/2011م. فمن المساحة الإجمالية إن 560250 كم² من المساحة عبارة عن أراضي جافة، أما 13400 كم² فتغطيها المياه و 80٪ أراضي قاحلة وشبه قاحلة و 20٪ أراضي صالحة للزراعة. في خضم العولمة الاقتصادية اضحت قضية المجاعات من اصطناع سياسات السوق المعولم بدرجة أولى لفائض العرض العالمي للغذاء تحت وطأة المنظمة الدولية للزراعة، إذ انعكس الأمر بصفة مباشرة سلبا على المزارعين في العالم الثالث خاصة على غرار غرب ووسط كينيا، فغالبية سكانها مصدر معاشهم قائم أساسا على الزراعة والرعي. فإنه ووفقا لتقرير مؤشرات الهشاشة لسنة 2020 حول القارة الإفريقية فإن هنالك 07 دول إفريقية من مجموع 20 دولة عبر العالم شهدت تحسنا ملحوظا مقارنة بالعالم الماضي من ضمنها كينيا، ورغم ما شهدته من موجات عنف وصراعات¹. لكن هنالك تفاوتات صارخة حول مفارقات الدخل ما بين مختلف المقاطعات الكينية، والتي يعد أفقرها في المناطق الشمالية والساحلية. فإذن رغم ما سجلته كينيا اقتصاديا من نسب نمو ثابتة تراوحت ما بين 5-6٪ من الناتج المحلي الاجمالي حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2014م، إلا أن عدم المساواة لا يزال يخيم عليها كمشكلة هيكلية اقتصادية تقضي لاختلالات في الوحدة الوطنية، في خضم التفاوت الحاد والمحابة ما بين الأعراق في كينيا. امتد الأمر لامتزاج المصالح الاقتصادية بالسياسية من خلال اقتحام السياسيين لمجال الأعمال وخدمة مصالح عرقيتهم وقبيلتهم، فمثلا ازداد الأمر سوء إبان عهد الرئيس موي دانيال آراب خصوصا فترة ثمانينات القرن العشرين، إذ جلب جماعته الكالانجين ليتمكنهم بقوة في الجانب الاقتصادي والسياسي على حساب الجماعات الأخرى².

اشتهرت كينيا بالنشاطات الملحوظة في الشأن الزراعي ذو الجانب الاقتصادي، من خلال ما عرفت به من تفعيلها لتقنية الزراعة وتربية المواشي وصقل الحديد، كما اشتهرت بزراعة المحاصيل النقدية كالبن والشاي والكاكاو وقصب السكر والقطن والتي تمثل أهم صادرات الدولة الخام، إذ بلغت حوالي 24٪ من اجمالي الصادرات في منحنى تصاعدي قبل أن تشهد صادراتها سنة 2011 من الكاكاو انخفاضا بنسبة 43.1٪ أما سنة 2014 فقد انخفضت كذلك بما نسبته 40٪³. والجدول التالي يبين أهم تلك الصادرات.

¹ السيد علي أبو فرحة، السياسة والأمن في إفريقيا.. قراءة في مؤشر الهشاشة لعام 2020، مجلة قراءات إفريقية، السنة 17، العدد 47 (يناير 2021)، ص 33.

² Unicef, Political Economy Analyses of Countries In Eastern and Southern Africa Case Study Kenya political, UNICEF, May 2017, P 16.

³ سلوى حجازي، تحليل التجارة الخارجية لدول تجمع شرق إفريقيا EAC في الفترة (2001-2016)، قراءات إفريقية، السنة 16، العدد 44 (أبريل 2020)، ص ص 61-62.

الجدول رقم (12): يوضح الهيكل السلعي لأهم صادرات كينيا الفترة (2001-2016)، القيمة بالمليون دولار

المنتج	2016-2001	النسبة المئوية
البن والشاي والتوابل	16209.1	23.91%
أشجار ونباتات وبذور زيتية	7018.4	10.35%
وقود وزيوت معدنية	5031	7.42%
خضروات وجذور	3515	5.19%
سلع أخرى	36013.9	53.13%
كل الصادرات	67787.4	100.00%

المصدر: سلوى حجازي، تحليل التجارة الخارجية لدول تجمع شرق إفريقيا EAC في الفترة (2001-2016)، قراءات أفريقية، السنة 16، العدد 44 (أبريل 2020)، ص 62.

يعتبر إذن البن من بين أهم النشاطات الزراعية في كينيا بما نسبته 96 ألف طن، أما الشاي فحوالي 115 ألف طن، بالإضافة لقصب السكر والقطن ومختلف الفواكه الاستوائية الأخرى¹.

المهاجرين الكينيين واسهاماتهم في الاقتصاد الوطني:

إبان مرحلة حكم الرئيس دانيال آراب موي شهدت البلاد ترددا اقتصاديا رهيبا، ليزيد من حدة تفاقم الوضع لطالبي اللجوء واللاجئين، فكان المواطن الكيني يبدي رغبة قوية للهجرة نظرا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاثنية غير المستقرة إبان حقبة ما بعد مرحلة الانقلاب العسكري الفاشل عام 1982، أين كان المواطن الكيني يتطلع بشدة نحو الهجرة للخارج نظرا لعدم شعوره بمواطنيته، إذ بلغت نسبة المهاجرين 58% ما بين سنتي 2000-2009م.

¹ سلوى حجازي، تحليل التجارة الخارجية لدول تجمع شرق إفريقيا EAC في الفترة (2001-2016)، قراءات أفريقية، السنة 16، العدد 44 (أبريل 2020)، ص 62.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

كانت وجهة المهاجرين الكينيين بقوة وفقا لما ورد في تقرير للبنك الدولي نحو الولايات المتحدة، أين كانت النسبة جد مرتفعة إذ بلغت حوالي 48.250 في سنة 2006 ليرتفع العدد إلى نحو 87.267 سنة 2011م، كما كان لدول القارة الأفريقية نصيبا من استضافتها للكينيين كتنزانيا تليها أوغندا ما انعكس على تفريغ البلاد من الكفاءات والمحترفين، إي استنزاف الدولة من الأدمغة فحوالي 33.4% من حملة الشهادات العليا و 15% من حملة الشهادات المهنية كان مصيرهم الهجرة خارج البلاد. فمن ضمن أهم أسبابها ما يلي:

-أسباب سياسية: والمتمثلة في غياب الأمن والاستقرار السياسي والفساد النسقي، فلقد تراجعت مجهودات مكافحة الفساد في كينيا من 85% إلى 40% نظرا لسوء التسيير الإداري.

-أسباب اقتصادية وهي كالتالي: تراجع الدخل القومي، وتدهور الحق في العلاج الطبي، والتنمية غير المتوازنة والتوزيع غير العادل للثروات، وتفشي حالات الفقر الحضري، ورغم ذلك فكينيا تشهد نمو اقتصادي نسبي، إلا أنها لا زالت تشهد عجزا على توفير الظروف الملائمة لفرص العمل لحوالي 3000 وافد سنوي جديد¹. فإنه ووفقا للبنك المركزي الكيني فإن القيمة المالية التي وفدت من المواطنين الكينيين بالخارج إلى كينيا عبر الوكالات الرسمية المعتمدة مثل ماني غرام وويسترن يونيون سنة 2006 بلغت حوالي 407593 مليون دولار، بل ارتفعت إلى حدود 891107 مليون دولار سنة 2011م، في خضم إسهام خدمة برنامج تحسين الادخار الحكومي، لصالح تحسين الوضع المعيشي الأسري والبنية التعليمية والصحية والاستثمارات العقارية ومختلف المشاريع التجارية في كينيا. فلقد تأسست منتديات عدة للاستثمار مثل منتدى الجاليات الكينية في لندن، وتحالف الشركات الكينية في الخارج ومشاركته القوية في المنتدى السنوي للاستثمار في كينيا، وتنظيم الجالية الكينية في جورجيا المؤتمر الدولي للجاليات الكينية ومنتدى الاستثمار سنة 2009م، واجتماع ترحيبي بالجالية الكينية في العاصمة نيروبي سنة 2011م. فإذن قد لعب المهاجرين الكينيين دورا كبيرا في التنمية الشاملة لبلدهم. بل تشكيلهم لفضاءات مناقشة الوضع الساري في وطنهم كقضية الجفاف لسنة 2010 الذي ضرب شمال البلاد إلى جانب طرح

مواقفهم حول دستور سنة 2010م، إسهاما منهم في إيجاد سبل لعلاج مختلف الأزمات². خصوصا وأن مديرية شؤون الجاليات لوزارة الخارجية الكينية تنص في تشريعاتها على تشجيع المواطنين الكينيين بالخارج في سير تقدم مشاريعهم التي ترتقي بالتنمية الوطنية، واحقاقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تبادل الأفكار والمعلومات تكريسا لمبادئ المشاركة، كونهم مواطنين كينيين بالجنسية أي المواطنة الدستورية بحكم المولد رغم الجنسية المكتسبة لأي بلد آخر، فلا تسقط عنهم الجنسية الأصلية، هذا ما أقره دستور

¹ أسماء غني داود وموفق هادي سالم، "الوضع الاقتصادي لكينيا ما بين عامي 1983-1990"، المجلة الدولية للعلوم ال المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 43 (مارس 2023)، ص 135.

² ليندا أوشو وجورج أوديبو، التجربة الكينية هجرة العبور عبر المتوسط نحو حوار فاعل، على الموقع الإلكتروني التالي: تمت زيارة الموقع في 2021/12/26 <http://money.orange.co.ke/>

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

سنة 2010 في فصله 3، المادة 16 منه. وممارستهم لمختلف حقوقهم وقيامهم بواجباتهم كحرية التنقل والإقامة كما جاء في الفصل 1، المادة 39 منه.

استغلت الحكومة الكينية الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية الاقتصادية وتسريعها لوتيرة الانجازات والمعاملات المالية السريعة على غرار نشاط الشركة المختصة **سفاريكوم** لتسهيل عملية نقل الأموال عبر الهواتف الذكية، واجراءات التبادلات التجارية لرجال الأعمال وخدمة الدفع والسحب عبر المواقع الالكترونية المخصصة للعملية. هذا إلى جانب شركة **أورانج ماني** بإدارة من شركة أورانج بهدف تسريع عملية التقلات المالية لمختلف المواطنين. وهو ما يصب في صالح تحقيق رؤية عام 2030 التنموية ولل قضاء على الفقر في كينيا التي تعني باللغة السواحيلية **Ruwaza ya kenya 2030**، بهدف تحقيق نقلة نوعية يشعر الجميع بها بالرفاه والعدالة من خلال تحقيق قفزة نحو التحول إلى دولة صناعية، إذ انطلق هذا البرنامج التنموي منذ عهد موي كيباكي في 10 يونيو 2008م، مركزا على الجوانب التالية: البنية التحتية، العلوم والتكنولوجيا، إصلاح القطاع العام، السياحة، الزراعة، التجارة، الصناعة، العمليات التجارية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات المالية، التعليم والتدريب¹. في ظل تحديات عدة منها شبح الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، وما تفرزه من تداعيات سوء التغذية والمجاعة وبالتالي صعوبة تلبية احتياجات المواطنين الأساسية من مأوى وغذاء وسوء أحوال الطقس، التي تتسبب في اتلان العديد من المحاصيل الزراعية في خضم غياب جهاز الإنذار المبكر كصمام آمان ضد الفيضانات والكوارث الكبرى². إلى جانب حالات تفشي الفساد الكبير في الأوساط الحاكمة من أعلى قمة الهرم السلطوي خاصة إبان مرحلة الرئيس أراب دانيال موي، مما هدد النظام السياسي وفقدان الثقة ما بين الحاكم والمحكوم، إذ تورط كبار المسؤولين في صفقات كبرى وأعمال مشبوهة على غرار نائب رئيس الجمهورية نهاية عام 1990 **جورج سايوتوي** على خلفية إمضاءه على مبلغ 50 مليون دولار لصالح شركة **غولدن بيرغ** الشركة الكينية للتصدير دونما استحقاق مقابل دفع رشاوي، فهي من بين أحد أهم القضايا التي هزت الرأي العام الكيني انذاك، وسط التستر الحكومي على مثل هكذا قضايا التي تشل الاقتصاد الوطني، رغم التقارير الدولية حول إساءة استخدام النظام السياسي الكيني للقروض والمساعدات الدولية الممنوحة، لدرجة تورط النظام السياسي في اغتيال وزير الخارجية الكيني نفسه **روبرت أوكو فيفري** 1990م، على خلفية محاولات كشفه عن قضايا فساد، في خضم التفاوتات الكبيرة إذ بلغ استحواذ الأغنياء على حوالي 60.2% من إجمالي الدخل القومي وهم يمثلون 20% من مجموع السكان الذين تحصلوا على 3.5% فقط، وفق إحصاء عام 1992. لقد تركزت أغلب الفئات الفقيرة في الريف مقابل الأغنياء في المدن، أين انعكس الأمر الواقع على حساب التنمية ورفاهية المواطن واستغلال قضايا البطالة المتزايدة إلى حدود 40% سنة 2001م.

¹ Kenya Vision 2030, On the following Site : <https://ar.m.wikipedia.org>. Visit date : 25/12/2021.

² Ezekiel Mbitha Mwendwa and Joseph Akuma Misati, Kenya Social Development prosals and Challenges : Review of kenya Vision 2030 First Medium term plan, 2008-2012, **American International Journal of Contemporary Research**, Vol 4, N 1 (January 2014), P 252.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

رغم ما حققته كينيا من معدل النمو الاقتصادي الهائل الذي بلغ حوالي 5.7٪ المخصص للإنفاق حول البنى التحتية، ما جعل صندوق النقد الدولي يشيد بإمكانيات الدولة، لكن في ظل تأثر الطبقة الفقيرة بارتفاع اسعار المواد الغذائية الأساسية، مما يستلزم فتح الحدود مع أوغندا ذات الفائض من انتاج الذرة لتصديرها نحو كينيا، سدا للعجز الذي يعاني منه المواطن من جراء التفاوت في توزيع الموارد الزراعية ما بين مختلف المناطق، أفضى ذلك لتدخل المنظمات الإسلامية الإغاثية المتخصصة في برامج التغذية الطفولية، والتي استفاد منها حوالي 35000 طفل. إلى جانب وصول شاحنات توصيل المياه النظيفة إلى 150000 فرد كيني¹. تعد كينيا من إحدى أكبر اقتصاديات شرق إفريقيا ففي سنة 2014 بلغ نصيب الفرد من الناتج الاجمالي 1200 دولار أمريكي. فأهم ما يشغل المواطنين ألامهم لوضع ديمقراطي أكثر انصافا وعدلا ما بين جميع الفئات.

تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الكيني

عانت القارة الافريقية على غرار بقية مناطق العالم من جراء آثار جائحة كورونا (COVID-19)، منذ أواخر سنة 2019م، ففي الجانب الاقتصادي كما الجوانب الأخرى انعكست أثارها على حقوق المواطن الإفريقي من جراء انخفاض السيولة النقدية للاقتصادات الوطنية، نظرا لمجمل الاجراءات الاحترازية من تفشي الفيروس. ما عاد بالسلب على تضرر القطاعات الريفية للاقتصاد الكيني وقطاع السياحة الذي يمثل اسهامه في الناتج الاجمالي المحلي حوالي 10٪، هذا من جهة ومن جهة أخرى وسعت الإجراءات الاستثنائية المفروضة على المواطن من حدة الفقر أكثر، وما يواجهه المواطن من صعوبة حصوله على لقمة العيش، كما كان للفساد أثرا بالغا في إلحاق خسائر فادحة قدرت بحوالي 148 مليار دولار سنويا. وفقا لتقرير التنمية الاقتصادية في إفريقيا لسنة 2020 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) فإن حجم التدفقات المالية غير القانونية سنويا قد بلغ حوالي 89 مليار دولار بقيمة 836 مليار دولار حجم الأموال المنهوبة من القارة فترة 2000-2015م منها المعادن الثمينة كالذهب والألماس كل هذا أفقد ثقة المواطن بحكومته، فعاد بالسلب على حقوقه في العيش الكريم وسلبها منه بشتى السبل دونما إشراكه في عملية التنمية الاقتصادية ليوافجه التهميش والاستبعاد والإقصاء²، ومنه تفشي أكبر للمجاعة وسوء التغذية مما يزيد شعور المواطن بالاضيم والجور والتهميش أكثر. إن فيروس كورونا أودى بحياة مليوني شخص كيني نحو طريق الفقر وفق تصريح البنك الدولي، نظرا للإجراءات المقيدة في دراسة بعنوان "التحديث الاقتصادي في كينيا"، فلقد مست بأسس نشاط الشركات الاستثمارية والتجارية في كينيا وما نتج عن ذلك من تقليص فرص العمل ودخل الأسر وزيادة معدلات البطالة. أين قد بلغت الاصابات بفيروس COVID-19 معدل 80102 حالة إصابة، و 1427 حالة وفاة و 53526 حالة تعافي. فما زاد الطين بلة هشاشة دولة القانون في إفريقيا

¹ هويدا عبد العظيم عبد الهادي، القرن الإفريقي ومحاولات الإغاثية، قراءات إفريقية، العدد 17، (يوليو- سبتمبر 2013)، ص ص 46-49.

² أمل خيري، مؤشرات الاقتصاد الإفريقي عام 2020 قراءة في التقارير الدولية، مجلة قراءات إفريقية، السنة 17، العدد 47 (يناير 2021)، ص ص 65-67.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

وندرة الموارد المالية وضعف الشرعية مع هشاشة المنظومة الصحية. فإذن كورونا وما استدعته من إجراءات الغلق الكلي والجزئي عبر العالم أدى لانخفاض الطلب على المواد الخام من القارة، فهي مصدر اعتماد الاقتصادات الإفريقية وما يقابل ذلك من استعصاء استيراد المواد المصنعة من الدول الصناعية المصدرة¹. أثقل الفيروس ميزانية الدولة أكثر مما مضى وتقييده للحرية الاقتصادية Index of Economic، خصوصا في ظل مجابهة القارة لكورونا منفردة، وسط تقليص حجم المساعدات الدولية التي لطالما اعتمدت عليها، لانشغال الوسط الأوروبي والولايات المتحدة بالوضع الداخلي للفيروس المتفشي، رغم التبرعات الخيرية التطوعية كما أقدم عليه رجل الأعمال الكيني مانوشاندرايا من تقديمه لخزانات ومعقمات لصالح الشرطة.

وفقا لتقارير اقتصادية عالمية صادرة عن البنك الدولي في أكتوبر 2020 تخص الحالة الإفريقية فقد تنبأ عن تضرر اقتصاديات القارة بانخفاض معدل النمو إلى -4.26٪ سنة 2020، وسط التفاؤل بعودة ارتفاعه إلى 4.99٪ سنة 2021. فالقارة بحاجة إلى مقدار 1.2 تريليون دولار إلى غاية سنة 2023م، مما يدل على حجم المعاناة الاقتصادية من جراء الفيروس وأثره على المواطنة المنقوصة. فكان أثر الجائحة واضحا تجاه سريان الحياة العامة للمواطن وقضايا التنمية والمساعدات الموجهة للقارة كما أسلفنا الذكر، إذ خصص لها مبلغ 133.7 مليار دولار سنويا، 44٪ منها مخصصة لحكومات دول افريقيا جنوب الصحراء، لكن حوالي 85 مليار دولار تعد قيمة منهوبة، في ظل فشل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية، وتراجع المشاركة السياسية والتداول على السلطة سلميا تحت ذريعة الحماية من خطر الفيروس².

قامت الحكومة الكينية ببذل مجهودات هامة صيانة لحقوق متمثلة أبرزها في ما يلي:

- **المنظومة الصحية:** لا تزال كينيا كغيرها من مختلف دول القارة تعاني صعوبات وتحديات جمة سياسية واجتماعية ومعدلات فساد مرتفعة، إلى جانب الوضع الصحي المتردي، وتهديد فيروس نقص المناعة والملاiria فحوالي 70٪ من السكان هم مهددون بخطر الإصابة. رغم التراجع النسبي لمعدل انتشار فيروس السيدا من 13.6٪ سنة 2000 إلى 07٪ سنة 2004م فلقد أعلن الفيروس بأنه كارثة وطنية³. إذ يفتك المرض بأعداد هائلة من البشر منذ اكتشافه في ثمانينات القرن الماضي، إذ أصيب به إلى غاية سنة 2003 أكثر من 60 مليون شخص، كما أن الغالبية لا يعلم إصابته بالفيروس من عدمه خصوصا القرويين. فتصنف الدول حسب درجة الخطورة إلى دول منخفضة النسبة من 01٪ إلى 05٪، ودول نسبة انتشار الفيروس فيها قد تتجاوز الـ 05٪، في بعض من الأوساط المجتمعية ساعد التكتم عن المرض فيها على

1 أ.ش.أ، المشهد الإفريقي: فيروس كورونا يدفع نحو مليوني كيني إلى هاوية الفقر، مجلة قراءات إفريقية، السنة 17، العدد 47 (29 نوفمبر 2020)، ص 111.

2 أبو فرحة، مرجع سابق، ص 47.

3 التقارير الدولية الأولى المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين 16 و 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كينيا، الدورة الموضوعية 2007.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

ارتفاع نسبته على غرار كينيا التي بلغ معدل انتشار هذا الفيروس بها إلى 13% سنة 2000 كما أسلفنا الذكر¹.

تعد القارة الإفريقية الأقل معدلا من حيث التلقيح، فتعد جمهورية سيشل الدولة الإفريقية التي عملت على توفير أزيد من حوالي 60% من عمليات تلقيح ثم تليها غانا بـ 2.71% والسنغال 2.39%، أما عن كينيا فبلغت 1.53% ونيجيريا 0.6% وجنوب إفريقيا 0.5% رغم حالات عدد الإصابات المتزايد. تعود عمليات تأخر اللقاحات تلك لتعسر الوصول إليها وتباطؤ عملية الموافقة البرلمانية على حزمة المقترحات ومشاريع القوانين. إذ تحتاج القارة الإفريقية إلى 12 مليار دولار للتلقيح رغم تعهد معهد COVAX بتوفيره 30% من الجرعات، لكن لم يلق الأمر القبول التام من طرف المواطنين نظرا لحالات الشك من اللقاح، وسط احتكاره من طرف النخب الحاكمة². أعلن الرئيس الكيني السابق أوهورو كينياتا عن حالة الطوارئ لمواجهة Covid-19 في خضم خطر الموجة الثالثة. لما تواجه مختلف المجتمعات الإنسانية من جراء التأثير بجائحة كورونا³.

عملت مختلف الوحدات السياسية على اتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية وإعلان حالة الطوارئ لما تكبدته الدول من خسائر اقتصادية مست عدة جوانب كالرعايا الاجتماعية، والجوانب التنموية وهويات الأفراد على غرار القارة الإفريقية⁴. فلقد أكدت المقاربة البنائية على مدى الدور الهام للهويات والأفكار Ideational Factors في صنع ملامح السياسة الدولية وفقا لسلوكيات الدول لمجابهة الجائحة⁵. قام الرئيس الكيني الأسبق أوهورو كينياتا في 25 مارس 2020 بحزمة من الإجراءات الوقائية ضد خطر الفيروس التاجي منها على المستوى الاقتصادي:

-الإعفاء الضريبي 100% غن الكينين البالغ راتبهم 24000 شيلينغ كيني أي 228 دولار.

-تخفيض ضريبة الدخل إلى حدود 25%.

-جلب 10 مليار شيلينغ كيني أي 95 مليون دولار لمختلف الفئات الضعيفة.

-تخصيص مليار شيلينغ أي 9.5 مليون دولار تغطية للقطاع الصحي لمجابهة الجائحة⁶.

¹ الوثائق بالله على الحمادي، مرض الإيدز وانتشاره في السودان، قراءات إفريقية، العدد 01، (أكتوبر 2004)، ص 136.
² حكيم نجم الدين، لماذا تباطأت عمليات التلقيح ضد كورونا في الدول الإفريقية؟ قراءات إفريقية، (15 جوان 2021) على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.qiraatafricain.com> تم الإطلاع في يوم: 14 جويلية 2021.

³ Thomas Hale et al., « Variation in Government Responses to COVID-19, » BSG Working Series, no.32, University of Oxford (May 2020), accessed on 8/2/2021, at : <https://bit.ly/2NhQ0V0> (10/10/2021).

⁴ ميلود الرحالي وهشام عطوش، من الجائحة إلى التنمية: نماذج عربية وإفريقية في صعوبات التجاوز وفرص الإقلاع، (المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2020)، ص 02.

⁵ محمد حمشي، نظريات العلاقات الدولية وجائحة كورونا: أنبذة معتقة في قنات جديدة ونبيذ لما يعتق، سياسات عربية، العدد 50، (مايو 2021)، ص 23.

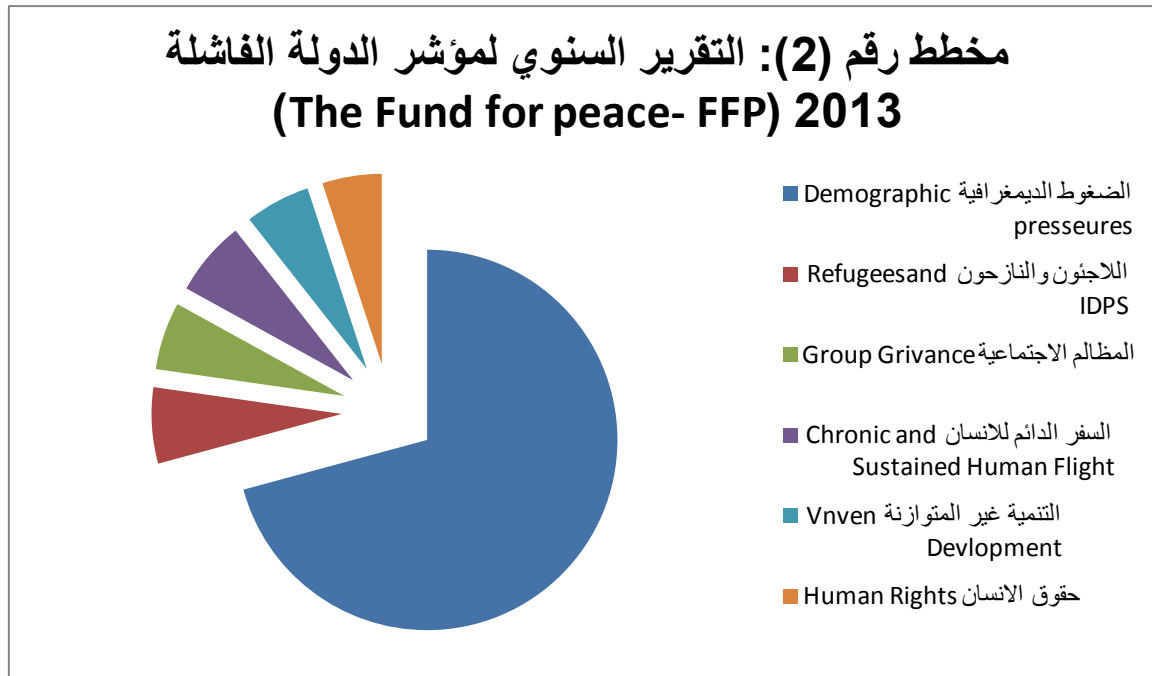
⁶ جائحة فيروس كورونا في كينيا آثار وباء فيروس كورونا 2020-2019 في كينيا، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://ar.m.wikipedia.org> في 2020/11/21.

المطلب الثالث: التأثيرات الاجتماعية

تعد كينيا من المجتمعات المتعددة الإثنيات فهي تضم 42 اثنية رئيسية، 90% منها ذات أصول إفريقية، أهمها الكيكويو 22%. لا زالت كينيا تعاني من جراء الفوارق والتقسيمات الطبقية وسط الصراعات الاثنية الخطيرة المترتبة عن حالات الظلم والحرمان وانعدام المساواة وضعف المشاركة السياسية، ما انعكس على قضية أزمة الاندماج الوطني نتيجة الصراع على الموارد والثروة في ظل سيادة الموروثات الشعبية والأساطير الخرافية للتمكن من الحكم¹. تنقسم كل طبقة برجوازية مكونة من القادة السياسيين وملاك الأراضي خاصة (مجموعتي الكيكويو، وكالانجين)، كما تمثل الطبقة العاملة الأغلبية بحوالي 35% من مجموع السكان، لكنها تعاني الفقر والبطالة والاستبعاد، فلم تقضي جدوى المساعدات والنشاطات المقدمة من المنظمات الاقتصادية الدولية للحد أو التقليل من حدة نسب الفقر والتفاوت أو اللامساواة، نظرا لقواعدها المبنية على أساس النظام الرأسمالي وحلته الليبرالية الجديدة والزج بتلك البلدان النامية منها كينيا في دهاeliz الاقتصاد المعولم، بعيدا عن خصوصيات الاقتصاد الوطني والطابع الخصوصي الثقافي والاجتماعي، ما ينتج التضارب الحاد ما بين الخصوصيات الثقافية التقليدية المتشبثة بوعيها القومي الوطني من جهة، والطابع الجديد المتمثل في نماذج غربية للإصلاح العولمي المرتبط بمراكز صنع القرار في الدوائر الاقتصادية الدولية². لقد استغلت وسائط التواصل الاجتماعي من طرف الكينيين في خضم عجز النظام التسلطي على معالجته لقضايا التنوع والتعدد الاجتماعي في عالم المعلوماتية أو السماوات الرقمية المفتوحة. يمتاز الكينيين بنشاطاتهم المختلفة بمشاركتهم في المنتديات الاجتماعية عبر منصات التواصل الاجتماعي FECBOOK, TWITTER والموقع الالكتروني التالي: <http://www.mwakilishi.com> للانفتاح على الآخر عبر استغلال مناسبة احتفالية المهرجان السنوي الذي يعرف بـ سفاري سيفين الذي يجمع مختلف الكينيين المهاجرين، والذي ينظم أساسا في انكلترا، الولايات المتحدة، أستراليا، وإسكتلندا، دبي، نيوزيلندا، جنوب أفريقيا، هونغ كونغ، اليابان، إذ يعد فرصة سانحة لتبادل الآراء ما بين مختلف الكينيين والتعبير عن أفكارهم حول الوطن الأم.

¹ حارث قحطان عبد الله وأياد رشيد محمد، ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا دراسة نموذج دارفور، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العدد 04، (ايار 2007)، ص ص 130-133.

² أبو الحسن عدوي، مرجع سابق، ص 106.



المصدر: المؤسسة الأمريكية (The fund for peace-FFP) على الرابط التالي:

<http://ffp.statesindex.org>

تحتل كينيا المرتبة ال 17 من ضمن مجموع الدول الإفريقية وفقا لنسب التالية:

الضغط الديمغرافية وسط نمو سكاني ما بين سنتي 2000م_2010م أين بلغت 20.6%. اللاجئين والنازحون 9.1%. المظالم الاجتماعية 8.7% ومعدل 19.8% نسبة السكان ما تحت خط الفقر المدقع سنة 2010م. السفر الدائم للإنسان 9.0%. التنمية غير المتوازنة 7.8%. حقوق الإنسان 7.1%. رغم التوصيات الدولية المتعددة التي أوصت بها المواثيق الدولية، كما جاء في إعلان الأمم المتحدة تعزيزا لمبادئ الديمقراطية في الألفية الثالثة وتأكيدا على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحق في التنمية ومتطلباتها الأساسية، كتكافؤ الفرص في خضم التأكيد حول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية خصوصا تأكيد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية عام 1966، وما تضمنه من حق الإنسان في الحياة والاعتراف والحريات والمشاركة، أي مجمل الإصلاحات الاجتماعية ضد كل المظالم الاجتماعية، إلى جانب التأكيد على توسيع مشاركة الدول النامية في الجوانب الاقتصادية والتوزيع العادل للثروات. وما نص عليه الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عام 1981م¹. فلا تزال مختلف الدول الإفريقية بعيدة في تجسيدها لتلك القرارات على أرض الواقع، على غرار كينيا فهي تعاني أعطاب في بنية الدولة، وعدم القيام بوظائفها وأدوارها المنوط بها في ظل تداعيات العولمة وتراجع السيادة الوطنية. تقوم اللعبة السياسية في كينيا على التنافس المحتدم القائم على أساس الصراعات الهوية، من أجل الصراع على السلطة والاستحواذ على الموارد الوطنية، فسلكت مسلك النظام الأبوي الجديد، بعيدا عن لغة الحوار والتوافق الاجتماعي.

¹ سعيد علي غافل، الحق في التنمية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، السابع عشر، (2012)، ص 495.

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

نستنتج مما سبق أن دولة كينيا تعاني تراكمات في مختلف الميادين اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، يحيل ذلك على عدم بلوغها مضمون أو جوهر دولة القانون القائمة على أساس احترام وضمن وصيانة حقوق المواطن، أين يشعر الأخير بالانتماء والولاء الفعلي لوطنه. ورثت النخب الكينية الحاكمة عن الاستعمار البريطاني وحركة الاستيطان قضايا التنافس الاجتماعي ودور تمليك الأراضي ما بين مختلف الاثنيات المتنازعة، هو ما جسده نزاعات كلا من الكيكويو المستحوذة على أراضي المتصدع والثروة والسلطة مقابل الماساي ومختلف الاثنيات الأخرى، التي تعاني التهميش والاقصاء الأمر الذي لا يزال قائما إلى يومنا هذا، في ظل غياب العدالة الاجتماعية وما تعنيه من الانصاف حول توزيع الموارد. وما تخلل ذلك من أثار للفساد النسقي الذي ينخر جسد الدولة، أي يمس جوهر قيام دولة القانون التي تقوم على ضمانات القضاء الدستوري لحفظ حقوق وحريات المواطن دونما أي استثناء، أي الكل يخضع لسلطة القانون، لكن في كينيا كغيرها من مختلف دول القارة الإفريقية رغم نصوص الدستور وما ينص عليه من ضمان وضمن حقوق المواطن الكيني عامة، إلا أن ما يشهده الواقع هو عكس المعلن عنه، إذ اضمحلت ثقة المواطن بالدولة، وسط التنافس الحزبي الاثني ومساعي توريث الحكم تحت قيادة حزب KANU. فمذ الاستقلال يتداول على الحكم جماعة الكيكويو على السلطة من **جومو كينيااتا** فترة (1963-1978) أب النضال الكيني ثم **دانيال آراب موي** فترة (1978-2002) من جماعة الكالانجين، وهو الذي لبي نداء فتح التعددية والانفتاح السياسي والاقتصادي على مضض تحت ضغوطات دولية، هددت الأخيرة على إثرها دولة كينيا بوقفها المساعدات الدولية عنها مطلع تسعينيات القرن العشرين، في خضم ما يعرف بموجة التحول الديمقراطي، البعض، أين أطلق عليها البعض مرحلة موجة التحرر الثاني لإفريقيا، لتعود السلطة الكينية من جديد في خضم التحالف الذي أتى **بمواي كيباكي** للسلطة من جماعة الكيكويو مرة أخرى منذ (2002-2013)، وما تخللته تلك الحقب من أعمال عنف محتدمة ما بين مختلف الجماعات ضد جماعة الكيكويو، والتي حرمت الآخرين من حق المشاركة السياسية واقصاءها واستبعادها عن الحكم، ليمتد الأمر إلى فترة الرئيس **أوهورو كيناتا** (2013-2022) والذي يعد كذلك من جماعة الكيكويو. فرغم تورطه حول مسألة ضلوعه في أعمال عنف انتخابات سنة 2007، لجانب نائبه **وليام روتو** والذي فاز بدوره في انتخابات رئاسة الجمهورية سنة 2022. فالواقع يثبت معاناة المواطن الكيني خصوصا في خضم التدفق الاعلامي القوي ودور المجتمع المدني، وقضايا التمويل ووسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي في عالم معولم، قد أتيح للمواطن الكيني حيزا من الحرية وديمقراطية الرأي والتعبير عبر منصات التواصل الاجتماعي، لما يعانيه من شتى صنوف الظلم والقهر، لكن يهيمن عليها ويقيدها النظام السياسي، بجهوده الرامية لحجب الحقائق والتستر عن قضايا الفساد والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان والأقليات كأقلية إقليم أنفدي في المقاطعة الشمالية الشرقية لكينيا على الحدود الصومالية، وسط شرارات نقل التهديدات الأمنية المختلفة للداخل الكيني من طرف الشباب الصومالي المجاهد، ردا على ما تتعرض له الحدود من تدخلات عسكرية كينية. فرغم امضاء كينيا عن مختلف المعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الانسان والأقليات إلى جانب

الفصل الرابع: أثر الإنعكاسات الداخلية والخارجية على الهوية و المواطنة في كينيا

ميثاق الاتحاد الإفريقي حول حقوق الانسان والشعوب، لكن النتيجة تمثلت في الفجوة الكبيرة ما بين مختلف المواطنين، وتشريد بعض الجماعات كما أسلفنا الذكر كالنوبيون وسلخهم عن هويتهم لدرجة تقمصهم شخصيات وأسماء مستعارة في سبيل الحصول على بطاقات الهوية الكينية، إذ تتصلت السلطات الكينية من جميع حقوقهم، فهم لاجئون داخل أراضيهم إلى جانب قضية اللاجئين خاصة منهم الصوماليون وعلاقتهم بالجماعات الكينية المختلفة وهو المسار الذي رسمته السلطات الاستعمارية البريطانية وفق شعار "فرق تسد"، أي عملية القص الداخلي لتفتيت الجماعات الاثنية عن بعضها، وصدها عن التماسك والتراس الاجتماعي والوطني، وهو النهج نفسه الذي ورثته النخب الكينية الحاكمة ما بعد الاستقلال. وبالتالي غياب دور القضاء الدستوري الذي يكفل كل الحقوق والحريات الأساسية للمواطن الكيني وصون هويته الوطنية.

تضم كينيا مختلف الأزمات المتسببة في النزاعات الهوياتية كما فسرتها المقاربة البنائية والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

❖ الأزمات السوسيو-اقتصادية: إذ تتداخل عوامل عدة تقضي تحو الفوارق الاجتماعية وتوسيع الهوة ما بين الفقراء والأغنياء، في خضم غياب العدالة الاجتماعية، إذ تستحوذ مجموعة الكيكويو على الثروة والمناصب العليا في الدولة على حساب الجماعات الأخرى، تحت وقع التهميش والاقصاء والتمييز الحاد على غرار الماساي ومنطقة توركانا وغيرها من الجماعات الاثنية الأخرى. مما يكون سببا في النزاعات الهوياتية، لما تحمله تلك الجماعات من تراكمات متأزمة تشعل الكراهيات والأحقاد التاريخية المدعومة ذات الخلفية التاريخية والمرجعيات الثقافية، أي مختلف عناصر الهوية المسيسة من طرف النخب السياسية. وخلق انقسامات الجماعات الاثنية على أساس هوياتي أي ما بين "النحن" و "هم".

❖ أزمة الدولة: والمتمثلة في ضعف وعجز الدولة عن تأدية وظائفها لبناء فضاء المواطنة العضوية والاندماج الاجتماعي، خصوصا في ظل تداعيات العولمة وما أفرزته الأخيرة من انعكاسات حول الخصخصة التي عادت بالسلب أكثر على الفئات الفقيرة والمهمشة من جراء رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية، والرعايا الاجتماعية والصحية خصوصا وسط ما تمر به الدولة من مخلفات جائحة كورونا COVID-19 منذ أواخر عام 2019 على كل القطاعات دونما أي استثناء.

❖ أزمة انعدام التجانس الإثني-ثقافي: أي اللاتجانس ما بين مختلف الأقليات الوطنية ومعاناتها التامة كعيش النوبيون في الأراضي الكينية مطاردين داخل وطنهم الأم، بافتعال من السلطات الاستعمارية سابقا. بعضا من الأقليات الوطنية لها علاقات تاريخية مشتركة ممتدة مع دول جارة، فلقد كانت ضحية ترسيم الحدود الجائرة من طرف القوى الاستعمارية في مؤتمر برلين 1884-1885م، والذي لم يراعي هويات أو خصوصيات مختلف الجماعات أو الأقليات الإفريقية الأخرى كالأقلية المسلمة في كينيا بإقليم أنفدي، الواقعة في المقاطعة الشمالية الشرقية لكينيا، وتطلعاتها وميولها للانضمام لدولة الصومال لما تربطها بالأخيرة من عناصر تاريخية ودينية ولغوية مشتركة.

خاتمة

توصلت الدراسة من خلال فصولها المختلفة إلى نتائج نجملها في شقين النظري والعملي كما يلي:

أولاً: الشق النظري تعتبر الهوية والمواطنة من القضايا الهامة المعقدة، فسرها وتناولها العديد من المفكرين والفلاسفة وعلماء الاجتماع والانثربولوجيين وعلماء السياسة من وجهات نظر مختلفة.

تعتبر الهوية من القضايا التي لا يمكن للإنسان أن يتخلى عنها ويعيش دونها في كنف محيطه الاجتماعي التفاعلي، فهي تعني ماهية الشيء تحددها مجموعة من السمات كالإرث التاريخي والثقافي إلى جانب العامل اللغوي والديني، وكذا السمات المادية.

تعني الهوية للفرد الكثير سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني أو العالمي، خصوصاً بعدما شهدته النظام العالمي من تغيرات بداية تسعينيات القرن الماضي بإنهيار الاتحاد السوفياتي، وبروز عدة قوميات. إلى جانب دعوات نحو التحول الديمقراطي، فانعكس الوضع على طفو هويات عدة عبر العالم في ظالم عالم معولم، كان الأثر بالغاً على الجانب الهوياتي من خلال عالم السوشيل ميديا. فقد يحدث أن يحمل المرء هويات عدة في آن واحد تعكسها الانتماءات والولاءات المختلفة، خصوصاً دول العالم الثالث فما يربط مختلف الأفراد بوطنهم سوى جنسيتهم، أما الإنتماء فيكون على قدر التطلع للهجرة نحو عالم الشمال المتقدم، لما يعانيه من انخفاض أو هدر لحقوقه في المشاركة السياسية أو أبسط الحقوق الطبيعية ناهيك عن المكتسبة، وبالتالي عدم إحساس انتماء المواطن لوطنه أي غياب الروح الوطنية.

أما عن المواطنة فهي تلك العلاقة القائمة ما بين الفرد ودولته، التي تضمن المساواة دونما أي تمييز، تكفل له مختلف حقوقه وواجباته وفق أطر دستورية واضحة، فاحتاجت المجتمعات البشرية لما اعتراها من فوضى لأطر تنسيقية و تنظيمية إحلالاً للسلام، عرف ذلك بالجانب التنظيمي الذي طرحه مفكرو العقد الاجتماعي من **هوبز وجون لوك وجون جاك روسو** إبان القرن السابع عشر إضافة للطابع التنظيمي والحفاظ على النظام الاجتماعي وضبطه لصون حقوق وواجبات الأفراد.

مرت المجتمعات البشرية قبل بلوغ المواطنة المعاصرة بأحداث تاريخية هامة، إنطلاقاً من المرحلة الإغريقية والرومانية. أين انحسرت إبان مرحلة العصور الوسطى في أوروبا ما بين 300 إلى 1300 بعد الميلاد، قبل أن يعرف مصطلح المواطنة النور مع بدلية بروز دعوات لحركات الإصلاح الديني وكذا أنصار الفكر السياسي العقلاني، ثم حركة النهضة والتنوير، فما فتئت أن تطورت المواطنة لأبعاد مختلفة سياسية

خاتمة

واقتصادية وثقافية واجتماعية وبيئية. بل أضحت الدعوة بارزة لتشكيل مواطنة عالمية تشمل الإنسانية جمعاء دونما أي تمييز وهو ما فسرهُ **يورغن هابرماس** من خلال أطروحته حول التواصل.

يعد حدث قيام الدولة القومية الحديثة بعد معاهدة واستقاليا عام 1648م، وما أعقبها الثورتين الأمريكية والفرنسية واللذان كانتا مكرستين لدولة المواطنة الفعلية أواخر القرن الثامن عشر، من أهم عوامل ترسخ وتكريس المواطنة الفعلية، ضمانا لحقوق وواجبات وحريات الأفراد دونما أي تمييز بأي شكل كان. إذ للمواطنة تداخلا مع مفهوم الهوية فالأخيرة تعرف بأنها مجموعة عناصر مشتركة من روابط لغوية وتاريخية وثقافية، فهي كما عبر عنها توماس مارشال " **المواطنة هي الهوية المشتركة** " أي مجموعة القيم التي تجمع أبناء الوطن الواحد رغم الهويات الفرعية، التي تقتضي الاعتراف بها وعدم إقصاء المنتمين لها، وهذا ما يتأتى من خلال حقوق المواطنة التي تكفلها الأطر الدستورية والنظم القانونية، والتي تقتضي إحترام الآخر والاعتراف به مهما تعددت هوياته، ليشعر المرء بانتماءه واحساسه بوطنيته.

تناول **الشق العملي** مدى عمق التاريخ الإفريقي بصفة عامة، فمنذ قرون طبعت الشخصية الإفريقية نظم حكم إفريقية خاصة، قبل أن تطأها أقدام المستعمرين الأوروبيين منذ الكشوفات الجغرافية إبان القرن الخامس عشر.

وصفت شعوب القارة الإفريقية بأبشع صور الأوصاف الدونية من طرف المستعمر الغربي، عكس ذلك مدى الجهل بقيمة التراث والحضارات الإفريقية مقابل مركزية حضارة الرجل الأبيض المسيحي الغربي تكريسا لهوية "**نحن**" و "**هم**".

رغم المحددات الهوياتية الإفريقية الهامة من عامل اللون، وكذا العامل الجغرافي والتاريخي والبعد الثقافي والاجتماعي، إلا أن الإدعاءات العلمية الأنثروبولوجية والقراءات السيسولوجية الغربية لم تهأن عن حالة التسويق لدونية العرق الزنجي مقابل دحضها من طرف مفكرين أفارقة (**دياسبورا**) في الولايات المتحدة وبريطانيا خصوصا إبان القرن التاسع عشر.

انقسمت الرؤى الفكرية لمختلف المفكرين الدياسبورا وكذا بالداخل الإفريقي من الأنغلوفونيين إلى اللوزفونيين ثم الفرانكفونيين وكذا الأريوفون:

أولاً: تيار الأنغولفون :

أكد أنصار الأنغولفونية على إرساء أسس التعايش والاندماج مع المجتمع الغربي، مؤكدين على عامل الاعتزاز باللون الأسود الإفريقي، رداً على المستعمر الأوروبي وممارساته للإسترقاق ضد الإفريقي، إلى جانب ما أكدته أصوات النخب الأنغولفونية داخل القارة الإفريقية للإفتخار بالإرث التاريخي والإجتماعي فكا للأسر وتحريرا لشخصية الإنسان الإفريقي.

عمقت دراسات أوروبية عدة قضايا التمايز وزرع بذور التفرقة العنصرية ما بين الأجناس البشرية وامتدادها للجانب اللغوي أو الثقافي بصفة عامة على غرار ما حصل للشعوب الإفريقية، وهذا ما أزكته النخب الإفريقية الحاكمة التي سارت وفقاً للمخطط الاستعماري لتدمير وتفتيت الهويات الإفريقية دونما أي اعتبار لخصوصيات المجتمعات الإفريقية.

تيار الليزفون :

تمثل هذا التيار في الدياسيورا المستعمرين برتغاليا، والذين رفضوا فكرة الإستيعاب، وعملوا على تكريسهم للعودة للأصل الإفريقي المشترك، أي التاريخ والثقافة واللغة وغيرها من المحددات الأساسية للهوية الإفريقية.

تيار الفرانكفون :

أكد هذا التيار على الأهمية البالغة لتيار الزنوجة وهي عبارة عن حركة أدبية، عكست مدى المعاناة التي يعانيها الإنسان الإفريقي، إلا أنها من جهة أخرى دعت للإستيعاب في الثقافة الفرنسية على غرار ما أنشده ليوبولد سنغور أحد أباء الحركة من أصل سنغالي، بل أعتز الأخير وافتخر بالثقافة الفرنسية، وسط دعوته للأفارقة للتشبث بها.

تيار الأروبوфон :

جاء هذا التوجه مؤكداً على أصل الحضارة المصرية، لتستمد منها أبعاد الهوية والشخصية الإفريقية، بعيداً عن الأفكار الغربية التي تحرض وتدعو للتشرذم القاري ما بين منطقة الشمال الإفريقي ومناطق إفريقيا جنوب الصحراء، والإدعاء بأن العرب هم من كانوا السبب في إسترقاق الأفارقة، تفكيكا لفكرة الجامعة والوحدة الإفريقية.

خاتمة

نستنتج مما سبق بأن البناء الدولاتي الإفريقي قد تأثر كثيرا بالعوامل الخارجية الممثلة في الممارسات الاستعمارية التي حطمت مسار عملية البناء المواطناتي، وتفكيك الهويات وانشطارها اثنيا وعرقيا وقوميا. مما عرقل مسار المواطنة في القارة الإفريقية ما بعد الإستقلال، في خضم غياب الوعي بالهوية الوطنية ومنطق التعايش مع الآخر المختلف.

انعكست تلك السياسات الإستعمارية على بنية التكوين الحزبي وكذا دلالات الخطابات السياسية ذات الصبغة الاثنية القبلية الضيقة، بعيدا عن المشاركة السياسية الديمقراطية الحقيقية، على غرار دولة كينيا بناء على ما سبق في تحليلنا لدراستنا هذه، وكذا مجموعة أسئلة طرحت على باحثين وأكاديميين من دولة كينيا إلكترونيا، حول مختلف قضايا الهوية والمواطنة، وهو ما سنفصله في ملاحق الدراسة.

تمتاز كينيا بالطابع الهوياتي اثني-قبلي الذي لطالما كان عنصرا تعويقيا للمواطنة العضوية القائمة على أساس الحقوق والواجبات في خضم علاقة الفرد بدولته. فكينيا كغيرها من الوحدات الإفريقية لعب العامل القبلي والعرقى فيها دورا راسخا على مر التاريخ تجذرت في بواطن النظام السياسي متمثلة في سيطرة مجموعة الكيكويو ذات أصول بانتوية القاطنة وسط البلاد. عرفت بسيطرتها على الحكم وفق ادعاءات أسطورية تمثلت حول جبل كينيا الذي حمل اسم غيرنياقا، بل وإضفاء الطابع القدسي عليه.

استوطنت جماعة الكيكويو منطقة جبل كينيا منذ القرن الخامس عشر إلى يومنا هذا. لكنها أتاحت فرصا عديدة للمنصرين في المنطقة منذ عام 1888م، ثم مرحلة الاستعمار البريطاني منذ عام 1895م، والذي عمل على التوغل في الأوساط الكينية والاستيلاء على أجود الأراضي بها مقابل منحهم امتيازات عدة في الجانب الاقتصادي والسياسي، وبالتالي تمكينهم على حساب الجماعات الإثنية الأخرى.

لا يعني هذا الإرتكان للإستعمار البريطاني دونما أي ردة فعل والتي تمثلت في المقاومة السريشة عكستها خطط التنظيم الكفاحي والذي عرف بتنظيم حركة المقاومة **ماو ماو**، والدور القيادي **لجومو كينيا** (1891-1978) ضد استعمار أراضي الكيكويو، فهي من أخصب الأراضي في كينيا وكذا أراضي القبائل الأخرى من طرف المستوطنين الأوروبيين بتمكين من الاستعمار البريطاني.

كانت المنطقة في البدء عقبة كؤود في وجه العوامل الخارجية، لكنها ما لبثت أن تعرضت للاستعمار والاستيطان الأوروبي الذي عمل على شيطنة الآخر وكسر قاعدة التعايش والتسامح، ووسائل إحلال التعاون والسلام كالهارمبي.

خاتمة

لا زالت كينيا تعاني العديد من الأزمات على رأسها قضايا الهوية والأراضي، فهي تعد عالقة إلى يومنا هذا، تستغل من طرف النخب الحاكمة مما أفضى لحالات العنف والعنف المضاد.

خلف الاستعمار البريطاني من وراء إنجلاءه آثار عدة بعد 68 عاما من الإحتلال (1895-1963) أتت أكلها على مسائل الهوية والمواطنة في كينيا متمثلة فيما يلي:

- تنصير المجتمع الكيني بنسبة 47.7% من البروتستانت و 23.4% كاثوليك، دونما أي اكتراث لخصوصيات التركيبة العرقية والاثنية والقبلية للمجتمع الكيني، بالإضافة إلى إدخال المعاملات الاقتصادية النقدية في الجانب الاقتصادي الكيني بعد الأسلوب التقليدي القائم آنذاك على عيش الكفاف، وإشاعة التعليم الغربي الذي استحسنته جماعة الكيكويو بشدة، كما لعبت عملية غرنة النخب الكينية دورا بارزا إبان مرحلة ما بعد الاستقلال عام 1963م.

استغلت جماعة الكيكويو وضعها ومكانتها إبان مرحلة الاستعمار البريطاني، إذ تمكنت من السيطرة على مقاليد السلطة والنفوذ والثروة لصالحها، وهذا ما انعكس في الإستحواذ على المناصب العليا للدولة من جومو كينيا تا إلى موي كيباكي ثم أوهورو كينيا تا، في خضم المنافسة المحتدمة ما بين جماعتين تتدولان على الحكم منذ الإستقلال وهما جماعة الكيكويو وكذا الكالانجين والتي ينتمي لها الرئيس الحالي وليام روتو.

قامت عملية بناء الأمة في كينيا على أساس سيطرة جماعة الكيكويو ذات الأغلبية واستتبع ذلك محاولاتها فرض لغتها المتمثلة في اللغة السواحيلية ثم اللغة الانجليزية، إلى جانب ثقافتها.

سبق بناء الأمة الدولة في الحالة الأوروبية، إلا أنه في الحالة الإفريقية على غرار كينيا قد قامت الدولة نتاجا للمرحلة الاستعمارية وبعدها بناء الأمة (Nation-Buliding)، في خضم إطار جغرافي رسم وفق خطط استعمارية إبان مؤتمر برلين 1884-1885م، دونما أي مراعاة لهويات وخصوصيات القوميات الإفريقية. وهو ما انعكس على دولة كينيا ما بعد الاستقلال عام 1963م.

قام الإستعمار البريطاني بإنشاء السكك الحديدية الرابطة ما بين كينيا وأوغندا مطلع القرن العشرين، وجلب المستوطنين الأوروبيين وتمكينهم من الأرض الخصبة في كينيا، مقابل حرمان وطرد الأفارقة الأصليين من أراضيهم وحرمانهم من مختلف حقوقهم في التمثيل بالحكم.

خاتمة

لا زالت تعاني الجماعات الاثنية المسيطر عليها من طرف جماعة الكيكويو الحاكمة من غياب الحرية في إبداء الرأي وكذا غياب المشاركة السياسية وفقدان المساواة في الحقوق والواجبات المدنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أي حقوق المواطنة النشطة، وبالتالي الاحتفاء بالهويات الأولية ما قبل الدولانية بدلا من الهوية الوطنية واستفحال حالات العنف لانعدام الأمن والاستقرار، في خضم إشتعال نزاع قضايا الأرض التي ترتبط بهوية ومواطنة الفرد التي لم تفصل بشكل نهائي بعد، بل تعرضت للتسييس من طرف النخب الحاكمة الفاسدة على غرار قضايا الهوية من أجل التعبئة السياسية.

سيطرت جماعة الكيكويو على السلطة منذ الاستقلال عام 1963م على التنظيم الحزبي المعروف بحزب **kanu** تحت قيادة جومو كينيا تا إلى غاية وفاته عام 1978م. استأثرت آنذاك جماعة الكيكويو على مختلف المناصب العليا في الدولة، ثم انتهج خلفه الرئيس دانيال آراب موي من أصول كالنجنينية الذي كان نائبا للرئيس لجومو كينيا تا، منذ عام 1978م إلى غاية سنة 2002م، وهو الذي جاء منتقما من جماعة الكيكويو.

رغم ما أعلن عنه من فتح باب التعددية السياسية بعد ضغوطات دولية تسعينيات القرن العشرين، لكنها كانت مجرد ديمقراطية شكلية لا حقيقية، ذرا للرماد في العيون إذ تعكس مدى الدور البارز للأحزاب الإثنية والعرقية في البلاد، والابتعاد عن أسس بناء دولة المواطنة، أين يشعر فيها الكل بحقوقه وواجباته.

لا يزال الحكام الكينيون يتشبثون بهوياتهم الشخصية خدمة لمصالح هويتهم الاثنية التي ينتمون إليها في جميع المجالات، هذا ما أدى لحالات العنف والعنف المضاد إبان كل موعد انتخابي خاصة كما هو الشأن بالنسبة لانتخابات الرئاسة سنة 2007 وما أسفرت عنه من سقوط ضحايا.

دلت تلك الأحداث بصفة عامة على مدى عدم الرضا من طرف الجماعات والأقليات المضطهدة كأقلية الماساي وأنفدي المسلمة في إقليم غارسيا في الشمال الشرقي المحاذية للحدود مع الصومال، والنوبيون الذين حرموا من كل حقوقهم في المواطنة والذين اضطهدها أشد اضطهاد على يد النظام السياسي الكيني، إذ أنهم خضعوا لعمليات توظيف سياسي واضح أي اللعب على وتر الهويات الحساس، وبالتالي ليس كل حامل للجنسية الوطنية الكينية يعد كواطنا عضويا أو نشطا، فلا تزال تلك الأقليات أو الجماعات العرقية رعية، أي تعاني من جراء المواطنة المنقوصة.

خاتمة

يعد حكم جماعة الكيكويو في كينيا مجذرا، فبعد الإطاحة بمواي آراب دانيال في انتخابات سنة 2002م بواسطة التحالفات الحزبية. اعتلى الحكم مواي كيباكي من جماعة الكيكويو، ثم فاز بانتخابات سنة 2007م رغم أعمال العنف القوية التي عكست مدى غياب المواطنة النشطة في كينيا.

إستغل النظام السياسي الكيني تدني مستويات الثقافة السياسية والسيطرة على الإعلام للتغطية للتستر على الفساد النسقي المستشري في خضم عالم معولم، والعمل على التقليل من دور المعارضة السياسية ومحاصرتها بأي شكل كان وعلى رأسها رايبلا أودينغا.

استمر حكم الرئيس مواي كيباكي إلى غاية سنة 2013م، ثم فاز بعدها حزب تحالف اليوبيل بكرسي الرئاسة بزعامة أوهورو كينياتا من الكيكويو ولعهدة ثانية في انتخابات سنة 2017م. رغم المتابعات القضائية من طرف المحكمة الدولية لتورطه هو ونائبه وليام روتو الرئيس الحالي لكينيا في قضايا الإبادة الجماعية للجماعات المعارضة للكيكويو في انتخابات سنة 2007م، إلا أنه تربع على كرسي الرئاسة إلى غاية الانتخابات الرئاسية يوم 2022/08/09م المعلن عنها من طرف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

فاز وليام روتو بكرسي الرئاسة، والذي وعد بتحسينه الوضع الإقتصادي ومن ثم المستوى المعيشي للمواطن الكيني، لكن الوضع لا يزال مترددا، أودى بخروج مختلف المواطنين في احتجاجات إلى الشارع شهر جويلية 2023م بقيادة زعيم المعارض أودينغا على خلفية قانون الضرائب الجديد المفروض من طرف الحكومة الكينية وسط تفشي البطالة والفساد.

تأثرت كينيا بتيار العولمة الذي انعكس على مختلف الجوانب خصوصا التقليل من وظائف الدولة في وجه التحديات المتراكمة، على رأسها خصخصة القطاعات وانعكاساتها على دور الدولة في تنظيم وحماية الشق الاجتماعي والهوية الثقافية لمختلف الشرائح الاجتماعية من الإندثار. فبتدخل الخصخصة أصبحت الفئات الفقيرة تعاني أكثر مما كانت عليه من ذي قبل، مقابل استغلال الطبقة البرجوازية الحاكمة للوضع لتزداد غنا في خضم التعاملات الرقمية أو الذكاء الاصطناعي وتبعاته المميزة.

استغل النظام السياسي الكيني تلك الظرف المعقدة إبتغاء لبسط سيطرته أكثر ومراقبة أشد ضد المعارضين في منصات السوشيل ميديا، وكذا دور المجتمع المدني في تنوير الرأي العام بالحقائق فهو لم يعد يقتصر على الجانب المحلي أو الوطني، بل امتد في تمويله للوجهة العالمية في مراقبة قضايا حقوق الإنسان والمواطن بصفة عامة.

خاتمة

يعمل النظام الكيني بشدة على استمالاته للمواطن من خلال النواظير الإعلامية التقليدية منها والحديثة ، رغم ما أتاحته وسائل التواصل الاجتماعي من حيز للتعبير عن الآراء والمطالب المختلفة، لكنها لا تزال تحت سيطرة النظام السياسي حجباً عن الحقائق الرسمية وفق لما يخدم مصالحه الخاصة، وهو الذي عمل على استغلال جائحة **Covid-19** كمطية لتأجيل مسألة الانتخابات المحلية بدعوى الحفاظ على صحة المواطن، وتفويضه الجهات الأمنية والبوليسية لقمع أي تحدٍ لقوانين الحجر الصحي في ظل فرض قانون حالة الطوارئ كغيرها من مختلف دول العالم، خصوصاً وأن النظام السياسي الكيني يعرف عنه تكيفه مع مختلف الأزمات، كأزمات التنمية السياسية وغيرها من الأزمات الأخرى.

أثبتت الدراسة صحة الفرضيات التي بنيت عليها، ف فيما يخص **الفرضية الأولى** والمتعلقة بـ :

كلما أُرست الدول الإفريقية ثقافة المواطنة الفعلية واعترفت بمختلف الهويات الفرعية كلما شعر مواطنوها بالانتماء والولاء للهوية الوطنية، فإنه لكي تقوم دولة المواطنة لأبد من تكريس مبادئ وأسس المواطنة النشطة وأبعادها من مساواة وحرية وعدالة ومشاركة سياسية وتطبيق القوانين دونما أي تمييز، من خلال إستغلال المداخل الإيدلوجية المختلفة للدولة خاصة منها البرامج والمناهج التعليمية والتربوية على السلوك المواطناتي. ومن ثم الإقرار بهوية الآخر دونما أي إقصاء، أو تهميش أو استبعاد.

تورث حالات عدم الإقرار بهوية الآخر وإستبعاده إنعدام الحس الوطني بل والنفور للإحتماء بالهويات الفرعية الضيقة كالقبيلة أو العشيرة، وتشكيل جماعة تنظر للهوية من بعد منطلق "نحن" و"هم"، بدلا من الشعور بالانتماء بالهوية الوطنية.

أولميت على مختلف الدول الإفريقية أوامر فوقية إستعمارية كونها دولا مصطنعة، حالت دون إرساءها لقواعد وأسس السلوك المواطناتي، أين غلب عليها الإقتتال والنزاع حول التشبث بالهوية الإثنية أو القبلية، بعيدا عن الديمقراطية الحقّة ودولة الحق والقانون والتداول السلمي على السلطة.

غلب على الدول الإفريقية الصراعات الهوياتية العرقية والدينية واللغوية والقومية، والتي كانت حائلا دونما بلوغ دولة المواطنة النشطة، رغم ما حثت عليه دساتيرها من ضمان الحفاظ على حقوق الإنسان.

عانت كينيا من شدة وطأة الإستعمار البريطاني وتدابيرها لما بعد الإستقلال، إذ عمل على تكريس الهويات الإثنية لغرس بذور الإقتتال الهوياتي بدلا من فسح المجال للنخب الفاعلة في البلاد للنهوض نحو

خاتمة

بناء دولة هوية وطنية راسخة. من خلال منح جماعة الكيكويو وإمبو وميرو إمتيازات على حساب الجماعات الإثنية الأخرى.

خلفت قضية إستئثار جماعة الكيكويو على السلطة والنفوذ المتجذر على الثروة، بدلا من التفكير في إرساء أسس العدالة التوزيعية تهميش مجموعات عدة من عدة نواحي كإقليم أنفدي وغارسيا ذو الغالبية المسلمة ذات الأصول الصومالية شمال وشرق كينيا وكذا توركانا والأوجيك والماساي والنوبيون، أين أصر سكان إقليم أنفدي مرارا على الانفصال عن جسد الدولة والانضمام إلى الأمة الصومالية.

الدولة في إفريقيا لا يزال أمامها أشواطا كبرى لتكريس ثقافة المواطنة النشطة والإعتراف بمختلف الهويات الفرعية، إذ للعوامل للعوامل الخارجية أثارا بالغة في هدم الهوية الوطنية على رأسها الممارسات الإستعمارية، بالإضافة للعولمة التي أثرت على الهوية الثقافية، وكذا تقليصها لدور الدولة الوظيفي لأبعد الحدود في مقابل الخصخصة، التي كانت على حساب حقوق الفئات المهمشة.

أما الفرضية الثانية فهي كلما عملت النخب الإفريقية الحاكمة عامة منها الكينية على توظيف الهويات الإثنيات والأقليات المضطهدة للتعبئة السياسية، كلما فشلت في تجسيد مشروع المواطنة الكاملة وتفككت وأصر التماسك الإجتماعي.

عملت العديد من النخب الإفريقية على توظيفها لسياسات الهوية في إطار الدولة الباتريموالية والنيو-باتريموالية، لذود عن مصالحها الشخصية بدلا من الصالح العام بل وإهدارها المال العام، فكانت من العوامل التي زادت من الفجوة أو الهوة ما بين النظام الحاكم والجماهير، والتي كرسها بداء الإستعمار الأوروبي.

اتخذت الهويات الفرعية الإثنية والأقليات كأوراق رابحة لإستغلالها لصالح جيوب النخب الحاكمة في إطار ما يعرف بسياسة ملئ البطون، وتهويل الصراعات الإثنية في إفريقيا بدلا من العمل على إخمادها على خطى الإستعمار الأوروبي. فإضطهاد العديد من الإثنيات والأقليات وكذا تيارات المعارضة زاد من حدة تكريس ما يعرف بالمواطنة المنقوصة.

استحوذت طبقة الأغنياء في كينيا والتي تمثل نسبة 20% من مجموع السكان المتمركزة أغلبها في المناطق الحضرية على حوالي 60.2% من إجمالي الدخل القومي، وسط استغلال قضية البطالة المتفاقمة إلى نحو معدل 40% وفق إحصائيات 2001م رغم معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ 5.7% فهي تصنف

خاتمة

من إحدى القوى الاقتصادية في منطقة شرق إفريقيا بنصيب فرد بلغ 1200 دولار أمريكي سنة 2014م، إلا أن المواطن في كينيا لا يزال يتطلع أكثر لوضع تسوده العدالة ويعمه الأمن والاستقرار.

تعرضت العديد من الجماعات الإثنية في كينيا والتي تضم حوالي 42 جماعة إثنية لإضطهادات ممنهجة من طرف النخب الحاكمة، وإشهارها ورقة ضغط من أجل التعبئة الجماهيرية. فهذه جماعة الكيكويو التي استأثرت بالحكم وعملت على توظيفها لجماعة إقليم أنفدي إبان المواعيد الانتخابية، في خضم حرمان ساكنته من الحقوق الضرورية كالتعليم والأمن يشقى أبعاده، فرغم حزمة النصوص الدستورية عام 1963 والتي تنص على الإبقاء على دور المحاكم القضائية الشرعية، إلا أن المادتان 65-67 لمحت على ضم الأخيرة للمحكمة العليا، مما أفضى لإعمال عنف والمطالبة بالإنفصال عن كينيا، بل إلى حد قيام حرب الشيفتا التي دامت من 1963-1967م. وتنظيم إستفتاء لتقرير مصير المنطقة، فعلى الرغم مما أفرزته نتائجه من نسبة 87% مؤيدة للإنفصال إلا أن نتائج عملية تزوير تلك النتيجة بتواطؤ مع بريطانيا حالت دون ذلك.

استغل النظام الكيني عز الطبقة الفقيرة وقت الحاجة، إلى جانب اللجئيين نحو كينيا الوافدين إليها من مناطق النزاع الحاد كالصومال وجنوب السودان خاصة نحو مخيم داداب وما خلف ذلك من تحديات خطيرة على مختلف الجوانب.

لقد أدت الإضطرابات الهوياتية الفرعية الضيقة الولاء بصفة عامة في إفريقيا وفي كينيا خاصة إلى زعزعة سبل ترسيخ المواطنة النشطة على جميع الأصعدة من خلال عدم التداول السلمي على السلطة، وما ينجر عنه من احتقانات، تخلف تداعيات جسيمة على سيكولوجية المواطن الكيني. أين قام النظام السياسي بإتباع الخطط الإستعمارية البريطانية في إضطهاد الأقليات وتهميشها وحرمانها من كافة الحقوق على غرار أقاليم أنفدي، غارسيا، واجيرا، وما شهدته من معارك وحروب وتهديدات أمنية خطيرة مماثلة وغير مماثلة، تمثل أهمها في التدفق الواسع لأعداد هائلة من اللاجئين.

عالجت إذن النخب السياسية الحاكمة في كينيا مختلف قضايا التنوع الهوياتي والإثني الذي انعكس على الإندماج الوطني، على مستواها الفوقي أي من أعلى دون إعتبار للهيئات ومنظمات المجتمع المدني، رغم رزمة القوانين والنصوص الدستورية التي تحت على ضمان احترام حقوق المواطن الكيني. إلا أن ملف كينيا الخاص بحقوق الإنسان عرفت عنه نقاط سوداء وذلك باستهداف النظام السياسي بشكل مباشر لكل أنواع المعارضة السياسية وقمع أي تظاهرات أو ملامح احتجاج. وممارسة شتى صنوف التمييز كالجانب

خاتمة

التعليمي والصحي، فقد شهد التعليم نسبا مرتفعة في نيروبي وضواحيها بنسبة 50.8% بينما في مقاطعات أخرى ك توركانا بلغ 3.3% فقط سنة 2013م .

تشكلت الدولة في كينيا من جماعات هوياتية متعددة الأبعاد، ضمت جماعة الآسيويون رغم أن نسبتهم كانت لا تتعدى 02% ما بعد مرحلة الإستقلال عام 1963م، إلا أنهم أثبتوا دورهم الإقتصادي والتجاري الهام للدولة، ومن ثم ذواتهم من خلال درجات الوعي السياسي وتأقلمهم مع الوضع القائم. فالرهان الأساسي حول كيفية معالجة وإدارة النخب الحاكمة للتعدد الهوياتي-الإثني، وفق النصوص الدستورية والقوانين التنظيمية، إرساء لدولة المواطنة النشطة أين يشعر الجميع بالمساواة دونما أي تمييز.

شهدت كينيا موجات عنف نتيجة فشل نخبها في بناء دولة المواطنة، إذ كرست مبدأ العرقيات الإثنية واضطهاد الجماعات المختلفة الرؤى عن الجماعة المسيطرة الكيكويو على غرار الأوجيك والماساي والأقلية المسلمة القاطنة بإقليم أنفدي. والفشل الذريع لوحظ إبان تكريسها النظرة الإستبعادية لتلك الجماعات الإثنية بعيدا عن الوعود التنموية المطروحة، فما يربو عن 80% من السكان يعانون من إنعدام الأمن مقابل 20% فقط يعرفون بتمتعهم بأرباحية مالية، في ظل مجتمع أغلبه ريفيون تقليديون بما يقارب حوالي 73.5%، يعتمدون على الوسائل التقليدية كالراديو في تلقي الأخبار أو المستجدات، على عكس نمط العيش في المدن أو الحضر التي اجتاحتها الرياح العاتية للعولمة، أين يبرز الدور الهام لمختلف وسائل التواصل الإجتماعي (السوشيل ميديا).

نستنتج مما سبق بأن كينيا لا تزال تعاني من التفاوتات وانعدام العدالة الإجتماعية نتيجة السياسات الممنهجة من طرف النخب الحاكمة والتي تعمل كل ما بوسعها لتسييس القضايا الهوياتية من خلال إستغلال التنوع العرقي والإثني والقبلي أين تلعب الأخيرة تاريخيا دورا بارزا لزعيم القبيلة في إسداء الأوامر للمحكومين.

عمق الإستعمار البريطاني على وجه الخصوص تلك الإضطرابات العرقية والإثنية وتغلغها في الأوساط الحزبية السياسية والتي كانت مناطقية أي ذات تمثيل جهوي إثني وعرقي لا وطني.

شهد العام 1904م حدثا هاما في كينيا مس بشكل مباشر قضايا التمثيل السياسي في كينيا من خلال تشكيل مجلس الحكم التشريعي LEGISLATIVE GOVERNING COUNCIL والذي من خلاله شرعت السلطات الإستعمارية لمجموعة قوانين هدفت من خلالها لما يلي:

خاتمة

-الإستيلاء على أجود أو أخصب أراضي السكان الأصليين الأفارقة، مقابل عملية إستزراع المستوطنين الأوروبيين فيها.

-تنظيم قانون العمالة الإجباري ضد العمالة الإفريقية في مزارع المستعمرين.

عكس هذا الوضع ردة الفعل المقاوم لتلك الممارسات والإملاءات الإستعمارية البريطانية، من خلال مجموعة قادة كينيين على رأسهم هاري ثوكو عام 1922م نحو ضواحي العاصمة نيروبي. مقابل ذلك قامت بريطانيا بإصدارها لدستور ليتلتون **LYTTELTON CONSTITUTION** عام 1954م قصد رفع التمثيل الشكلي للأفارقة في مجلس الحكم التشريعي وامتصاص غضب الشارع الكيني.

قامت في كينيا مجموعة تنظيمات حزبية على غرار تنظيم **كانو KANU** إتحاد كينيا الوطني الإفريقي ما بين مارس ومايو عام 1960م وسيطرة جماعة الكيكويو عليه إبان مرحلة ما قبل وما بعد الإستقلال إلا أنه كان ذو طابع تحرري، على عكس تنظيم كادو **KADU** المدعوم من طرف المستوطنين الأوروبيين وكذا الإستعمار البريطاني تأسس في أوت عام 1960، انتخب رونالد نجالا قائدا له، وهو الذي كان أقل حماسا للإستقلال الكيني في تاريخ : **12/12 /1963م**.

نتج عن قيادة جماعة الكيكويو لتنظيم حزب كانو تقلدها أعلى المناصب في البلاد على حساب الجماعات الإثنية الأخرى، وهو ما اتضح جليا من خلال سياسة **جومو كينيا** الزعيم الثوري لكينيا للفترة من **(1963-1978م)** ودعوته أنذلك لإستبعاد وتهميش الأقلية المسلمة في أنفدي ومختلف الجماعات الإثنية والعرقية الأخرى المعارضة.

كان لجماعة الكالنجين نصيبا من السلطة بعد وفاة الزعيم **جومو كينيا** من خلال إعتلاء نائبه سدة الحكم **دانيال أراب موي** من 1978-2002م. والذي أتى منتقما من مما إرتكبه جماعة الكيكويو في حق الكالنجين. إلى أن إعتلى **مواي كيباكي** سدة الحكم من 2002-2013م وهو من جماعة الكيكويو، ثم أوهورو **كينياتا** من نفس الجماعة بواسطة تحالف اليوبيل، وهو حفيد الراحل **جومو كينيا** من 2013 إلى غاية 2022، رغم حزمة تهمة الفساد وأعمال العنف سنة 2007م في كينيا المتورط بها هو ونائبه **وليام روتو** من طرف المحكمة الدولية، إلا أن الأخير إعتلى الرئاسة سنة 2022 في انتخابات 09 من شهر أوت 2022، رغم موجات الغضب والمعارضة الشرسة على رأسها **رايلا أودينغا**.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (01) : المقابلات المفتوحة

قامت بمقابلات مفتوحة مع مجموعة أكاديميين، وباحثين كينيين من تخصصات مختلفة. حول متغيرات الاشكالية المطروحة المتمثلة في : (الهوية و المواطنة في كينيا) ، وهو ما سنوضحه كالتالي:

1 How did the ruling Kenyan political elites deal with issues of identity and citizenship after independence in 1963?

2 What is your assessment of Kenya's state constitution, the 1963 and 2010 constitutions, does it meet the aspirations of the Kenyan citizen to build a state of citizenship of national unity or a common identity?

3 What is your assessment of Kenyan civil society on laying the foundations for national identity and citizenship in Kenya?

4 What is your assessment of the extent of partisanship and political openness announced in the early nineties of the twentieth century during the period of Daniel arap Moi? What do you think of political parties in Kenya, are they free, competitive or ethnic?

5 What is your assessment of the extent of freedom to express the opinions of the Kenyan citizen through social media?

6 In your opinion, why were the elections in Kenya associated with violence, similar to the 2007 elections?

7 What do you think of the Educational System in Kenya, does its live Up to the Satisfaction of the masses of Citizens?

8 What is your assessment of the way the Kenyan political system handles the COVID-19 pandemic and its impact on identity and citizenship in Kenya?

01 - تمت المقابلة مع السيد: Nathan Oduor Okoth عبر منصة ResearchGate Website، يوم: 04 جويلية 2022 على الساعة : 09:00 صباحا.

A. ResearchGate Website :

- **Nathan Oduor Okoth** (PhD. Soil Science Research Assistant at University of Embu Kenya)

1. Kenya is characterized by the diversity of its ethnic identities such as Kikuyu, Kalenjin, Lo, Liwa, Embu and Ujik, its rich history is reflected in the Swahili language, which is constitutionally approved as the official and national language. It was subjected to British colonialism (1895–1963) for a period of 68 years. These practices were reflected in the post-independence phase as well as the European settlement factor in influencing identity and citizenship in Kenya. How did the ruling Kenyan political elites deal with issues of identity and citizenship after independence in 1963?

After independent Kenya was governed by the constitution that protected the lives, properties and rights of its citizens. However, regional development was skewed towards the communities in power. This happened till 2020 when the new constitution was promulgated (Constitution 2010). With the new constitution, the devolved government ensure equal wealth distribution.

2. What is your assessment of Kenya's state constitution, the 1963 and 2010 constitutions, does it meet the aspirations of the Kenyan citizen to build a state of citizenship of national unity or a common identity?

Any state is right, justice, equality, law, freedoms and independence of the three powers: legislative, judicial and executive. The constitution 2010 meets the aspirations of the citizens because the services are devolved in their respective counties. Marginalization has become a thing of the past. Furthermore, the national government uphold the constitution that protects lives, rights and properties of its citizens. There is rule of law.

3. How successful is the Kenyan political system in dealing with land and minority issues?

In Kenya, every individual regardless of race, tribe or gender has the right to own property including the land, and is protected by the law

4. Does the Kenyan civil society have an active and active role in urging democracy, political cultural Upbringing?

There are a lot of civil societies and activists advocating for the rights of citizens and fighting against any form of impunity by the government. Even in the police sector there are oversight bodies advocating for the rights of the citizens.

5. What is your assessment of the Extent of partisan Pluralism and political Openness announced at the beginning of the nineties of the twentieth century during the period of Daniel Arap Moi? What do you think of political parties in Kenya, are they freely competitive or Ethnic?

The political parties are largely ethnic with a bit of cronyism. They focus on interests, and would collate whenever there is converging interest. Various regions have political kingpins associating with the political parties of that particular region. The ultimate goal for any of the political party is to

have a stake in the government. The competition among political parties is however a fair one.

6. How successful is a Kenyan citizen in expressing his views and ideas freely in the media and technology without the constraints of the ruling authorities in Kenya in the world of globalization or open spaces? Where is the talk about digital citizenship and global citizenship?

The citizens have the freedom of speech and expression in whichever media channels. however, they are normally obligated to substantiate their claims or statement lest it spread wrong information to the public, or be misused by malicious individuals. Through social media and digital media channels, citizens can freely communicate to both local and international audience.

7. In your opinion, why in Kenya are the Elections associated with acts of violence, Similar to the 2007 Elections?

Elections in Kenya has been viewed as a do or die affair. Politicians strive to clinch power by whatever means necessary. This is due to the privileges associated with political seats and opportunity to amass wealth. In addition, they are still the belief that development in a particular region is linked to fact that one of their own being in position of power in the government. Thus, political kingpins are able to sway the tribal supports behind them. In the process, they are able easily sway the emotions of their supporters who can then be easily charged to cause violence should their political ambitions get thwarted. Most cases of violence have been due to claims of electoral malpractices among other reasons.

8. What do you think of the Educational System in Kenya, does its live Up to the Satisfaction of the masses of Citizens?

The old 844 system of education was used since the colonial period till 2019. It was criticized for being more theoretical rather than practical, hence most of the learners where only able to be specialized at a very later stages of the educational lives. It was at tertiary educational levels where specialized could be identified. Moreover, learners ended up studying most of unrelated things against their passion. Therefore, a new Competency Based Curriculum (CBC) which was more practical was introduced in 2019. Currently, there is still a transition. Its effectiveness against the 844 being replaced is still to be determined.

9. To what extent has the Kenyan political system adapted to various developments, whether local, national or global such as the situation of the COVID-19 pandemic and its systemic repercussions?

Kenyan constitution was adopted from the USA, with few modifications. The modifications were informed by the practicality of implementing certain aspects of the constitutions. Other aspects engraved in the constitutions have also been adopted from other countries including Tanzania, Britain and even Germany depending on the aspect of interest. The benchmark in other countries is still going on and adjustments are being made to counter various challenges in the Country. The manner in which Covid 19 was handled was also borrowed from other nations.

ResearchGate

Home

More ▾



Nathan Oduor Okoth

PhD. Soil Science · Lecturer at
University of Embu

Embu, Kenya

Research Interest Score 52.0

Citations 14

h-index 2

Citations over time

Message

Following

More ▾

Profile

Research (6)

Stats

2 – تمت المقابلة مع السيد : George Morara Nyabuga عن طريق مراسلة بواسطة البريد الالكتروني، يوم : 03 أوت 2022 ، على الساعة 10:48 صباحا.

B. Email Sit :

George Morara Nyabuga (University of Nairobi Kenya).

Disciplines :

Political Organizations and Parties, Elections, Public Opinion and Voting Behavior Comparative Politics

1 How did the ruling Kenyan political elites deal with issues of identity and citizenship after independence in 1963?

I think I already responded to the question above but let me add that in addition to what I said, that citizenship has always been seen from an ethnic perspective although there are problems with this given that some border communities sometimes have a stronger affinity with some neighbouring states. This is particularly with the Somali community which sometimes wants to associate itself with Somalia. There is also growing ethnicization in Kenya, particularly because of power dynamics, and thus because the three presidents, Kenyatta (1), and Kenyatta (2), and Kibaki were all from the Kikuyu community some people feel alienated from power and the benefits that accrue from access to state power and resources. Moi was especially keen on using his Kalenjin community to consolidate power and thought that the Kikuyu were not keen on letting go of the presidency. This is the reason why some members of the Gema (Gikuyu (the Kikuyu), Embu, Meru Association) elite did not want Moi to ascend to power after Jomo Kenyatta's death in 1978. When he did come to power,

Moi wanted to break the Kikuyu hegemony and managed to do it to some extent by getting rid of the powerful figures from his government, and directed state resources to either the Kalenjin community or others that he could use and manipulate for his own political reasons. So, Kenya's identity and citizenship issues are complex although we have had a relatively cohesive state with different 'nations' that were put together by colonial powers.

2 What is your assessment of Kenya's state constitution, the 1963 and 2010 constitutions, does it meet the aspirations of the Kenyan citizen to build a state of citizenship of national unity or a common identity? Any state is right, justice, equality, law, freedoms and independence of the three powers: legislative, judicial and executive.

There is no much difference between the 1963 and 2010 constitutions because both had two tiers of government (mostly), the devolved government, national and county/provincial. This only stopped because Jomo Kenyatta wanted to consolidate power after challenges from Oginga Odinga's Kenya People's Union (KPU) that was banned in 1969. After that Kenya became a de facto one party state until 1982 when Moi amended the constitution to make it a de jure one party state. It took another almost 10 years to reintroduce multipartyism in 1991, and many years until 2010 to promulgate the 'new', the current constitution. The Constitution of Kenya 2010 is quite progressive, and the bill of rights protects citizens from state excesses. The three powers – legislative, judicial and executive – are well defined and thus there is a feeling that the constitution is good for the country. However, as always, things are not always rosy for citizens, and the executive does not always respect the independence of the other arms which has created tensions in the country from time to time. The political culture is not well developed and

thus there is a feeling that the presidency (and to a large extent the executive) is more equal than the other arms of government.

3 How successful is the Kenyan political system in dealing with land and minority issues?

Land issues have been thorny in Kenya for many years, and land issues and rights have not been adequately addressed by successful governments. The the Report of the Ndungu Commission on Illegal and Irregular allocation of public land will give you a clear picture of the issues relating to land, and particularly how and why the issues have not been resolved to date. While a number of elites (and particularly the Kenyatta family) own large chunks of land, there is serious landlessness in Kenya, and land redistribution has not been well addressed despite various attempts and state and political pronouncements since independence. The report, for example, details the illegal land awards made to both the Kenyatta and Moi families and former ministers, MPs, judges, senior civil servants and military officers.

The minority issues, while not as thorny in Kenya, are not adequately addressed either. From an ethnic perspective, the minority groups feel alienated (whether job and resource allocation) although attempts have been made to right some of the historical wrongs. These, however, are not sufficient. Some communities, like the Ogiek, for example, are still fighting for their access to land rights.

4 Does the Kenyan civil society have an active and active role in urging democracy, political cultural Upbringing?

The Kenyan Civil society has been at the forefront and been actively involved in the struggle for democracy in Kenya for years. In fact, it is recognised that civil society was instrumental in the reintroduction of multipartyism in Kenya and thus democratic consolidation. Civil society is still actively involved in monitoring such issues as human rights, constitutionalism, the rule of law, and the performance of various institutions like the presidency, parliament, and the judiciary. Their work has enabled the development of a culture of political tolerance and respect, as well as the rule of law. That said, there is a lot to be done, and there are indications that the state has tried and to a large extent managed to emasculate civil society in Kenya particularly in the era of the current Jubilee regime.

5 What is your assessment of the Extent of partisan Pluralism and political Openness announced at the beginning of the nineties of the twentieth century during the period of Daniel Arap Moi? What do you think of political parties in Kenya, are they freely competitive or Ethnic?

Political parties in Kenya are largely ethnic and owned by ‘individuals’ who have used them for personal gain. They lack clear ideology and have been reduced to instruments of seeking political power. This is evidenced by the fact that parties in Kenya hardly last long, and there are always new political parties whenever we have elections. They may be competitive (for example the Raila Odinga’s Orange Democratic Party, or Uhuru Kenyatta’s Jubilee Party, or William Ruto’s (the current Deputy President, and 2022 presidential candidate) United Democratic Alliance. But they are all associated with certain individuals who use them as personal ‘property’. This started in the 1990s when we started to enjoy some political openness and space. This has gotten worse over the years though as political alliances shift.

6 How successful is a Kenyan citizen in expressing his views and ideas freely in the media and technology without the constraints of the ruling authorities in Kenya in the world of globalization or open spaces? Where is the talk about digital citizenship and global citizenship?

Freedom of expression is protected by the Constitution of Kenya 2010. Article 33 of the Constitution protects freedom of expression, subject to the exclusions of Article 33(2). And Kenyans have largely used this opportunity to express themselves on matters they would not have done previously (say in the 1980s due to state clampdown). However, there have been recent attempts to roll back the gains by introducing certain legislations, for example, the Computer Misuse and Cybercrimes Act, No. 5 of 2018, that limit some of the freedoms. There is growth of digital citizenship given the levels of appropriation of technologies and people's use to the technologies to express themselves on even 'sensitive' matters such as corruption, and misrule particularly by the current government.

7 In your opinion, why in Kenya are the Elections associated with acts of violence, Similar to the 2007 Elections?

It is due to ethnicization, and competitive nature of politics and elections in Kenya, and the belief that elections are stolen. There is also the association of politics with development, in the sense that any political goodies, accrue to the people close to those in power. This includes the community from which the president comes from.

8 What do you think of the Educational System in Kenya, does it live Up to the Satisfaction of the masses of Citizens?

The education system is all right. The problem is the quality and access due to poverty levels. So, schools, for example, in urban places such as

Nairobi will have better facilities, and teachers. Schools in rural and marginalised areas have poor resources. This is somewhat cured by devolution which has also devolved education to some extent. This means that the development of some schools is left to the county rather than the national government, and thus the expectation that the development of schools would be done by people close to the grassroots. That said, the current competency based curriculum is suffering challenges and it's yet to be seen whether it will address the current challenges and meet people's expectations.

9 To what extent has the Kenyan political system adapted to various developments, whether local, national or global such as the situation of the COVID-19 pandemic and its systemic repercussions?

Kenya's political system has always been ready to respond to emerging or current challenges. There is always thinking and strategies although it's the implementation that is a problem. For example, the moment we had the first case of COVID-19 in Kenya, the government introduced lockdowns. It allocated funds to fight the pandemic. However, due to corruption, some of the resources were either stolen or misappropriated. We have thus had serious challenges with governance in Kenya due to elite greed, and lack of transparency and accountability, and sometimes political willingness to deal with such problems.

Prof. George Nyabuga
Department of Journalism & Mass Communication
Faculty of Social Sciences
University of Nairobi
Education Building
Harry Thuku Road
PO Box 30197 - 00100
Nairobi, Kenya
Tel: +254(0)20 318262 Fax: +254(0)20 2229168
Mobile: +254 (0)72151 6573
Email: gnyabuga@uonbi.ac.ke, george.nyabuga@gmail.com
www.uonbi.ac.ke

On Mon, Aug 1, 2022 at 3:15 PM Abdelaziz khalili
<khalili.abdelaziz199033@gmail.com> wrote:
thank you very much Dr.

في الاثنين، 1 أغسطس 2022 في 1:13 م تمت كتابة ما يلي
بواسطة Abdelaziz khalili

:<khalili.abdelaziz199033@gmail.com>

Please doctor, I need to
answer the questions
asked for the purpose of
scientific research
because my topic is about

On Wed, 3 Aug 2022, 10:48 George Morara Nyabuga,
<gnyabuga@uonbi.ac.ke> wrote:

Dear Abdelaziz,

Please see below my responses. I hope I
have responded to all your questions but please let
me know if need any additional information.

Best wishes,

George

1 How did the ruling
Kenyan political elites deal
with issues of identity and
citizenship after
independence in 1963?

Ø Term of
President **Jomo
Kenyatta JOMO
KENYATTA** (1963-
1978)

Ø Term of
President **DANIEL
ARAP MOI** (1978-

تمت المقابلة مع السيدة: Caroline Nyawira ، عبر البريد الإلكتروني، يوم : 24 أوت 2022 على الساعة 08:25 صباحا.

C. Email Sit :

Caroline Nyawira. Ph.D. Specializing in Microbiology. University of Nairobi

1 How did the ruling Kenyan political elites deal with issues of identity and citizenship after independence in 1963?

In the postcolonial state, national identity were the legal method of providing identity and citizenship to all those born or naturalized within specified territorial borders. An individual's claim to nationality is validated in the public realm by legal and bureaucratic instruments, such as identity cards, pass– ports, and voting cards. In contrast, ethnic identity rests on grounds.

2 What is your assessment of Kenya's state constitution, the 1963 and 2010?

A top–down approach has generally been used in the making of all Kenya’s constitutions. Even though the constitution reflected the desires of majority of Kenyans, It is a product that mainly suits the elites.

3 What is your assessment of Kenyan civil society on laying the foundations for national identity and citizenship in Kenya?

Previously there had been hindrances to easy access to Identity Card, However with the introduction of huduma, accessibility has been improved cutting down on the previous complex time consuming procedures.

4 What is your assessment of the party path in Kenya?

political parties provide the main avenue through which citizens are mobilized and encouraged in a structured manner to participate in political processes.

5 In your opinion, why were the elections in Kenya associated with violence, similar to the 2007 elections?

In my opinion the violence was as a result of ethnic conflict fueled by the perceived rigging of the elections by the government

6 What do you think of the Educational System in Kenya, does it live Up to the Satisfaction of the masses of Citizens?

I believe that over the years the evolution of the education system has been fueled by the need to create a wholistic approach to education. However, the current CBC system has been faced with a lot of backlash due to the implementation process. Those involved, parents educators as such haven't been properly equipped with the knowhow to approach this system as it is tasking to all

7 How do you assess how the Kenyan political system has handled the COVID-19 pandemic?

The COVID-19 pandemic did not fundamentally alter governance in Kenya. National government

used a combination of public mandates, domestic security enforcement, and diplomatic maneuvers in response to the pandemic. In my opinion, the governments of Kenya performed adequately, perhaps even above average, in the face of COVID-19.

Hello, I will send my response to the questions as soon as possible...

Regards,
Caroline



Abdelaziz khalili 16 Aug

Hello Dr. Ok thank you very much Doctor.



Caroline Nyawira 24 Aug

to me ^



From Caroline Nyawira • caroline
.nyawira4@gmail.com

To Abdelaziz khalili • khalili
.abdelaziz199033@gmail.com

Date 24 Aug 2022, 08:25



Standard encryption (TLS).

[See security details](#)

In the postcolonial state, national identity were the legal method of providing identity and citizenship to all those born or naturalized within specified territorial borders. An individual's claim to nationality is validated in the public realm by legal and bureaucratic instruments, such as identity cards, pass- ports, and voting cards. In contrast, ethnic identity rests on grounds.

2 What is your assessment of Kenya's state constitution, the 1963 and 2010?

A top-down approach has generally been used in the making of all Kenya's constitutions. Even though the constitution reflected the desires of majority of Kenyans, It is a product that mainly suits the elites.

3 What is your assessment of Kenyan civil society on laying the foundations for national identity and citizenship in Kenya?

Previously there had been hindrances to easy access to Identity Card, However with the introduction of huduma, accessibility has been improved cutting down on the previous complex time consuming procedures.

4 What is your assessment of the party path in Kenya?

political parties provide the main avenue through which citizens are mobilized and encouraged in a structured manner to participate in political processes.

5 In your opinion, why were the elections in Kenya associated with violence, similar to the 2007 elections?

In my opinion the violence was as a result of ethnic conflict fueled by the perceived rigging of the elections by the government

6 What do you think of the Educational System in Kenya, does its live Up to the Satisfaction of the masses of Citizens?

I believe that over the years the evolution of the education system has been fueled by the need to create a wholistic approach to education. However, the current CBC system has been faced with a lot of backlash due to the implementation process. Those involved, parents educators as such haven't been properly equipped with the knowhow to approach this system as it is tasking to all

تمت المقابلة مع السيد Emmanuel Toili عبر منصة ResearchGate Website، يوم:

07 سبتمبر 2022 على الساعة 14:00 زوالاً.

D. ResearchGate Website :

- **Emmanuel Toili (PhD Student at University of Nairobi. Kenya).**

- 1 The issue of citizenship was addressed in Kenya's 2010 Constitution when Kenyans were allowed to have Dual Citizenship.
- 2 Kenya's 2010 constitution meets the aspiration of Kenyans because it empowers Kenyans and has mechanisms to protect itself from mutilation.
- 3 I am not familiar with the role the civil society has played concerning dual citizenship
- 4 Between 1978 – 1982, President Moi was a top leader in Africa. Following an attempted coup in 1982, Moi consolidated his power by enforcing an imperial presidency. Political parties in Kenya are dynamic and ethnic-based.
- 5 Kenyans have freedom of speech as expressed in social media. Kenya has perhaps the best legislation in Africa allowing freedom of speech.
- 6 The presidential election was rigged in favour of President Mwai Kibaki. The outcome of the election that Opposition leader Raila Odinga won, isn't in dispute.
- 7 The new education system of the Competency-Based Curriculum (CBC) needs more evaluation to ascertain if it'll meet the aspirations of Kenyans. As of now, it's not easy to know if it's the best for the country.
- 8 The correlation between covid and citizenship isn't clear.



Emmanuel Toili
researchgate.net



ResearchGate

Home

More ▾



Emmanuel Toili

PhD Student at University of
Nairobi

Kenya

Research Interest Score 20.2

Citations 7

h-index 1

Citations over time

Message

Following

More ▾

Profile

Research (6)

Stats



Emmanuel Toili to you

Sep 7, 2022

Hi Khalili,

Thanks for reaching out. I'll respond to your survey as follows:

1) The issue of citizenship was addressed in Kenya's 2010 Constitution when Kenyans were allowed to have Dual Citizenship.

2) Kenya's 2010 constitution meets the aspiration of Kenyans because it empowers Kenyans and has mechanisms to protect itself from mutilation

3) I am not familiar with the role the civil society has played concerning dual citizenship

4) Between 1978 - 1982, President Moi was a top leader in Africa. Following an attempted coup in 1982, Moi consolidated his power by enforcing an imperial presidency. Political parties in Kenya are

تمت المقابلة مع السيدة : E.Brian Waswala عبر البريد الالكتروني، يوم 13 أكتوبر 2022 على الساعة 09:43 صباحاً.

E.Brian Waswala

- MSc. Environment and Natural Resource Management
- Asst. Lecturer at Maasai Mara University

Kenya

1 How did the ruling Kenyan political elites deal with issues of identity and citizenship after independence in 1963?

There are various ways, some of which include:

- Appreciated ethnic diversity and fostering of peace
- Used to reward close friends / allies based on ethnicity as opposed to merit, thus disenfranchising others
- Used to propagate divisive politics during elections
- Channeling development away from perceived hostile communities
- Giving citizenship to those who merit and those brought into Kenya during pre-colonial times e.g. Nubian and Wamakonde

2 What is your assessment of Kenya's state constitution, the 1963 and 2010?

None is perfect.

3 What is your assessment of Kenyan civil society on laying the foundations for national identity and citizenship in Kenya?

– Not so good. Most are done within towns as opposed to communities in the village.

– Do not have the heart of those being affected.

4 What is your assessment of the party path in Kenya?

N/A

5 In your opinion, why were the elections in Kenya associated with violence, similar to the 2007 elections?

- Winner takes it all (jobs and resources to favour them) thus most want it to be their leader
- Lack of decent jobs by youth
- Hopelessness and loss of value for life
- Poor law enforcement as ethnic militia are known
- Poor justice system that is not
- Use of vernacular media that spew ethnic division
- Elite using the poor for their gain

6 What do you think of the Educational System in Kenya, does it live up to the Satisfaction of the masses of Citizens?

I cannot speak for them, but the elder generation say it does not. It forces people to think in lines of employees, as opposed to nurturing talent. It also does not take into consideration the inequality of standard (teachers, equipment, distance, expertise)

7 How do you assess how the Kenyan political system has handled the COVID-19 pandemic?

Not professionally. They went campaigning despite the health regulations being in place.

standard (teachers, equipment, distance, expertise)

7 How do you assess how the Kenyan political system has handled the COVID-19 pandemic?

Not professionally. They went campaigning despite the health regulations being in place.

On Wed, 12 Oct 2022 at 19:56, Abdelaziz khalili <khalili.abdelaziz199033@gmail.com> wrote:

The information transmitted, including attachments, is intended only for the person(s) or entity to which it is addressed and may contain confidential and/or privileged material. Any review, re-transmission, dissemination or other use of, or taking of any action in reliance upon this information by persons or entities other than the intended recipient is prohibited. If you received this in error, please contact the sender and destroy any copies of this information.

Maasai Mara University is ISO 9001:2015 Certified
P.O. Box 861 - 20500, Narok, Kenya
TEL: 0205 131 400



Brian Waswala 13 Oct

to me ^



From Brian Waswala • waswala@mmarau.ac.ke

To Abdelaziz khalili • khalili
.abdelaziz199033@gmail.com

Date 13 Oct 2022, 09:43



Standard encryption (TLS).

[See security details](#)

PhD Topic:

Addressing identity and citizenship in Kenya

Please doctor, I have questions that I want answered.
The topic of my study is about identity and citizenship
in Kenya.

1 How did the ruling Kenyan political elites deal with
issues of identity and citizenship after independence
in 1963?

There are various ways, some of which include:

- Appreciated ethnic diversity and fostering of peace
- Used to reward close friends / allies based on

Kenya, does it live up to the satisfaction of the masses of Citizens?

I cannot speak for them, but the elder generation say it does not. It forces people to think in lines of employees, as opposed to nurturing talent. It also does not take into consideration the inequality of standard (teachers, equipment, distance, expertise)

7 How do you assess how the Kenyan political system has handled the COVID-19 pandemic?

Not professionally. They went campaigning despite the health regulations being in place.

On Wed, 12 Oct 2022 at 19:56, Abdelaziz khalili <khalili.abdelaziz199033@gmail.com> wrote:

The information transmitted, including attachments, is intended only for the person(s) or entity to which it is addressed and may contain confidential and/or privileged material. Any review, re-transmission, dissemination or other use of, or taking of any action in reliance upon this information by persons or entities other than the intended recipient is prohibited. If you received this in error, please contact the sender and destroy any copies of this information.

تمت المقابلة مع السيد : Dr. James Kamau Mbugua ، يوم : 29 نوفمبر 2022 ، على الساعة 05:52 صباحا.

F. Dr. James Kamau Mbugua, Doctor of Philosophy. University of Nairobi, Kenya.

1 How did the ruling Kenyan political elites deal with issues of identity and citizenship after independence in 1963?

After independence, the political class upgraded the Kipande system whereby they encouraged people to have a small paper called kipande to show their identity. This was not for women. The Kenyan government gave in and promised that the Kipande system would be repealed and *identity cards* would be issued to all of the races in Kenya.

2 What is your assessment of Kenya's state constitution, the 1963 and 2010 constitutions, does it meet the aspirations of the Kenyan citizen to build a state of citizenship of national unity or a common identity?

The 2010 constitution addresses most of the shortfalls of the 1963 constitution. It is a clear guideline on what we can do as a state to achieve social, political and economic balance amongst the 42 tribes in Kenya. This constitution is however violated by those in power through disrespect of rule of law and corruption. The devolution agenda was an excellent idea on how service delivery could be widespread. However, corruption was devolved which is a major setback in execution of the 2010 agenda.

3 What is your assessment of Kenyan civil society on laying the foundations for national identity and citizenship in Kenya?

They have tried. Kenyan civil society have done exemplary task of ensuring everyone is easily identifiable in Kenya. The rolling out of Huduma number was a great idea. The high court disregard of this card was not fair as all identification documents could be found in one setup.

4 What is your assessment of the extent of partisanship and political openness announced in the early nineties of the twentieth century during the period of Daniel arap Moi? What do you think of political parties in Kenya, are they free, competitive or ethnic?

Moi did great in growing the political democracy in Kenya. This was during his times in KANU leadership. He ensured that people exercised their right of speech though with a lot of monitoring. He formed the foundation of everyone who has been president in Kenya. In 1992, multi-party democracy was initiated and political greed multiplied which has always led to regional political party every 5 years. The parties are later folded to coalition to win elections. After the elections, they breakdown to other parties with different names to same agendas.

The political parties are never free as they are based on tribalism and ethnicity. They appear appealing during the formation but along the way, the chairman and leading class are corrupted and therefore, they lose their vigour and agenda.

5 What is your assessment of the extent of freedom to express the opinions of the Kenyan citizen through social media?

There is enough freedom on this. However, this is always abused depending on the matter at hand or the politics of the day.

6 In your opinion, why were the elections in Kenya associated with violence, similar to the 2007 elections?

Tribalism, political immaturity, disregard of rule of law and politician incitements. In addition, corruption and threat to the election officials played a key role on this.

7 What do you think of the Educational System in Kenya, does it live up to the Satisfaction of the masses of Citizens?

Education systems perform the key duty of improving peoples way of doing things. 8.4.4 was a great system which improved livelihoods and literacy in Kenya. However, political and none experts interference underrated its purpose with increase in technological advancements. It was turned into 'steal exam, pass and succeed'. This resulted into many unskilled professionals at work places which inhibited economic empowerment

I hope the competence based curriculum will address these shortfalls and achieve the mandate of why education system is key for a country growth.

8 What is your assessment of the way the Kenyan political system

handles the COVID–19 pandemic and its impact on identity and citizenship in Kenya?

The political class has failed this country. They think they know everything. They are the biggest perpetrators of corruption which interfered with how we handled COVID 19. Assume a high school drop out advising a country on how to deal with viruses in place of virologists and medical experts simply because he/she sits in a health committee.



Mbugua James... 3 days ago



to me ^

From Mbugua James Kamau •
djames085@gmail.com

To khalili.abdelaziz199033@gmail.com

Date 29 Nov 2022, 05:52



Standard encryption (TLS).

[See security details](#)

see the attached

Dr. James Kamau Mbugua, Ph.D

Luis Environmental Care LTD

P.O Box 14627-00100 GPO

Nairobi

Tel:+254724305124



99+



1 How did the ruling Kenyan political elites deal with issues of identity and citizenship after independence in 1963?

After independence, the political class upgraded the Kipande system whereby they encouraged people to have a small paper called kipande to show their identity. This was not for women. The Kenyan government gave in and promised that the Kipande system would be repealed and *identity cards* would be issued to all of the races in Kenya.

2 What is your assessment of Kenya's state constitution, the 1963 and 2010 constitutions, does it meet the aspirations of the Kenyan citizen to build a state of citizenship of national unity or a common identity?

The 2010 constitution addresses most of the shortfalls of the 1963 constitution. It is a clear guideline on what we can do as a state to achieve social, political and economic balance amongst the 42 tribes in Kenya. This constitution is however violated by those in power through disrespect of rule of law and corruption. The devolution agenda was an excellent idea on how service delivery could be widespread. However, corruption was devolved which is a major setback in execution of the 2010 agenda.

3 What is your assessment of Kenyan civil society on laying the foundations for national identity and citizenship in Kenya?

They have tried. Kenyan civil society have done exemplary task of ensuring everyone is easily identifiable in Kenya. The rolling out of Huduma number was a great idea. The high court disregard of this card was not fair as all identification documents could be found in one setup.

4 What is your assessment of the extent of partisanship and political openness announced in the early nineties of the twentieth century during the period of Daniel arap Moi? What do you think of political parties in Kenya, are they free, competitive or ethnic?

Moi did great in growing the political democracy in Kenya. This was during his times in KANU leadership. He ensured that people exercised their right of speech though with a lot of monitoring. He formed the foundation of everyone who has been president in Kenya. In 1992, multi-party democracy was initiated and political greed multiplied which has always led to regional political party every 5 years. The parties are later folded to coalition to win elections. After the elections, they breakdown to other parties with different names to same agendas.

The political parties are never free as they are based on tribalism and ethnicity. They appear appealing during the formation but along the way, the chairman and leading class are corrupted and therefore, they lose their vigour and agenda.

5 What is your assessment of the extent of freedom to express the opinions of the Kenyan citizen through social media?



جدول المقابلات المفتوحة:

الرقم	الاسم واللقب	الصفة	الانتماء	تاريخ إجراء المقابلة
01	Nathan Oduor Okoth (ناتان أودور أوكوت)	دكتور محاضر	جامعة إمبو، كينيا	04 جويلية 2022
02	George Nyabouga (جورج نيابوجا)	أستاذ محاضر	جامعة نيروبي، كينيا	03 أوت 2022
03	Caroline Nyawira (كارولين نياويرا)	دكتور محاضر	جامعة نيروبي، كينيا	24 أوت 2022
04	Emmanuel Toili (أمانيل تولي)	دكتور محاضر	جامعة نيروبي، كينيا	07 سبتمبر 2022
05	Brian Waswala (بريان واصالا)	دكتور محاضر	جامعة ماساي مارا، كينيا	13 أكتوبر 2022
06	Mbugua James kamau (مبوغوا جيمس كاماو)	دكتور محاضر	جامعة نيروبي، كينيا	29 نوفمبر 2022

المصدر: من إعداد الباحث.

ملحق رقم (02) : جدول يوضح التوزيع العرقي للمناصب الوزارية عهد الرؤساء الثلاثة في كينيا :

(جومو كينياتا، دانيال آراب موي، موي كيباكي)

Ethnic Group	Cabinet											
	Kenyatta				Moi				Kibaki			
	1966		1978		1979		2001		2003		2005	
	No	%	No	%	No	%	No	%	No	%	No	%
Kikuya	06	28.6	06	28.6	08	30	01	04	04	16	06	18.1
Luhya	02	9.52	01	4.8	03	11	04	14	04	16	07	21.2
Luo	03	14.3	03	14.3	03	11	02	07	04	16	01	3.1
Kamba	01	4.76	02	9.52	02	7.6	04	14	03	12	04	12.1
Kalenjin	–	–	–	–	03	11	05	17	01	04	02	6.1
Kisii	02	9.20	02	9.52	02	7.6	02	07	00	00	02	6.1
Meru	01	4.75	01	4.76	01	3.8	01	04	02	08	02	6.1
Somali	–	–	–	–	–	–	–	–	00	00	02	6.1
Mijikenda	02	9.25	03	14.3	02	7.6	02	07	02	08	03	9.0
Others	03	14.3	02	9.52	02	7.6	07	25	02	08	04	12.1

Source : Ben Christopher Nyabir and Zemelak Ayitenew Ayele, The State of political Inclusion of Ethnic Communities Under Kenya Devolved System, **LAW DEMOCRACY & DEVELOPMENT**, Volume 20, ISSN : 2077-4907 (2016), P133.

ملحق رقم (03) : جدول يوضح أهم العرقيات في كينيا ومناطق تركزها :

Ethnic Communities	Counties
Kalenjin	Uasin Gishu , Kerich, Bomet, Nandi, Baringo
Kikuyu	Kiambu, Muranga, Nyandarua, Nyeri, Kirinyga, Nakuru, Laikipia
Luo	Siaya, Kisumu, Migori, Homa–Bay
Luhya	Kakamega, Vihiga,Bungoma, Busia, Trans–Nazoia
Kamba	Makueni, Machakos, Kitui
Kisii	Kisii, Nyamira
Meru	Meru, Tharaka– Nithi
Embu	Embu
Maasai	Samburu, Narok, Kajiado
Somali	Garissia, Wajir, Mandera
Turkana	Turkana
Borana	Marsabit, Isiolo

Waswajili, Durma, Giriama, Rabai, Boni, Digo	Mombasa
Mijikenda	Kwale, Kilifi, Tana River, Lamu
Taita	Taita Taveta
Pokot	West Pokot,
Marakwet	Elgeyo, Marakwet
Mixed	Nairobi

Source : Ben Christopher Nyabir and Zemelak Ayitenew Ayele, The State of political Inclusion of Ethnic Communities Under Kenya Devolved System, **LAW DEMOCRACY & DEVELOPMENT**, Vol 20, ISSN : 2077-4907 (2016), P P 136-137.

ملحق رقم (04) : جدول يوضح أهم مجالس المقاطعات الكينية وعدد الأحزاب السياسية الممثلة لها :

Counties Assemblies	Number of Parties
Mombasa	01
Nyandarua, Nyeri, Kirinyaga, Muranga, Uasin Gishu, Elgeyo-Marakwet, Nandi Laikipia, Kericho, Bomet, Siaya, Kisumu	02-04
Kilifi, Tana River, Taita-Taveta, Mandera Marsabit, Isiolo, Tharaka, Embu, Kiambu, Turkana, Samburu, Trans-Nzoia, Baringo, Kajiado, Vihiga, Homabay, Nairobi	05-07

Kwale, Lamu, Garisia, Kitui, Makueni, West Pokot, Nakuru, Narok, Busia	08-10
Wajir, Meru, Machakos, Kakamega, Bungoma, Migori, Kisii, Nyamira	Above 10

Source : Ben Christopher Nyabir and Zemelak Ayitenew Ayele, The State of political Inclusion of Ethnic Communities Under Kenya Devolved System, **LAW DEMOCRACY & DEVELOPMENT**, Vol 20, ISSN : 2077-4907 (2016), P P 147-148.

قائمة المصادر

والمراجع

➤ باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1. إبراهيم بغداددي، عبد السلام. الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة الوطنية، 1993.
2. أبو حسن عدوي، عبد الستار أبو الحسن. النظام السياسي في كينيا منذ الاستقلال. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.
3. أبو عيانة، فتحي محمد. جغرافية إفريقية دراسة إقليمية مع التطبيق على دول جنوب الصحراء. بيروت: دار النهضة العربية 1983.
4. أحمد، محمد حسن. تحديات مستقبل التعاون العربي الأفريقي في المجال التنموي في ظل العولمة. الخرطوم: المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، 2009.
5. اسبر، أمين. إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. دمشق: دار دمشق، 1985.
6. إيه، غابرييل وباويل، بنكهام. السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية. ترجمة هشام عبد الله. لبنان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
7. باريك، بيكو. سياسة جديدة للهوية البادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل، ترجمة حسن محمد فتحي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.
8. بجك، باسيل يوسف وآخرون. الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
9. بديع، برتران. زمن المذلولين باثولوجيا العلاقات الدولية. ترجمة جان ماجد جبور. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
10. برومبيرغ، دانيال. التعدد وتحديات الاختلاف المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر. ترجمة عمر سعيد الأيوبي. بيروت: دار الساقي، 1997.
11. بشير، عبد الوهاب. الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفيدرالية 1930-2007. جامعة إفريقيا العالمية: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2009.
12. بعلبكي، أحمد وآخرون. الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

13. بغدادي، عبد السلام إبراهيم. **البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
14. بغدادي، عبد السلام. **البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الأفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
15. بغورة، الزاوي. **الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل**. بيروت: الدار الطليعة للطباعة والنشر، 2012.
16. بلقزيز، عبد الإله. **الدولة في الوطن العربي وأزمة الشرعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
17. بلقزيز، عبد الإله. **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
18. بلقزيز، عبد الإله. **الفرنكوفونية أيديولوجيا - سياسات - تحد ثقافي - لغوي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
19. بلكا، إلياس وحراز، محمد. **إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، المغرب نموذجا**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (د.س.ن).
20. بن بلعباس، بدر الدين. **مقاربات اجتماعية للإعلام الرقمي الجديد الشبكات الاجتماعية ومسألة الهوية**. تلمسان: النشر الجامعي الجديد، 2018.
21. بن نوي، حسان. **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**. الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2015.
22. بنت عبد العزيز الخليف و بن خليفة محمد، إسماعيل. **المواطنة وتعزيز العمل التطوعي**. الرياض: مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2013.
23. بوير، كارل. **في الحرية والديمقراطية**. ترجمة عقيل يوسف عيدان. الكويت: مركز الحوار للثقافة، 2009.
24. بورتشيل، سكوت وآخرون. **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة محمد صفار، ط1. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
25. التنير، سمير. **الفقر والفساد في العالم العربي**. بيروت: دار الساقى، 2009.
26. تودوروف، تزفيتان. **الخوف من البرابرة ما وراء صدام الحضارات**، ترجمة جان ماجد جبور. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2009.

27. الجاسور، ناظم عبد الواحد. موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية. بيروت : دار النهضة العربية، 2008.
28. الجباعي، جاد الكريم. الاندماج الاجتماعي في بلد واحد من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني من الرعوية إلى المواطنة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2014.
29. الجزار. هاني. أزمة الهوية والتعصب دراسة في سيكولوجية الشباب. الجيزة: هلا للنشر والتوزيع، 2010.
30. جواد الكاظم، صالح جواد الكاظم وغالب العالي، علي. الأنظمة السياسية. جامعة بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1990.
31. حاوي، حمد عمر. مقومات بناء الدولة في إفريقيا. الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية. يناير 2006.
32. حجازي، أسماء. مشكلة الاندماج في كينيا منذ عام 1992. بيروت: مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، 2018.
33. حسن زيدان، سليمان. الثقافة والهوية الأبعاد والحصاد. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2017.
34. حسن عبد الرحمان، حمدي. الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية، النظم الإفريقية نموذجاً. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008.
35. حسن، مرموري. التوارق بين السلطة التقليدية والإدارة الفرنسية في بداية القرن العشرين. الوادي: مطبعة مزوار، 2010.
36. حسون، بختيار. حقوق الأقليات وضماناتها في القوانين الوضعية. هاوار: دهلوك، 2018.
37. حلاق، وائل. الدولة المستحيلة الإسلام والسياسة ومآزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
38. حنفي، حسن. الهوية. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2012.
39. خليفة، جودة محمد. اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2014/04/25.
40. خواص، مصطفى. الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء انعكاساته وآليات مكافحته. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2019.

41. دولاكامباني، كريستيان. الفلسفة السياسية اليوم أفكار-مجادلات-رهانات. ترجمة نبيل سعد. الهرم: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003.
42. راغب، نبيل. أقتعة العولمة السبعة. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
43. الرحالي، ميلود وعطوش، هشام. من الجائحة إلى التنمية: نماذج عربية وإفريقية في صعوبات التجاوز وفرص الإقلاع. المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، 2020.
44. روبنز، كيث روبنز. تغيير وجه العالم: التاريخ السياسي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. ترجمة هبة حاتم. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.
45. روبنز، كيث. تغيير وجه العالم: التاريخ السياسي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية. ترجمة هبة حاتم. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.
46. رياض عبد الرسول، محمد وكوثر، محمد. إفريقيا دراسة لمقومات القارة. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2012.
47. سراج الدين، إسماعيل. التجارب الناجحة للإصلاح العربي. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2006.
48. سعيد طالب، محمد. الدولة الحديثة والبحث عن الهوية. عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.
49. سلامة الخضور، علي. الانتماء والمواطنة. عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2011.
50. سلمان الشمري، مصطفى إبراهيم. السياسة الأمريكية تجاه كينيا وأفاقها المستقبلية. عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018.
51. سميث، بي. سي. كيف نفهم سياسات العالم الثالث نظريات التغيير السياسي والتنمية. ترجمة خليل كلفت. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.
52. سن، أمارتيا. السلام والمجتمع الديمقراطي. ترجمة روز شوملي مصلح. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
53. سورنسن، غيورغ. الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطانية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

54. سيد أحمد، إيمان عبد العظيم إيمان. الفرعونية في الفكر السياسي للشيخ أنت ديوب: دراسة في الهوية الإفريقية المصرية. القاهرة: دار الاتحاد للطباعة، 2016.
55. سيد أحمد، إيمان عبد العظيم. الفرعونية في الفكر السياسي للشيخ أنت ديوب: دراسة في الهوية الإفريقية لمصر. القاهرة، دار السلام، 2016.
56. السيد، محمود. أفريقيا والأطماع الغربية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
57. سين. حقوق الانسان في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.
58. الشاهر، شاهر إسماعيل. دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017.
59. شخمان، محمد. المواطنة. الكويت: مكتب التوجيه المجتمعي، 2010.
60. شرابي، هشام. النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
61. شعبان، عبد الحسين. الهوية والمواطنة البدائل الملتبسة والحادثة المتعثرة. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.
62. الشماس، عيسى. المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية). دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2008.
63. الصديقي، سعيد. الدولة في عالم متغير، الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.
64. عاشور مهدي، محمد. التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية. عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
65. عاشور مهدي، محمد. التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.
66. عبد الحي، وليد. نموذج قياس النزعة الانفصالية للأقليات في الوطن العربي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
67. عبد الرحمان حسن، حمدي. الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا. قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.
68. عبد الرحمان عبد الجواد، محمد. مسارات الاستعمار بحث في المفهوم والتجربة التاريخية. بيروت: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2018.

69. عبد الرحمان، بن شريط. الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011.
70. عبد الرحمان، حمدي. أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.
71. عبد الرحمان، عواطف. قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث. الكويت: عالم المعرفة. 1984.
72. عبد الرحمن حسن، حمدي. الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية، النظم الإفريقية نموذجاً. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008.
73. عبد الرحيم، حافظ. السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
74. عبد الغاني سعودي، محمد. قضايا إفريقيا. الكويت: عالم المعرفة، 1990.
75. عبد الغني، عماد. الثقافة وتكنولوجيا الاتصال والتغيرات والتحولات في عصر العولمة ... والربيع العربي. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012.
76. عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي-إنجليزي). الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.
77. عدلي مرزوق، باسم رزق. الهوية الإفريقية في الفكر السياسي الإفريقي (دراسة مقارنة). القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.
78. علام، فايز علام. الهوية. دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع، 2016.
79. علام، فايز. الهوية. دمشق: بيت المواطن للنشر والتوزيع، 2016.
80. علوان البيج، حسين. المشاركة السياسية " الأهمية، الأنماط، الأبعاد". برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020.
81. علي المسلماني، أحمد محمد. سياسات الدول تجاه ظاهرة لجوء الإفريقيين دراسة حالي كينيا وإسرائيل. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.
82. علي مجيد، حسام الدين. أزمة الدولة في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
83. علي مجيد، حسام الدين. إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

84. عماد، عبد الغاني. سيولوجيا الهوية جدليات الوعي والتفكك وإعادة البناء. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.
85. عماد، عبد الغني. سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات... من الحادثة إلى العولمة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
86. عمار، رضوان. التعليم والمواطنة والاندماج الوطني. القاهرة: مركز العقد الاجتماعي 2014.
87. عمر الخويلدي، محمد علي. التأثير الحضاري العربي الإسلامي في شرق أفريقيا من القرن الخامس الهجري حتى السابع 424-656هـ / 1129-1258م. دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2019.
88. عوض الرحمون. الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج أو التفكك. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
89. عيضة، أحمد. الجاليات العربية في أفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
90. الغدامي، عبد الله. القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحادثة، ط2. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009.
91. غريفش، مارتين و أوكالاهان، تيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
92. غليون، برهان. المحنة العربية الدولة ضد الأمة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
93. غليون، برهان. المحنة العربية الدولة ضد الأمة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
94. غيدنز، أنتوني و صاتن فيليب. مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة محمود الدواوي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
95. فاهم العامري، عصام. المآزق العالمي للديمقراطية بلوغ نقطة التحول. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
96. فليجة، أحمد نجم الدين. أفريقيا دراسة عامة وإقليمية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1978.
97. فوزي، سامح. المواطنة. القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

98. فوزي، سهام. التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية دراسة مقارنة العراق وجنوب أفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.
99. فونيه، كلود. إفريقيا للإفريقيين، ترجمة أحمد كمال يونس. القاهرة: دار المعارف، د.س.ن.
100. فيربول، جيل. معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة أنسام محمد الأسعد. بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2011.
- a. قوي، بوحنية. جيوبوليتيكا القارة الإفريقية جدل السياسة- الجغرافيا والأمن. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2020.
101. كاظم، نادر. تمثيلات الآخر صور السرد في المتخيل العربي الوسيط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.
102. كامل، عبد العزيز. قضية كينيا. الإسكندرية: دار القلم، 1961.
103. الكوخي، محمد. سؤال الهوية في شمال إفريقيا التعدد والانصهار في واقع الإنسان واللغة والثقافة والتاريخ. المغرب: أفريقيا الشرق، 2014.
104. الكيالي، عبد الوهاب. موسوعة السياسة. ج5. ط02. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.
105. الكيالي، عبد الوهاب. موسوعة السياسة، ط2. بيروت: ساقية الجنزير، 1990.
106. لاراري، علي. المقاربات التفسيرية للظاهرة العرقية: جدلية الطبيعي والاجتماعي، الأقليات القومية والاثنية في العالم بين التوظيف والاضطهاد. سطيف: دار المجد للطباعة والنشر والتوزيع، 2021.
107. لوو، إيان. العنصرية والتعصب العرقي من التمييز إلى الإبادة الجماعية. ترجمة عاطف معتمد، كرم عباس، عادل عبد الحميد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.
108. لويد.ب.س. إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي. ترجمة: شوقي جلال. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980.
109. ماثاي، وانغاري. أفريقيا والتحدي. ترجمة أشرف محمد كيلاني. الكويت: عالم المعرفة، 2014.
110. مالكي، أحمد. الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014.
111. مالكي، أحمد. الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014.

112. مباركية، منير. مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
113. محمد إمام، أحمد أمل. الإثنية والنظم الحزبية في أفريقيا (دراسة مقارنة). القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.
114. محمد بن صنيطان، النخب السعودية دراسة في التحولات والإخفاقات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
115. محمود الأقداحي، هشام. المجتمع السياسي بين الاستقرار والوحدة الوطنية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2016.
116. محمود، عبد الرحمن حسن. الإسلام والمسيحية في شرق أفريقيا من القرن 18 إلى القرن 20. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
117. محي الدين محمود، شيماء. تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا (دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا). القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.
118. مرعي مثنى، فائق. الأقليات والاضطهاد والتوظيف السياسي رؤية نظرية مفاهيمية. جامعة بشار: المكتبة الوطنية الجزائرية، 2021.
119. مريم، شوحة وحسينة، زعرور. الدولة القومية بين إدارة التعددية الاثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي - دراسة حالة أثيوبيا. برلين: المركز العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، 2018.
120. مسعد، نيفين عبد المنعم. تنوع الهويات وأثره على التنمية الانسانية في الوطن العربي. القاهرة: مركز التنوع للدراسات، 2008.
121. مصطفى، مهند. النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي: حالة مصر. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014.
122. مطر حازم، محمد. السياسة والديمقراطية الاجتماعية. عمان: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، 2018.
123. مفتاح الحراشي، ميلاد. دراسات في السياسة والتنمية والدمقرطة والحقوق في افريقيا. بيروت: دار الكتاب الجامعي، 2016.
124. مهران، حمدي. المواطنة والمواطن في الفكر السياسي دراسة تحليلية نقدية. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012.

125. ميكشلي، إيكس. الهوية. ترجمة علي وطفة، ط1. دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعية، 1993.
126. النجار، باقر سلمان. الدولة العربية: بين اخفاقات البناء وتعطل الاندماج. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
127. نصر الدين، إبراهيم أحمد. دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010.
128. نافع، بشير وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
129. نصر الدين، إبراهيم نصر. إشكالية بناء الدولة في إفريقيا. الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، ملتقى الجامعات الإفريقية التداخل والتواصل في إفريقيا، يناير 2002.
130. هلال، علي الدين. الانتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخر؟، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2019)، ص ص 65-66.
131. هلال، علي الدين. الانتقال إلى الديمقراطية ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخر؟. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2019.
132. ولد الشيخ، عبد الودود. القبيلة والدولة في إفريقيا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011/09.
133. وهبان، أحمد. الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر. جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، دس، ن.
134. يوسف لجك، باسيل وآخرون، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

ب/ المجالات:

1. بن خليف، عبد الوهاب. "التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في إفريقيا (القرن الإفريقي أنموذجاً)". جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. (دس، ن).
2. أش. أ. "المشهد الإفريقي: فيروس كورونا يدفع نحو مليوني كيني إلى هاوية الفقر". مجلة قراءات إفريقية. السنة 17، العدد 47 (29 نوفمبر 2020).
3. العم، أبو بكر. الخريف الإفريقي إعادة انتاج النظام الحاكم في كينيا وزيمبابوي. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (نوفمبر 2017)

4. إبراهيم دياب، أحمد. "إفريقيا بين المفاهيم الحضارية والممارسات العنصرية". *مجلة دراسات إفريقية*. العدد 04 (1989).
5. إبراهيم كان، عبد الرحمان. "انعكاسات الاحتلال الغربي على المواطنة الإفريقية دراسة في الآثار والأبعاد". *مجلة قراءات إفريقية*. العدد 38 (أكتوبر 2018).
6. أبو فرحة، السيد علي. "السياسة الإفريقية تحت وطأة جائحة كورونا.. نحو مزيد من الارتباك والتعقيد". *مجلة قراءات إفريقية*. السنة 16، العدد 45 (يوليو 2020).
7. أبو فرحة، السيد علي. "السياسة الإفريقية تحت وطأة جائحة كورونا.. نحو مزيد من الارتباك والتعقيد". *مجلة قراءات إفريقية*. السنة 16، العدد 45 (يوليو 2020).
8. أبو فرحة، السيد علي. "السياسة والأمن في إفريقيا.. قراءة في مؤشر الهشاشة لعام 2020". *مجلة قراءات*. السنة 17، العدد 47 (يناير 2021).
9. أبو فرحة، السيد علي. "تشوهات الواقع الإفريقي ... تداعيات استيراد الدولة واستمرار القبيلة". *مجلة قراءات إفريقية*. العدد 20 (أبريل 2014).
10. أحمد اسماعيل، أحمد. "المؤسسات الإعلامية في إفريقيا، التحكم، السيطرة، التأثير". *مجلة قراءات إفريقية*. العدد 47 (يناير 2021).
11. أحمد علي، جاسم. *أثر التنوع الإثني في العراق بعد عام 2003 على الخارطة السياسية العراقية*. العراق: جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2006.
12. أحمد علي، مصطفى. "اللغات الإفريقية بالحرف البعد التاريخي والتطور التقني". *حولية الحرف العربي*. العدد 01 (أوت 2015).
13. أحمد موسى، محمد البشير. "قراءة في أثر الحروب الأهلية على الشباب في أفريقيا، تشاد نموذجاً". *قراءات إفريقية*. العدد 04 (سبتمبر 2009).
14. أسعد، أحمد ودياب، حكمت وإبراهيم. "المصالح الاستراتيجية الأمريكية في كينيا 1963-1978". *مجلة الدراسات التاريخية والحضارية*. العدد 42 (سبتمبر 2019).
15. اسماعيل، أحمد. "المؤسسات الإعلامية في إفريقيا، التحكم، السيطرة، التأثير". *مجلة قراءات إفريقية*. العدد 47 (يناير 2021).
16. الافتتاحية. "الانقلاب الدستوري في إفريقيا .. متى ينتهي؟". *مجلة قراءات إفريقية*. السنة 16، العدد 46 (أكتوبر 2020).
17. الافتتاحية. "القمة الإفريقية الاستثنائية... خطوة على طريق الإصلاح". *مجلة قراءات إفريقية*. العدد 39 (يناير 2019).

18. الافتتاحية. "عشرية المرأة الإفريقية.. ماذا تحقق منها؟". مجلة قراءات إفريقية. السنة 17، العدد 47 (يناير 2021).
19. الأنباري، شاكرو. الديمقراطية التوافقية (مفهومها ونماذجها). أربيل: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007.
20. أولاد سيدي الشيخ، عبد الرحمان وبن فرح، صدام. الحركة التحررية في كينيا ضد الاستعمار البريطاني (1946-1963م). مجلة الدراسات التاريخية. المجلد 18. العدد الخاص (2017).
21. باه، هارون. "إشكالية اللغة في إفريقيا.. ترميم ذاكرة". مجلة قراءات إفريقية، العدد 18 (أكتوبر - ديسمبر 2013).
22. بغورة، الزواوي. "الهوية وسياسات الاعتراف، شارل تايلور نموذجاً"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ. ع 09 (ديسمبر 2014).
23. بمبا، آدم. "الثقافة الإفريقية مؤثرات واتجاهات". مجلة قراءات إفريقية. السنة 14، العدد 32 (أبريل 2018).
24. بن خليف، عبد الوهاب. "التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في إفريقيا
25. بن علي المعمري، سيف ناصر. المواطنة : مقارنة حديثة للمفهوم وأبعاده. كلية التربية، جامعة السلطان قابوس: كلية التربية، (د.س.ن).
26. بن فرح، صدام وأولاد سيدي الشيخ، عبد الرحمان. "الحركة التحررية في كينيا ضد الاستعمار البريطاني (1946-1963م)". مجلة الدراسات التاريخية. المجلد 18، العدد الخاص (2017).
27. بنيامين هرمز، دورين. "الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني". مجلة جامعة كربلاء العلمية. المجلد 12. العدد 02 (2014).
28. بوجمعة، رضوان. "آليات مواجهة خطابات الكراهية في وسائل الإعلام بين القانون الدولي الإنساني والأخلاقيات المهنية". المجلة الجزائرية للاتصال. المجلد 19، العدد 02 (2020).
29. بوحمد، ناهض. "النزاعات الإثنية والعرقية في إفريقيا واستراتيجيات المواجهة". مجلة دراسات إفريقية. ع 02 (نيسان 2017).
30. بوزيدي، يحيى. "التعاون الإقليمي ومواجهة المشكلات الأمنية في المناطق الحدودية الإفريقية". مجلة قراءات إفريقية. السنة 16، العدد 45 (يوليو 2020).
31. بومدين، عربي. "تحول أنماط النزاعات في إفريقيا العوامل والتأثيرات". مجلة قراءات إفريقية. العدد 42 (أكتوبر 2019).

32. التقارير الدولية الأولى المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين 16 و 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كينيا. الدورة الموضوعية 2007.
33. توفيق، راوية. "مشكلة اللاجئين في افريقيا الأبعاد، الملامح، وسبل المواجهة". مجلة قراءات افريقية. العدد 142 (أكتوبر 2004).
34. توفيق، راوية. "مشكلة اللاجئين في افريقيا الأبعاد، الملامح، وسبل المواجهة". مجلة قراءات افريقية. العدد 142 (أكتوبر 2004).
35. جاسم، محمد. "مفهوم الهوية الوطنية: محاولة في التعريف الوظيفي". الحوار المتمدن، ع 44/15 (2006).
36. جاه الله، كمال محمد. "الحراك التنصيري في الأقاليم الإفريقية". قراءات إفريقية. العدد 10، (أكتوبر/ديسمبر 2011).
37. جاه الله، كمال محمد. الحراك التنصيري في الأقاليم الإفريقية، قراءات إفريقية. العدد 10 (أكتوبر/ديسمبر 2011).
38. جبر حافظ، عبد العظيم. "الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية (حالة العراق)" مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. العدد 21 (2016).
39. جعلاب، كمال. دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة. مجلة سياسات عربية. المجلد 09، العدد 52 (سبتمبر 2021).
40. جمال محمد السيد ضلع، جمال محمد. "قضايا الدولة في أفريقيا". مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 25 (2003).
41. جنيف، حقوق الإنسان. موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقا للفقرة 15(2) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5. كينيا. 14 مايو 2010.
42. الجوهري، خالد عبد العزيز. " الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية"، مجلة السياسة الدولية. السنة 37، العدد 143 (يناير 2001).
43. حاج عامر، ميلود ومزارة زهيرة، "النزاعات الإثنية وانعكاساتها على الاستقرار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي (موريتانيا أنموذجا)"، مجلة سر من رأى. المجلد 13، العدد 49 (12 حزيران 2017).
44. حجازي، سلوى. "تحليل التجارة الخارجية لدول تجمع شرق إفريقيا EAC في الفترة (2001-2016)". قراءات أفريقية. السنة 16، العدد 44 (أبريل 2020).
45. حجازي، سلوى. تحليل التجارة الخارجية لدول تجمع شرق إفريقيا EAC في الفترة (2001-2016) "مجلة قراءات أفريقية. السنة 16، العدد 44 (أبريل 2020).

46. حسن الحاج علي أحمد، حسن الحاج. "الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية". *مجلة السياسة الدولية*. العدد 16 (2005).
47. حسن شافعي، بدر. "الدعوة الإسلامية في إفريقيا نجاحات بالرغم من التحديات". *مجلة قراءات إفريقية*. العدد 13، (سبتمبر 2012).
48. حسن عبد الرحمان حمدي. معضلة الإصلاح السياسي و"القدوم الثالث" لإفريقيا، *قراءات إفريقية*. السنة 16، العدد 44 (إبريل 2020).
49. الحمداوي، الوناق بالله علي. مرض الإيدز وانتشاره في السودان. *مجلة قراءات إفريقية*، العدد 01 (أكتوبر 2004).
50. حمشي، محمد. "نظريات العلاقات الدولية وجائحة كورونا: أنبذة معتقة في قنات جديدة ونبذ لما يعتق". *مجلة سياسات عربية*. العدد 50 (مايو 2021).
51. حنفي علي، خالد. "إعادة إنتاج الاستعباد في إفريقيا"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 147، يناير (2002).
52. الخضر عبد الباقي محمد، "المستعربون الأفارقة وتحديات الهوية (قراءة سيسو/ ثقافية نقدية)"، *مجلة قرارات إفريقية*. العدد 32، (أبريل 2017).
53. الخضري، أنور قاسم. "أوضاع الصومال في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر". *مجلة قراءات إفريقية*، العدد 74 (سبتمبر 2005).
54. خليف، بشير. "التعدد اللغوي وسؤال الهوية في ظل صراع القيم والمرجعيات". *المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*. ع 18 (جوان 2017).
55. خيرى عبد الرزاق، خيرى. "الرأي العام والمشاركة السياسية ودورها في تعزيز الديمقراطية". *مجلة العلوم السياسية*، العدد 35 (2007).
56. خيرى، أمل. "مؤشرات الاقتصاد الإفريقي عام 2020 قراءة في التقارير الدولية". *مجلة قراءات*. السنة 17، العدد 47 (يناير 2021).
57. دمعة، إيليلن. التفكك العائلي بين القيم الثابتة والقيم المتبدلة. *مجلة اضافات*. العدد الثاني (ربيع 2008).
58. رحومة، عادل بن الحاج. "تنشئة الهويات الفردية عند الشباب عبر الفضاءات الاتصالية والمعلوماتية". *مجلة إضافات*، العدد التاسع (شتاء 2010).
59. رزاق، فاتن محمد. دور النخب في الاعتدال السياسي (النخب العراقية أنموذجاً). *المجلة السياسية والدولية*، د.س.ن.
60. زنغو برزي، إسماعيل. "المشهد اللغوي في إفريقيا مسار وعوائق". *مجلة قراءات إفريقية*. العدد 19 (يناير - مارس، 2014).

61. سالم محمد، وليد. "الثقافة السياسية وأهميتها في مؤسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات". *المجلة العربية للعلوم السياسية*. العددان 41-42 (31 آذار/ مارس 2014).
62. سلطان فولي حسن، سلطان. "دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا". *مجلة قراءات إفريقية*، العدد 05 (يونيو 2010).
63. سنوسي، محمد. "الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر". *مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل*، المجلد 1، العدد الأول (مارس 2018).
64. السنوسي، نجم الدين. "دور القبيلة في إفريقيا". *مجلة قراءات إفريقية*. العدد 08، (أبريل 2011).
65. سوراخ، إلهام ومغراوي، لقمان. "التسلطية الانتخابية في المجتمعات الانتقالية: كينيا (1992-2007) نموذجا". *مجلة العلوم القانونية والسياسية*. المجلد 11، العدد 03 (ديسمبر 2020).
66. السيد ضلع، جمال محمد. قضايا الدولة في أفريقيا. *مجلة الدراسات الإفريقية*. العدد 25 (2003).
67. السيد ضلع، جمال. "قضايا الدولة في أفريقيا". *مجلة الدراسات الإفريقية*. العدد 25 (2003).
68. شفيق علام، مصطفى. أنسنة القتل: التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى بين العقدي والبراغماتي. *مجلة قراءات إفريقية*. العدد 20، (أبريل-يونيه 2014)، ص 47.
69. شوشة، نجاح. "الصعود الرقمي في إفريقيا وقوة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي". *مجلة قراءات إفريقية*. السنة 16، العدد 46 (أكتوبر 2020).
70. عبد الحي، وليد. "مستقبل المشهد الدولي بعد الكورونا (كوفيد 19)". *مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات* (مايو 2020).
71. عبد الرزاق جلبلي، علي. الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة مصر بعد ثورة 25 يناير نموذجا. (المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية يومي 30 و 31 مارس 2013).
72. عبد الرزاق، خيرى. "الرأي العام والمشاركة السياسية ودورها في تعزيز الديمقراطية". *مجلة العلوم السياسية*. العدد 35 (2007).
73. عبد الصادق، محمود الصادق. "مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا دراسة جغرافية". *مجلة الجامعة الأسمرية*. العدد 21 (2011).
74. عبد العليم، جهاد جمال. "أثر النظام الحزبي والمجتمع المدني على التحول الديمقراطي في كينيا". *المركز العربي الديمقراطي* (10 يناير 2016).
75. عبد الغاني، دندان. النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري ابستمولوجي.

76. عبد الغني، شفيق. "النخب المحلية والعلاقات الزبونية: دراسة في بعض آليات إعادة إنتاج النفوذ بالمجال القروي المغربي". *مجلة إضافات*. العدد 35 (صيف 2012).
77. عبد الله الناهي، محمد وعبد الستار رشيد، صدام. *إشكالية الهوية في المجتمعات العربية، قراءة في مسألة الانتماءات الفرعية*. (د.س.ن).
78. عبد الله، بلغيث. "التحديات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية". *مجلة قراءات أفريقية*، السنة 16، العدد 44 (أبريل 2020).
79. عبد الله، حارث، قحطان ورشيد محمد، أياد. "ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا دراسة نموذج دارفور". *مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية*. العدد 04 (ايار 2007).
80. عبد الهادي، هويدا. "القرن الإفريقي ومحاولات الإغاثة". *قراءات إفريقية*. العدد 17، (يوليو - سبتمبر 2013).
81. عبد جبر، وليد. "إدارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية (العراق أنموذجاً) دراسة اجتماعية- تحليلية". *مجلة الآداب*. العدد 119 (كانون الأول 2016).
82. عبدلي موسى، يونس. "التنصير في شرق أفريقيا أهدافه وأساليبه ومقاومته (كينيا نموذجا)". *مجلة قراءات أفريقية*. العدد 16 (أبريل 2013).
83. عبدلي موسى، يونس. "أوضاع مسلمي شرق كينيا عبر التاريخ". *مجلة قراءات أفريقية*. العدد 19 (يناير-مارس 2014).
84. عبدلي موسى، يونس. "أوضاع مسلمي شرق كينيا عبر التاريخ". *مجلة قراءات أفريقية*. العدد 19 (يناير-مارس 2014).
85. عبدلي موسى، يونس. "أوضاع مسلمي شمال شرق كينيا عبر التاريخ". *مجلة قراءات أفريقية*. العدد 19 (يناير-مارس 2014).
86. عفيفي صادق أحمد، طارق. "التأصيل القانوني لفكرة المواطنة في ضوء مبادئ القانون المدني والتطورات التكنولوجية المعاصرة المواطنة وحقوق الإنسان الرقمية"، الفكر الشرطي. المجلد 27. العدد 107 (أكتوبر 2018).
87. عبيد، هناء. "الانتخابات والديمقراطية". *مجلة الديمقراطية*. العدد 70 (أبريل 2018).
88. عبيد، هناء. "الانتخابات والديمقراطية". *مجلة الديمقراطية*. العدد 70 (أبريل 2018).
89. عثمان، أشرف. "الدولة النيوباتريمونية في المشرق العربي في المنطق العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية"، *مجلة عمران*. العدد 11 (شتاء 2015).
90. عدلي، هويدا. "قيمة المواطنة لدى الجامعات العربية"، *مجلة إضافات*. العددان 36-37 (خريف 2016، شتاء 2017).

91. العقيد، محمد. "الأحزاب السياسية في أفريقيا النشأة التكوين، الواقع والمستقبل". **مجلة قراءات أفريقية**. العدد 04 (سبتمبر 2009).
92. العقيد، محمد. "الشخصية الإفريقية مكوناتها، وبرز سماتها وخصائصها وخطابها التنموي". **مجلة قراءات إفريقية**. العدد 18 (أكتوبر - ديسمبر 2013).
93. علي أحمد، حسن الحاج. "الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية". **مجلة السياسة الدولية**. العدد 16 (2005).
94. علي أحمد، حسن الحاج. "الدولة الإفريقية ونظريات العلاقات الدولية"، **مجلة السياسات الدولية**، المجلد 40، العدد 120 (أبريل 2005).
95. علي، آمنة محمد. "الحركات الانفصالية في أوروبا إقليم الباسك أنموذجاً". **المجلة السياسية الدولية**. العددان 35-36 (2017).
96. عليومحمد، محمد الشيخ. "محاكم القضاء الشرعي في جمهورية كينيا والتحديات التي تواجهها". **مجلة قراءات أفريقية**. العدد 15 (يناير 2013).
97. عنصر، العياشي. "العولمة والتطرف نحو استكشاف علاقة ملتبسة". **مجلة سياسات عربية**. العدد 21 (يوليو 2016).
98. عنصر، العياشي. "العولمة والتطرف نحو استكشاف علاقة ملتبسة"، **مجلة سياسات عربية**. العدد 21 (يوليو 2016).
99. عياش، إسحاق. **الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي**. المعهد المصري للدراسات. 2018/09/28.
100. غافل، سعيد علي. "الحق في التنمية". **مجلة الكلية الإسلامية الجامعة**. العدد 17 (2012).
101. غالي، بطرس بطرس. "الفرانكفونية والحوار بين الثقافات"، **مجلة السياسة الدولية**. السنة 37، العدد 136 (أكتوبر 2001).
102. غني داود، أسماء. **الوضع الإقتصادي لكينيا ما بين عامي 1983-1990**، **المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 43 (مارس 2023).
103. الفاتح عبد السلام، الفاتح. "حركة الوحدة الأفريقية: دراسة نقدية لأصولها الفكرية وأطرها التنظيمية". **مجلة دراسات أفريقية**، السنة 16، العدد 26 (ديسمبر 2001).
104. فاضل حسن، حميد. "إشكالية المواطنة في العراق: تأسيس خاطئ وواقع مأزوم (الأسباب والمعالجات)". **مجلة الديمقراطية**. العدد 66 (أبريل 2017).
105. فاضل حسن، حميد. **إشكالية المواطنة في العراق: تأسيس خاطئ وواقع مأزوم (الأسباب والمعالجات)**. **مجلة الديمقراطية**. العدد 66 (أبريل 2017).

106. فالح حسن، وجدان. "المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق"، مجلة دراسات إسلامية معاصرة. السنة الثالثة، العدد السادس (2012).
107. فالح حسن، وجدان. "المواطنة ودورها في ترصين الوحدة الوطنية في العراق". مجلة دراسات إسلامية معاصرة. السنة 03، العدد 06 (2012).
108. فايزة، والي. "إشكالية الاندماج الوطني في إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية. السنة الخامسة عشرة، العدد 40 (أبريل 2019).
109. فوزية، قاسي. "المواطنة الديمقراطية في الدول العربية (الواقع والتحديات)". مجلة القانون، المجتمع والسلطة. العدد 05 (2016).
110. فولي حسن، سلطان. "دور القوى الغربية والمؤسسات الدولية والعولمة في إفريقيا". قراءات إفريقية. العدد 05 (يونيو 2010).
111. فيفورك، ميشال. "لتعددية الثقافية مفهوم يجب إعادة بنائه". مجلة الاستغراب. العدد 20 (شتاء 2018).
112. قاسم حسين، أحمد. "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع". مجلة سياسات عربية. العدد 20. (مايو 2016).
113. قراءات تاريخية. "الثقافة الإسلامية في مملكة برنو الإسلامية". مجلة قراءات إفريقية. العدد 05 (يونيو 2011).
114. القماح، نرمين صلاح الدين. "التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية". مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل. المجلد 1، العدد 04 (ديسمبر 2018).
115. كامي، ميورالي. "أهداف المنصرين ودورهم في محو الآثار العربية عن اللغة السواحيلية". مجلة قراءات إفريقية. العدد 25 (يناير، سبتمبر 2015).
116. كوثر مبارك، كوثر. "الاتحاد الإفريقي وآليات دعم الحكم الرشيد في إفريقيا". مجلة قراءات إفريقية. العدد 39 (يناير 2019)، 44.
117. كينيا، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (أوت 2011).
118. لسمر، أسماء وحموم، فريدة. "دور وسائل الإعلام في إدارة العنف الانتخابي في كينيا: الانتخابات العامة لسنة 2007-2013 نموذجاً". مجلة أبحاث قانونية وسياسية. المجلد 5. العدد 01، (30 سبتمبر 2020).
119. لسمر، أسماء وحموم، فريدة. "دور وسائل الإعلام في إدارة العنف الانتخابي في كينيا: الانتخابات العامة لسنة 2007-2013 نموذجاً". مجلة أبحاث قانونية وسياسية. المجلد 5، العدد 01 (30 سبتمبر 2020).

120. لكلل، أحمد. " دور الجامعة في تطوير قيم المواطنة". كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة يحي فارس المدية، مجلة الفكر، ع 12 (د.س.ن).
121. محمود آدم، مجدي محمد. " آلية الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع آلة الاستعمار في جنوب الصحراء ". مجلة قراءات إفريقية. العدد 54 (أكتوبر 2022).
122. مبارك، كوثر. "الاتحاد الإفريقي وآليات دعم الحكم الرشيد في إفريقيا". مجلة قراءات إفريقية. العدد 39 (يناير 2019).
123. محسن هاني، ظاهر وحسين كزار، نعيم. "الدولة والمواطنة". مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية العراقية. العدد 01، المجلد 24 (2016).
124. محمد جعفر، رشا. نظام التعددية الحزبية ودوره في الحياة الديمقراطية. مجلة الفتح. العدد 26 (2006).
125. محمد سالم، وليد. "تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة". مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية. المجلد 01، العدد 20 (2013).
126. محيي، أحمد غالب. "مستقبل السيادة الوطنية في إفريقيا نماذج مختارة". مجلة تحولات، العدد 02 (جوان 2018).
127. مذكرة توضيحية، خطة عمل متكاملة للعودة المستدامة وإعادة إدماج اللاجئين الصوماليين من كينيا إلى الصومال (2016-2017).
128. مذكرة توضيحية، خطة عمل متكاملة للعودة المستدامة وإعادة إدماج اللاجئين الصوماليين من كينيا إلى الصومال، (2016-2017).
129. مصطفى الخليل عبد الجليل، رعد وعلي مجيد، حسام الدين. "نموذج الدولة- الأمة التقليدي في مواجهة أزمتي الاندماج والهوية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33 (شتاء 2012).
130. مصطفى شفيق علام، مصطفى شفيق. "أسنة القتل: التدخل الفرنسي في إفريقيا الوسطى بين العقدي والبراغماتي". مجلة قراءات إفريقية. العدد 20 (ابريل-يونيه 2014).
131. مصطفى، زينب. "قراءة في التداخيات الانتخابية في إفريقيا في ظل أزمة كورونا". مجلة قراءات إفريقية. السنة 16، العدد 45 (يوليو 2020).
132. مصعب محمود، جميل. "آليات التحول الديمقراطي في أفريقيا". مجلة دراسات دولية. العدد 29 (د.س.ن).
133. معتوق، فريدريك. العصبيات: أكلة الحريات السياسية". مجلة تبين. العدد 17 (صيف 2016).
134. مد جالو، آمد. "دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا، حالة نيجيريا". مجلة قراءات إفريقية. العدد 25 (يوليو-سبتمبر 2015).

135. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة: التعلم من التجارب الإفريقية، 2008.
 136. موسى الرضي، مسعود. "أثر العولمة في المواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 (2009).
 137. ميلو، يفتاخ. "الهوية والاندماج في إسرائيل وكينيا". مجلة نشرة الهجرة القسرية. العدد 53 (يونيو 2013).
 138. اوويسو، مايكل، السياسات غير المتسقة والأولويات المتناقضة في كينيا، التماسك الاجتماعي في سياقات استضافة اللاجئين، نشرة الهجرة القسرية، العدد 70 (2012/09/28).
 139. نجاح شوشة، نجاح. "الصعود الرقمي في إفريقيا وقوة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي". مجلة قراءات إفريقية. السنة 16، العدد 46 (أكتوبر 2020).
 140. نصر، يوسف ومايدي، زينب. الهوية المهنية: الانتقال من الهويات الفردية إلى الهويات الجماعية. جامعة قسنطينة: قسم علم الاجتماع. (د.ي.ن).
 141. نوره كطاف هيدان، نوره كطاف. "الديمقراطية والتعددية السياسية". مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية. المجلد 01، العدد 09 (2018).
 142. هول، ستيوارت. "حول الهوية الثقافية"، ترجمة بول طبر، مجلة إضافات، العدد الثاني (ربيع 2008).
 143. هول، ستيوارت. حول الهوية الثقافية. ترجمة بول طبر. مجلة إضافات. العدد 02 (ربيع 2008).
 144. هيدان، نوره كطاف. "الديمقراطية والتعددية السياسية". مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية. المجلد 01. العدد 09 (2018).
 145. وليد سالم محمد، وليد. "تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة". مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية. المجلد 01، العدد 20 (2013).
 146. ياسين الخفاجي، محمود طالب وآخرون، "المواطنة والهوية والأمن الوطني". جامعة زيان عاشور الجلفة: المؤتمر الدولي الخامس لكلية العلوم الاجتماعية، مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة. مجلة التراث. العدد 10 (ديسمبر 2013)، ص 15.
 147. يعقوب، علي. "دولة مالي الإسلامية (628هـ-834هـ/1230م-1430م)". مجلة قراءات إفريقية. العدد 20 (أبريل 2014م).
 148. يوسف، الفاتح. "مظاهر الحضارة الإسلامية في الممالك الإفريقية". مجلة قراءات إفريقية، العدد 14 (أكتوبر، ديسمبر 2012).
- د/ الرسائل الجامعية:

1. عبد الله عبد الصمد، فاطمة عبد الوهاب عبد الله عبد الصمد. الأثر الحضاري للإمارات الإسلامية في كينيا ودورها في حركة الجهاد الإسلامي ضد البرتغاليين (911هـ-1143م/1505م-1730م). بحث مقدم لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في التاريخ (جامعة أفريقيا العالمية، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2019).
 2. مربعي، بلقاسم. آليات إدارة التعددية الأثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة في النموذج الماليزي). جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم السياسية، مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، 2014/2015.
 3. نعيم، درغال. تمثيلات المواطنة لدى الشباب الجزائري. جامعة محمد لمين دباغين، سطيف: مذكرة مقدمة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لنيل الماجستير، 2016-2017.
- هـ/ المواقع الإلكترونية:
1. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، مفهوم الهوية والهوية الوطنية، على الموقع الإلكتروني التالي:
Politics-dz.
 2. زبون ناهدة، محمد. مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المعاصر دراسة في المفهوم والأبعاد. جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية. (حولية المنتدى)، على الموقع الإلكتروني التالي:
<https://www.iasj.net>
 3. خليفة الكواري، علي. مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية. ملخص ورقة المواطنة يوم: 2000/08/12، ورقة معدة للاجتماع السنوي العاشر لمشروع دراسات الديمقراطية المقرر، اكسفورد، إنجلترا. على الموقع الإلكتروني التالي: [www.arabs for democracy.org](http://www.arabsfor democracy.org)
 4. حمدي، أسامة. الإحصاء يكشف عدد السكان في العالم وإفريقيا ومصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بوابة أخبار اليوم، تاريخ وتوقيت التصفح: الأحد 14 جويلية 2019 - 09:02. على الموقع الإلكتروني التالي: <https://m.akhbarelyom.com>
 5. عبد الوهاب، رانية محمد طاهر. أزمة الهوية الثقافية في إفريقيا، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.researchgate.Net/publication/325743748>, April 2015, p 08. تاريخ الإطلاع: 2019/07/19.
 6. المركز الدولي للعدالة الانتقالية، انتقالات، أكتوبر 2010، في www.ictj.net/arabic تاريخ الإطلاع: 2021/12/10.

7. حسين هلولي، مختار. "الإصلاحات الدستورية في كينيا بين التاريخ والواقع". مجلة قراءات إفريقية، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.qiraatafrican.com>. تاريخ التصفح: 2022/01/04م.
8. هلولي، مختار حسين. "كينيا .. ما بعد انتخابات 2017م". مجلة قراءات إفريقية. على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.qiraatafrican.com>. تاريخ التصفح يوم: 2022/01/04.
9. النظام السياسي الكيني، قراءات إفريقية، على الموقع الإلكتروني التالي: Qiraatafrican.com، تاريخ الإطلاع: 2021/02/20.
10. الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أفراد مجتمع الأندوريس رجالا ونساء يظافرون الجهود في نظامهم من أجل الحق في الأرض في كينيا، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.escr-net.org>، تاريخ التصفح: 2022/01/12.
11. حسين هلولي، مختار. كينيا .. ما بعد انتخابات 2017م. قراءات إفريقية، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.qiraatafrican.com>. تاريخ التصفح: 2022/01/05م.
12. برامج محو أمية سلاح نساء الماساي في كينيا لمقاومة التقاليد السلبية. على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.aljazeera.net> (2021/09/12).
13. جائحة فيروس كورونا في كينيا آثار وباء فيروس كورونا 2019-2020 في كينيا، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://ar.m.wikipedia.org> في 2020/11/21.
14. جائحة فيروس كورونا في كينيا آثار وباء فيروس كورونا 2019-2020 في كينيا، على الموقع الإلكتروني التالي: <https://ar.m.wikipedia.org> في 2020/11/21.
15. أوشو، ليندا وأوديبيو، جورج. التجربة الكينية هجرة العبور عبر المتوسط نحو حوار فاعل، على الموقع الإلكتروني التالي:
16. <http://money.orange.co.ke/> تمت زيارة الموقع في 2021/12/26
17. نجم الدين، حكيم. "لماذا تباطأت عمليات التلقيح ضد كورونا في الدول الإفريقية؟". مجلة قراءات إفريقية (15 جوان 2021) على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.qiraatafrican.com> تم الإطلاع في يوم: 14 جويلية 2021.
18. المركز الدولي للعدالة الانتقالية. انتقالات. أكتوبر 2010، في www.ictj.net/arabic تاريخ الإطلاع: 2021/12/10.
19. مختار حسين هلولي، مختار حسين. "الإصلاحات الدستورية في كينيا بين التاريخ والواقع". قراءات إفريقية. على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.qiraatafrican.com>، تاريخ التصفح: 2022/01/04م.

20. الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أفراد مجتمع الأندوريس رجالا ونساء يظافرون الجهود في نظامهم من أجل الحق في الأرض في كينيا. على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.escr-net.org>, تاريخ التصفح: 2022/01/12.
21. برامج محو أمية سلاح نساء الماساي في كينيا لمقاومة التقاليد السلبية. على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.aljazeera.net> (2021/09/12).
22. جائحة فيروس كورونا في كينيا آثار وباء فيروس كورونا 2019-2020 في كينيا. على الموقع الإلكتروني التالي: <https://ar.m.wikipedia.org> في 2020/11/21.

➤ اللغات الأجنبية:

أ/ الكتب:

1. AfriMAP. **Kenya Democracy and political participation**. Nairobi : Open Society Initiative for Eastern Africa, 2014.
2. Agutu, John. **Gender Equity and political processes in Kenya**. Nairobi : Strathmore University, 2016.
3. Chong lim, Kim and Jewell, Malcom E. **The Legislative Connection : The politics of Representation in Kenya**. Korea and Turkey. Durham : Duke University Press, 1984.
4. Delanty, Gerard. **Beyond the Nation-State : National Identity and Citizenship in a Multicultural Society – A Response to Rex**. Liverpool: Department of Sociology, 1996.
5. Durand, Chloé Fosse. **Between Hopes and Disillusionment Constitutional Reforms and Decentralisation in Kenya 2000-2020**. Nairobi : OpenEdition Books, 2021.
6. Elliott D. Green, Ethnicity, Elliott D. **National identity and the State : Evidence from Sub-Saharan Africa**. London: Department of International Development, 2017.
7. Folkepartiet, Kristelig. **A Guide to Political Party Management in Kenya**. Oslo : The Norwegian Agency for Development Cooperation NORAD, 2013.

8. Foundation Trust, Legal Resources **Criminal Justice System in kenya**. Nairobi : National Council the Administration of justice, 2016.
9. Gerrisbon K, and Jama, Mobamud. **The Cereals Chain in kenya : Actors Reforms and politics**. Uppsala : Nordiska Afrikainstitutet, 1995.
10. Ghali, Yash and Cottrell, Jill. **Constitutional Transitions and Territorial Cleavages : The kenya Case**. Ottawa : Forum of Federations, 2019.
11. Hunter, Emma. **Citizenship, Belongig and political community in Africa**. Ohio : University Press Athens, 2016.
12. Huxley, Elspeth and Perham, Margery. **Race and Politics in kenya**. London : Faber and Faber Ltd, 1955.
13. Jim Sidanius, Jim and petrocik, john R. Ethnicity and National Identity : A Comparison of three perspectives. **Thinking Democracy in the New Millenium**. February 16–19, 2000.
14. John Agutu, John. **Gender Equilty and politcal pocesses in kenya**. Nairobi : Strathmore University, 2016.
15. K, Gerrisbon and Jama, Mobamud **The Cereals Chain in kenya : Actors Reforms and politics**. Uppsala : Nordiska Afrikainstitutet, 1995.
16. Kamungi, Prisca. **The Relationship Between change in polical leadership and Economic Development in Africa : A case Study of kenya**. Nairobi : University of Nairobi, 2016.
17. Kanying, Karuti **The Cost of politics in kenya**. WFD : Netherland Instiute for Multiparty Demcracy, 2021.
18. Katiba Institute, **Ogiek Peoples Development program (OPDP) Defending Our Future**. Nairobi : **Katiba Institute**, 2020.
19. Katiba Institute. **Ogiek Peoples Development program (OPDP) Defending Our Future**. Nairobi : **Katiba Institute**, 2020.
20. Kayser–Bril, Nicolas. **Identity –Management and Citizen Scoring in ghana, Rwanda, Tunisia, Uganda, Zimbabwe and China**. Berlin: AW AlgorithmWatch Gmbh Bergstr, 2019.

21. kisinga, Faith. **Kenya Human Rights Commission**. Nairobi : Opposite Valley Arcode, 1999.
22. kisinga, Faith. **Kenya Human Rights Commission**. Nairobi : Opposite Valley Arcode, 1999.
23. Legal Resources Foundation Trust, **Criminal Justice System in kenya**. Nairobi : National Council the Administration of jstice, 2016.
24. Maiyo, Josh. **Polical parties and Intra-party Demcracy in East Africa**. Leiden University, 2008.
25. Manby, Brnwen. **Citizenship law in africa A Comparative Study**. Johannesburg : South africa, 2010.
26. Marwa Sospeter, Nelson. **Kenya Social Protection Sector Review**. Nairobi : Social Protetion, 2017.
27. Marwa Sospeter, Nelson. **Kenya Social Protection Sector Review**. Nairobi : Social Protetion, 2017.
28. Neilis, John R. **The Ethnic Composition of leading kenyan Government positions**. Sweden : Afrikainstitutet, 1974.
29. Nyabira, Ben Christophe and Ayitenew Ayele, Zemelak. **The state of political Inclusion of Ethnic Communities Under kenya Devolved System**. Kenya : Program officer at Katiba, 2016.
30. Nyamnjoh, Francis B. **Frica s Media : Between Professional Ethics and Cultural Belonging**. Windhok : Fesmedia, 2009.
31. Ogechi,Nathan Oyori. **Ethnicity, Language and Identity In kenya**. Moi University : Modern Africa, 2019.
32. Oyugi, Walter O and Odhiambo Mbai, Peter wanyande C. **The politics of Transition in kenya**. Nirobi : Heinrich Boll Foundation Regional Office for East and Horn Africa, 2003.
33. Palmberg, Mai. **National Identity Democracy in Africa**. Mayibuya center : The human Sciences Research Council of South Africa, 1999.
34. Rij, Alexia Van. **Corruption in kenya Understanding a Multifaceted Phenomenon**. Paris : Notes de l Ifri, 2021.

35. Stiftung, Fridich Ebert. **Political Parties In kenya**. Nairobi : Design Layout Sunburst Communications LTD, 2010.

36. Uberoi, Varun. National Identity– A Multiculturalist Approach, **Routhedge Taylor & Francis Group**. 15 Nov 2017.

ب/ المجلات:

1. (-----). Institutional Failure in kenya and way Forward, **Journal of political inquiry at New yourk University**, (2013).

2. Andereassen, Bard A and Barasa, Tiberius Political Transition, Governance and Human Rights in kenya, **RIPOCA**. (Jun 2006).

3. **Acknowledgements**, The politics of poverty : Elites, Citizens and states Findings from ten years of DFID–funded Research on governance and fragile States 2001–2010, **Acknowledgements**, 2015.

4. **Acknowledgements**, The politics of poverty : Elites, Citizens and states Findings from ten years of DFID–funded Research on governance and fragile States 2001–2010, **Acknowledgements**. 2015.

5. African Studies Center, **Kenya –Ethnic group**, University of Pensylvania, African Studies Center.

6. African Studies Center, **Kenya –Ethnic group**, University of Pensylvania, African Studies Center.

7. Andereassen Bard A. and Barasa, Tiberius. Political Transition, Governance and Human Rights in kenya, **RIPOCA**, (Jun 2006).

8. Beetham, David and Bracking, Sarah L. Democracy Report for Jamhuriya Kenya. **Projet of the International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA) In Collaboration with series On Alternative Resrch in East Africa (SAREAT)**. (August 2000).

9. Bonchuk, M.O. « The media and the search for Credible Conflict prevention and resolution strategies in cross–Border conficts in west Africa » **Bassey Andah journal**. VOL.14 (2021).

10. Catherine, Boone. Land law Reform in kenya : Devolution, Veto players and the limits of an institutional fi. **Les Research Online**. (April 2018).

11. Dagne, Ted. Kenya : Current Conditions and the challenges Ahead, Congressional Research Service, **CRS Report for Congress**. (June 8, 2011).
12. ECDPM. Institutional Analysis of Non State Actors in kenya, **ECDPM**, September 2002.
13. Eleni, Andreouli and Caroline, Howard. "National Identity, Citizenship and immigration: putting identity in context". **Journal for the theory of Social Behaviour**. vol. 3, no. 43(2013).
14. FATIMA H. "Citizenship, Community and national: young people perceptions in a Bahraini context". **journal of Case Studies in Education**. Vol. (7 January, 2015).
15. GALLAND, Olivier. **Théories des élites, Sociologie des inégalités**. Armond colin. 2018.
16. H. Eid, Fatima. "Citizenship community and national identity young peple perceptions in a bahrini Context ". **Journal of Case Studies in Education**. Vol. 7(January 2015).
17. Jasper Edward Nyara, « Devolved Ethnicity in the kenya : Social, Economic and political perspective ». **European Review of Applied Socologe**. Vol 11, No 16 (2018).
18. Jasper Edward Nyara, Jasper. « Devolved Ethnicity in the kenya : Social, Economic and political perspective ». **European Review of Applied Socologe**. Vol 11, No 16 (2018).
19. Kajirwa Keverenge, Stephen Politcal party Formation and Allances : Acase of kenya, (**Afinal thesis propsal prsented to school of social and Human Studies in partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Doctorate in International Relation** : Atlantic International University.
20. Kajirwa Keverenge, Stephen. Politcal party Formation and Allances : Acase of kenya, (**Afinal thesis propsal prsented to school of social and Human Studies in partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Doctorate in International Relation** : Atlantic International University.
21. Kanyinga, Karuti and Mboya, Tom. **Aforementioned Refernce**.

22. Larryone Media. Office of the Registrar of political parties, The political parties Act in a Nutshell. **Larryon Media**, 2014.
23. Lehning, Percy B. « European Citizenship : Towards a European Identity ? » **Working Paper Series In European Studies**. Vol. 2, No. 3 (2019).
24. Makoloo, Maurice Odhiambo and Ghali, Yash. « Kenya : Minorities, Indigenus peoples and Ethnic Diversity ». **Minority Rights grupup International**. 2005.
25. Makoloo, Maurice Odhiambo and Ghali, Yash. Kenya : Minorities, Indigenus peoples and Ethnic Diversity, **Minority Rights grupup International**, 2005.
26. Makoloo, Maurice Odhiambo and Yash Ghali, Yash. **Afoementioned Reference**.
27. Michael Otleno Kisaka and Israel Nyabui Nyadera, Ethnicity and politics in kenya Turbulent path to Demcracy and Development, **Journal of Social policy Conferences**. No. 76 (2019).
28. Mwenzwa, Ezekiel Mbitha and Misati, Joseph Akuma Kenya Social Devellepment prosals and Challenges : Review of kenya Vision 2030 First Medium term plan. 2008–2012. **American International Journal of Contemporary Research**. Vol 4, N 1 (January 2014).
29. Neuvonen, Paivi johanna. « Transforming Membership ? Citizenship, Identity and the problem of belonging in regional Intelonging in regional integration Organizations ». **The European Journal of International law**. Vol. 30, No. 1 (2019).
30. NICK HOPKINS, NICK and BLACKWOOD, LEDA. “Everyday Citizenship : Identity and Recognition”, **Journal of Community & Applied Social Psychology, Published online in Wiley Library, Appl. Soc. Psychol**. Vol. 21, (January 2011).

31. Normando, David. **Race versus ethnicity: Differing for better application Diego Junior da Silva Santos**. Dental Press J Orthod: 2010 May–June 2010.
32. OscarOtele, Meywa A critical analysis of determinants of kenya political liberalization since independence. **HAL**. Vol. 04 (FEB 2016).
33. OscarOtele, Meywa. A critical analysis of determinants of kenya political liberalization since independence. **HAL**. 04 FEB 2016.
34. Owiti, Jeremiah Political Drivers of Inequality in kenya, **Global Econters**. N57 (2014).
35. Owiti, Jeremiah Political Drivers of Inequality in kenya. **Global Econters**. N57 (2014).
36. Rambaud, Brice. Caught Between Information and Condemnation, The General Elections in kenya, 2007. **The East African Review**. December 2007.
37. Republic of kenya, Organizatio of the Government of the Republic of kenya. **Republic of kenya**. July 2018.
38. Republic of kenya, Organizatio of the Government of the Republic of kenya, **Republic of kenya**. (July 2018).
39. Research & Advocacy Unit. Aright or aprivilege : Access to Identity and Citizenship, **Research & Advocacy Unit**. Dacember 2008.
40. Robinson, Amanda Lea. « National versus Ethnic Identity In africa : State, Group and Individual level Correlates of National Identification ». **AFROBAROMETER**, No. 12 (September 2009).
41. Sebastian, Elischer. « Ethnic Coalitions of Convenience and Commitment political parties and party Systems in kenya ». **ECONSTOR**. N68(2008).
42. SINIDIC, DENIS. “Psychological Citizenship and national Identity”. **Journal of Community & Applied Social Psychology, App .Soc. Psychol.** vol. 21(2011).

43. Stromquist, Nelly p. « Theorizing Global Citizenship : Discourses, Challenges and Implications for Education ». **RIED IJED International Journal of Education for Democracy**. Vol 2, No. 1 (June 2009).
44. The National Council for law Repoting, Laws of kenya the constitution of kenya, **The Republic of kenya**, Revised Edition 2010.
45. The National Council for law Repoting. Laws of kenya the constitution of kenya, **The Republic of kenya**, Revised Edition 2010.
46. Thomas, Carolyn Logan. « Kenya and Democracy what do tgey relly want from it Anyway ? ». **AFROBAROMETER**. N70 (April 2007).
47. Tri Windari, Tri. « National Identity Attachment and Its Variables » **Journal of Internaional Women Studies** Vol. 22, No. 3/9(2021).
48. Unicef, Political Economy Analyses of Countries In Eastern and Southem Africa Case Study Kenya political. **UNICEF**. May 2017, P 16
49. Winnie V. Mitullah, Winnie V. « Identity in kenya : Tolerance and trust deficts point to opportunities for progress ». **Afrobarometer** , the Number 449 (04 May 2021).
50. Wsevolod. W. Isajiw. **DEFINITION AND DIMENSIONS OF ETHNICITY: A THEORETICAL FRAMEWORK**. Paper presented at "Joint Canada–United States Conference on the Measurement of Ethnicity". Ottawa, Ontario, Canada (April 2, 1992). Published in Challenges of Measuring an Ethnic World: Science, politics and reality: Proceedings of the Joint Canada–United States Conference on the Measurement of Ethnicity April 1–3, 1992, (Statistics Canada and U.S. Bureau of the Census, eds. Washington, D.C: U.S. Government Printing Office, 1993).

ج/ المواقع الالكترونية:

DAVID LYON, **National ID Cards : Crime–Control, Citizenship and Social Sorting.** On the following Website:
<http://www.researchgate.net/239543744>, 2007.

- 1.
2. MICHALINOS ZEMBYLAS, **Democracy & Education Exploring the Implications of Citizenship–as– Equality in Critical Citizenship Education.** 2015. P2, On the following website:
<http://democracyeducationjournal.org/home/val23/iss1/2>. Browsing Day:
13/02/2019.
3. Desmet , Klaus. **Culture, Ethnicity, and Diversity**, American Economic Review 2017, 107(9): 2479–2513
<https://doi.org/10.1257/aer.20150243> 2479.
4. **Ethnicity and Power in Burundi and Rwanda: Different Paths to Mass Violence Author(s):** Peter Source: Comparative Politics, Vol. 31, No. 3 (Apr., 1999 Published by: Ph.D. Program in Political Science of the City University of New York Stable URL: <http://www.jstor.org/stable/422339>
Accessed: 03/06/2010 22:38.
5. kenya National geographic.kids. Nationalgraphic.com, Date of Viewing the website 05/06/2020.
6. Ominde, Simeon Hongo. **Alternative titles jamhuariya kenya, Republic of kenya.** www.britannic.com, Date of Viewing the website 20/03/2020.
7. Kenya International Travel Information. travel. State.gov.

8. **Kenyan Culture**, <https://culturalatlas.sbs.com>, On the Website, View date : 15/05/2020.
9. kenya Pouplation 2020 (**Demographics, Maps, Graphs**). worldpouplationreview.com. 25/07/2020.
10. keter, Sammy M. **State of Civil Society in kenya**, Poverty Eradication Network : FORD FOUNDATION, December 2014.
11. **Kanya–World Movement for Democracy**, On the Following Website : <https://www.movedemcracy.org>. View date : 12/11/2021
12. BTI 2020 Country, **Kenya**, On the following Website : <https://www.bti-project.org>, View Date : 09/01/2021.
13. **The Role of the Civil Society in Kenya–AfrCave**, On the Following website : <https://afrocave.com>. View Date : 07/01/2022.
14. People of kenya Ethnic groups and languages. On the following website : <https://www.britannica.com>, View date : 02/04/2021.
15. Kenya Vision 2030, On the following Site : <https://ar.m.wikipedia.org>. Visit date : 25/12/2021.
16. Hale et al, Thomas. « Variation in Government Responses to COVID–19, » BSG Working Series. no.32, University of Oxford (May 2020). accessed on 8/2/2021. at : <https://bit.ly/2NhQ0V0> (10/10/2021).
17. **Kenyan Culture**, <https://culturalatlas.sbs.com>, On the Website, View date : 15/05/2020.
18. **Kanya–World Movement for Democracy**. On the Following Website : <https://www.movedemcracy.org>. View date : 12/11/2021.
19. BTI 2020 Country, **Kenya**, On the following Website : <https://www.bti-project.org>. View Date : 09/01/2021.
20. **The Role of the Civil Society in Kenya–AfrCave**, On the Following website : <https://afrocave.com>. View Date : 07/01/2022.
21. People of kenya Ethnic groups and languages, On the following website :
22. <https://www.britannica.com>, View date : 02/04/2021.

23. Kenya Vision 2030, On the following Site : <https://ar.m.wikipedia.org>.
Visit date : 25/12/2021.